الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبية

إشكالية تحديد التكاليف البيئية وأثرها على اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسات الصناعية-دراسة حالة عينة من المؤسسات الصناعية-

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل.م.د في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالبة:

مولاي نسيبة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

دراوسي مسعود

السنة الدراسية: 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 2
كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبية

إشكالية تحديد التكاليف البيئية وأثرها على اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسات الصناعية-دراسة حالة عينة من المؤسسات الصناعية-

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل.م.د في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالبة:

مولاي نسيبة

أمام اللجنة المشكلة من:

رجراج زوهير	أستاذ	جامعة البليدة2	رئيسا
دراوسي مسعود	أستاذ	جامعة البليدة2	مشرفا ومقررا
رميدي عبد الوهاب	أستاذ	جامعة المدية	عضوا مناقشا
سماي علي	أستاذ	جامعة المدية	عضوا مناقشا
بوشناف عمار	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة2	عضوا مناقشا
بوضياف سامية	أستاذ(ة) محاضر أ	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2020 / 2021

إهداء

إلى معلم البشرية سيدنا محمد ...صلى الله عليه وسلم

إلى نبع الحنان ورمز العطاء .... أمي الفاضلة

إلى سندي الأول في الحياة .... أبي الحبيب

إلى من لم يبخل بمساعدتي يوما .... زوجي العزيز

إلى فلذة كبدي وقرة عيني.... ابني العزيز

إلى مثال التضحية.... أختي الكريمة

إلى من شاركوني أجمل ذكريات حياتي...إخوتي الأعزاء

إلى روح جدتي الغالية.... رحمة الله عليها

إلى من دعمتني طوال مشواري الدراسي .... صديقتي المخلصة حليمة

إلى كل أهلي وأحبتي

أهدي لكم هذا العمل المتواضع راجية من المولى عز وجل التوفيق والنجاح

الطالبة

شكر وتقدير

أولا وقبل كل شيء أشكر الله عز وجل الذي ينسب له الفضل كله على إعانتي لإتمام هذه الأطروحة فالحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، أتوجه بجزيل الشكر لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور مسعود دراوسي على تفضله الكريم بالإشراف على هذه الأطروحة، والذي لم يبخل علينا بأي معلومة أو جهد في سبيل إنتاج بحث علمي هادف.

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم بقراءة وتقييم هذه الأطروحة.

وأتوجه بخالص الشكر لعمال مؤسسة صيدال(فرع المضادات الحيوية) بولاية المدية على تزويدي بالمعلومات اللازمة التي ساهمت في إنجاز الجانب التطبيقي من الأطروحة، وأخص بالذكر السادة والسيدات: العيداني بوعلام، جلال لمياء، خلادي محمد، بحياوي محمد، طهراوي محفوظ، بونوة فضيل، بن عودة إسماعيل ، بودربالة رضا، حموش بدر الدين، بلعيسي رشيد، سعدودي توفيق لزرق بشير، حسيني خيرة.

كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذه الأطروحة.

الطالبة

الملخص:

تعتبر المؤسسات الصناعية من بين أكثر المؤسسات تأثيرا على المجتمع والبيئة، وذلك من خلال أنشطتها التي يمكن أن تخلف آثار بيئية عديدة كتلوث الهواء والماء والتربة، ومن هنا ظهرت المسؤولية البيئية من أجل تحفيز هذه المؤسسات على تعويض جميع الأضرار الملحقة بالبيئة أو الحد منها وفقا للقوانين والتشريعات الصادرة بشأن ذلك وفي أغلب الأحيان يكون هذا التعويض ماديا، ولهذا تهدف دراستنا إلى توضيح كيفية تحديد التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية ومدى تأثير هذه التكاليف على القرارات الاستثمارية الممكن اتخاذها، وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما مدى التزام المؤسسات الصناعية بالقياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية؟ وكيف تؤثر هذه التكاليف على اتخاذ القرارات الاستثمارية؟

وقد تم اختيار هذا الموضوع نظرا لأهمية المحاسبة البيئية في حماية البيئة والحفاظ عليها من خلال تحمل جميع التكاليف اللازمة للتقليل أو الحد من الأضرار التي يمكن أن تلحق بالبيئة.

ومن أجل معالجة الإشكالية المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي في الدراسة النظرية من أجل وصف متغيرات الموضوع، أما بالنسبة للدراسة التطبيقية فقد تم استخدام المنهج التحليلي من أجل تحليل معطيات الدراسة.

كما تم الاعتماد على الملاحظة كأداة بحث مكنتنا من تحديد كل التكاليف البيئية المتحملة من طرف المؤسسة بالرغم من عدم الإفصاح عنها في القوائم المالية للمؤسسة كتكاليف بيئية، حيث تصنف كمصاريف أو خدمات مقدمة من طرف مؤسسة أخرى.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أبرزها أن الأداء البيئي لمؤسسة صيدال قد تطور في السنة الأخيرة، ويعود السبب إلى مبادرة المؤسسة بحرق النفايات الخطيرة والتخلص منها بعد تجميع كمية صغيرة عكس السنوات السابقة التي قامت فيها المؤسسة بتخزين كمية كبيرة من النفايات الصناعية وهذا ما ساهم في انخفاض التكاليف البيئية للمؤسسة فكلما ازدادت جودة الأداء البيئي كلما انخفضت التكاليف البيئية.

كما تم التأكيد على العلاقة بين التكاليف البيئية والقرارات الاستثمارية في المؤسسة من خلال دراسة وضعية الاستثمارات بالمؤسسة، حيث ارتفعت الاستثمارات بالمؤسسة بعد انخفاض تكاليفها البيئية، أي كلما انخفضت التكاليف البيئية كلما ازدادت فرص الاستثمار.

الكلمات المفتاحية:

التكاليف البيئية، القياس المحاسبي، الإفصاح المحاسبي، المحاسبة البيئية، القرار الاستثماري.

قائمة المحتويات:

الموضوع	المحتويات	الصفحة
الإهداء	.....	..
الشكر والتقدير	.....	..
الملخص	.....	..
قائمة المحتويات	.....	..
قائمة الجداول	.....	..
قائمة الأشكال	.....	..
قائمة الملاحق	.....	..
تعريف المختصرات	.....	..
مقدمة	.....	18
الفصل الأول	**الإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية**.....	28
تمهيد	.....	29
المبحث الأول	**مقدمة حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات**.....	30
المطلب الأول	نشأة وتعريف المسؤولية الاجتماعية.....	30
المطلب الثاني	أبعاد ومجالات المسؤولية الاجتماعية.....	33
المطلب الثالث	أهمية المسؤولية الاجتماعية.....	39
المبحث الثاني	**المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية**.....	41

المطلب الأول	نشأة وتعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية.....	41
المطلب الثاني	أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.....	44
المطلب الثالث	مشاكل ومعوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية..	45
المبحث الثالث	**المحاسبة البيئية كشكل من أشكال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.....**	49
المطلب الأول	التلوث كأخطر مشكلة بيئية.....	49
المطلب الثاني	المسؤولية البيئية للمؤسسات.....	57
المطلب الثالث	مدخل إلى المحاسبة البيئية.....	67
خلاصة الفصل	.....	73
الفصل الثاني	**القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية.....**	74
تمهيـــــد	.....	75
المبحث الأول	**الاعتراف المحاسبي بالتكاليف البيئية .....**	76
المطلب الأول	دوافع ومبررات الاهتمام بالتكاليف البيئية.....	76
المطلب الثاني	تبويب وتصنيف التكاليف البيئية.....	79
المطلب الثالث	مظاهر التكاليف البيئية وأسس الاعتراف بها.....	84
المبحث الثاني	**القياس المحاسبي للتكاليف البيئية.....**	88
المطلب الأول	مفاهيم أساسية حول عملية القياس المحاسبي.....	88
المطلب الثاني	طرق وأساليب القياس المحاسبي للتكاليف البيئية.....	91

المطلب الثالث	تحديات القياس المحاسبي للتكاليف البيئية.....	96
المبحث الثالث	**الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية**.....	99
المطلب الأول	الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية.....	99
المطلب الثاني	طرق وأساليب الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية.....	110
المطلب الثالث	أهم المعايير والإصدارات الداعمة للقياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية.....	115
خلاصة الفصل	.....	118
الفصل الثالث	**أثر التكاليف البيئية على اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسات الصناعية**.....	119
تمهيد	.....	120
المبحث الأول	**مدخل إلى الاستثمار**.....	121
المطلب الأول	أهداف وعوامل الاستثمار.....	121
المطلب الثاني	أنواع الاستثمارات.....	125
المطلب الثالث	الهيئات الجزائرية الداعمة للاستثمار.....	131
المبحث الثاني	**الأسس النظرية لعملية اتخاذ القرار**.....	133
المطلب الأول	ماهية اتخاذ القرار.....	134
المطلب الثاني	عوامل وظروف اتخاذ القرار.....	139
المطلب الثالث	منهجية اتخاذ القرار.....	143

المبحث الثالث	**علاقة التكاليف البيئية باتخاذ القرار الاستثماري.....**	153
المطلب الأول	أنواع ومبادئ القرار الاستثماري.....	153
المطلب الثاني	المقومات الأساسية لاتخاذ القرار الاستثماري.....	156
المطلب الثالث	التكاليف البيئية وتأثيرها على القرار الاستثماري.....	159
خلاصة الفصل	.....	162
الفصل الرابع	**واقع القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في مؤسسة صيدال وعلاقتها باتخاذ القرار الاستثماري.....**	163
تمهيد	.....	164
المبحث الأول	**الأداء البيئي لمؤسسة صيدال(فرع المضادات الحيوية).....**	165
المطلب الأول	تقديم مجمع صيدال.....	165
المطلب الثاني	التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.....	169
المطلب الثالث	الالتزامات البيئية لمؤسسة صيدال.....	179
المبحث الثاني	**تحديد التكاليف البيئية لمؤسسة صيدال.....**	187
المطلب الأول	تكاليف التخلص من الآثار السلبية للفترة (2015-2018)...	187
المطلب الثاني	تكاليف أنشطة الفشل البيئي للفترة(2015-2018).....	200
المطلب الثالث	نماذج من تكاليف أنشطة الرقابة وتكاليف التشغيل	209
المبحث الثالث	**الاستثمار ومدى تأثره بالتكاليف البيئية على مستوى مؤسسة صيدال.....**	228
المطلب الأول	الاستثمار بمؤسسة صيدال للفترة(2015 -2016).....	228

المطلب الثاني	الاستثمار بمؤسسة للفترة(2017-2018).....	231
المطلب الثالث	المقارنة بين قيمة التكاليف البيئية وقيمة الاستثمارات.....	234
خلاصة الفصل	.....	238
الخاتمة	.....	239
المراجع	.....	246
الملاحق	.....	274
الملخص باللغة الأجنبية	.....	348

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	النفايات الصلبة لمؤسسة صيدال	182
02	النفايات السائلة لمؤسسة صيدال	185
03	النفايات الغازية لمؤسسة صيدال	186
04	سعر حرق المخزون المنتهي الصنع في شكل زجاجات حقن وقارورات لسنة 2015	188
05	سعر حرق مخزون المواد الأولية لسنة 2015	190
06	سعر حرق المخزون المنتهي الصنع في شكل أقراص لسنة 2015	195
07	سعر حرق مخزون بقايا الإنتاج لسنة 2015	196
08	التكلفة الإجمالية للتخلص النفايات الصناعية لسنة 2015	197
09	سعر حرق مخزون المواد الأولية للسنة 2018	198
10	التكلفة الإجمالية لحرق المواد الأولية لسنة 2018.	199
11	النفايات المخزنة غير المتصرف فيها	201
12	سعر رسوم التحفيز على عدم تخزين النفايات الصناعية	203
13	سعر الرسوم على النشاطات الملوثة للبيئة	206
14	سعر رسوم التطهير من القمامات المنزلية	209
15	التكلفة الإجمالية لشراء المواد المستعملة في تطهير المياه الملوثة	210

16	المصاريف الإضافية لشراء مادة متعدد الالكتروليت	211
17	المصاريف الإضافية لشراء مادة بكتيريا التطهير	212
18	تكلفة المواد المستعملة في معالجة المياه الملوثة لسنة 2018	213
19	التكلفة الإجمالية لشراء مستلزمات لمديرية الصيانة	214
20	تكلفة المواد المستعملة في صيانة معدات وتجهيزات معالجة المياه لسنة 2018	215
21	ميزانية الأصول بعد التعديلات البيئية	218
22	تكلفة اليد العاملة في صيانة معدات وتجهيزات معالجة المياه لسنة 2018	220
23	تكلفة اليد العاملة في مصلحة معالجة المياه الملوثة	224
24	جدول حسابات النتائج بعد التعديلات البيئية	226
25	قيم الاستثمارات لسنة 2015	229
26	قيم الاستثمارات لسنة 2016	230
27	قيم الاستثمارات لسنة 2017	231
28	قيم الاستثمارات لسنة 2018	233
29	مقارنة التكاليف البيئية بين سنة 2015 وسنة 2018.	234
30	مقارنة قيم الاستثمارات بين سنة 2015 وسنة 2018	235
31	المقارنة بين التكاليف البيئية والاستثمارات	236

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	هرم كارول (Carroll) لأبعاد المسؤولية الاجتماعية	36
02	دوافع المؤسسات لتحمل التكاليف البيئية وأنواعها	81
03	هرم مستوى القرارات	138
04	خطوات اتخاذ القرار	152
06	الهيكل التنظيمي لمؤسسة صيدال(فرع المضادات الحيوية)	178

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	نموذج عن طلبية حرق النفايات لسنة 2015	275
2	نموذج عن فاتورة حرق النفايات من طرف مؤسسة ستيد أست لسنة 2015	276
3	نموذج عن كمية النفايات المخزنة لسنة 2015	277
4	نموذج عن فاتورة حرق النفايات من طرف مؤسسة ستيد أست لسنة 2018	289
5	نموذج عن كمية النفايات المخزنة لسنة 2018	291
6	نموذج عن ميزانية الأصول لسنة 2018	292
7	نموذج عن ميزانية الخصوم لسنة 2018	293
8	نموذج عن جدول حسابات النتائج لسنة 2018	294
9	نموذج عن وضعية النفايات الخاصة الخطيرة	295
10	نموذج عن طلبية دفع رسم التحفيز على عدم تخزين النفايات الصناعية لسنة 2015	296
11	نموذج عن الإشعار بدفع الرسم رسم التحفيز على عدم تخزين النفايات الصناعية لسنة 2015	297
12	نموذج عن طلبية دفع رسم التحفيز على عدم تخزين النفايات الصناعية لسنة 2016	298

13	نموذج عن الإشعار بدفع الرسم رسم التحفيز على عدم تخزين النفايات الصناعية لسنة 2016	299
14	نموذج عن طلبية دفع رسم التحفيز على عدم تخزين النفايات الصناعية لسنة 2017	300
15	نموذج عن الإشعار بدفع الرسم رسم التحفيز على عدم تخزين النفايات الصناعية لسنة 2017	301
16	نموذج عن طلبية دفع الرسم على النشاطات الملوثة	302
17	نموذج عن الإشعار بدفع الرسم على النشاطات الملوثة	303
18	نموذج عن طلبية دفع رسوم التطهير	306
19	نموذج عن الإشعار بدفع رسوم التطهير	307
20	نموذج عن فاتورة شراء كبريتات الألمنيوم	314
21	نموذج عن فاتورة شراء متعدد الالكتروليت	315
22	نموذج فاتورة عن فاتورة شراء بكتيريا التطهير	316
23	نموذج عن فاتورة شراء الجير المميز	317
24	نموذج عن فاتورة شراء ماء جافيل	318
25	نموذج عن فاتورة شراء أنابيب الصيانة	319
26	نموذج عن فاتورة شراء أعواد التلحيم	320
27	نموذج عن طلبيات العمل في مديرية الصيانة	322
28	نموذج عن كشوف الأجر لعمال الصيانة البيئية	332

29	نموذج عن كشوف الأجر المتعلقة بعمال مديرية البيئة بالمؤسسة	335
30	نموذج عن وضعية الاستثمارات بالمؤسسة لسنة 2015	339
31	نموذج عن وضعية الاستثمارات بالمؤسسة لسنة 2016	341
32	نموذج عن وضعية الاستثمارات بالمؤسسة لسنة 2017	342
33	نموذج عن وضعية الاستثمارات بالمؤسسة لسنة 2018	344

تعريف المختصرات:

الرمز	المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الأجنبية
AICPA	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين	American Institute of Certified Public Accountants
AAA	جمعية المحاسبين الأمريكيين	American Accounting Association
ISO	المنظمة الدولية للمعايير القياسية	International Organization for Standardization
ABC	نظام التكاليف على أساس الأنشطة	Activities Based Costing system
SCF	النظام المحاسبي المالي	Système de comptabilité financière
IAS	معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards
IAS	معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards
IFRS	معايير التقارير المالية الدولية	International Financial Reporting standards
FASB	مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي	Financial Accounting Standards Board
SEC	هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية	Securities and Exchange Commission

Environmental Protection Agency	وكالة حماية البيئة الأمريكية	**EPA**
International Federation of Accountants	الإتحاد الدولي للمحاسبين	**IFAC**

مقدمة

مقدمة:

شهدت المحاسبة تطورا ملحوظا ومتزايدا عبر سنوات متتالية، فبعدما كانت تقتصر على تسجيل العمليات المالية في الدفاتر لأصحاب المشاريع الفردية، أصبحت الآن تطبق على مستوى كل المؤسسات سواء كانت مؤسسات عامة تسير من طرف الدولة أو مؤسسات خاصة تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة من الأفراد، بحيث يعمل المحاسب على تسجيل وتبويب وتنظيم كل العمليات المالية التي تحدث في المؤسسة نتيجة ممارستها لمختلف الأنشطة، والتي يمكن أن تؤثر بطريقة أو بأخرى على البيئة، وخاصة الأنشطة المتعلقة بالمؤسسات الصناعية، فهذه الأخيرة تهمل الاعتبارات البيئة عند تصميم عملياتها الإنتاجية، وهذا ما أدى إلى هدر الموارد الأولية والطاقة نتيجة للخطط الطموحة لتحقيق النمو السريع، وفي مجال سعي الدول للحفاظ على البيئة وحماية المجتمع فإنه يتوجب على المؤسسات الصناعية أن تسهم مع دولها في ذلك، من خلال قيامها بوضع خطط وبرامج بيئية تهدف من خلالها إلى فرض الرقابة على عناصر التلوث البيئية الناشئة عن ممارسة نشاطها داخل المجتمع، وهذا ما يتطلب دفع تكاليف معينة من أجل معالجة تلك التأثيرات البيئية في إطار المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

يعتبر القياس المحاسبي عن التكاليف البيئية من بين أهم المشاكل المحاسبية المعاصرة التي واجهت معظم الدول، حيث أصبح من الصعب تحديد قيمة تكاليف معالجة التأثيرات البيئية كون أغلبها تعتبر كتأثيرات غير ملموسة كتلوث الهواء.

إن الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية ضمن تقارير المؤسسة يوفر معلومات مفيدة يمكن استخدامها في عملية اتخاذ القرار، وهذا بعد الاختيار بشكل عقلاني بين البدائل المتاحة بغية الوصول إلى الهدف المرغوب، ويعتبر القرار الاستثماري من أهم وأخطر القرارات الممكن اتخاذها داخل المؤسسة نظرا لأهميته الكبيرة ودرجة خطورته، بحيث يتم أولا دراسة العوائد

الممكن تحقيقها من الاستثمار ومقارنتها مع التضحية المالية التي تم إنفاقها في هذا المجال، بالإضافة أيضا إلى دراسة العوامل المؤثرة في هذا القرار، كالعوامل البيئية.

إشكالية الدراسة:

إن الإشكالية الرئيسية في دراستنا هي التعرف على كيفية تحديد التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية، وذلك إضافة إلى التطرق إلى مدى تأثير هذه التكاليف على القرار الاستثماري، لذا ومن مجمل ما سبق فالسؤال الجوهري الذي نحاول الإجابة عليه يمكن صياغته على النحو التالي:

ما مدى التزام المؤسسات الصناعية بالقياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية؟ وكيف تؤثر هذه التكاليف على اتخاذ القرارات الاستثمارية؟

وللإجابة عن التساؤل الرئيسي قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1-هل هناك الصعوبات تواجه عملية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية؟

2-ماهو الهدف من تطبيق المحاسبة البيئية على مستوى المؤسسات؟

3-هل أدرج النظام المحاسبي المالي التكاليف البيئية ضمن بنوده؟

3- هل توجد علاقة بين التكاليف البيئية والقرار الاستثماري في مؤسسة صيدال؟

فرضيات الدراسة:

من أجل معالجة إشكالية الدراسة تم صياغة مجموعة الفرضيات التي سيتم اختبارها فيما بعد، حيث تمثلت فرضيات الدراسة فيما يلي:

1- تواجه معظم المؤسسات مشاكل وصعوبات في تحديد قيمة التكاليف التي من شأنها التقليل أو الحد من الأضرار البيئية.

2-يساهم تطبيق المحاسبة البيئية على مستوى المؤسسة في حماية المحيط الداخلي والخارجي في آن واحد؛

3-يوجد قصور من طرف النظام المحاسبي المالي فيما يخص القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية؛

4-هناك علاقة بين القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية والقرار الاستثماري في مؤسسة صيدال.

أسباب اختيار الموضوع

تطرقنا لدراسة المحاسبة البيئية للأسباب الموضوعية والذاتية التالية:

- أهمية تطبيق المحاسبة البيئية نظرا لأثرها على اتخاذ مختلف القرارات.
- حاجة البحث العلمي لهذا النوع من الدراسات.
- الميول الشخصي لموضوع المحاسبة البيئية وارتباطه بالتخصص المدروس.
- حداثة الموضوع في ميدان البحث العلمي على مستوى الجامعات الجزائرية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الدور الفعال والبالغ الأهمية للمحاسبة البيئية في حماية البيئة والحفاظ عليها، وذلك من خلال تحمل كل التكاليف التي من شأنها التقليل أو الحد من الآثار السلبية على البيئة، والتي يمكن أن تنتج عن أنشطة المؤسسات الصناعية، كما يساهم أيضا هذا النوع من المحاسبة في توفير المعلومات البيئية اللازمة لبناء واتخاذ أي قرار سليم، وبالأخص القرار الاستثماري الذي يعتبر كقرار مصيري تقوم به المؤسسة من أجل تحقيق الأرباح مقابل تقديم

تضحية معينة، لذلك يجب على المؤسسة دراسة كل التكاليف التي يمكن أن تؤثر على هذا القرار أو تقلل من فرص اتخاذه.

أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي من دراستنا هو التعرف على واقع المحاسبة البيئية ومدى تطبيقها في الجزائر، إضافة إلى الأهداف الثانوية التالية:

- الاطلاع على طرق وأساليب قياس التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية.
- إلقاء الضوء على الاستثمار نظرا لأهميته وعوائده على المجتمع.
- إبراز دور التكاليف البيئية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

الدراسات السابقة:

نظرا لأهمية موضوع دراستنا وبالرغم من نقص الوعي البيئي في المؤسسات الجزائرية إلا أن هناك مجموعة من البحوث والدراسات الجامعية التي كانت قد تطرقت إلى بعض الجوانب من موضوع دراستنا، من بينها دراسات عربية وأخرى أجنبية.

الدراسات باللغة العربية:

- لعبيدي مهاوات، القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

حيث تهدف الدراسة إلى قياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي من خلال دراسة ميدانية لمجموعة من مؤسسات صناعة الإسمنت في الجزائر بالإضافة إلى أطراف آخرين تهمهم هذه القوائم متمثلين في المحاسبين ومحافظي الحسابات والمؤسسات

المالية والضرائب، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها -وجود علاقة ارتباط بين أهمية الوعي لدى المسؤولين بضرورة القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية وتحسين الأداء البيئي للمؤسسات، بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط بين المخاوف والمعوقات التي تحد من تبني تطبيق عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية وتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية .

-فضيل فارس، حمزة ضويفي، المحاسبة البيئية كآلية لدعم وتحسين الأداء البيئي في ظل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، الملتقى الدولي الثاني حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 22و23نوفمبر،2011.

وتهدف الدراسة إلى توضيح مدى منفعة المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي في تحليل عناصر الأداء البيئي والرقابة عليها، من خلال إظهار كيفية عمل هذا النظام على قياس تكاليف الأداء البيئي وأثر ذلك على المؤسسة في زيادة القدرة التنافسية والحصة السوقية للمؤسسة وتحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق المحاسبة البيئية هو أمر صعب لما تتطلبه عملية التطبيق من أساليب وطرق غير تقليدية ولارتفاع تكلفة قياس وتحليل التكاليف البيئية، إضافة إلى أن القياس المحاسبي السليم للتكاليف البيئية يتطلب جهود مختلف العاملين في المؤسسة من مهندسين وفنيين وإداريين إضافة إلى المحاسبين.

-طه عليوي ناصر، هيثم هاشم الخفاف، أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية ودورها في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الثاني والتسعون، 2012.

وتهدف الدراسة إلى إبراز اهتمام المؤسسة الصناعية بالقضايا البيئية وطبيعة التكاليف البيئية التي تتحملها هذه المؤسسات وكيف يمكن قياسها محاسبيا ودورها في تفعيل جودة المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي لمتخذ القرار، وقد توصلت الدراسة إلى أنه للتلوث البيئي آثار اجتماعية واقتصادية سلبية مما يؤدي إلى تدهور الموارد المادية والبشرية مما يبرز الدور المحاسبي في قياس وتحليل هذه التكاليف، كما يجب على المؤسسات الصناعية تطبيق نظام المحاسبة البيئية ومعالجة بيانات التكاليف المرتبطة بالأنشطة البيئية حتى تكون نتائج القياس سليمة ودقيقة؛

-سعيدي سياف حنان، القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2013-2014،

وتهدف الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المؤسسات الصناعية بقياس التأثيرات البيئية والإفصاح عنها محاسبيا في قوائمها المالية، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن المعلومات المتعلقة بالأداء البيئي للمؤسسات الصناعية هي ذات طبيعة كمية ومالية، مما يجعلها تؤثر تأثيرا مباشرا على المركز المالي للمؤسسة وفي نتيجة نشاطها، كما توصلت الباحثة إلى أن مؤسسة لا تلتزم بالقياس المحاسبي للتأثيرات البيئية، وبالتالي فهي لا تفصح عن تلك التأثيرات في قوائمها المالية؛

- **الدراسات باللغة الأجنبية**

-Haluk Duman and others, Environmental cost management within the sustainable business, The Online Journal of Science and Technology, turkey, volume:03, No: 02, 2013.

تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على أهمية تطبيق التكلفة المستندة إلى النشاط على التكاليف البيئية اعتمادا على الأساليب التقليدية لتخصيص التكاليف البيئية ، على تقديم طريقة حساب التكاليف البيئية حسب التكلفة المستندة إلى النشاط ، وبالتالي توفير معلومات مفيدة لاستخدامها في اتخاذ القرار، وقد توصلت الدراسة إلى أن التكاليف البيئية بسبب تعقيدها، فإن عملية اتخاذ القرار أكثر صعوبة في التطبيق المحدد، ولكن بسبب استخدام التكلفة المستندة إلى النشاط يمكن الحصول على معلومات أكثر تفصيلا عن التكاليف البيئية تحسب بدقة التكلفة البيئية التي يتم اختيارها.

-Ilina Sorina rakos, Andreea Antohe, Environmental Cost - An Environment Management Accounting Component, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Human Resource Management Academic Research Society, Vol: 04, No :04, 2014.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تأثير الأنشطة الاقتصادية على البيئة، ودمجها في النظام الحاسم والمالي للمؤسسات الاقتصادية الوطنية، وذلك من خلال إظهار أنشطة المؤسسات الاقتصادية الرومانية المؤثرة على البيئة، والتعرف على التكاليف البيئية الحالية والمستقبلية والمحتملة، وهذا ما يساهم تدريجيا في تخفيض تلك التكاليف البيئية، وقد توصلت الدراسة إلى أن محاسبة التكاليف البيئية هي أداة أساسية لتوفير المعلومات التي تؤدي بدورها إلى اتخاذ قرارات صحيحة في المؤسسة، فبدون هذه المعلومات لا يمكن للنظام الحاسم للمؤسسة أن يدعم الإجراءات المتعلقة بالنشاط وإدارة رأس المال.

وقد حاولنا من خلال موضوعنا إبراز إشكالية الاعتراف والقياس والإفصاح عن التكاليف البيئية وكيفية استخدام المستثمر في المؤسسة الصناعية للمعلومات المتعلقة بهذه التكاليف من أجل اتخاذ قراره الاستثماري، ونظرا لأهمية تطبيق محاسبة التكاليف البيئية، سنحاول التعرف على واقع تلك التكاليف بالمؤسسات التي تقوم بالأنشطة الصناعية ذلك باعتبارها الأكثر تأثيرا على البيئة وبعد البحث وجدنا أن مؤسسة صيدال (فرع المضادات الحيوية) هي من المؤسسات القليلة في الجزائر التي تتحمل تكاليف في سبيل حماية البيئة، كتكاليف حرق النفايات في مؤسسة أخرى وتكاليف المواد المعقمة للمياه الملوثة.

منهج الدراسة:

بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة في هذه الدراسة، وقصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، سيتم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري، بالإضافة إلى منهج التحليل في الجانب التطبيقي من أجل تحليل أرقام ومعطيات المؤسسة محل الدراسة.

حدود الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية والتوغل في الموضوع ستكون حدود الدراسة كما يلي:

- **حدود مكانية:** سيتم إجراء دراسة حالة على مستوى مؤسسة صيدال(فرع المضادات الحيوية بالمدية).
- **حدود زمانية:** استغرقت دراستنا لإشكالية تحديد التكاليف البيئية وأثرها على اتخاذ القرار الاستثماري بمؤسسة صيدال حوالي سبعة أشهر، تم فيها دراسة تكاليف المؤسسة البيئية وأثرها على اتخاذ القرار الاستثماري للفترة 2015-2018.

صعوبات الدراسة:

إن دراستنا لموضوع التكاليف البيئية وأثرها على اتخاذ القرارات الاستثمارية لم تخلو من المشاكل والصعوبات سواء في الجانب التطبيقي أو في الجانب النظري، تتمثل هذه الصعوبات فيما يلي:

- **صعوبات الدراسة التطبيقية**

-صعوبة إيجاد مؤسسة جزائرية تطبق المحاسبة البيئية على مستوى إداراتها؛

-صعوبة الحصول على المعلومات الكافية حول حرق نفايات مؤسسة صيدال من طرف مؤسسة ستيد أست بقسنطينة؛

-عدم فصل التكاليف البيئية عن التكاليف الأخرى للمؤسسة، وبالتالي عدم الإفصاح عنها في التقارير المالية.

- **صعوبات الدراسة النظرية**

-قلة المراجع فيما يخص الجانب الرئيسي من موضوعنا والمتعلق بالقياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية.

هيكل الدراسة

بغية معالجة الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول كما يلي:

- **الفصل الأول:** تناولنا الإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، فبما أن المحاسبة البيئية هي جزء من أجزاء محاسبة المسؤولية الاجتماعية فيجب التعرف أولا على هذه الأخيرة، لذا تطرقنا في المبحث الأول إلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من حيث نشأتها ومفهومها وأبعادها ومجالاتها كما تناولنا في المبحث الثاني المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والمشاكل التي يمكن أن تعرقل تطبيقها، أما المبحث الثالث فقد تطرقنا للمحاسبة البيئية باعتبارها فرع من فروع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية البيئة.

- **الفصل الثاني**: فقد تناولنا القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى التكاليف البيئية وأنواعها، أما البحث الثاني فقد خصص للقياس المحاسبي للتكاليف البيئية وأساليبه والصعوبات التي واجهت تحقيقه، كما تناولنا في المبحث الثالث الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية وآلياته ومنافعه وطرقه، بالإضافة إلى أهم الإصدارات والمعايير الداعمة للقياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية.
- **الفصل الثالث**: تناولنا أثر التكاليف البيئية على اتخاذ القرار الاستثماري، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى عملية اتخاذ القرار من حيث المفهوم والعوامل والظروف ومنهجية اتخاذ هذا القرار، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا للاستثمار من حيث المفهوم والأهداف، بالإضافة إلى أنواعه ودور الجزائر في دعمه وتشجيعه.
- **الفصل الرابع**: خصص لدراسة واقع التكاليف البيئية وعلاقتها باتخاذ القرار الاستثماري في مؤسسة صيدال(فرع المضادات الحيوية) ، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى التعرف على الأداء البيئي لمؤسسة صيدال، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة وتقييم التكاليف البيئية التي تتحملها مؤسسة صيدال حيث تم تحديد نوعية هذه التكاليف وطرق قياسها، بالإضافة إلى نماذج الإفصاح عنها في القوائم المالية للمؤسسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية

تمهيد:

إن تطور المؤسسة وزيادة حجمها وقدراتها أدى إلى توسع وتعدد أنشطتها، حيث أصبحت هذه الأنشطة تؤثر بشكل مباشر على المجتمع والبيئة، مما تطلب إصدار قوانين وتشريعات تلزم المؤسسات بتحمل مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه الأطراف المتعاملة معها سواء كانوا من داخل المؤسسة أو من خارجها، وفي أغلب الأحيان يتم تحمل هذه المسؤولية بشكل مادي، بحيث تقوم المؤسسة بإنفاق التكاليف اللازمة لتعويض وإرضاء الأطراف المتأثرة بأنشطتها، ومن هنا ظهرت محاسبة المسؤولية الاجتماعية من أجل تنظيم وقياس هذه التكاليف، وفصلها محاسبيا عن باقي التكاليف التي تتحملها المؤسسة.

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه البيئة في المجتمع، وبما أن تدهورها يمكن أن يهدد حياة المجتمع، فإن حماية البيئة والحفاظ عليها يعد من أولويات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، وهذا ما يستدعي تطبيق المحاسبة البيئية في إطار المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

وعليه فقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تمثلت فيما يلي:

المبحث الأول: مقدمة حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

المبحث الثاني: المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

المبحث الثالث: المحاسبة البيئية كشكل من أشكال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية

المبحث الأول: مقدمة حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

يهتم علم الاجتماع بدراسة حياة المجتمع ككل، وينظر للمؤسسة كأداة أساسية لتلبية مختلف احتياجاته وذلك من خلال تحمل المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية بمختلف جوانبها وأشكالها، وإدماجها ضمن الأنشطة المبرمجة في جدول أعمالها بغية تحقيق أهدافها الخاصة، بالإضافة إلى تحقيق أهداف عامة تعود بالمنفعة على المجتمع.

المطلب الأول: نشأة وتعريف المسؤولية الاجتماعية

تسعى كل مؤسسة للاهتمام بالجانب الاجتماعي نظرا لأهميته البالغة وتميزه عن غيره من المسؤوليات والالتزامات التي تقع على عاتق المؤسسة.

الفرع الأول: نشأة وتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية

تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل متسارع وتأثر بالمتغيرات السياسية والاقتصادية التي سادت في فترات نشوئه، حيث ارتبط نشوء فكرة المسؤولية الاجتماعية في **المرحلة الأولى** مع قيام المشاريع الصناعية واعتقاد رجال الأعمال بأنهم يمتلكون هدفا واحدا هو تعظيم الأرباح، ولكن كان الجانب القانوني يكبح جماحهم في تحقيق هذا الهدف، وقد ظلت هذه النظرة قائمة **خلال القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين**، غير أنها لم تستمر أمام الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم في بداية القرن العشرين وبشكل خاص اتجاه مشكلات ندرة الموارد وانخفاض الأجر وظروف العمل السيئة وضغوط النقابات، كل هذه المشكلات لفتت

الأنظار إلى وجود منظور آخر للمسؤولية الاجتماعية لا يرتبط بتعظيم الأرباح فقط[1]، ومن هنا كانت بوادر **مرحلة ثانية** من مراحل نمو المسؤولية الاجتماعية، إذ ظهرت بعض التيارات التي نادت بضرورة حماية حقوق أصحاب المصلحة، أي تلك الأطراف ذات العلاقة بأعمال المؤسسة والمتمثلة في الزبائن، والموظفين والموردين والدائنين والمدينين والحكومة، فكان أن سنت الحكومات القوانين التي تستوعب الوضع الاجتماعي وتجعله ملزما على المؤسسات، ولكن مع تحول المؤسسات من مؤسسات فردية إلى مؤسسات مساهمة، وتوسع أعمالها ورأسمالها سعى بعض رجال الأعمال إلى تحسين ظروف العمل والمعيشة لموظفيهم، لتبدأ **المرحلة الثالثة** من مراحل تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية، إذ واجهت أغلب المؤسسات التطور التكنولوجي حيث اضطرت إلى تطوير نوعية الحياة لموظفيها، وتقديم سلع وخدمات أكثر تقدما، وقد رافق ذلك تأثيرات سلبية أثرت في المستهلكين من تلاعب بالأسعار، وحجب المعلومات عن الموظفين، بالإضافة إلى إهمال في قواعد صحة العاملين وسلامتهم، والتلوث البيئي، والفساد الإداري.[2]

وبالتالي فإن تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية مر بثلاثة مراحل زمنية يمكن تلخيصها كما يلي:

-**مرحلة زيادة الأرباح:** حيث كان هدف رجال الأعمال الأساسي هو تحقيق أقصى ربح ممكن دون إعطاء أهمية لأي عوامل أو متغيرات أخرى.

1-وهيبة مقدم، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2013-2014، ص67.

2-محمد سعيد العمري وآخرون، المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الصناعية في المملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04 العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2018، ص134.

-مرحلة حماية حقوق الأطراف المعنية: أي أن تحقيق الربح لم يكن الهدف الأساسي في هذه المرحلة، بل اهتم رجال الأعمال بحقوق الأطراف الأخرى المتعامل معها، وذلك من خلال تحقيق الربح الذي يحمي مصلحة تلك الأطراف.

-مرحلة إدارة وتطوير نوعية حياة الموظفين: حيث شهدت هذه المرحلة تطور ملحوظا في المؤسسات أيضا ولم تعد تقتصر على الإدارة الفردية فقط، وأصبحت تهتم براحة الموظفين وتسعى لتلبية احتياجاتهم، حتى يقدموا أحسن ما لديهم من مهارات وكفاءات.

الفرع الثاني: تعريف المسؤولية الاجتماعية

تعددت واختلفت الآراء حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ومن أهم وجهات النظر التي صادفتنا:

المسؤولية الاجتماعية هي مجموعة من القرارات والأفعال التي تتخذها المؤسسة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوب فيها والقيم السائدة في المجتمع، والتي تمثل في نهاية الأمر جزء من المنافع الاقتصادية المباشرة التي عليها تحقيقها.[1]

كما عرفت بأنها الاندماج التطوعي للانشغالات الاجتماعية والبيئية للمؤسسات في نشاطاتها التجارية وكذا علاقاتها مع الأطراف المسئولة.[2]

وتعبر أيضا عن المسؤولية التي تؤخذ بعين الاعتبار إراديا في تسيير القيم الموجودة داخل

1-محمد طرشي، إيمان يخلف، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 03، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017، ص101.

2-Guillaume Delalieux, Responsabilité Sociale des Entreprises et ONG: une approche critique des dimensions politiques de la gestion des ONG, thèse de doctorat, Laboratoire Lille Economie et Management, Université de Lille 1, 2007, p 38.

المجتمع، إذ يسمح هذا السلوك بالتوفيق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.[1]

وتعني المسؤولية الاجتماعية تطوير علاقات منفعية متبادلة، تفاعلية وذات مصداقية بين المؤسسة ومختلف أصحاب المصلحة الموظفين والعملاء والمجتمعات، الموردون، الحكومات والمستثمرين وحتى المؤسسات غير الحكومية والنشطاء".[2]

ومما سبق يمكننا القول بأن المسؤولية الاجتماعية تعبر عن مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة من أجل إرضاء المجتمع التي تعاملت معه بغية تحقيق أهدافها الاقتصادية.

المطلب الثاني: أبعاد ومجالات المسؤولية الاجتماعية

يبدو تحمل المؤسسة لمسؤوليتها اتجاه المجتمع أمر اعتيادي يمس الجانب الاجتماعي فقط، ولكن، والجدير بالذكر أنها قد تأخذ أبعادا أخرى مختلفة، إضافة إلى ذلك فهي تمس عدة أطراف سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها.

الفرع الأول: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

تأخذ المسؤولية الاجتماعية عدة أبعاد في وقت واحد، فقد تكون اقتصادية، قانونية، أخلاقية وحتى خيرية.

أولا: البعد الاقتصادي

حيث تمارس مؤسسات الأعمال أنشطة اقتصادية لتحقيق الكفاءة والفعالية، وتستخدم الموارد

1-Delphine Gendre-Aegerter, la perception du dirigeant de PME de sa responsabilité sociale : une approche par la cartographie cognitive, thèse de doctorat, faculté des sciences économiques et sociales, Université de Fribourg, 2008, p 134.

2-الجيلالي ميسومي، لعطوي جلول، تأثير المسؤولية الاجتماعية على مزيج الاتصال التسويقي، مجلة المعيار، المجلد 09، العدد 02، المركز الجامعي أحمد بن يحي الوشريمي، تسمسيلت، 2018، ص357.

بشكل رشيد لتنتج سلع وخدمات بنوعية راقية، وتوزع العوائد بشكل عادل على عوامل الإنتاج المختلفة بتحقيق ذلك تكون قد تحملت مسؤولية اقتصادية.[1]

ثانيا: البعد القانوني

حيث يجب أن تلتزم المؤسسة بالقوانين، وأن تكتسب ثقة الآخرين من خلال تنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون.[2]

ثالثا: البعد الأخلاقي

يعبر هذا البعد عن مجموعة القيم والأعراف والمعايير والتوقعات للمساهمين والعاملين والمستهلكين والمجتمع التي تمثل السلوك الأخلاقي العادل الذي يحافظ على مصالحهم، كما يتجنب هذا البعد الممارسات المثيرة للجدل، والانسجام مع القيم السائدة، وعمل ما هو صحيح وعادل ومنصف ووجود القيادة الأخلاقية.[3]

رابعا: البعد الخيري

يرتبط هذا البعد بدرجة كبيرة بنوعية الحياة من خلال ضرورة الارتقاء لهذه الأخيرة، وما يتفرع من ذلك من عناصر ترتبط بالذوق العام والنقل وغيرها.[4]

1- وهيبة مقدم، مرجع سبق ذكره، ص79.

2-حامد كريم الحدراوي، وآخرون، توظيف أبعاد المسؤولية الاجتماعية لتعزيز القدرات الإبداعية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 07، العدد 30، جامعة الكوفة، العراق، 2014، ص07.

3-بسام فتحي الذيابات، تأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء التنظيمي للبنوك الإسلامية الأردنية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 07، العدد 01، جامعة يحي فارس، المدية، 2017، ص89.

4-عبد القادر مسعد، رابح أوكيل، مدى تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية، مجلة معارف، المجلد 12، العدد 23، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2017، ص41.

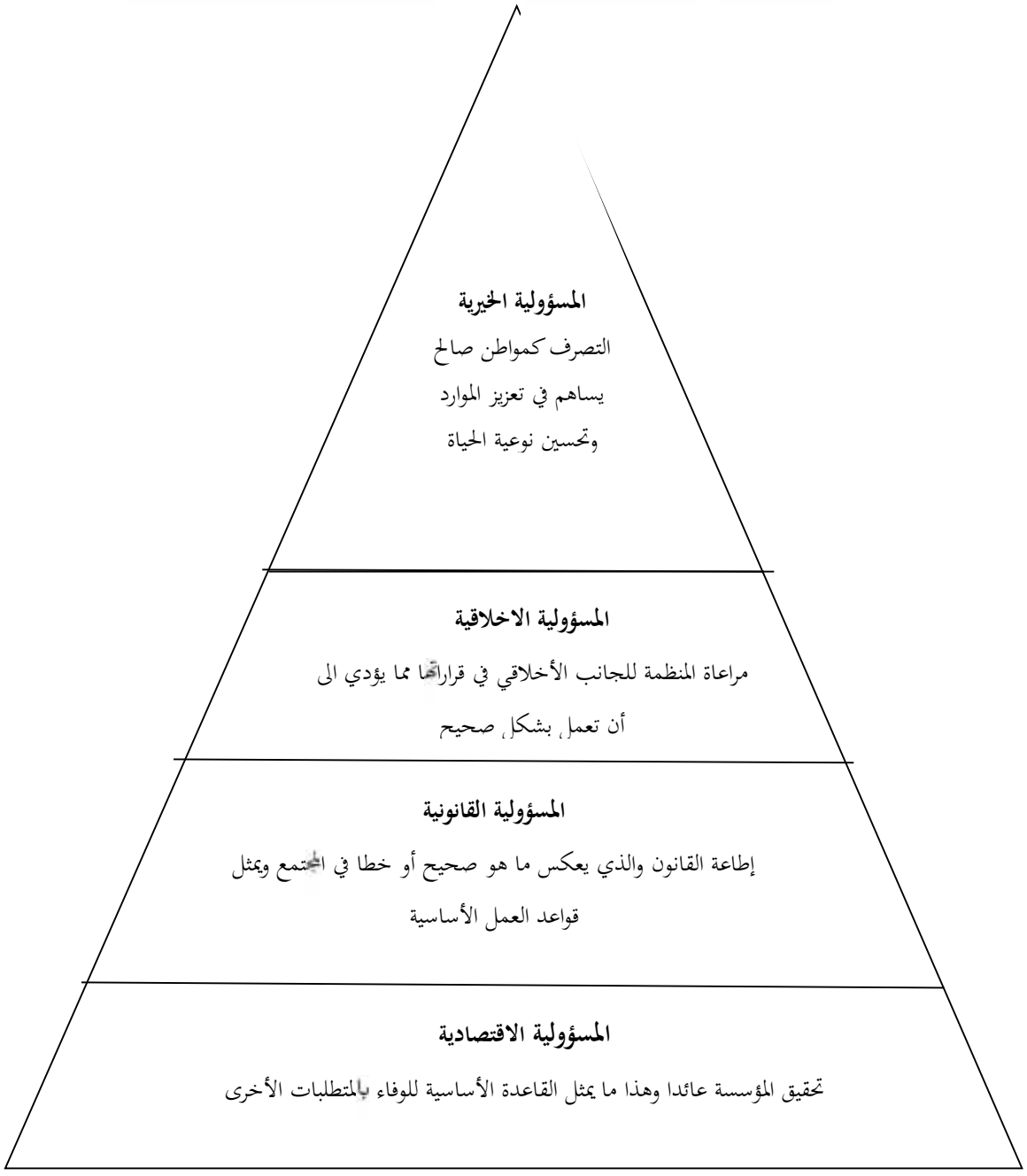
ومما سبق نستنتج ما يلي:

-أن المسؤولية الاجتماعية هي تطبيق قانوني بالدرجة الأولى، إلا أن المؤسسة تنفذها إراديا وبصفة تلقائي؛

-أن تحقيق المسؤولية الاجتماعية لا ينحصر على تحقيق الربح كمعظم أنشطة المؤسسة، بل تسعى هذه الأخيرة للقيام بالأعمال التطوعية والأخلاقية كهدف رئيسي، وهذا بالطبع يخدمها ويحسن من سمعتها لدى الأطراف التي تتعامل معها.

إن الأبعاد السابقة الذكر هي نفسها الأبعاد التي طرحها كارول (Carroll) في الشكل التالي:

الشكل رقم(1): هرم كارول (Carroll) لأبعاد المسؤولية الاجتماعية



المصدر: حميدي زقاي، رماس محمد أمين، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ودورها في تحسين الميزة التنافسية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، المجلد 02، العدد 01، 2018، ص10.

الفرع الثاني: مجالات المسؤولية الاجتماعية

تتحمل المؤسسة مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه كل من الموظفين، العملاء، المجتمع والبيئة، وتعود هذه المسؤولية المطبقة بالمنفعة على كل من أفراد المجتمع والدولة في آن وواحد.

أولا: المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموظفين

أي أن المؤسسة التي تمنح مناصب عمل لتسيير أنشطتها مكلفة بتوفير كل ما هو ضروري ومريح للموظفين الذين يشغلون تلك المناصب، وذلك في إطار مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه هؤلاء الموظفين، ومن أهم ما يجب توفيره المساهمة في التأمينات الاجتماعية عن العاملين بنسبة معينة من رواتبهم وأجورهم، ووضع نظام تأمين خاص بالمشاركة مع العاملين ونظم للرعاية الصحية والعلاج بالمستشفيات ولدى الأطباء، بالإضافة إلى توفير برامج تدريبية بالداخل والخارج والإنفاق على العاملين الراغبين في إكمال دراستهم وذلك لتنمية مهاراتهم الفنية والإدارية. [1]

ثانيا: المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء

تكون المؤسسة مسئولة اجتماعيا اتجاه عملائها أو زبائنها، وذلك من خلال زيادة أمان المنتج، والصدق في الإعلان، بالإضافة إلى ذكر مخاطر المنتج ومدة صلاحية المنتج. [2]

1-وائل محمد جبريل، واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية لفروع الصيرفة الإسلامية لمصرف الجمهورية بالمنطقية الشرقية في ليبيا، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 05، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018، ص240.

2-خيرة داود، قراءة في أدبيات المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 12، العدد 02 جامعة يحي فارس، المدية، 2019، ص ص08، 09.

ثالثا: المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع

يتضمن هذا المجال مجموعة الأنشطة التي تنفذها المؤسسة وتهدف من وراءها فائدة الجمهور العام من خلال تقديم التبرعات وتدريب طلبة الجامعات والمدارس والمبادرة بتشجير المنطقة المحيطة بالمؤسسة لتحسين المستوى الجمالي للمنطقة ومراعاة الذوق العام، ولكي تضمن المؤسسة استمرارها وبقائها عليها التفاعل مع النظام العام للمجتمع بوصفها جزء من المجتمع الذي تعمل فيه، وإن نشاطها سواء كان إيجابيا أم سلبيا ينعكس أثره على النظام العام للمجتمع، لذا على المؤسسة مراعاة مشاكل المجتمع والمساهمة في حلها فالمشروع لا يمكن أن يتطور في مجتمع مليء بالمشاكل البيئية والاجتماعية، ومن هذا المنطلق فإن العلاقات العامة تلعب دورا أساسيا في دعم المؤسسات واستمرارها وتأكيد هويتها وانتمائها للبيئة التي توجد فيها وهو ما يمكن أن يساهم في بناء سمعة المؤسسة ويعزز مصداقيتها.[1]

رابعا: المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة

ويتمثل في المحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة والحد من استنزاف مواردها الخاصة غير المتجددة من خلال حماية الموارد الطبيعية ومحاربة التلوث البيئي بشتى أنواعه، وصيانة الموارد وتنميتها، بالإضافة إلى التخلص من المنتجات بعد استهلاكها وحماية المناخ من الاحتباس الحراري.[2]

1-أزهر يوسف الشكري، أسس القياس المحاسبي لتكاليف منافع الأنشطة الاجتماعية وطرائق الإفصاح عنها في التقارير المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ، المجلد 08، العدد 22، جامعة الكوفة، العراق، 2012، ص235.

2-محمد غردي، دور مبادئ وأسس الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 04، العدد 02،جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2013، ص68.

المطلب الثالث: أهمية المسؤولية الاجتماعية

إن تحمل المسؤولية الاجتماعية لا يقتصر على المؤسسة فقط، بل حتى المجتمع والدولة ملزمون بتحمل تلك المسؤولية.

الفرع الأول: بالنسبة للمؤسسة

عندما تتحمل المؤسسة مسؤوليتها الاجتماعية فإن ذلك يعود عليها بمجموعة من المزايا والفوائد الهامة، من بينها:[1]

-تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال وخاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة؛

-من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف؛

-تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع؛

-المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية.

1-عجيلة محمد، شنيني عبد الرحيم، فعالية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال، مفاهيم وأسس، الملتقى الدولي الثالث بعنوان: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، يومي 14و15 فيفري، 2012.

الفرع الثاني: بالنسبة للمجتمع

تثير المسؤولية الاجتماعية اهتمام المجتمع باعتباره المستفيد الأول منها، وتتجلى هذه الأهمية في:[1]

-زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائحه مع خلق شعور عالي بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة والأقليات؛

الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص.

-تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع، سواء من ناحية البنية التحتية أو من الناحية الثقافية؛

-الاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية؛

-زيادة الترابط الاجتماعي وازدهار المجتمع بفضل ترسيخ الشفافية والصدق في التعامل.

الفرع الثالث: بالنسبة للدولة

يؤدي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية إلى تخفيض الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية، التعليمية، الثقافية والاجتماعية الأخرى، وتؤدي أيضا إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية، والمساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها.[2]

وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية التي يلتزم بها كل من المؤسسة والمجتمع والدولة هي وسيلة

1-مليكة علالي، دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 11، العدد 01 جامعة محمد خيدر، بسكرة، 2017، ص279.

2-محمد عبد القادر حساني، محمد الأمين شربي، المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية في قطاع المحروقات الجزائري، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018، ص311.

لتحقيق المنفعة والربح، حيث بالرغم من أنها تمثل تضحية لمن يلتزم بها إلا أنها تحقق له مزايا وعوائد في المستقبل، كما تساهم في التخفيف من البطالة، مما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثاني: المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

ازداد الاهتمام بالمحاسبة الاجتماعية في الآونة الأخيرة نظرا لدورها الفعال في رسم العلاقات بين المؤسسة والمجتمع الذي تعمل فيه، حيث تم اللجوء إليها من أجل تنظيم وتسيير العمليات المتعلقة بالأداء الاجتماعي الذي يعبر عن النتائج التي تتحصل عليها المؤسسة من خلال تعاملها مع المجتمع.

المطلب الأول: نشأة وتعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية

تعتبر المحاسبة من أهم المهن التي تتقيد بها كل المؤسسة سواء كانت تجارية أم الصناعية، وقد درست هذه المهنة الجانب الاجتماعي لتحقيق أهداف معينة.

الفرع الأول: نشأة محاسبة المسؤولية الاجتماعية

لم يعد الفكر المحاسبي مقصورا فقط على الاهتمام بمصالح المساهمين والمحافظة عليها، بل تعدى ذلك إلى دراسة وتحليل الأثر الاجتماعي لنشاط المؤسسة على البيئة التي تعمل فيها، فتكون بذلك مهنة المحاسبة قد أضافت بعدا جديد ألا وهو البعد الاجتماعي[1]، وقد ظهر مفهوم "محاسبة المسؤولية الاجتماعية" في الفكر المحاسبي في بداية العقد السادس من القرن العشرين

1-سيد احمد بوحزام وآخرون، محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 02، العدد03، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2017، ص80.

في أوروبا، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فلم يتم الاهتمام بها إلا بعد أن وضحت المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام1973 أن من ضمن أهداف القوائم المالية، إعداد تقرير عن تلك الأنشطة الخاصة بالمؤسسة، والمؤثرة في المجتمع، كما طالبت جمعية المحاسبين الامريكي (AAA) في تقرير لها المؤسسات بضرورة إظهار معلومات محاسبية في تقاريرها المالية، تتعلق بمساهمتها في التنمية الاجتماعية ومكافحة التلوث، ووصفته بأنه أحد المعايير التي يمكن استخدامها لتقييم كفاءة أداء المؤسسة من وجهة نظر المجتمع ،كما خصصت إحدى اللجان التابعة لها للاهتمام بدراسة طبيعة البيانات التي يجب أن تحتويها التقارير المرتبطة بغرض المحاسبة عن الأداء الاجتماعي، واقترحت هذه اللجنة عام 1966 مجموعة من المعايير والاعتبارات التي يجب مراعاتها عند إعداد تقارير الأداء الاجتماعي مثل معيار الملائمة والبعد عن التحيز، والقابلية للفهم والتوقيت المناسب والقابلية للمقارنة، والاهتمام بالمغزى الاجتماعي للبيانات، واتاحة الفرصة للرأي المعارض كي يبدي ما يراه مناسباً أما لجنة بورصة الأوراق المالية، فقد طالبت المؤسسات بضرورة الإفصاح عن سياسة المؤسسة في مجال محاربة تلوث البيئة وما تم تنفيذه منه، وكان ذلك في السبعينيات من القرن العشرين.[1]

تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أحد أهم مراحل التطور المحاسبي، ولقد كانت هذه النشأة نتيجة زيادة حجم وقدرات المؤسسة ولا سيما المساهمة التي لها تأثيرات اجتماعية ومالية واسعة النطاق، مما أدى إلى زيادة اهتمام من المجموعات المختلفة كأصحاب المؤسسات،

1-أمنة تونسي، إبراهيم بورنان، المراجعة الاجتماعية ودورها في تضييق فجوة التوقعات عن المسؤولية الاجتماعية من خلال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 07، العدد 03، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2016، ص353.

العملاء، المستثمرين وجهات حكومية مختلفة وجماعات الضغط بضرورة تكوين حس المسؤولية الاجتماعية داخل المنشأة، مما أوجب على المحاسبين والإفصاح عنها في التقارير المحاسبية. [1]

الفرع الثاني: تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية

تعرف المحاسبة بصفة عامة بأنها مجموعة من المبادئ والقواعد المتعارف عليها التي تستعمل في تسجيل وتبويب وتحليل العمليات المالية والتبادلات التجارية ذات القيمة النقدية في السجلات المحاسبية لغرض تحديد نتائج عمليات الوحدة الاقتصادية خلال فترة مالية معينة وكذلك المركز المالي في نهاية الفترة.[2]

أما المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية فهي المحاسبة التي تقوم بقياس وتقييم الأحداث الاجتماعية والاقتصادية معا، سواء للحكومات أو للمؤسسات.[3]

كما عرفت على أنها تحليل منظم لمؤسسة ما على المجتمعات المهتمة أو أصحاب المصالح مع مدخلاتها كجزء من البيانات التي يتم تحليلها لأغراض القوائم المالية.[4]

وتعرف أيضا بأنها نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث فيما بين المؤسسة والبيئة الاجتماعية من حولها، ومن ثم الإفصاح عن الآثار التي تترتب عليها

1-سيد أحمد بوحزام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص80.

2-خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة والمخطط المحاسبي الوطني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2003، ص9.

3-نوارة إيمان، العرابي حمزة، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، مجلة معارف، المجلد 12، العدد 23، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة 2017، ص290.

4-بلال فايز عمر، إسحاق محمود الشعار، نضال عمر زلوم، أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد41، العدد02، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2014، ص243.

لجميع الأطراف ذات العلاقة، وأن الهدف الرئيسي لها يتمثل في قياس التكاليف والفوائد الاجتماعية للمؤسسات والإفصاح عنها.[1]

ويمكن تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية أنها عبارة عن تحليل وتنظيم محاسبي للعمليات المتعلقة بالتعامل الاجتماعي للمؤسسة، وذلك بواسطة نظام يقوم بمعالجة وتشغيل البيانات الصادرة من المجتمع المعني، لينتج منها معلومات منظمة ومفيدة يتم الاستعانة بها.

المطلب الثاني: أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية

إن تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة يهدف إلى ما يلي:

-تحديد وقياس المساهمة الاجتماعية للمؤسسة التي لا تقتصر على التكاليف والفوائد والعناصر الداخلية للمؤسسة بل تشمل أيضا التكاليف والفوائد الخارجية العناصر (الاجتماعية) والتي لها تأثير على فئات المجتمع، وينبع هذا الدور من فشل المحاسبة التقليدية في قياس الأداء الاجتماعي لشركات، ويتعلق هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي.[2]

-تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة من خلال تحديد ما إذا كانت استراتيجياتها وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية والبيئية من جهة، ومع طموح المؤسسة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى، وتمثل العلاقة بين أداء المؤسسة الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية

1-نوال ضيافي، محاسبة المسؤولية الاجتماعية، توجه جديد في عصر حديث، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 09، العدد 10، جامعة علي لونيسي، البليدة، 2014، ص286.

2-سامية سالمي، الشيخ ساوس، دو ر محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين تقييم الأداء المالي، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المجلد 02 العدد02، المركز الجامعي علي كافي، تندوف، 2018، ص265.

العنصر الجوهري لهذا الهدف من أهداف المسؤولية الاجتماعية، ويرتبط هذا الهدف أيضا بوظيفة القياس المحاسبي؛[1]

-الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة والتي لها آثار اجتماعية وبيئية، ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وإيصال هذه البيانات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حد سواء، من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامة وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم أو من وجهة نظر المجتمع، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة الافصاح المحاسبي.[2]

المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

إن المحاسبة عن الأداء الاجتماعي واجهت كغيرها من مجالات مهنة المحاسبة مشاكل ومحددات عرقلت تحقيقها بالشكل المطلوب، أهمها:

الفرع الأول: مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية على مستوى المؤسسة

تكمن هذه المشكلة في تفسير ماهية التكاليف الاجتماعية، حيث هناك وجهتي نظر متعارضتين، الأولى اقتصادية والثانية محاسبية، فالاقتصاديون يرون أن التكاليف الاجتماعية

1-محمد سفير وآخرون، آليات قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات وطرق الإفصاح عنه، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018، ص08.

2-يوسف محمد الجربوع، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، مجلة االبحوث الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2007، ص247.

تتمثل في المساوئ التي يتحملها المجتمع نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها كالتلوث الناتج عن النواتج الكيماوية أو دخان المصانع أو أية مواد ضارة أخرى، وبالتالي فإن هذه التكاليف يتحملها المجتمع وليس أصحاب المؤسسة، في حين يرى المحاسبون أن التكاليف الاجتماعية تتمثل في الأعباء المالية التي تنفقها المؤسسة، فضلاً عن عدم حصولها على أية منفعة أو عائد اقتصادي مباشر مقابل هذه التكاليف، بل يتم إنفاقها نتيجة لالتزام المؤسسة ببعض المسئوليات الاجتماعية لقوانين تفرضها الحكومة، ونلاحظ هنا بأن الرأي الثاني أي الرأي المحاسبي لابد منه في حالة ممارسة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسة.[1]

الفرع الثاني: مشكلة قياس العوائد الاجتماعية على مستوى المؤسسة

تتعمق مشكلة قياس العوائد الاجتماعية وتأخذ أبعاداً أكثر من مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية، نظراً لكونها تتحقق لأطراف قد تكون من خارج المؤسسة كالمستهلكين أو العملاء أو البيئة المحيطة، أو قد تكون من داخل التنظيم كالعاملين أو لكل الأطراف في آن واحد سواء داخل أو خارج التنظيم، وذلك حسب الأنشطة الاجتماعية التي تمارسها المؤسسة، هذا فضلاً عن أن العديد من العوائد الاجتماعية قد يصعب قياسها نقدياً بصورة مباشرة، وخاصة بالمقاييس المحاسبية التقليدية المتعارف عليها، وتكون بعيدة عن التقدير الشخصي الأمر الذي يقلل درجة الثقة في النتائج إلى حد كبير؛ وكذلك في الأصل يرجع إلى أن العوائد الاجتماعية قد تكون في صورة سلوكية تؤثر على النواحي النفسية أو المعنوية فتؤدي إلى حالة من الرضا لدى الأفراد

1- سعدون مهدي الساقي، عبد الناصر نور، محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، مؤتمر دولي حول: التحديات المعاصرة للإدارة العربية (القيادة الإبداعية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2006، ص199.

عن المؤسسة ينعكس أثره بالتالي مرة أخرى على المؤسسة في صورة إمداد المجتمع له بالموارد اللازمة أو خلق أسواق جديدة لمنتجاته أو تتدفق الاستثمارات عليه بشكل أفضل من غيره، ولاشك أن هذه الظواهر غير كمية ويصعب قياسها بالوحدات النقدية مباشرة، فمثلاً كيف يمكن لنا قياس القيمة النقدية للمنفعة التي يحصل عليها أفراد البيئة المحيطة نتيجة تقليل الضوضاء الناتجة عن الآلات أو الحد من تلوث البيئة الناتج عن عمليات التشغيل.[1]

الفرع الثالث: مشكلة خلق المعايير الاجتماعية الملائمة للقياس المحاسبي

تعرف عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي لأية مؤسسة بأنها عناصر التكاليف الناشئة عن التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية، وقد يسهل على الباحث للوهلة الأولى تحديد عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي، ولكن المشكلة تكمن في كيفية قياسها و كيفية مقارنتها بالمنفعة الاجتماعية التي يمكن للمؤسسة اكتسابها نتيجة هذه التضحية والتي تنبع من تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة باعتبارها النشاط المسبب لعملية الاتفاق وبالتالي في حدوث عناصر التكاليف الاجتماعية، فهي في ذاتها مفهوم غير محدد وليس هناك إجماع على تعريفه و إبعاده بشكل نهائي من وجهة النظر العملية، وهذا يعني عدم القدرة على تحديد مفردات أو عناصر التكاليف الاجتماعية المتولدة من تلك المسؤولية بشكل دقيق، وهذا مما ينعكس على حصر وقياس هذه العناصر من خلال التقرير بشكل مناسب تماماً، وإضافة إلى ذلك ما يواجه مصممي التقارير الاجتماعية من صعوبة فصل التكاليف الاجتماعية والاقتصادية، فالتشابك الموجود بين مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية يولد صعوبة الفصل، وتواجه مؤسسات الأعمال الكثير

1- محمد سفير وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص07.

من الصعوبات عند قياس التكاليف الاجتماعية خلال مدة معينة وتحديد علاقتها بالمنافع والعوائد الاقتصادية المتولدة عن هذه التكاليف خلال نفس المدة، بهدف إعداد التقرير المفرز بالأرقام لبيان الربح الذي يتحقق في نهاية الفترة التي تمت فيها عملية القياس، فمثلاً التكاليف الاجتماعية الخاصة بمساهمات وتبرعات المؤسسة للمؤسسات الثقافية والتعليمية في المجتمع، وتكاليف برامج محو الأمية لأفراد المجتمع تساهم في ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي لأفراد المجتمع، إلا أن منافع وعوائد تلك التكاليف لا يمكن قياسها على المدى القصير وكذلك إذا أخذنا التكاليف الاجتماعية المتعلقة بإزالة التلوث المائي أو التكاليف المتعلقة بنقاء هواء المجتمع من التلوث أو تكاليف برامج توعية الأفراد بأهمية المحافظة على موارد وطاقات المجتمع وإن كان لها عوائد اجتماعية كالارتقاء بالمستوى الصحي لأفراد المجتمع والمحافظة على موارد وطاقات المجتمع، إلا أن هذه المنافع والعوائد من الصعوبة إخضاعها للقياس النقدي على المدى القصير، ولهذا فإن أهم مشاكل التقرير المحاسبي للنشاط الاجتماعي تتبلور في مشكلة الوقوف على أسلوب وطريقة التقرير الاجتماعي ومشكلة استحداث قواعد محاسبية للاتصال المحاسبي الاجتماعي وصولا إلى مشكلة استحداث المعايير الملائمة لإعداد القوائم الاجتماعية.[1]

ويتبين لنا مما سبق أنه ومن الرغم من تطور المحاسبة في مجال المسؤولية الاجتماعية وازدياد الاهتمام بها إلا أن المحاسب لا يزال يواجه مشاكل في تحديد تكلفتها، أي أن إشكالية القياس المحاسبي للأداء لا تزال مطروحة فمثلا يصعب تحديد تكلفة تلوث الهواء، ولا تقتصر

1- سعدون مهدي الساقي، عبد الناصر نور، مرجع سبق ذكره، ص ص199، 200.

الإشكالية في قياس التكلفة فقط بل تكمن أيضا في كيفية تحديد المنافع المراد تحقيقها ومقارنتها مع الأداء الاجتماعي.

المبحث الثالث: المحاسبة البيئية كشكل من أشكال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

شهدت البيئة في السنوات الأخيرة تدهورا ملحوظا قد يرجع سببه الرئيسي إلى زيادة عدد المؤسسات وخاصة الصناعية، حيث ساهمت هده الأخيرة بشكل كبير في تلوث البيئة من خلال أنشطتها الصناعية وأصبح من الواجب على هذه المؤسسات تعويض الأضرار التي تلحقها بالمجال البيئي من خلال تبني المحاسبة البيئية ودمجها في جدول أعمالها.

المطلب الأول: التلوث كأخطر مشكلة بيئية

إن التصحر والانفجار السكاني واستنزاف الموارد الطبيعية تعد من أبرز المشاكل التي قد تهدد البيئة، أما التلوث فهو أخطر المشاكل التي يمكن أن تتعرض إليها البيئة التي يعيش فيها الإنسان، والذي يساهم بدوره في حدوث تلك الظاهرة دون إرادته، من خلال أعماله وتصرفاته اليومية.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول البيئة

تظهر أهمية البيئة من مدى وكيفية تأثيرها على الآخرين، وهذا نظرا لشمولها على عناصر متنوعة ومختلفة عن بعضها.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية

أولا: تعريف البيئة

تبنى مؤتمر استوكهولم سنة 1972 مفهوما للبيئة مفاده أن البيئة أيكولوجيا تعرف بأنها:

"مجموع المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية".[1]

وعرفت بأنها: "العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه، ويهتم هذا العلم بالكائنات الحية وتغذيتها وطرق معيشتها وتواجدها في مجتمعات أو تجمعات سكنية أو شعوب كما يتضمن أيضا دراسة العوامل غير الحية مثل خصائص المناخ كالحرارة والرطوبة الإشعاعات

غازات المياه والهواء، بالإضافة إلى الخصائص الفيزيائية والكيميائية كالأرض، الماء والهواء".[2]

وهناك تعريف آخر يفيد بأن البيئة هي "مجموع العوامل الطبيعية والثقافية والإنسانية التي تؤثر على الكائنات الحية، فهي كل ما يحيط بالإنسان من الهواء والمياه والأرض وما عليها وما يوجد بداخلها، وهي أيضا كل الكائنات الحية الحيوانية والنباتية والكائنات الدقيقة".[3]

وتعبر البيئة عن الظروف التي تنمو فيها الكائنات الحية المكونة من الهواء والماء والغذاء وأشعة الشمس وما إلى ذلك الحياة لجميع الكائنات الحية وغير الحية بما في ذلك الحياة النباتية. يشمل

1-إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، البيئة ومقومات حمايتها في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 04، العدد 06، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2016، ص55.

2-فراس أحمد الخرجي، الإدارة البيئية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007، ص15.

3-محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية مصر، 2002، ص ص18، 19.

المصطلح أيضا درجة حرارة الغلاف الجوي، الرياح وسرعتها.[1]

ومما سبق يمكن تعريف البيئة بأنها ذلك العلم الذي يرسم العلاقة بين الإنسان وما حوله من كائنات وخصائص طبيعية من خلال ما يحدث بينهم من تأثيرات وتفاعلات.

ثانيا: العناصر البيئة

قسم معظم الباحثين البيئة إلى ثلاث عناصر أساسية، سنشرح ذلك فيما يلي:

1-البيئة الطبيعية غير الحية:

وتشمل الهواء بما فيه من غازات الأوكسجين والنتروجين وثاني أكسيد الكربون والماء بصوره المختلفة من بخار وسائل وجليد، وكذلك ضوء الشمس بأشعتها المختلفة الحرارية وفوق البنفسجية، وأخيرا المواد المعدنية الموجودة في التربة وبقايا الأجزاء المتحللة من النباتات والحيوانات التي تدخل بشكل أو بآخر في عمليات التوازن البيئي المختلفة، وتقوم النباتات الخضراء باستخدامها لإنتاج غذائها بنفسها.[2]

2-البيئة الطبيعية الحية:

تتمثل الكائنات الحية التي خلقها الله عز وجل في الإنسان والحيوانات والنباتات، نشرح ذلك فيما يلي:[3]

1-Ramamohana Reddy Appannagari, Environmental Pollution Causes And Consequences, North Asian International Research Journal of Social Science & Humanities, Vol: 03, No: 08, 2017, p151.

2-كريم سالم الغالبي، حيدر كاظم العادلي، التلوث البيئي والسياسات المثلى لمواجهته، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2013، ص ص22، 23.

3-سامية دايخ، التلوث صورة من صور المساس بالبيئة، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 01 العدد 01، جامعة ابن باديس، مستغانم 2013، ص165.

2-1-**الإنسان:** هو نوع من الكائنات الحية يبدي مظاهر الحياة بكل وضوح، وعلاقته بغيره من الأحياء قديمة قدم وجوده، حيث تعرف الإنسان على هذه الكائنات في بيئته ولون صورا ذهنية عنها فكان ينظر إليها من زاوية الفائدة والضرر له، واستمرت هذه النظرة حتى ظهور الجماعات البشرية المنظمة عندما اهتم الإنسان بتصنيف الكائنات الحية التي تحيط به من أجل أن يحدد نوع العلاقة بها؛

2-2-**الحيوانات:** هي أحياء تتميز بقدرتها على الحركة الانتقالية وتغذيتها غير الذاتية، وهي كثيرة التنوع من حيث الشكل والحجم وطرق المعيشة والسلوك؛

2-3-**النباتات:** هي كائنات حية ذاتية التغذية تكون عادة مثبتة في التربة بواسطة جذورها، ولها سيقان تحمل الأوراق والأزهار التي تتحول إلى ثمار عند نضجها، والنباتات متنوعة تشتمل على الأعشاب والأشجار والشجيرات التي تمتلك الإمكانيات لصنع المواد الغذائية من مواد أولية بسيطة، وتستهلك جزءا قليلا من الغذاء الذي تصنعه في بناء أجسامها وتأمين الطاقة اللازمة لنشاطها.

3-**البيئة الاصطناعية:**

تقوم البيئة الاصطناعية أساسا على ما أدخله الإنسان عبر الزمن من نظم ووسائل وأدوات تتيح له الاستفادة بشكل أكبر و بتكلفة أقل من مق ومات العناصر الطبيعية للبيئة ، وذلك من أجل إشباع حاجياته و متطلباته الأساسي و حتى الكمالية، حيث تتشكل العناصر الاصطناعية من البنية الأساسية المادية التي يشيدها الإنسان ومن النظم الاجتماعية و المؤسسات التي أقامها، ومن ثم يمكن النظر إلى البيئة الاصطناعية من خلال الطريقة التي نظمت بها المجتمعات حياتها

و التي غيرت البيئة الطبيعية لخدمة الحاجات البشرية، حيث تشمل البيئة الاصطناعية استعمالات الأراضي للزراعة، و لإنشاء المناطق السكنية و للتنقيب فيها عن الثروات الطبيعية و إنشاء المناطق الصناعية و التجارية و الخدماتية .....الخ.[1]

أي أن البيئة التي تحيط بنا تشمل بدورها على المظاهر الطبيعية التي خلقها الله عز وجل ووجدها الإنسان في حياته دون أدنى تدخل منه، وهذا عكس البيئة الثانية التي ساهم في تكوينها بنفسه من خلال أعماله وأنشطته كعمليات البناء وزرع الأراضي وغيرها.

الفرع الثاني: التلوث البيئي

اختلفت الآراء حول إعطاء مفهوم موحد أو شامل للتلوث البيئي، وهذا نظرا لتعدد أشكاله ومظاهره إذ يمس مختلف جوانب البيئة.

أولا: تعريف التلوث البيئي

عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التلوث البيئي بأنه قيام الإنسان بطرق مباشرة أو غير مباشرة بإضافة مواد أو طاقة إلى البيئة، تترتب عليها آثار ضارة يمكن أن تعرض صحة الإنسان للخطر أو تمس الموارد البيولوجية أو الأنظمة البيئية على نحو يؤدي إلى تأثير ضار على أوجه الاستخدام المشروع للبيئة.[2]

ويعرف أيضا بأنه إحداث تغير في البيئة التي تحيط بالكائنات الحية بفعل الأنشطة اليومية للإنسان، مما يؤدي إلى ظهور بعض الموارد التي لا تتلاءم مع المكان الذي يعيش فيه الكائن

1-حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص ص16، 17.

2- عبد الحق القنيعي، علي مكيد ، دراسة البعد البيئي في تحديد موقع المشروع الصناعي من منظور المشرع الجزائري، مجلة دراسات اقتصادية المجلد 04، العدد 10، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2009، ص09.

الحي ويؤدي إلى اختلاله وينتج عن استنزاف الموارد الطبيعية والممارسات الصناعية والزراعية وإدارة الموارد الطبيعية غير المستدامة[1] .

وهو التدهور المتزايد للعناصر الطبيعية بتفريغ النفايات من كل نوع والتي تؤثر على التربة، البحر الجو والمياه على نحو يجعلها شيئا فشيئا غير قادرة على أداء دورها.[2]

ويمكن القول أن التلوث هو التغير السلبي الذي يطرأ على البيئة فيساهم في تدهورها وإلحاق الضرر بها.

ثانيا: أنواع التلوث البيئي

يتنوع التلوث البيئي بتنوع أضراره، حيث يمس عدة جوانب أهمها الماء والهواء والتربة، إضافة إلى مخاطر أخرى يسببها كالضوضاء والتلوث الإشعاعي.

1-التلوث وفق الوسط الذي يطرح فيه

يأخذ التلوث وفق الوسط الذي يطرح فيه ثلاثة صور مهمة، كما يلي:

1-1-تلوث الهواء: يعد التلوث الهوائي من أهم الجرائم البيئية في الوقت الراهن، وقد يمتد هذا التلوث الخطير ليشمل جميع عناصر البيئة، كما أثر بشكل مباشر على جميع الكائنات الحية[3] وتشمل الملوثات الرئيسية الموجودة في الهواء الذي نتنفس على الجسيمات، الرصاص، الأوزون على مستوى الأرض، المعادن الثقيلة ، ثاني أكسيد الكبريت، البنزين، أول أكسيد

1-عائشة بن عطا الله، التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين الحاجة والضرورة، الملتقى الدولي الأول حول التأهيل البيئي للمؤسسة في اقتصاديات دول شمال افريقيا، جامعة عمار التليجي، الأغواط، يومي:06-07 نوفمبر، 2012، ص07.

2-موساوي عمر، بالي مصعب، إدماج البعد البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية، من الموقع الالكتروني: http://manifest.univ-ourgla.dz، تاريخ الإطلاع: 11، 05، 2017.

3-وهيبة هاشمي، الملوثات البيئية الخطيرة، مجلة القانون الدولي والتنمية، ، المجلد 01، العدد 01،جامعة ابن باديس، مستغانم، 2013ص187.

الكربون و ثاني أكسيد النيتروجين، كما توجد عوامل أخرى قد تسبب تلوث الهواء كسوء التنظيم البيئي تكنولوجيا الإنتاج الأقل كفاءة، الطرق المزدحمة، دخان التبغ، واحتراق الوقود الصلب لأغراض الطهي والتدفئة والتنظيف المنزلي، صناعات المبيدات الحشرية، السيارات، توليد الطاقة .[1]

1-2-تلوث الماء: ويعني هذا التلوث حدوث خلل في نوعية المياه، بحيث تصبح غير صالحة للاستعمال أو عيش الكائنات الحية فيها.[2]

يسبب تلوث المياه مشاكل وأخطار كبيرة على الكائنات الحية، وينتج هذا التلوث عن مصادر معينة، أهمها:

-الأنشطة الصناعية للإنسان، حيث تلقي معظم المصانع المنتشرة فوق سطح المعمورة مخلفاتها في الوديان والبحار والبحيرات دون مراعاة لخطورة هذه المخلفات التي تحتوي عادة على مواد سامة يصعب التخلص منها كالفينول أو بعض المواد الكيميائية الأخرى،

-مياه الصرف الصحي، حيث تعتبر أحد أبرز المشكلات التي تعاني منها المدن الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية، وتنتج هذه المياه عن الأنشطة المنزلية و الفلاحية والصناعية، وتحتوي على مواد سامة وتسري في قنوات شبكات التطهير، وعند صب هذه المياه في المجاري

1- Mashhood Ahmad Khan, Arsalan Mujahid Ghouri, Environmental Pollution: Its Effects On Life and Its Remedies, Journal of Arts, Science, Commerce, Researchers World, Vol: 02, No: 02, 2011, p278.

2- ثامر علي النويران، السياسات الاقتصادية الخاصة بمواجهة التلوث البيئي، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 01، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2017، ص133.

المائية(الأنهار، البحيرات)، تصبح هذه المجاري ملوثة وغير صالحة للاستعمال البشري، وذلك لما تحمله مياه الصرف الصحي من ملوثات عضوية وكيميائية تكون ضارة[1] .

1-3-تلوث التربة: تلوث التربة هو التدمير الذي يصيب طبقة التربة الرقيقة الصحية المنتجة والتلوث

الصناعي الذي ينتج بفعل نشاط الإنسان وأثناء ممارسته لحياته، والذي يجد مصدره في أنشطة الإنسان الصناعية والزراعية والتجارية والخدماتية.[2] .

1-4-التلوث بالضوضاء:

الضوضاء هي الصوت غير مرغوب فيه والذي لا ترتاح الآذان لسماعه وغالبا ما تحدث بشكل مفاجئ ولمدة قصيرة، وقد تستمر أحيانا لفترة طويلة خاصة في المصانع، وقد تفاقم أثر الضوضاء في المجتمعات الحديثة خاصة المدن الكبيرة المزدحمة بالسكان والمجتمعات الصناعية، وهو نوع من أنواع التلوث البيئي الذي لا يقل خطورة وإفسادا عن السموم التي تلقى في الهواء والماء، ولا شك أن الضوضاء تسبب أضرارا كثيرة للإنسان منها فقد السمع الذي تسببه بعض الآلات والأجهزة بالإضافة إلى الأرق و اضطراب الأفكار وبعض الاضطرابات العقلية والاختلال النفسي والميل إلى العزلة، وقد يكون سلوك الناس سببا في حدوث الضوضاء

1-محفوظ شنافي، التلوث البيئي والأحياء المتخلفة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 06، العدد 26، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2017 ص ص 83، 84.

2-أمين بن قردي، التلوث البيئي والمسؤولية التقصيرية الناجمة عنه وكيفية التعويض عن هذا التلوث، مجلة القانون العقاري والبيئة، المجلد 04 العدد 07، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2016، ص03.

مثل استخدام مزامير السيارات ورفع أصوات بعض الأجهزة ومكبرات الصوت[1] .

1-5-التلوث الإشعاعي:

من بين الملوثات التي يتعرض لها عنصر الهواء في البيئة الطبيعية التلوث الإشعاعي الذي يكون الإنسان سببا في حدوثه عن طريق انتشار التفجيرات النووية والمواد المستخدمة في الحروب أو من أجل الحصول على الطاقة النووية، كما يعرف تلوث الإشعاع النووي على أنه كل تسريب أو إدخال لمواد أو عناصر مشعة على التركيبة الفيزيائية لعنصر الهواء إلى الحد الذي يضر بصحة الكائنات الحية والبيئة عموما.[2]

إن أنواع التلوث المذكورة سابق تؤثر بالدرجة الأولى على البيئة، والجدير بالذكر أيضا أن النفايات

بأنواعها (النفايات المنزلية، النفايات الخاصة، النفايات العاجية، النفايات الهامدة) تساهم بدرجة كبيرة في تلوث البيئة، لتشكل خطرا عليها.

المطلب الثاني: المسؤولية البيئية للمؤسسات

تعد المسؤولية البيئية من أهم أشكال المسؤولية الاجتماعية نظرا لحرص المؤسسات على تحملها تطبيقا للقوانين التي تنص على حماية البيئة.

1-ناصر أحمد عمر محمد، الآثار البيئية والاقتصادية لبعض المخلفات الصناعية، أطروحة دكتوراه في العلوم البيئية، تخصص علوم بيئية، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، السودان، 2008، ص ص62، 63

2-زين ملوى، براهيم بلويس، التلوث البيئي: دراسة التفجيرات النووية العسكرية الفرنسية في الجزائر نموذجا، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 05، العدد 01، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان ، 2019، ص11

الفرع الاول: مفهوم المسؤولية البيئية

يقصد بالمسؤولية البيئية عملية تغطية الآثار البيئية لعمليات الإنتاج كتخفيض عملية تلف المنتجات والانبعاثات الغازية وتقليص الممارسات التي تكون لها أثار سلبية مستقبلا على البيئة[1] كما أنها تعبر عن التزام المؤسسة بالتنمية المستدامة من خلال التوفيق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.[2]

ويمكن القول أن المسؤولية البيئية تعني التزام المؤسسة بحماية البيئة، وذلك بمحاولة التقليل من الآثار السلبية أو منع حدوثها بكل الوسائل الممكنة.

الفرع الثاني: أهم القوانين الجزائرية الصادرة بشأن حماية البيئة

وقد ساهمت الجزائر في تعزيز المسؤولية البيئية، فخصصت لذلك مجموعة من القوانين كانت قد أصدرتها في الجريدة الرسمية الجزائرية عبر سنوات متتالية، سنتطرق فيما يلي إلى أهم القوانين التي نصت على ذلك.

أولا: القانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة

يهدف هذا القانون حسب مادته الأولى إلى "تنفيذ سياسة وطنية لحماية البيئة التي ترمي إلى حماية الموارد الطبيعية واستخلاف هيكلة وإضفاء القيمة عليها، بالإضافة إلى اتقاء كل شكل من

1-مريم يوسف، نعيمة يحياوي، استراتيجيات تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 03 العدد 01، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2017، ص214.

2-نجيب دحدوح، مساهمة تدابير إدارة المخاطر في تفعيل المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة-الواقع والرهانات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي: 14و 15 نوفمبر، 2016، ص05.

أشكال التلوث ومكافحته، كما يهدف لتحسين إطار المعيشة ونوعيتها"[1]، وقد تطرق هذا القانون إلى حماية البيئة في كل أبوابه، فمثلا في بابه الأول تطرق لحماية الطبيعة من خلال حماية النبات والحيوان، والحفاظ على المحميات الطبيعية والحظائر الوطنية، كما تطرق الباب الثالث من هذا القانون إلى حماية أوساط الاستقبال من خلال حماية المحيط الجوي، الذي يقصد بتلوثه القانون إفراز الغازات والدخان أو جسيمات صلبة أو سائلة أو سامة أو ذات الروائح في المحيط الجوي والتي من شأنها أن تزعج السكان وتعرض الضرر للصحة أو الأمن العام أو تضر بالنبات و إنتاج الفلاحة ومنتجات الفلاحة الغذائية، إضافة إلى حماية المياه من التلوث بحيث: تكون المياه السطحية ومجاري المياه والبحيرات والبرك محل جرد مع بيان درجة تلوثها، وتعد مستندات خاصة لكل نوع من ذا المياه حسب مقاييس فيزيائية وكيميائية وبيولوجية وجرثومية لتحديد كل نوع من أنواع المياه، ثم تراجع هذه المستندات بصفة دورية وعامة ومراجعة فورية كلما أثر تغيير استثنائي أو غير متوقع في حالة هذه المياه، كما تطرق هذا الباب إلى حماية البحر بحيث يمنع أن تصب وتغمر وتحرق في البحر مختلف المواد التي من شأنها الإضرار بالصحة العمومية وبالموارد البيولوجية، وعرقلة الأنشطة البحرية بما في ذلك الملاحة والصيد البحري.[2]

ثانيا: القانون رقم 90-78 المتعلق بدراسات التأثير في البيئة

حسب المادة 130 من الباب الخامس لقانون رقم 83-03 فإن" دراسة مدى التأثير في البيئة تهدف إلى معرفة وتقدير الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة للمشاريع على التوازن البيئي

1-المادة"1"، القانون رقم 83-03، المؤرخ في 05فيفري1983، المتعلق بحماية البيئة، الجريدة الرسمية، العدد السادس، سنة 1983.
2-المواد"32-48"، القانون رقم83-03، مرجع سبق ذكره.

وكذا على إطار ونوعية السكان"[1] ، وقد أصدر القانون رقم 90-78 المتعلق بدراسات التأثير في البيئة والمؤرخ في 27 فيفري 1990 لتحديد شروط تطبيق الباب الخامس من القانون السابق الذكر بحيث" يخضع الإجراء القبلي الخاص بدراسة التأثير لجميع الأشغال وأعمال التهيئة أو المنشآت الكبرى التي يمكن بسبب أهميتها وأبعادها وآثارها، أن تلحق ضررا مباشرا أو غير مباشر بالبيئة ولاسيما الصحة العمومية والفلاحة، والمساحات الطبيعية والحيوان، والنبات، والمحافظة على الأماكن والآثار وحسن الجوار".[2]

ثالثا: القانون رقم01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها

لقد صدر هذا القانون من أجل تحديد كيفية تسيير النفايات ومراقبتها ومعالجتها، وحسب المادة 3 من القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 فإن النفايات المقصودة هي:[3]

1-النفايات المنزلية وما شابهها:

هي كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية والنفايات المماثلة الناجمة عن النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية وغيرها، والتي بفعل طبيعتها ومكوناتها تشبه النفايات المنزلية.

2-النفايات الضخمة:

أي كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية والتي بفعل ضخامة حجمها لا يمكن جمعها مع النفايات المنزلية وما شابهها.

1-المادة"130"، القانون رقم 83-03، مرجع سبق ذكره.

2-المادة "2"، القانون رقم 90-78، المؤرخ في 27 فيفري 1990 المتعلق بدراسات التأثير في البيئة، الجريدة الرسمية، العدد العاشر، سنة 1990.

3-المادة(03)، القانون رقم 19-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية، العدد السابع والسبعون، سنة 2001.

3-النفايات الخاصة:

وهي كل النفايات الناتجة عن النشاطات الصناعية والزراعية والعلاجية والخدمات وكل النشاطات الأخرى والتي بفعل طبيعتها ومكونات المواد التي تحتويها لا يمكن جمعها ونقلها ومعالجتها بنفس الشروط مع النفايات المنزلية وما شابهها والنفايات الهامدة.

4-النفايات الخاصة الخطرة:

أي كل النفايات الخاصة التي بفعل مكوناتها وخاصية المواد السامة التي تحتويها يحتمل أن تضر بالصحة العمومية أو البيئة.

5-نفايات النشاطات العلاجية:

ويقصد بها كل النفايات الناتجة عن نشاطات الفحص والمتابعة والعلاج الوقائي أو العلاجي في مجال الطب البشري أو البيطري.

6-النفايات الهامدة:

وتتمثل فيكل النفايات الناتجة لاسيما عن استغلال المحاجر والمناجم وعن أشغال الهدم والبناء أو الترميم والتي لا يطرأ عليها أي تغيير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي عند إلقائها في المفارغ، والتي لم تلوث بمواد خطرة أو بعناصر أخرى تسبب أضرار يحتمل أن تضر بالصحة العمومية أو البيئة.

رابعا: القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

حسب المادة"2" من هذا القانون: "تهدف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة إلى تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة، إصلاح الأوساط المتضررة، كما تهدف إلى ترقية

الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة، وكذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء، بالإضافة إلى تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة".[1]

ويقصد بالتنمية المستدامة بأنها عملية مجتمعية واعية موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين نوعية الحياة فيه.[2]

يعتمد القانون 30-10 على مجموعة من المبادئ يساهم التقيد بها في حماية البيئة والحفاظ عليها، تتمثل هذه المبادئ في:[3]

-المحافظة على التنوع البيولوجي، بحيث ينبغي تجنب إلحاق ضرر معتبر بالتنوع التكنولوجي؛

-عدم تدهور الموارد الطبيعية، كتجنب إلحاق الضرر بالماء والهواء والأرض وباطن الأرض؛

-استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطرا عليها، ويختار هذا النشاط الأخير حتى ولو كانت تكلفته مرتفعة مادامت مناسبة للقيم البيئية موضوع الحماية؛

-دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها؛

1-المادة"2"، القانون03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد الثالث والأربعون، سنة 2003.

2- عبد الرحمان العايب، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011 ص12.

3-المادة"3"، القانون رقم 03-10، مرجع سبق ذكره.

-النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة وبتكلفة اقتصادية مقبولة؛

-مبدأ الحيطة، أي ألا يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف العلمية والتقنية الحالية سببا في تأخير اتخاذ التدابير الفعلية والمتناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضرة بالبيئة، ويكون ذلك بتكلفة اقتصادية مقبولة؛

-مبدأ الملوث الدافع، بحيث يتحمل كل شخص يتسبب نشاطه أ يمكن أن يتسبب نشاطه في إلحاق الضرر بالبيئة، نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتهما الأصلية؛

-مبدأ الإعلام والمشاركة، بحيث يكون لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة، والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة.

نلاحظ من القوانين السابقة الذكر أن كل النصوص تشجع بشكل مباشر على حماية البيئة وتحمل المسؤولية التامة اتجاهها، وهذا ما يؤكد دور الجزائر الفعال في حماية البيئة والاهتمام بها والالتزام بقوانينها، ومنه تحقيق التنمية في مختلف المجالات.

الفرع الثاني: الهيئات المركزية المكلفة بحماية البيئة

لقد بذلت الدولة الجزائرية مجهودا فعالا في سبيل حماية البيئة، وذلك بإنشاء هيئات مركزية تختص كل منها بحماية جزء معين من البيئة، سيتم شرحها في الآتي:

أولا: الوكالة الوطنية للنفايات

استحدثت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي175/02 المؤرخ في 20 ماي 2002 الخاص بتسيير النفايات، مراقبتها وإزالتها، والذي حدد اختصاصاتها، تشكيلتها وكيفية عملها، فقد عرفها المشرع الجزائري في المادة الأولى من المرسوم السالف الذكر بأنها:"مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تخضع للقانون الإداري في علاقاتها مع الدولة وتعد تاجرة في علاقاتها مع الغير، تسير وفقا لنظام الوصاية الإدارية من طرف الوزير المكلف بالبيئة"[1]، وتتمثل اختصاصات هذه الوكالة في:

-تقديم المساعدة للجماعات المحلية في ميدان تسيير النفايات؛

-معالجة المعطيات والمعلومات الخاصة بالنفايات وتكوين بنك وطني للمعلومات حول النفايات وتحيينها؛

-فيما يخص نشاطات فرز النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها وتثمينها وإزالتها فقد بادرت الوكالة بإنجاز الدراسات والأبحاث والمشاريع التجريبية ونشر المعلومات العلمية والتقنية وتوزيعها والمبادرة ببرامج التحسيس والإعلام والمشاركة في تنفيذها.[2]

ثانيا: المحافظة الوطنية للساحل

وفقا للمادة"24" من القانون رقم 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002، المتعلق بحماية الساحل وتثمينه:" تحدث هيئة عمومية تسمى المحافظة الوطنية للساحل، تكلف بالسهر على تنفيذ

1-سامي زعباط، عبد الحميد مرغيت، آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول: علاقة البيئة بالتنمية: الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، يومي28 و29 أفريل، 2015، ص09.

2-http://www.mree.gov.dz/presentation-de-land/?lang=ar, Consulter à25mars2016.

السياسة الوطنية لحماية الساحل وتثمينه على العموم والمنطقة الشاطئية على الخصوص، تضطلع هذه الهيئة على وجه الخصوص بإعداد جرد وافي للمناطق الشاطئية، سواء فيما يتعلق بالمستوطنات البشرية أم بالفضاءات الطبيعية، وستحظى المناطق الجزائرية بعناية خاصة".[1]

تكلف المحافظة الوطنية للساحل بالمهام التالية:

-حماية وتثمين الساحل والمناطق الساحلية والأنظمة الايكولوجية التي توجد فيها؛

-تنفيذ التدابير التي يمليها التنظيم المعمول به لحماية الساحل والمناطق الساحلية،

-تقديم كل مساعدة تتعلق بميادين تدخلها للجماعات المحلية،

-صيانة وترميم وإعادة تأهيل الفضاءات البرية والبحرية الفذة أو الضرورية للمحافظة على التوازنات الطبيعية من أجل المحافظة عليها،

-ترقية برامج إعلام وتحسيس الجمهور على الفضاءات الساحلية للحفاظ والاستعمال الدائم للمناطق الساحلية وتنوعها البيولوجي.[2]

ثالثا: الوكالة الوطنية للجيولوجية والمراقبة المنجمية

تعتبر هذه الوكالة سلطة مستقلة تسهر على تسيير وإدارة المجال الجيولوجي والنشاط المنجمي، وتتمثل اختصاصاتها في التسيير الأمثل للموارد الجيولوجية والمنجمية من جهة وحماية البيئة من الأخطار التي قد تنجم جراء استغلال هذه المواد الطبيعية الخام من جهة أخرى.[3]

1-المادة"24"، القانون رقم02-02 المؤرخ في 05 فيفري2002، المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، الجريدة الرسمية، العدد 10، 2002.

1 -http://commissariatlittoral.dz/présentation, consulter à 25 mars2016.

3-سامي زعباط، عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص10.

حسب المادة "45" من القانون رقم01-10 الذي يتضمن قانون المناجم" تنشأ وكالة وطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية، وهي سلطة إدارية مستقلة مكلفة بما يلي:

-إنشاء المصلحة الجيولوجية الوطنية؛

-مراقبة مدى احترام المؤسسات للفن المنجمي توخيا للاستخراج الأفضل للمواد المعدنية الموافقة لقواعد الصحة والأمن سواء كانت عمومية أو صناعية؛

- مراقبة الأنشطة المنجمية بطريقة تسمح بالحفاظ على البيئة طبقا للمقاييس والأحكام المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما؛

-مراقبة تسيير واستعمال المواد المتفجرة والمفرقعات؛

-إصدار وثائق التحصيل المتعلقة بإتاوة الاستخراج المنصوص عليها في المادة"159" من هذا القانون؛

-مراقبة دفع المؤونة الخاصة بإعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية المنصوص عليها في المادة 176 من هذا القانون، في حساب خاص يفتح لدى الخزينة باسم المؤسسة؛

-متابعة الإحصائيات الخاصة بالأنشطة المنجمية ونشرها بما فيها تلك المتعلقة بحوادث العمل والأمراض المهنية في قطاع المناجم؛

-اعتماد الخبراء في مجال الجيولوجيا والمناجم؛

-ممارسة مهمة سلطة المناجم وسلطة معاينة المخالفات.[1]

1-المادة "45"، القانون رقم01-10 المؤرخ في 03 جويلية2001، الذي يتضمن قانون المناجم، الجريدة الرسمية، العدد 35، 2001.

ومما سبق نجد أن حماية الأرض والتربة هي عملية ضرورية تدخل ضمن المهام التي تقوم بها الوكالة الوطنية للجيولوجية ومراقبة المنجمية.

المطلب الثالث: مدخل إلى المحاسبة البيئية

رغم المحاولات الكثيرة لحماية البيئة إلا أنها تبقى غاية من الصعب إدراكها، ومن بين المحاولات الشائع تنفيذها عملية الاعتراف بالأداء البيئي للمؤسسة ومحاولة قياسه محاسبيا لتفصح في الأخير عن المعلومات الناتجة عن هذا النوع من المحاسبة، الذي تم اللجوء إليه نظرا لأهميته البالغة وتأثيره القوي على المجتمع القوي على المجتمع.

الفرع الأول: تعريف المحاسبة البيئية:

تعددت واختلفت الآراء حول مفهوم المحاسبة البيئية، سنتطرق إلى أبرزها فيما يلي:

المحاسبة البيئية هي تحديد وقياس تكاليف الأنشطة البيئية واستخدام تلك المعلومات في صنع قرارات الإدارة البيئية بهدف تخفيض الآثار البيئية السلبية للأنشطة والأنظمة البيئية وإزالتها عملا بمبدأ من يلوث يدفع".[1]

وتعني شمول وتكامل عملية القياس والإفصاح المحاسبي والاقتصادي للأنشطة والبرامج التي تؤثر على البيئة والتي تمارسها الوحدات الاقتصادية للوفاء باحتياجات الأطراف المختلفة في المجتمع.[2]

1-خليل ابراهيم رجب، زياد هاشم يحي، دور المحاسبة البيئية في إدارة الخطر الناجم عن التلوث البيئي والإفصاح عنها، من الموقع الالكتروني: https://iefpedia.com، تاريخ الاطلاع: 11، 03، 2017.

2-خالد الخطيب، دور المحاسبة البيئية في إدارة الخطر الناجم عن التلوث البيئي والإفصاح عنها، مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد 05، العدد 05، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2008، ص153.

كما عرفت على أنها المحاسبة التي تحدد وتقيس وتنقل المعلومات المتعلقة بالبيئة لاتخاذ القرارات، وذلك بتسجيل وتلخيص قيمة السلع والخدمات البيئية من الناحية النقدية، ويوفر هذا الفرع من المحاسبة للمؤسسة تكلفة منتجاتها وعملياتها، مما يؤدي إلى قرارات حكيمة وربحية مستمرة.[1]

كما تقوم المحاسبة البيئية على تقديم المعلومات المالية وغير المالية التي تم الحصول عليها من الآثار المادية للمؤسسات على البيئة وجهودها لتقليل هذه الآثار البيئية.[2]

ويظهر لنا أن المحاسبة البيئية عبارة عن تحديد محاسبي يشمل عمليات الاعتراف، القياس والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأداء البيئي للمؤسسة.

الفرع الثاني: أنواع المحاسبة البيئية

تنقسم المحاسبة البيئية في المؤسسات التي تعمل على تنفيذها إلى محاسبة بيئية اقتصادية، محاسبة بيئية مالية محاسبة بيئية إدارية، ومحاسبة بيئية مستدامة.

1-المحاسبة البيئية الاقتصادية:

وتهتم بقياس وتحليل كمية وقيمة مدخلات عوامل الإنتاج، وغالبا ما تعكس هذه المحاسبة مستوى الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع.[3]

2-المحاسبة البيئية المالية:

1-Paradip Kumar Das, Environmental Accounting: A Conceptual Study of Indian Context, International Journal of Mechanical and Industrial Engineering , World Academy of Science, Engineering and Technology, Volume:10, No: 08, 2016, p 2927.

2-Haluk Duman and others, Environmental cost management within the sustainable business, The Online Journal of Science and Technology, turkey, volume:03, No:02, 2013, p89.

3-آمنة تونسي، ابراهيم بورنان، دور الثقافة البيئية في تدعيم تطبيق المحاسبة البيئية في ظل متطلبات التنمية المستدامة، مجلة دراسات وأبحاث المجلد 09، العدد 27، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017، ص17.

ومجال اهتمامها في فهم وإدراك وترجمة التأثيرات البيئية على النظام المحاسبي في المؤسسة بهدف إعداد التقارير المالية اللازمة للأطراف الخارجية لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية وتقويم أدائها البيئي.[1]

3-المحاسبة البيئية الإدارية:

ترتكز على أوجه توازن المادة والطاقة، ومعلومات التكلفة البيئية، ويصنف هذا النوع من المحاسبة إلى:[2]

3-1-المحاسبة البيئية الجزئية: هي أداة محاسبية بيئية داخلية تستخدم لتحديد نشاط استثماري مشروع يتعلق بالحفاظ على البيئة؛

3-2-المحاسبة البيئية للتوازن البيئي: هي أداة محاسبية بيئية داخلية تستخدم لدعم مفهوم الخطط والتحقق من أنشطة الإدارة البيئية؛

3-3-المحاسبة البيئية للمؤسسات: أداة تستخدم لاطلاع العامة على المعلومات ذات الصلة والتي جمعت وفقا للمحاسبة البيئية.

4-المحاسبة البيئية: المستدامة

ومجال اهتمامها هو دراسة المعلومات المالية والفيزيائية المتعلقة بالبيئة في سياق المفهوم الواسع للمحاسبة عن الرفاهية المستدامة.[3]

1-رضا زهواني، ضرورة تفعيل دور محافظ الحسابات للحد من المخاطر البيئية للمؤسسات في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 03، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2016، ص 15.

2-نصيرة يحياوي، عايدة خلالف، واقع تطبيق المحاسبة عن المسؤولية البيئية في بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 60، العدد 01، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2018، ص ص162، 163.

3-رضا زهواني، مرجع سبق ذكره، ص15.

وانطلاقا مما سبق نستنتج أن للمحاسبة البيئية علاقة وطيدة بالتنمية المستدامة فهي تساهم في تحقيقها، كما لها علاقة بالموارد الطبيعية حيث تساهم في حمايتها.

الفرع الثالث: أهمية تطبيق المحاسبة البيئية

أصبح من الضروري تطبيق المحاسبة البيئية في المؤسسة، باعتبارها عملية مرتبة تنظم أنشطة المؤسسة المتعلقة بالبيئة التي قد تساهم بالإضرار بها وتعمل بهذا على تعويض ما تسببت بحدوثه.

أولا: مزايا المحاسبة البيئية

مما لاشك فيه أن تطبيق المحاسبة البيئية على مستوى المؤسسة قد يولد منافع ومزايا عديدة، نذكر منها ما يلي:

-الوصول إلى فهم أفضل للتكاليف البيئية ولأداء العمليات والمنتجات وتسعيرها بدقة، إضافة إلى المساعدة في تطوير وتشغيل نظام إداري بيئي للوحدة ككل.[1]

-إمكانية استرداد العديد من التكاليف البيئية في العديد من المؤسسات بتوليد عائد يمكن أن يتحقق من خلال بيع المخلفات كمنتجات ثانوية، أو التحول لتكنولوجيا أنظف؛[2]

-توفر تقارير للاستخدام الداخلي وتولد معلومات بيئية للمساعدة في اتخاذ قرارات الإدارة بشأن الأسعار والتحكم في النفقات العامة وميزانيات الاستثمار، إضافة إلى أن المحاسبة البيئية تساعد

1-نهلة إبراهيم عبد الكريم، تطبيق المحاسبة البيئية في المنشآت الصناعية، من الموقع الالكتروني: http://dspace.iua.edu.sd، تاريخ الاطلاع: 08، 03، 2018.

2- حيزية لصاق، دور المحاسبة البيئية في تقييم الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة معارف، المجلد 11، العدد 21،جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2016، ص ص53، 54.

في الاستخدام الخارجي بالإفصاح عن المعلومات البيئية التي تهم المجتمع المالي؛[1]

-المحاسبة البيئية تختص بتسجيل جميع التكاليف البيئية التي تتحملها المؤسسة، وبالتالي تخفيض التكلفة مما يمكن المؤسسة من زيادة الأرباح؛[2]

-تقليل المخاطر البيئية على المؤسسات الاقتصادية بسبب ردود الأفعال الرسمية والشعبية مثل تخفيض استهلاك سلع معينة وحظر أنشطة معينة مع تشجيع أنشطة أخري أقل ضررا؛[3]

-دعم توجه المؤسسات نحو النظام الشامل للإدارة البيئية الضروري للدخول في التجارة الدولية.[4]

ثانيا: أسباب الاهتمام بالمحاسبة البيئية

تنبع أسباب اللجوء للمحاسبة البيئية من مدى أهميتها وتأثيرها، فقد تظهر مبررات الاهتمام بالمحاسبة البيئية من أهمية البيئة وضرورة حمايتها وتنميتها من خلال تبني مفهوم التنمية المستدامة، بالإضافة إلى اهتمام الدراسات النظرية والتطبيقية بالبيئة والمحاسبة عنها، وكذا حتمية المحاسبة البيئية بموجب القوانين الدولية والمحلية، إضافة إلى الضغوطات التي تمارسها العديد من الهيئات المهنية والمنظمات الدولية[5]، ويمكن حصر هذه الضغوطات فيما يلي:

---

1 -Lawal Babatunde Akeem and others, The Efect Of Indentification Environmental Cost On Quality Of Disclosure, European Journal of Business, Economics and Accountancy Volume: 04; No: 02, p37.

2 - Lawal Babatunde Akeem and others, Reference already mentioned, p38.

3-أنيس هزلة، رضا زهواني،أثر التطورات في منظومة الإدارة البيئية على الفكر المحاسبي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 06، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018، ص204.

4-لصاق حيزية، مرجع سبق ذكره، ص54.

5-جميلة الجوزي، أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية، المؤتمر العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي: 20و21نوفمبر2012، ص78.

-ضغوط سلسلة القيمة الصادرة عن المنظمة الدولية للمعايير القياسية ISO ؛

-الضغوط التي يمارسها الأطراف أصحاب المصلحة على المؤسسات من أجل ضرورة الإفصاح عن الأداء البيئي في التقارير المالية السنوية؛

-الضغوط المالية المتولدة من نمو الوعي العالمي بالمسؤولية البيئية للاستثمارات، ونظم تصنيف الاستثمارات في هذا المجال؛

-الضغوط القانونية التي تمارسها الجهات الرقابية والقانونية بالدول المختلفة لتقليل معدلات المؤسسات للمواد الخطرة والسامة أو الملوثة للبيئة؛

-الضغوط الضريبية والتي تفرضها الحكومات على استخدام المواد الضارة بالبيئة؛

-الضغوط التجارية والاتفاقيات الدولية للحد من التلوث البيئي.[1]

وانطلاقا مما سبق نستنتج أن تطبيق المحاسبة البيئية هي ضرورة حتمية يجب على كل من الدولة والمؤسسات التقيد بها من أجل الحفاظ على البيئة وحمايتها من كل المخاطر التي يمكن أن تهدد الطبيعة والكائنات الحية.

1-رضا زهواني، مرجع سبق ذكره، ص ص15، 16.

خلاصة الفصل:

ان المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي المحاسبة التي تختص بتحديد وتقييم الأحداث الاجتماعية للمؤسسة مع البيئة المحيطة بها، حيث تهدف المؤسسة من خلال تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية إلى تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة من خلال تحديد ما إذا كانت استراتيجياتها وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية والبيئية ومع طموح المؤسسة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح، كما تهدف إلى الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة وتخلف آثار اجتماعية وبيئية، وقد واجه هذا النوع من المحاسبة مشاكل عديدة من أهمها مشكلة تحديد التكاليف الاجتماعية ومقارنتها بالمنافع الاجتماعية الممكن تحقيقها مقابل إنفاق تلك التكاليف، ونذكر على سبيل المثال صعوبة قياس تكلفة معالجة تلوث الهواء مما يؤثر سلبا على البيئة، وهذا باعتبار أن المحاسبة البيئية هي جزء لا يتجزأ من محاسبة المسؤولية الاجتماعية، حيث أن هذه الأخيرة تشمل التكاليف التي تتحملها المؤسسة في سبيل تحمل مسؤوليتها اتجاه الموظفين والعملاء والمجتمع والبيئة.

الفصل الثاني:

القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية

تمهيد:

تقوم المحاسبة على مجموعة من المبادئ والقواعد التي تنظم وتسير الأحداث المالية للمؤسسة، وذلك باستعمال نظام محاسبي معين يعالج مجموعة من البيانات المحاسبية الناشئة عن العمليات المحاسبية الداخلية والخارجية للمؤسسة، مما ينتج معلومات محاسبية منظمة تعبر عن مخرجات للنظام المحاسبي وعليه فإن معظم المؤسسات ملزمة قانونيا ببرمجة تقنية المحاسبة ضمن أعمالها، بحيث يجب عليها أولا الاعتراف بوجود الحدث المحاسبي، ثم محاولة قياسه وتقييمه باستخدام أساليب القياس المحاسبي، وفي الأخير يتم الإفصاح عنه في القوائم المالية التي تعرضها نهاية كل سنة لمتخذي القرار، وفي أغلب الأحيان تواجه المؤسسة صعوبات في القياس المحاسبي خاصة إذا كان يعتمد على شيء غير ملموس، ويعتبر الأداء البيئي من أبرز الأنشطة التي عجزت مختلف المؤسسات عن قياسها محاسبيا.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تم تقسيمها كما يلي:

المبحث الأول: الاعتراف المحاسبي بالتكاليف البيئية.

المبحث الثاني: القياس المحاسبي للتكاليف البيئية.

المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية.

الفصل الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية

المبحث الأول: الاعتراف المحاسبي بالتكاليف البيئية

تدرج التكاليف ضمن العمليات المسئول تحملها من طرف المؤسسة، وكل تكلفة يتم الاعتراف بها قياسها والإفصاح عنها في التقارير المالية التي تعرضها المؤسسة للأطراف المعنية، وتعتبر التكاليف البيئية من أصعب التكاليف التي تتحملها المؤسسات الصناعية نظرا لكون معظمها تعبر عن تكاليف غير ملموسة مثل تكاليف تلوث الهواء، إلا أنه وجب الاعتراف بوجودها بالرغم من المشاكل التي تواجه قياس هذه التكاليف.

المطلب الأول: دوافع ومبررات الاهتمام بالتكاليف البيئية

تتحمل المؤسسة الصناعية جملة من التكاليف في سبيل حماية البيئة من مختلف الأضرار الممكن أن تلحق بها، حيث تختلف هذه التكاليف حسب طبيعة النشاطات الممارسة، وتعتبر المؤسسة الصناعية من أكثر المؤسسات تأثيرا على البيئة نظرا للمخلفات الناتجة عن أنشطتها الصناعية كطرح النفايات والغازات السامة.

الفرع الأول: تعريف التكاليف البيئية

التكاليف البيئية هي كافة عناصر التكاليف الخاصة بتخفيض الفاقد في الخدمات والطاقة والموارد الاقتصادية المتاحة فضلا عن تكلفة إعادة تدوير النفايات مثل النفايات الصلبة السائلة والغازية، هذا إلى جانب تكلفة منتجات صديقة بالبيئة.[1]

1-رضا زهواني، دور وأهمية التكاليف البيئية في قياس وتقييم الأداء البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية المجلد 06، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2013، ص43.

الفصل الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية

كما تشتمل على تكاليف أنشطة الوقاية مثل مشاريع الإنتاج الأنظف، وتكاليف الأنشطة البيئية الأخرى مثل إدارة وتخطيط الأنظمة البيئية وأي أنشطة أخرى ذات صلة.[1]

وتعبر التكلفة البيئية عن التزام المؤسسة بمسؤوليتها اتجاه حماية البيئة وتنفيذ القوانين واللوائح والسياسات الوطنية لحماية البيئة، بالإضافة إلى أنشطة منع التأثير السلبي على البيئة، واتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق أهداف التكاليف البيئية.[2]

ويقصد بالتكاليف البيئية تلك المصاريف التي تنفق بقصد إعادة التوازن الطبيعي للبيئة عن طريق إزالة أومنع أسباب التلوث أو تخفيض معدلات التلوث بهدف الوصول إلى الحجم الأمثل وفقا لمعايير فنية.[3]

ويمكن تعريف التكاليف البيئية بأنها كل ما تنفقه المؤسسة في سبيل حماية البيئة أو التقليل من مختلف المخاطر الممكن حدوثها.

الفرع الثاني: أسباب الاهتمام بالتكاليف البيئية

إن تحمل التكاليف البيئية من طرف المؤسسات يعود إلى أسباب عديدة سواء كانت قانونية، أو أسباب اجتماعية أو أسباب أخرى تتعلق بالمستهلك.

1- IlinaSorinarakos,AndreeaAntohe, Environmental Cost - An Environment Management Accounting Component, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Human Resource Management Academic Research Society, Vol: 04, No: 04, 2014, p 171.

2- Huang Jing, Li Songqing, The Research of Environmental Costs Based On Activity Based Cost, International Conference on Environmental Science and Information Application Technology, Procesia Environmental Science, Vol: 10, No: 10, 2011, p 147.

3-نورالدين جاب الله، إشكالية المحاسبة الوطنية البيئية وفق المحاسبة البيئية للأمم المتحدة، مجلة بحوث، المجلد 10، العدد 01، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2016، ص159.

الفصل الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية

أولا: أسباب قانونية أو تشريعية

على سبيل المثال التشريعات التي تقررها جهات رقابية والتي تحد من استعمال مواد خطرة وملوثة للبيئة، إضافة إلى العوامل السياسية التي تتمثل بالدولة وممارستها وقراراتها السياسية المتعلقة بالبيئية.[1]

وبالتالي فإن قوانين الدولة وتشريعاتها تعد السبب الرئيسي لتحمل المؤسسة للتكاليف البيئية، حيث تفرض معظم الدول مجموعة من القوانين التي تنص على حماية البيئة ومحاولة التقليل من الأضرار الملحقة بها نتيجة ممارسة مختلف الأنشطة.

ثانيا: أسباب اجتماعية وثقافية

وهي مرتبطة بتوقعات المجتمع تجاه المؤسسات بشأن ا لمحافظة على البيئة، مما يدفع المؤسسات التي تعمل بأسلوب صديق للبيئة إلى تحمل تكاليف بيئية.[2]

أي أن المجتمع وتأثره بالبيئة ونظرته لأهمية حمايتها والحفاظ عليها يعد كسبب رئيسي جعل المؤسسات تبادر في تحمل التكاليف البيئية.

ثالثا: أسباب خاصة بالمستهلك

وهي التي تتعلق باحتياجات ورغبات المستهلك في استخدام منتجات غير ضارة بالبيئة، إذ يحتاج المستهلك في الوقت الحاضر إلى شراء منتج يسهل التخلص منه، أو إعادة تدويره، مما

---

1 –مريم صغير موح، دور محاسبة التكاليف البيئية في تحديد سعر المنتج، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 07، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017، ص883.

2 –ميلاد سعيد خزام، أثر الاعتراف بالتكاليف البيئية للمنظمات الاقتصادية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية المقدمة، رسالة ماجستير في المحاسبة، تخصص محاسبة، كلية المحاسبة، جامعة الجبل الغربي، ليبيا، 2016، ص82

الفصل الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية

يدفع المنتجين إلى مراعاة ذلك عند الإنتاج والتسويق، الأمر الذي ينشأ عنه تكاليف بيئية مختلفة.[1]

المطلب الثاني: تبويب وتصنيف التكاليف البيئية

تختلف التكاليف البيئية من مؤسسة، ويعود ذلك إلى اختلاف الأنشطة والمنتجات وأسباب حدوث التكلفة.

الفرع الأول: تبويب التكاليف البيئية وفق للأنشطة

تعتبر التكاليف الناتجة عن أنشطة المؤسسة البيئية من أهم أنواع التكاليف البيئية الممكن تحملها حيث تنقسم هذه التكاليف إلى:

أولا: تكاليف أنشطة المنع

وتمثل التكاليف اللازمة لمنع حدوث الآثار الناتجة عن عمليات التصنيع التي تسبب التلوث كإعادة تصميم العمليات الإنتاجية بحيث لا يتم استخدام مواد ملوثة وضارة للبيئة وتكلفة استبدال مصادر الطاقة بأنواع أخرى أقل تلوثا ومراجعة تصميمات المنتجات الجديدة للتأكد من توافر متطلبات الأمان عند الاستخدام.[2]

---

1 –عمار بن عيشي، الهاشمي بن واضح، أثر التكاليف البيئية على الجودة بالمؤسسات الصناعية الجزائرية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة المجلد 03، العدد 05، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018، ص40.

2–مريم صغير موح، دور محاسبة التكاليف البيئية في تحديد قرار التسعير في المؤسسة الإنتاجية الجزائرية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات المجلد 06، العدد 02، جامعة لونيسي علي، البليدة، 2017، ص74.

الفصل الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية

ثانيا: تكاليف أنشطة الحصر والقياس

وتتضمن تكاليف الأنشطة التي تزاولها المؤسسة بغرض قياس ومتابعة المصادر المحتملة للأضرار البيئية، وتتضمن أنشطة متابعة مستويات التلوث في المواد المستخدمة داخل المؤسسة، وأنشطة متابعة مستويات التلوث في المخلفات الناتجة عن التشغيل، إضافة إلى أنشطة متابعة المراجعة البيئية، وأنشطة متابعة العلاقة ما بين المؤسسة والأجهزة البيئية المختلفة.[1]

ثالثا: تكاليف أنشطة الرقابة:

وهي عبارة عن تكاليف الأنشطة المنفذة لمنع إنتاج الملوثات التي تسبب تدهور الجودة البيئية، كتقييم

واختيار آلات المنع أو الحد من التلوث والدراسات البيئية، وتصميم النظم لمقابلة الأهداف البيئية سواء كانت نظم شراء أو تسويق أو تغليف، أو نظم معلومات محاسبية وإدارية، أو إعادة استخدام وإدارة النفايات.[2]

رابعا: تكاليف أنشطة الفشل البيئي:

وتتضمن تكاليف الانشطة التي تزاولها المؤسسة بغرض ازالة الاضرار البيئية التي حدثت بالفعل نتيجة فشل المؤسسة في منعها وحصرها ورقابتها في الماضي، وتتضمن تكاليف

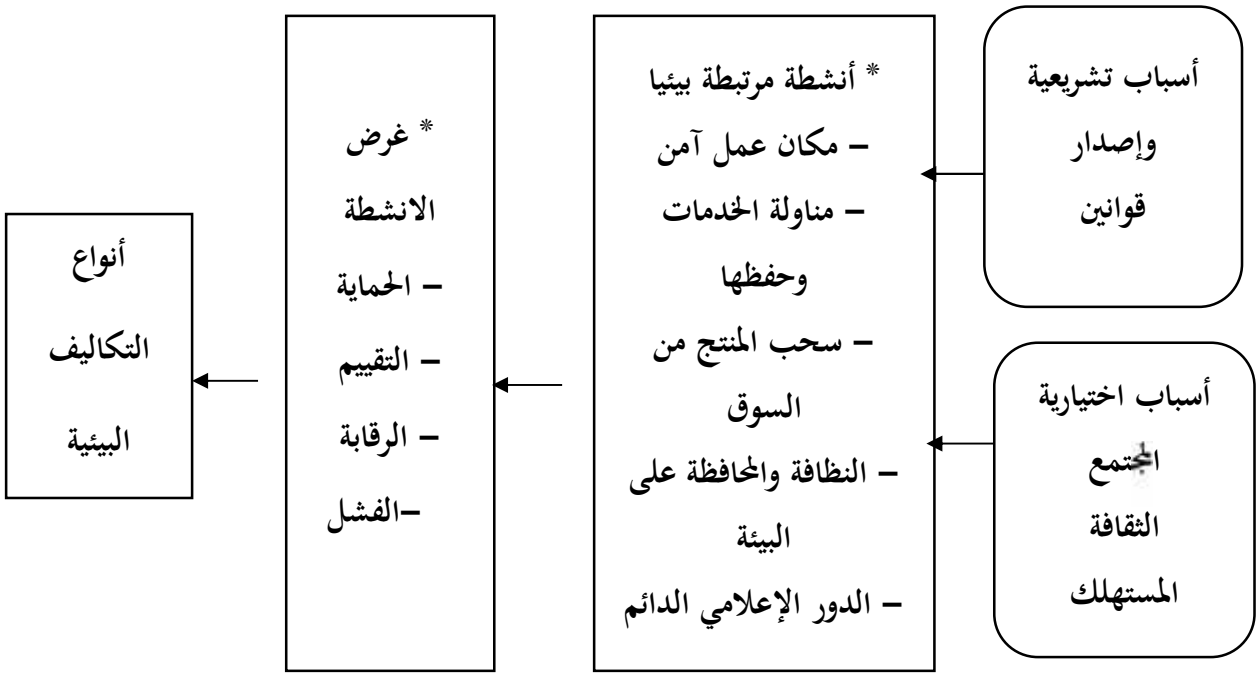
1-طه عليوي ناصر، هيثم هاشم الخفاف، أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية ودورها في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 92، جامعة الموصل، العراق، 2012، ص71.

2-حسناء مشري، سفيان مسالته، قياس التكاليف البيئية للمؤسسات الصناعية كمدخل أخلاقي للمساهمة في حماية الأنظمة البيئية الهشة، مجلة معارف، المجلد 12، العدد 23، جامعة أكلي محند أولحاج، 2017، ص ص153، 154.

معالجة المخلفات الانتاجية الضارة بالبيئة سواء كانت) صلبة، سائلة، أو غازية، بالإضافة التكاليف المترتبة على مخالفة المؤسسة للتنظيمات البيئية كالغرامات.[1]

وترتبط تكاليف الأنشطة البيئية ارتباطا وثيقا بمبررات أو دوافع تحمل التكاليف البيئية، وهذا ما سيظهر في الشكل الآتي:

الشكل رقم(02): دوافع المؤسسات لتحمل التكاليف البيئية وأنواعها



المصدر: ميلاد سعيد خزام، مرجع سبق ذكره، ص82.

1–مريم موح صغير، مرجع سبق ذكره، ص74.

الفرع الثاني: تبويب التكاليف البيئية وفقا لارتباطها بالمنتجات

بالنسبة لارتباط التكاليف البيئية بمنتجاتها نصادف ثلاثة أنواع:[1]

أولا: التكاليف العادية وتكاليف التشغيل

وهي التكاليف المرتبطة مباشرة بالمنتجات، وتشمل المواد الخام وتكاليف استخدام المباني والمعدات وتكاليف التشغيل والعمال والطاقة والتدريب، وتحمل هذه التكاليف بشكل تقليدي على المنتجات باستخدام معدلات تحميل التي تعتمد للأساس على ساعات العمل المباشرة.

ثانيا: التكاليف القانونية

وهي تلك التكاليف الحكومية والخاصة بالامتثال للتشريعات الحكومية وتشمل نفقات الإعلام والتقارير والتصاريح والاختبارات والتدريب والفحص، وتعتمد هذه التكاليف في تحميلها على أسلوب التكاليف على أساس الأنشطة (ABC)، أي بالاعتماد على الأنشطة التي كانت سببا في إحداث تلك النفقات.

ثالثا: التكاليف المحتملة والتكاليف الضمنية

وتشمل التكاليف المحتملة على العقوبات والغرامات والتسويات المالية الناتجة عن الإجراءات التصحيحية والإصابات الشخصية والتدمير للممتلكات والحوادث البيئية، أما التكاليف الضمنية فهي التي تتضمن حسابات أخرى ولها تأثير على إجمالي التكاليف،

1-مسعود دراوسي وآخرون، واقع محاسبة التكاليف البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، يومي: 05 و06ماي 2013، ص ص13، 14.

وخاصة في الصناعات الكيماوية والورق والحديد والصلب، وتظهر في حسابات أخرى ضمن مصروفات صناعية غير مباشرة ومنها التكاليف البيئية الطارئة.

الفرع الثالث: تبويب التكاليف وفقا لمسببات حدوث التكلفة

وتنقسم بدورها إلى تكاليف بيئية رأسمالية، تكاليف بيئية اختيارية، وتكاليف التخلص من الآثار السلبية.

أولا: التكاليف البيئية الرأسمالية

وفقا لمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما تسجل أية عملية على أساس سعر التبادل، على اعتبار أن سعر التبادل، بشرط أن يتوقع من التكاليف منافع اقتصادية مستقبلية، وأن تكون قابلة للاسترداد من المنافع الاقتصادية، وأن تكون قابلة للاسترداد من المنافع الاقتصادية المتوقعة مستقبلا والمرتبطة بها

كما تشمل التكاليف البيئية الرأسمالية مجموعة التكاليف المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالمنافع الاقتصادية التي تحققها المؤسسة في المستقبل، من خلال زيادة قدرة الأصول الأخرى التي تمتلكها المؤسسة على توليد المنفعة أو تحسين سلامتها وكفاءتها، أو من خلال منع التلوث البيئي المتوقع أن يحدث نتيجة لعمليات تتم في المستقبل أو خفضه أو من خلال حماية البيئة، ومن أمثلتها تكاليف تصميم المنتج وتجهيزه، وتحديد العمليات المناسبة لتحقيق جودة الأداء البيئي المستهدف.[1]

1-عبد الرازق قاسم الشحاده، القياس المحاسبي لتكاليف الاداء البيئي للشركة السورية العامة للأسمدة وتأثيره في قدرتها التنافسية في مجال الجودة، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 01، جامعة دمشق، سوريا، 2010، ص293.

ثالثا: التكاليف البيئية الاختيارية

التكاليف الاختيارية هي التي تزاولها المؤسسة دون وجود ضوابط أو اشتراطات قانونية كتكاليف وضع خطط بيئية وتكاليف إعادة تدوير النفايات؛

رابعا: تكاليف التخلص من الآثار السلبية

أما تكاليف التخلص من الآثار السلبية فتتمثل في تكاليف التخلص من مخلفات التشغيل مثلا، فغالبا ما يترتب على عمليات التشغيل بعض الآثار السلبية على البيئة من المخلفات الناتجة عن هذه العمليات ومن الضروري من الناحية القانوني والاجتماعية إزالة هذه الآثار السلبية.[1]

المطلب الثالث: مظاهر التكاليف البيئية وأسس الاعتراف بها

إن أول خطوة تقوم بها المؤسسة عند ممارسة نشاطاتها التي تمس بالبيئة، هي الاعتراف بأدائها البيئي ومنه الاعتراف بوجود تكاليف بيئية يجب أن تتحملها جراء هذا التعامل.

الفرع الأول: مظاهر التكاليف البيئية

إن تكاليف البيئية تأخذ عدة مظاهر وأوجه، فلا تقتصر على التلوث البيئي فقط، فهي تشمل أيضا كل من تكاليف اختلال توازن البيئة، إضافة إلى ذلك تكاليف التدهور أو الاستنزاف.

1-طه عليوي ناصر، هيثم خفاجة، مرجع سبق ذكره، ص72.

الفصل الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية

أولا: تكاليف اختلا ل توازن البيئة

تكمن التكاليف البيئية فيها من خلال انخفاض أعداد من الكائنات الحية أو انقراض البعض منها ونشير في هذا الصدد إلى اختلال المعادلة بين البصمة البيئية والسعة البيولوجية المتاحة، إذ أن (البصمة البيئية-السعة البيولوجية= العجز البيئي، حيث أن السعة البيولوجية تساوي المساحة مضروبة في الطاقة الإنتاجية والبيولوجية، والبصمة البيئية تساوي عدد الأفراد مضروبة في الاستهلاك لكل فرح ومضروبة في كثافة الموارد والنفايات)، وتستوجب الحالة المثلى أن تكون السعة البيولوجية مساوية للبصمة البيئية وذلك للمحافظة على التوازن، وفي حالة تجاوزت البصمة البيئية السعة البيولوجية المتاحة يعتبر أن هناك عجز في الموارد الطبيعية لهذه الدولة، ويناقش تقرير نشرته شبكة البصمة البيئية بعضا من المقترحات لعلاج هذا الخلل، ومنها إمكانية أن تستورد الدولة من الدول التي لها فائض في السعة البيولوجية (أو ما يعرف ببيع حقوق التلويث)، لتغطية العجز أو استخدام تقنيات ترشد استهلاك الموارد.[1]

ثانيا: تكاليف التدهور الاستنزاف

تتمثل تكلفة التدهور والاستنزاف في قيمة الخسائر البشرية والحيوانية والنباتية التي تلحق بالبيئة نتيجة إصابة الموارد الطبيعية والبيئية بأضرار التلوث البيئي المختلفة، وعلى خلاف

1-سلمى عائشة كيحيلي وآخرون، التكاليف الاقتصادية للمشكلات البيئية وأهم طرق التقييم البيئي المستخدمة، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي: 20 و21 نوفمبر2012، ص461.

نظام المحاسبة الوطنية ينظر لاستنزاف الأصول الطبيعية غير الاقتصادية على أنه تكلفة إضافية (تدفق سلعي بيئي) لا مخرجات بدون مقابل من البيئة إلى الاقتصاد.[1]

ثالثا: تكاليف تلوث البيئة

حيث يصعب تحديد التكاليف المرتبطة بالتلوث بسبب وجود آثار خارجية سلبية على البيئة، وفي هذا الصدد لابد من التمييز بين تكاليف تلوث البيئة أو الأضرار الخارجية لتلوث البيئة التي تتحملها البشرية من جراء التلوث الحاصل، والتكاليف التي يتحملها المجتمع سواء كان أفراد أو حكومة أو مؤسسات لمنع حدوث التلوث الناتج عن نشاط إنتاجي أو استهلاكي، إذ يكون من الضروري استثمار أموال ضخمة في تجهيزات ضبط التلوث وأن تقوم بتضحيات اقتصادية مثل خفض مستوى الأنشطة الاقتصادية من أجل المحافظة على مستوى منخفض جدا من التلوث، أما التكاليف التي تتحملها الحكومة تتمثل في تكاليف إنشاء محطات تنقية ومعالجة المياه، والنفقات العامة لتطبيق قوانين البيئة من خلال أجهزة مراقبة البيئة والمحافظة عليها[2].

الفرع الثاني: الاعتراف بالتكاليف البيئية

تتمحور القضايا ذات الصلة بالتكاليف البيئية حول الفترة أو الفترات التي ينبغي الاعتراف فيها بالتكاليف وهل ينبغي رسملتها أو إقفاله في **قائمة الدخل**، وفي بعض الحالات يمكن أ ن تتصل التكلفة البيئية بضرر تم تكبده في فترة سابقة، وتكاليف التخلص من نفايات خطرة

1-نورالدين جاب الله، مرجع سبق ذكره، ص160.
2-سلمى عائشة كيحيلي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص461.

الفصل الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية

نشأت في فترة سابقة، أو تكاليف معالجتها، على أن المعايير المحاسبية تستبعد عموما معاملة التكاليف البيئية كتسوية تمت في فترة سابقة مالم يكن قد حدث تغير في السياسات المحاسبية المتبعة أو المطبقة، كذلك ينبغي رسملة التكاليف البيئية إذا كانت تتصل بشكل مباشر أو غير مباشر بالمنافع الاقتصادية التي تحققها المؤسسة الصناعية في المستقبل من خلال زيادة قدرة الأصول الأخرى التي تملكها المؤسسة أو تحسين كفاءتها، بالإضافة إلى خفض أو منع التلوث البيئي الممكن حدوثه نتيجة عمليات إنتاجية قد تتم في المستقبل، وقد كانت التكاليف البيئية تصنف ضمن التكاليف غير المباشرة وليست تكاليف الإنتاج إذ من الطبيعي أن تحمل تلك التكاليف نتيجة علاقة سببية مع الأنشطة الإنتاجية مثل تكاليف الإصلاح البيئي المستقبلي فيجب أن ترسمل وتخصص على الأنشطة الإنتاجية المستقبلية، وإذا كانت لصيانة الضرر البيئي الناتج عن أنشطة الفترات السابقة فيجب أن تحمل على دخل تلك الفترات فينظر إلى تكاليف الإصلاح البيئي عن التصرفات التي حصلت في الماضي على أنها تكاليف مؤجلة ويجب أن يشار إليها بالكشوف المالية، يتم الاعتراف بالتكاليف البيئية إذا استوفت معايير الاعتراف والقياس وأدت إلى زيادة قدرة الأصول الأخرى التي تمتلكها المؤسسة أو عملت على تحسينها أو حافظت على البيئة أو منعت التلوث أو ساهمت في الوقاية منها، وترسمل نفقات البيئة عندما تتصل بشكل مباشر أو غير مباشر بالفوائد الاقتصادية للمؤسسة في المستقبل وتعامل كأصل يطفأ على مدار العمر المقدر له في الفترة الحالية أو الفترات المستقبلية، وتوجد تكاليف بيئية لا تسفر عن تحقيق فوائد مستقبلية كالنفقات المتعلقة بإزالة الأضرار التي تتكبدها المؤسسة في فترات سابقة والقرارات والعقوبات المفروضة على عدم

الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعويضات ذات الصلة البيئية وتعتبر كمصروفات في قائمة الدخل، وإذا تم الاعتراف بالنفقات البيئية كجزء من أصل له علاقة به فيجب رسملة هذه النفقات على اعتبار أنها تمثل أحد أجزاء الأصل ولا يجوز الاعتراف بها على حدة واعتبار أن ذلك الأصل غير معرض للتلف، ويتم كذلك الاعتراف بالالتزام البيئي عندما يترتب على المؤسسة إلزاما بتحمل تكلفة بيئية، وكذلك الاعتراف بأية مبالغ مستردة أو متوقع استردادها من الغير والناتجة عن الالتزام البيئي.[1]

ومن كل ما سبق يمكن القول انه على المؤسسة أولا أن تعترف بوجود تكاليف يتم تصنيفها كتكاليف بيئية وتكون منفصلة عن التكاليف الأخرى المعتاد على وجودها في المؤسسة

المبحث الثاني: القياس المحاسبي للتكاليف البيئية

بعد الاعتراف بوجود تكاليف تقوم المؤسسة بإنفاقها لا بد من تحديد تلك التكاليف محاسبيا من أجل عرضها لمتخذي القرار

المطلب الأول: مفاهيم أساسية للقياس المحاسبي

سنتطرق أولا للقياس المحاسبي بصفة عامة، مراحله، والأركان الأساسية الذي يقوم عليها.

الفرع الأول: مفهوم القياس المحاسبي

عرف القياس بشكل عام بأنه عملية ربط الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناءا

1-زوينة بن فرج، استخدام المحاسبة البيئية ضرورة في قياس التنمية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 04، العدد 05 جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2011، ص ص222-220.

على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.[1]

ويقصد به تحديد معظم العناصر الضرورية التي يجب توافرها في القياس، مثل تحديد الشيء المراد قياسه طبقا لقواعد التي تحدد تلك الأشياء والعمليات التي يتم قياسها، والمقياس المستخدم وطرق القياس.[2]

كما عرف القياس المحاسبي بأنه تحديد وتبويب العمليات لمختلف الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة، والتعبير عنها في شكل أرقام وبيانات واضحة بهدف توفير المعلومات التي من شأنها أن تسهل اتخاذ القرارات الاقتصادية.[3]

وقد عرف على أنه عملية تعيين أرقام للأشياء أو الأحداث[4]، الاقتصادية الماضية والحالية والمستقبلية لمؤسسة ما على أساس الملاحظة ووفقا للقواعد[5]، ولكن ليس من الضروري التعبير عن تلك الأرقام بالنقود.[6]

ويمكن تعريف القياس المحاسبي بصفة عامة بأنه التعبير عن مختلف العمليات والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة تعبيرا رقميا وملائما لاتخاذ القرارات، ويتم القياس المحاسبي وفقا لطريقتين التاليتين:

1-عبد السلام بلبالي، حسين بن العارية، واقع القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة داخل البيئة المحاسبية الجزائرية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 06، العدد 02،جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018، ص63.

2-بالرقي التيجاني، القياس في المحاسبة، ماهيته وقيوده، ومدى تأثره بالتضخم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 08، العدد 01 جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، ص61.

3 -ضيف الله محمد الهادي، دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير عملية القياس المحاسبي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01 العدد 07، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014، ص200.

4-John Bede Ryan, Measurement in Financial Accounting :Critical Support for Historical cost, PhD Thesis, of Accounting and Finance, University of Wollongong, Australie, 2001, p 33.

5- R.J.Chambers, Wanted: Foundations of Accounting Measurement, ABACUS Journal, University of Sydney, Vol: 34, No: 01 1998, p37.

6 -beata Sadowska, Adam Lulek, Measuring and valuation in accounting – theoretical basis and contemporary dilemmas, World Scientific News, Poland, Vol: 56, No: 56, 2016, p 252.

-طريقة التكلفة التاريخية: التي تفيد بضرورة تقييم الأصول وفق لتاريخ شراءها وتعتبر هذه الطريقة من أهم مبادئ النظام المحاسبي المالي.

-طريقة القيمة العادلة: التي تفيد بتبادل الأصول وفق السعر السائد في السوق وعدم الاعتماد على القيمة التاريخية نظرا للتغيرات الممكن حدوثها في السوق.

الفرع الثاني: مكونات القياس المحاسبي

يتكون القياس المحاسبي من ثلاثة عناصر أساسية، نوضحها فيما يلي:

أولا: الخاصية محل القياس

إذا ما اعتبرنا أن المؤسسة هي مجال القياس، فإن الخاصية التي تنصب عليها القياس هي التعدد النقدي لشيء معين هو حدث من الأحداث الاقتصادية للمؤسسة كمبيعاتها مثلا، كما قد تنصب على خاصية غير خاصية التعدد النقدي، كأن يكون محل القياس هو الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.[1]

ثالثا: تحديد أسس ومعايير القياس ووحدة القياس:

إن المقياس المناسب يتأثر بطبيعة الخاصية المراد قياسها ونتيجة القياس(القيمة)[2]، فبالنسبة للمؤسسة إذا كانت خاصية التعدد النقدي للربح مثلا هي الخاصية محل القياس، فالمقياس

1-عبد المجيد موازين، محمد أمينربري، القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم الاقتصادي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الشلف، المجلد 10، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2018، ص ص58، 59.

2-خلف الله بن يوسف، أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 04، العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017 ص37.

المستخدم حينئذ هو مقياس للقيمة (وحدة النقد).[1]

ثالثا: الشخص القائم بعملية القياس

فالقيمة في النهاية ما هي إلا نتاج جهد إنساني، والقصور في الممارسات الإنسانية (النظرية والتطبيقية) في قياس القيمة تنعكس في الأخير في القيمة المراد أصلا قياسها، فالركيزة الأساسية في عملية القياس هو القائم بها، فالقيمة لا تكتسب صفة العدالة إلا من خلال عدالة المقيم وموضوعيته في القياس، والتي تعني عدم خضوع القياسات لتقديرات شخصية أو سلوكيات معينة، مما يعني الاستناد إلى قواعد معروفة تلغي التحيز لدى القائمين بالقياس، وبالتالي الوصول إلى نفس نتائج القياس.[2]

المطلب الثاني: أساليب القياس المحاسبي للتكاليف البيئية

يقصد بالقياس المحاسبي للتكاليف البيئية "تحديد قيم لجميع عناصر التكاليف الناجمة عن التزامات المؤسسات بمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية سواء كان هذا الالتزام اختياريا أم إجباريا".[3]

يعتمد قياس التكاليف البيئية محاسبيا على ثلاث طرق إما على الأساس النقدي، أو الأساس الوصفي، أو الأساس الكمي.

1- عبد المجيد موازين، محمد أمين ربري، مرجع سبق ذكره، ص59.

2-خلف الله بن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص37.

3-خديجة ملاك، استعمال آليات التسيير في تصور نظام للمحاسبة البيئية في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة، 2018، ص71.

الفصل الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية

الفرع الأول: مدخل القياس الكمي ذو المضمون الواحد

يقوم هذا المدخل على قياس الأشياء والظواهر البيئية كميا بمعيار موحد يعكس خاصية مشتركة بينها، حيث يفرق هذا المدخل بين اتجاهين بخصوص المعيار الواحد الذي يستخدم في القياس البيئي.[1]

أولا: القياس باستخدام وحدة المنفعة الاجتماعية:

ويستند في ذلك إلى تمييز الاقتصاديين بين نوعين من القيمة، قيمة المبادلة وقيمة الاستعمال، ويقصد بقيمة المبادلة قدر شيء ما له صفات معينة على أن يتبادل بشيء آخر له صفات مختلفة، أما قيمة الاستعمال فهي قدرة الشيء على إشباع حاجة إنسانية مباشرة عندما يستعمله الإنسان، أو منفعة الشيء لمن يستعمله أو يتأثر به، ولكن بالرغم مما تستند إليه فكرة وحدة المنفعة البيئية من منطق يدور حول ما ينبغي أن يكون يختلف عما هو كائن، وصعوبة قياس المنفعة عمليا يعتبر سببا كافيا لعدم لاستخدامها كأساس يعتمد عليه في مجال القياس البيئي.[2]

ثانيا: طريقة القياس النقدي

يعد القياس النقدي الطريقة الأساسية التي يتم الاستناد عليها عند تقدير مجالات الأداء

1-أمينة حفاصة، عباس فرحات، دور القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 07، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،2017، ص902.

2-الطاهر جليط، واقع تبني المؤسسات الصناعية للقياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات المجلد 03، العدد 02، جامعة أكلي محند أولحاج، 2018، ص106.

الفصل الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية

البيئي[1]، ففي المحاسبة المالية يتم القياس على أساس أسعار التبادل، وبما أن هذه الأسعار لا تكون متاحة في المحاسبة البيئة فإنه يتم اللجوء إلى بعض الطرق غير المباشرة من أهمها ما يلي:

1-طريقة التقييم البديل

يتم اعتماد هذه الطريقة على قيمة الظواهر البديلة التي يتوقع أن تتضمن بالتقريب نفس المنافع أو التضحيات للظواهر محل القياس مثلا يمكن تقدير قيمة التكاليف التي يمكن تحملها في سبيل منع الضوضاء بتكلفة بناء حائط أو تركيب زجاج عازل للصوت والمشكلة التي تواجه هذه الطريقة هي مدى توافر البدائل الملائمة لإمكانية الاختيار بينها.[2]

2-طريقة الاستقصاء

تعتمد هذه الطريقة في تقدير قيمة الأنشطة البيئية والاجتماعية على تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من الفئات الاجتماعية المتأثرة بها حيث يتم سؤالهم عن قيمة التأثيرات المترتبة عليها من وجهة نظرهم.[3]

أي يتم بواسطة هذه الطريقة استجواب المجتمع الذي تؤثر عليه الأنشطة البيئية للمؤسسات

1-علي ناجي سعيد الذهبي ، موفق عبد المحسن محمد، القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 02، العدد 08، 2009، ص69.

2-أسماء مزيمش وآخرون، تحديات القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 01، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018، ص 129

3-بشرة تجاني، عزة الأزهر، أساليب القياس والإفصاح المحاسبي عن محاسبة التكاليف البيئية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 11، العدد 33 جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018&، ص194.

عن القية النقدية لتلك التأثيرات، حيث تكون لديهم القدرة عن التعبير عن هذه التأثيرات البيئية بشكل نقدي.

3-طريقة تكلفة التصحيح أو التجنب

في هذه الطريقة يتم تقدير الأضرار على أساس المبالغ اللازمة لتصحيح الضرر أو المبالغ اللازمة للمعدات والأجهزة الضرورية لتجنبه ويفترض هنا وجود علاقة عكسية بين الضرر الذي يتحمله المجتمع والعمليات التصحيحية لتجنب الضرر على البيئة والمجتمع.[1]

الفرع الثاني: مدخل القياس المتعدد الأبعاد

يأخذ مدخل القياس المتعدد الأبعاد اتجاهين، حيث يعتمد إما على القياس الوصفي للأشياء، أو يعتمد على القياس الكمي.

أولا: طريقة القياس الوصفي

بعد هذا الأسلوب من ابسط أساليب القياس وأكثرها شيوعا واقلها كلفة في مجال قياس التأثيرات البيئية فهو يعتمد على وصف الأنشطة البيئية التي تقوم بها المؤسسة، وبذلك لا يعتمد على قواعد محددة في القياس وإنما يستخدم وصفا لظاهرة أو النشاط المراد قياسه بأسلوب إنشائي وصفي، ويستخدم هذا الأسلوب في الحالات التي يصعب معها استخدام القياس النقدي أو الكمي، وبهذا يوفر معلومات قد تفيد المؤسسة في اتخاذ القرارات في بعض الحالات الضرورية

1-أسماء مزمش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص129.

الفصل الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية

والتي يصعب معها توفير هذه المعلومات بأساليب القياس الأخرى.[1]

ثانيا: طريقة القياس الكمي

في هذا الأسلوب يتم قياس الظواهر والأشياء والأحداث وفق أنظمة معينة، كنظام القياس الترتيبي، أو نظام القياس الفاصلي، أو نظام القياس النسبي.

1-نظام القياس الترتيبي

حيث يقوم على ترتيب الأشياء أو الأحداث وإعطائها رتبا وفق أكبر أو أصغر ما تحتويه في الخاصية محل القياس وكمثال يمكن قياس أثر التلوث الذي تحدثه عمليات المؤسسة على أساس ترتيب العناصر المسببة للتلوث طبقا لشدة تأثيرها على الحالة الصحية.[2]

أي وحسب المثال السابق يتم تعيين أعداد للعناصر المسببة للتلوث ابتداء من أكبرها تأثيرا على الصحة إلى الأصغر تأثيرا.

2-نظام القياس الفاصلي

يقوم على تحديد القدر الذي تتصف به الأشياء أو الأحداث من الخاصية محل القياس تحديدا كميا فلا يكتفي القياس الفاصلي بتحديد دالة التفضيل بين الأشياء والأحداث لكنه يحدد أيضا مقدار الفروق التي تحتويها من الخاصية محل القياس ويستخدم هذا النظام في مجال

1-خليل ابراهيم رجب الحمداني، التحديات التي تواجه قياس التكاليف البيئية، الملتقى الدولي الثاني حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، كلية العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 22و23 نوفمبر، 2011، ص 213

2-منى عبد الله حمد، أثر قياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها في رفع كفاءة الأداء البيئي، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص61، 62.

القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والاجتماعية لتحديد الانحرافات في تأثيرات بعض العمليات البيئية والاجتماعية عن المعايير المحددة قانونا.[1]

3-نظام القياس النسبي

حيث يستخدم في قياس نتائج الأداء البيئي في بعض الحالات مثل تحديد معدل تكرار الإصابة الذي يوضح مدى تعدد الإصابات التي تلحق بالعاملين في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة كأن تكون مثلا 45 إصابة لكل مليون ساعة عمل.[2]

ومنه فإن القياس النسبي هو نظام يقيس العلاقات النسبية بين الأحداث والأشياء.

ونستنتج أن قياس التكاليف البيئية يستحسن أن يكون بصورة نقدية أي تكون مقدرة ماليا ونقديا، ولكن ونظرا لصعوبة هذا التقدير بسبب مشاكل القياس المحاسبي يمكن استبدال القياس النقدي بطرق أخرى، وتعتبر كل من طريقة القياس الوصفي وطريقة القياس الكمي من أهم وأفضل الأساليب البديلة التي تمكن من تعويض الأساس النقدي.

المطلب الثالث: تحديات القياس المحاسبي للتكاليف البيئية

لا يخلو القياس المحاسبي مهما كان توجهه من المشاكل، وبالأخص ذلك القياس الذي يقيم الأداء البيئي، وهذا لأن معظم عناصره غير ملموسة، ومن أبرز هذه المشاكل ما يلي:

1-أسماء مزيمش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص130.
2-منى عبد الله حمد، مرجع سبق ذكره، ص62.

الفصل الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية

الفرع الأول: صعوبة تحديد العلاقة السببية بين التصرف المخالف والضرر الناشئ عنه

إن المقصود من هذا العامل هو صعوبة تحديد السبب بين الأداء البيئي وبين الضرر الناتج عنه، وينتج عن هذا العامل عدة مشاكل، أهمها: [1]

أولا: المسافة

بحيث لا يمكن أن تحدد بدقة المسافة التي تفصل بين مصدر الضرر وبين المكان الذي حدث فيه الضرر كتلوث الهواء الجوي أو تلوث المياه بالنفايات المشعة، أو التلوث بالأدخنة الذي لا يعرف حدودا معينة؛

ثانيا: تقدير التعويض

من الصعب تقدير التعويض في حالة التلوث، ففي حالات معينة من التلوث، كما في حالة التلوث الكيميائي الذي لا تظهر آثاره بصورة فورية، ولكنها تظل كامنة ثم تظهر بعد عدة سنوات، أي يصعب حصر حجم الخسائر والأضرار فور حدوثها؛

ثالثا: صعوبة حصر أنواع التلوث:

ففي بعض الحالات التي تصيب النبات أو الحيوان أو حتى المباني يصعب تحديد مصدر

1-فضيل فارس، حمزة ضويفي، المحاسبة البيئية كآلية لدعم وتحسين الأداء البيئي في ظل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، الملتقى الدولي الثاني حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة يومي 22و23 نوفمبر، 2011، ص256.

التلوث الذي يسبب الضرر أو نوعهن والذي يحدث نتيجة تفاعل عدة أنواع من التلوث، وذلك كما في حالة تلويث مياه الأنهار بإلقاء النفايات أو بتصريف مياه المصانع.

رابعا: صعوبة حصر آثار التلوث

فمن الثابت علميا أن مصادر التلوث لا تحدث نتائج متماثلة دائما، ذلك لأن الظروف الطبيعية تؤدي دورا مهما في هذا المجال، فإلقاء نفايات ملوثة في النهر لا يحدث الأضرار ذاتها خلال مدة حركة المياه، وهناك أيضا عوامل أخرى مثل: الرياح والشمس والضباب يمكن أن تؤثر في التلوث الجوي، وهنا يصعب إسناد الأضرار غلى مصدر محدد، ومن ثم يصعب القياس الخاص بهذه الأضرار.

الفرع الثاني: مشكلة التكلفة

إن تحميل التكلفة البيئية على تكلفة المنتج سيؤثر على جوانب عدة، وذلك لارتباط تلك التكلفة بالقدرة التنافسية الحالية، مما يؤدي إلى رفع تكاليف المنتجات وبالتالي أسعارها، مما قد يضعف القدرات التنافسية على مستوى التبادل الدولي وهنا قد يظهر المزيد من الحروب التجارية.[1]

الفرع الثالث: صعوبة تحديد فاعل التلوث بشكل نهائي

طبقا للقواعد العامة للمسؤولية القانونية ينبغي أن يكون الضرر محددا، فمن الصعب تحديد

1-لعبيدي مهاوات، القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2014، ص 28.

الضرر كما في حالة التلوث الجوي من الأدخنة متطايرة من عوادم السيارات أو من المصانع، وذلك لتعدد الأشخاص المسئولين عن هذا الضرر.[1]

الفرع الرابع: صعوبة حصر الأضرار التي تلحق بالبيئة

في بعض الصناعات لا يمكن حصر الأضرار البيئية، فيمكن أن تسبب بعض الصناعات كوارث بيئية ضخمة لا مجرد أضرار محدودة على سبيل المثال إنتاج منتجات قد تسبب عدة حالات تلوث كالمشاكل الصحية المزمنة للإنسان أو التسبب في انقراض نوع معين من الحيوانات أو النباتات، مما يوجد صعوبة في قياس الأضرار بوحدات نقدية.[2]

المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية

سنتطرق أولا إلى مفهوم الإفصاح المحاسبي للمعلومات بصفة عامة، ثم نتوجه إلى طرق وأهداف الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتكاليف المنفقة لحماية البيئة، ومتطلباتها.

المطلب الأول: الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية

تلتزم كل مؤسسة قانونيا بعرض معلومات في شكل قوائم مالية تقدم في نهاية كل سنة إلى متخذي القرارات سواء كانوا من داخل المؤسسة أو من خارجها.

1-فضيل فارس، حمزة ضويفي، مرجع سبق ذكره، ص256.

2-لعبيدي مهاوات، مرجع سبق ذكره، ص28.

الفصل الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية

الفرع الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

سنتطرق في هذا الفرع إلى بعض التعريفات التي حاولت تبسيط معنى الإفصاح المحاسبي وذلك إضافة إلى أنواعه.

أولا: مفهوم الإفصاح المحاسبي

الإفصاح المحاسبي هو عرض المعلومات الهامة للمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في المستقبل وسداد التزاماتها.[1]

ويقصد بالإفصاح المحاسبي تزويد متخذي القرار بالمعلومات الملائمة والمؤثرة على تحديد الربح والمركز المالي، وتعتبر القوائم المالية الأساسية العمود الفقري للإفصاح.[2]

كما عرف على أنه الإعلان عن جميع السياسات المحاسبية التي استندت إليها المؤسسة في إعداد القوائم، وكذا الإعلان عن جميع المعلومات والبيانات المحاسبية وغير المحاسبية المكملة لتلك السياسات وذلك بصورة شاملة وعادة ما تتلاءم مع احتياجات مستخدمي تلك القوائم المالية.[3]

ويمكن القول أن الإفصاح المحاسبي هو سياسة تتبعها المؤسسة عن طريق عرض المعلومات اللازمة التي تعتبر مصدر إلهام واهتمام بالنسبة لمتخذي القرار.

1-أمين السيد محمد لطفي، نظرية المحاسبة، منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص66.

2-حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص117

3-تانيا قادر عبد الرحمان، أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشور على تحليل القوائم المالية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 01،جامعة كركوك، العراق، 2016، ص182.

الفصل الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية

ثانيا: أنواع الإفصاح المحاسبي

يشمل الإفصاح المحاسبي على عدة أنواع مختلفة، نشرح أهمها فيما يلي:

1-الإفصاح الكامل

ويعني الإفصاح عن معلومات شاملة وتفصيلية ولا تؤدي إلى إرباك مستخدمي المعلومات المحاسبية.[1]

أي يجب أن تفصح المؤسسة على كل المعلومات المحاسبة بطريقة شاملة ومفصلة.

2-الإفصاح الكافي:

ويشير إلى الحد الأدنى الواجب نشره من المعلومات المحاسبية، والتي يجب أن تتضمنه القوائم المالية لجعل هذه المعلومات مفيدة لمستخدميها وغير مضللة.[2]

3-الإفصاح الملائم:

أي أن تكون المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية ملائمة لأنشطة المؤسسة ومفيدة لاحتياجات مستخدمي تلك المعلومات، سواء كانوا مستخدمين داخليين (الإدارة بكل مستوياتها)، أو مستخدمين خارجيين عن المؤسسة كالبنوك من أجل منح القروض وكذا مصلحة الضرائب بهدف فرض الضريبة، بالإضافة إلى المستثمر الذي يحتاج للمعلومات المحاسبية من أجل اتخاذ قرار الاستثمار.

1-قيصر علي عبيد الفتلاوي، دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة مركز دراسات الكوفة المجلد01، العدد36،جامعة الكوفة، العراق، 2015، ص188.

2-رياض زلاسي، عبد الغني دادان، أثر الالتزام بمبدأ حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مجلة معارف، المجلد 11، العدد 21، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2016، ص201.

4-الإفصاح العادل:

أي أن تقدم المعلومات بشكل يحترم الإنصاف بين احتياجات جميع الأطراف، وأن تكون صياغة وعرض المعلومات بدون تحيز لطرف معين على حساب أطراف أخرى.[1]

5- الإفصاح الوقائي

يقصد بالإفصاح الوقائي أن تكون المعلومات المحاسبية مدرجة في القوائم المالية بطريقة مفهومة وغير مضللة، حتى تتمكن كل الفئات المستخدمة مهما كانت قدراتها من الفهم الصحيح لتلك المعلومات من أجل اتخاذ القرار المناسب.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي

يرتبط الإفصاح المحاسبي بعدة عوامل تتأثر به بصفة مباشرة أو غير مباشرة، يمكن شرحها كما يلي:

أولا: نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:

لا بد أن تعطي المؤسسة اهتماما خاصا في بياناتها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الداخليين والخارجيين والذين لديهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة مع المؤسسة[2]، ولا شك أن نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة لأخرى باختلاف طبيعة ونوعية النظام الاقتصادي والسياسي السائد، هذا ويبقى مال الإفصاح بالقوائم المالية قيد التطور

1-أحمد زغدار، محمد سفير، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، مجلة الباحث، المجلد 07، العدد 07 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص84.

2-أمينة فداوي، مدى التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي، مجلة الباحث، المجلد 17، العدد17 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، ص59.

والاتساع، حيث مازالت تكتسيه العديد من المشاكل نتيجة لتوسع قاعدة المستخدمين لتلك القوائم.[1]

ثانيا: الجهات المسئولة عن وضع معايير الإفصاح:

تختلف الجهات والمنظمات المسئولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المتبنى بكل دولة، فالدول التي تتبع المدخل القانوني للتنظيم المحاسبي تعتبر خطة المحاسبة الوطنية لديها المصدر المهم للوائح المحاسبة، وهي تدار بواسطة المجلس الوطني الذي يتبع الحكومة، في حين الدول التي تتبع مدخل التنظيم الذاتي فتلعب بها المنظمات المهنية وهيئات تبادل الأوراق المالية دورا هاما في تحديد درجة الإفصاح ومعاييره، هذا وبالعديد من الدول خاصة النامية منها، غالبا ما تكون الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح مزيج من المنظمات المهنية والحكومية من خلال القوانين واللوائح.[2]

ثالثا: أساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

تعتبر نوعية وجودة الأساليب المستخدمة للإفصاح المحاسبي من أهم العوامل المؤثرة عليه وتتمثل هذه الأساليب فيما يلي:

1-سميحة بوحفص، سليم بن رحمون، الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية من منظور المعايير المحاسبية الدولية وتبنيه من قبل المشرع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 05، العدد 01، جامعة عباس لغرور، خنشلة، 2018، ص371.

2-حكيم براضية، بلعزوز بن علي، أهمية الإفصاح وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية لدعم الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 09، العدد 14، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015، ص78

الفصل الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية

1-إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها

يعتبر إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي، ويتمثل في عرض القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بحيث تسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.[1]

2-استخدام المصطلحات والعرض المفصل:

إن أهمية استخدام المصطلحات وبعض التفصيلات تكمن في المساعدة على الوصف الصحيح لبنود القوائم من أجل تسهيل الفهم وتقليل الغموض في المعلومات، كما أن للاختصار في بعض البنود أهمية بالغة تكمن في تحديد المعنى بدقة وتجنب التضليل، وتبقى ضرورة الاختصار أو التفصيل في البنود تعود إلى الاختيار الأنسب للعرض.[2]

3-الملاحظات الهامشية:

إن الملاحظات الهامشية عبارة عن معلومات لها صلة قوية بالقوائم المالية، إلا أنه ليس بالإمكان إظهارها في صلب تلك القوائم، وقد شاهد عالم اليوم ميلا قويا نحو استعمال هذه الملاحظات الهامشية، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى زيادة مطالبة مستخدمي القوائم المالية

1-ثامر بن صوشة، الإفصاح المحاسبي ودوره في ترشيد القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017-2016، ص24.

2-صديقي مسعود، صديقي فؤاد، انعكاس النظام المحاسبي المالي على سياسات الإفصاح في الجزائر، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي يومي:050. و06 ماي، 2013، ص05.

إدارة المؤسسات بضرورة التوسع في الإفصاح، وتتضمن المعلومات الهامشية على المعلومات المحاسبية الضرورية لتفسير القوائم المالية والمعلومات المالية التي لاتشملها القوائم المالية، كما تتضمن المعلومات الخارجية التي تكون أساسية لمحاولات المطلع على القوائم لاستخدامها، وتشمل الملاحظات الهامشية على شرح للسياسات المحاسبية والتغيرات في هذه السياسات، وشرح لأية رهون للأصول الثابتة وشرح للأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية...، وغيرها.[1]

4-استخدام الجداول والملاحق الإضافية:

إن تقديم جداول بشكل مستقل عن القوائم المالية الأساسية سببه أن المعلومات التي تتضمنها أقل أهمية من المعلومات الواردة في القوائم المالية، ولكنها تساعد في تسهيل الفهم لتلك القوائم المالية، كما أن استخدام الملاحق يكون من أجل معلومات إضافية مكملة ومهمة للفهم، وهذه الملاحق تكون فيها الحرية في التركيب والشكل والمحتويات.[2]

5-تقرير المراجع الخارجي:

يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير المراجع الخارجي، وتقرير مجلس إدارة المؤسسة، حيث يتم من خلال رأي المراجع إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في

1-غازي عبد العزيز سليمان عبد ألبياتي، الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 02، العدد 02،جامعة كركوك، العراق، 2007،ص154.

2-صديقي مسعود، صديقي فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص06.

المعلومات المنشورة، في حين يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن الأداء الحالي للمؤسسة وعن الخطط المستهدف.[1]

والمراجع الخارجي نوعان إما محافظ حسابات الذي يفرض قانونيا على معظم المؤسسات الاقتصادية، والذي يتم تعيينه من طرف الجمعية العامة للمساهمين في المؤسسة ليؤكد ويصادق على مدى صحة ودقة المعلومات المدرجة بالقوائم المالية الخاصة بالمؤسسة، وإما خبير محاسبي، وهو شخص تتعاقد معه المؤسسة بمحض إرادتها من أجل مراجعة حساباتها وتقييمها وتصحيح الأخطاء الموجودة، وذلك مقابل أجر معين متفق عليه.

الفرع الثالث: متطلبات الإفصاح المحاسبي حسب النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية

لقد تم إعداد النظام المحاسبي المالي(SCF) الجزائري استنادا على معايير المحاسبة الدولية(IAS) التي تم إصدارها من طرف مجلس المعايير، بحيث نص كل منهما على تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات.

أولا: الإفصاح المحاسبي طبقا للنظام المحاسبي المالي:

يوجد معلومات يجب أن تتوفر في القوائم المالية، وحسب ما ورد في نص الباب الثاني الخاص بعرض الكشوف المالية وفي الفصل الأول بالتحديد، يحدد بوضوح كل مكون من مكونات الكشوف المالية ويتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة:

1-ثامر بن صوشة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

-تسمية المؤسسة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للكيان المقدم للكشوف المالية؛

-طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية، أو حسابات مدمجة، أو حسابات مركبة)؛

-تاريخ الإقفال؛

-العملة التي تقدم بها والمستوى المجبور،

- وتبين كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية الكيان (عنوان مقر المؤسسة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه، الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة، اسم المؤسسة الأم وتسمية المجمع الذي يلحق به الكيان عند الاقتضاء).[1]

ثانيا: الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية

لقد طرح موضوع الإفصاح في العديد من المعايير المحاسبية الدولية (IAS) ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، وإبرازا لقواعد ومتطلبات الإفصاح سنستشهد بأهم وأبرز المعايير التي تطالب بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

1-الإفصاح حسب المعيار المحاسبي الأول

من أهم معايير المحاسبة الدولية الذي تطرق إلى عرض البيانات المالية والإفصاح عنها هو المعيار المحاسبي الأول المعدل عام 1997، وقد تم اعتماد هذا المعيار عام 1997 وأصبح ساري المفعول ابتداء من عام 1998 وما بعد ذلك، وقد تمثلت أهم قواعد الإفصاح

1-إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 03، العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2016، ص ص155، 156.

المنصوص عليها في هذا المعيار على ما يلي:[1]

1-1-الإفصاح عن السياسات المحاسبية:

وقد أوجب هذا المعيار على الإدارة الاعتبارات الثلاثة التالية لدى المفاضلة بين السياسات المحاسبية

لاختيار السياسة الأفضل: الحيطة والحذر، تفوق الجوهر والشكل، والأهمية النسبية.

1-2-المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية المنشورة:

يعالج المعيار الدولي الأول المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية التي تشمل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، والملاحظات على البيانات الأخرى الملحقة بتلك البيانات والتي تعتبر جزءا مكملا لها، إن متطلبات الإفصاح الذي يحددها هذا المعيار إنما تمثل الحد الأدنى للإفصاح المطلوب في البيانات المالية، أما التفاصيل الأخرى فيتم الإشارة إليها في المعايير المحاسبية الصادرة بشأن الموضوعات المحاسبية المختلفة.

2- الإفصاح حسب المعيار المحاسبي الثامن

لقد جاء المعيار الحاسبي الدولي الثامن (السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء)، بقواعد معينة توجب الإفصاح على ما يلي:[2]

- طبيعة التغير في السياسة المحاسبية وأسباب تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة؛

-على المؤسسة أن تفصح عن طبيعة ومقدار التغيير في التقدير المحاسبي والذي له أثر في

1-زوينة بن فرج، متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق معايير المحاسبة الدولية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 15، العدد 15، جامعة فرحات عباس، سطيف،2015، ص59.

2-خلف الله بن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص34.

الفترة الحالية أو يتوقع أن يكون له أثر في الفترات المستقبلية، باستثناء الإفصاح عن الأثر على الفترات المستقبلية عندما يكون غير قابل التطبيق لتقدير ذلك الأثر؛

-إذا كان مقدار الأثر في الفترات المستقبلية غير مفصح عنه بسبب أن التقدير غير قابل للتطبيق، على المؤسسة أن تفصح عن تلك الحقيقة؛

-إذا كان التطبيق بأثر رجعي لفترة سابقة معينة غير عملي أو لفترات قبل تلك المقدمة، يجب الإفصاح عن الظروف التي أدت إلى وجود تلك الحالة، أو وصف كيفية وتاريخ حدوث تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية.

3- الإفصاح حسب المعيار المحاسبي الرابع والعشرون

إن توسع نطاق العمليات التي تقوم بها المؤسسات أدى إلى نشوء علاقات تربط المؤسسات بعضها ببعض لتحقيق مصالح معينة، هذه العلاقات لها قواعد محاسبية تحكمها، وتحدد كيفية التعامل المحاسبي مع العمليات المتبادلة بين هذه المؤسسات، إضافة إلى وجوب الإفصاح عن حقيقة العلاقات بين هذه المؤسسات لكي يتم اتخاذ القرارات من قبل أصحاب العلاقة على ضوء معلومات واضحة وشفافة وموثوقة، ولهذا جاء المعيار المحاسبي 24(الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة)، للتأكيد على أن القوائم المالية ذات العلاقة تحتوي على الإفصاحات اللازمة.[1]

1-إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، مرجع سبق ذكره، ص ص156، 157.

الفصل الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية

المطلب الثاني: طرق وأساليب الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية

حين الانتهاء من عمليتي الاعتراف والقياس المحاسبي للتكاليف البيئية، تقوم المؤسسة بالإفصاح عن تلك التكاليف، ويقصد بالإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية عرض وإظهار كل المعلومات المتعلقة بالأداء البيئي للمؤسسة والتكاليف الناتجة عنه في تقارير المؤسسة، بغرض تقديمها للأطراف المهتمة لاتخاذ القرار.

الفرع الأول: آليات ومنافع الإفصاح عن التكاليف البيئية

سنتطرق في هذا الفرع إلى آليات(أنواع) الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية، إضافة إلى المنافع الممكن جنيها من تطبيقه.

أولا: آليات الإفصاح المحاسبي للتكاليف البيئية

يطبق الإفصاح عن التكاليف البيئية بطريقة اختيارية إنسانية، أو بطريقة بيئية قانونية سنعرض كل منهما في الآتي:

1-الإفصاح الاختياري:

يقصد به تقديم معلومات إضافية تزيد عما تتطلبه المعايير والتشريعات القانونية، ويتم ذلك بمبادرة من المؤسسة لتقديم تلك المعلومات الإضافية لمقابلة احتياجات الأطراف أصحاب المصلحة، إلا أن عدم إشراك المساهمين مع الإدارة في غدارة الأنشطة اليومية للمؤسسة وتفويض مسؤولياتهم للإدارة يؤدي إلى مشكلتين، تتمثل أولهما في وجود عدم تماثل للمعلومات، حيث يصبح المستثمر أقل معرفة من الإدارة بشأن أنشطة وقيمة المؤسسة، أما

الفصل الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية

المشكلة الثانية فهي وجود المخاطر الأخلاقية، حيث تعمل الإدارة على الاستفادة من مزايا معرفتها بأنشطة المؤسسة والتوقعات المستقبلية لها، ولهذا يجب أن يكون لدى الإدارة الحافز للإفصاح الاختياري عن المعلومات بخلاف ما تتطلبه معايير إعداد القوائم المالية.[1]

2-الإفصاح الإلزامي:

يخضع الإفصاح الإلزامي لمجموعة من القوانين والتشريعات التي تضعها الجهات الحكومية، أو المنظمات

المهنية، ويهدف إلى إلزام المؤسسات بالإفصاح عن كل ما من شأنه تلويث البيئة الخارجية وذلك لتحسين إجراءات حمايتها ووقايتها من أخطار التلوث بكافة أشكاله، بالإضافة إلى تحقيق مزايا بيئية وتنافسية لتلك المؤسسة، وتحقيق هدف إيصال تلك المعلومات إلى كل الأطراف التي هي بحاجة إليها.[2]

ثانيا: منافع الإفصاح عن التكاليف البيئية

يحقق الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي للمؤسسة من خلال تحمل تكاليفه مجموعة من المزايا أهمها:[3]

-الحصول على معاملة ضريبية مميزة من حيث الإعفاء أو تخفيض الضرائب المفروضة عليها، وتعد الولايات المتحدة من أوائل الدول اهتماما بتشجيع الدول على حماية البيئة؛

1-هاني خليل فرج، العلاقة بين الإفصاح البيئي وقيمة الشركة، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، مصر، 2017، ص118.

2-نجوى عبد الصمد، رحال علي، في متطلبات الإفصاح عن الأداء البيئي للمؤسسات في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15، العدد 30، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2014،ص152.

3-عادل البهلول حميدان الطاهر، الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في الشركة الأهلية للإسمنت بليبيا، مجلة للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 01، جامعة دمشق، سوريا، 2011، ص ص448، 449.

الفصل الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية

-دعم ثقة واحترام المجتمع والأفراد في المؤسسات، ومن ثم زيادة الإقبال على منتجاتها والتوسع في استثماراتها، مما ينعكس أثره في النهاية على نتيجة نشاطها ومركزها المالي.

-تخفيض تكلفة الإنتاج بسبب الدعم المادي أو التمويل منخفض التكلفة أو المعاملة الضريبية المميزة، مما يؤدي إلى زيادة حجم نشاط المؤسسة، فقيام المؤسسة باستخدام مواردها بأكبر كفاءة ممكنة وفي الوقت نفسه حماية البيئة من الآثار الضارة للتلوث يساعدها على زيادة الأرباح؛

-إن الإفصاح عن النفقات البيئية بصورة منفصلة في القوائم المالية سوف يسمح بقياس منفعتها مثل مساعدة المستثمرين ليروا بوضوح السياسات التي تطبقها المؤسسة لحماية البيئة، ومن ثم ترشيد قراراتهم المتعلقة بالمؤسسة.[1]

الفرع الثاني: متطلبات وطرق الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية

تعددت طرق الإفصاح المحاسبي للتكاليف البيئية، فلم تقتصر في القوائم المالية فقط، ذلك أنه يكون أيضا في صورة تقارير بيئية مستقلة، كما يمكن أن يظهر في تقارير الإدارة، وكل هذه الطرق تؤدي إلى تحقيق نفس الأهداف.

أولا: متطلبات الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية

إن الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية يتطلب مجموعة من الإجراءات نلخصها فيما يلي:[2]

1-وفاء عمر التوم الحاج، أثر التكاليف البيئية على تقويم أداء المنشآت الصناعية، مجلة الدراسات العليا، المجلد 07، العدد 28، جامعة النيلين، السودان، 2017، ص: 140.

الفصل الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية

-وصف التكاليف والالتزامات البيئية، وذلك لأن تحديد أي منهما يتطلب ممارسة نوع من الحكم الشخصي؛

-الإفصاح عن الالتزامات البيئية بصورة مستقلة سواء في الميزانية العمومية أو في صورة ملحوظة مرفقة بالقوائم المالية؛

-يجب الإفصاح على أساس المستخدم في قياس الالتزامات البيئية؛

-مقدار المصروفات البيئية المحملة لقائمة الدخل مع التمييز بين تكاليف التشغيل وغيرها؛ وتحليلها بصورة مناسبة تبعا لطبيعة وحجم المشروع وأنواع المسائل البيئية الملائمة للمشروع؛

-الإفصاح عن مقدار المصروفات التي تم رسملتها خلال الفترة الجارية بصورة مستقلة؛

-الإفصاح عن التكاليف البيئية المسجلة كعناصر مصروفات طارئة بصورة منفصلة.

ثانيا: طرق الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية

لقد سبق وأن تعرفنا على طرق الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية ومن أجل التعمق في موضوعنا أكثر، سنتطرق أيضا إلى طرق الإفصاح ولكن من الجانب البيئي.

1-الإفصاح في صورة تقارير بيئية مستقلة:

ذلك بأن يتم الإفصاح في تقارير منفصلة عن القوائم المالية وملحقاتها بغض النظر عن شكل التقرير من حيث وصفه كونه وصفيا أو كميا أو ماليا، وسواء كان إفصاحا شاملا أو جزئيا، ويستند مؤيدو هذا الاتجاه في تفضيل الإفصاح عن المعلومات البيئية ضمن قوائم

الفصل الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية

خاصة موجهة فقط إلى الجهات التي تطلبها، على اعتبار أن الإفصاح عن المعلومات البيئية ضمن القوائم المالية قد يولد ضغطا كبيرا على المؤسسة، مما يجعلها تهتم بالجوانب البيئية على حساب الجوانب الاقتصادية الأخرى، إلا أنه يعاب على هذا الأسلوب أن فرض تعظيم الربح لم يكن الهدف الأسمى الذي تسعى إليه المؤسسة على حساب مسؤولياتها اتجاه المجتمع والأضرار التي تتركها على البيئة وعلى المجتمع ككل. [1]

2-الإفصاح ضمن القوائم المالية التقليدية:

يرى مؤيدو هذا الاتجاه أن الإفصاح عن الأداء البيئي يفضل أن يكون ضمن القوائم المالية التقليدية، على اعتبار أن المعلومات البيئية والاقتصادية والاجتماعية متكاملة، وتشكل مع بعضها التعبير الكامل والشامل عن أداء المؤسسة، وأن الأنشطة البيئية للمؤسسة تؤثر على أنشطتها الاقتصادية، ومن ثم يجب أن يعكس ذلك في القوائم المالية فيكون هناك ميزانية مالية وبيئية، وأيضا حساب الدخل المالي والبيئي.[2]

3- الإفصاح في تقارير الإدارة:

بحيث يتم الإفصاح عن الأداء البيئي في التقرير السنوي للمؤسسة، أو في تقرير مجلس الإدارة، ويتم ذلك في جزء مستقل في التقارير السابقة معنونا بعنوان يفيد مضمونه كالتقرير البيئي، أو تقرير المسؤولية البيئية للمؤسسة.[3]

1-خديجة بلحياني، قياس ومستوى الإفصاح عن التكاليف البيئية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 09، العدد 01،جامعة يحي فارس، المدية، 2018، ص141.

2-نجوى عبد الصمد، إلهام يحياوي، الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في التقارير المالية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 19، العدد 01، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2018، ص59.

3-خديجة بلحياني، مرجع سبق ذكره، ص142.

الفصل الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية

ونستنتج مما سبق أن الإفصاح عن المعلومات البيئية لا يقتصر ظهوره على القوائم المالية للمؤسسة فقط، بل يمكن أن تظهر تلك المعلومات في تقارير مستقلة ومنفصلة عن تلك القوائم، كما يمكن أن تظهر أيضا في التقرير السنوي للمؤسسة أو تقرير مجلس الإدارة.

المطلب الثالث: أهم المعايير والإصدارات الداعمة للقياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية

إن عدم وجود معيار دولي مستقل يتناول القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية لا يعني عدم التطرق إلى ذلك على المستوى الدولي، فقد تمت الإشارة إلى ضرورة تطبيق المحاسبة البيئية في بعض المعايير والهيئات والمنظمات، سنتعرف على أهمها فيما يلي:

الفرع الأول: مجلس المعايير المحاسبية الدولية

أصدرت مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية أطلقت عليها "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"،والتي من بينها معيار المحاسبة الدولي رقم (1) بعنوان "عرض البيانات المالية"،والذي نص في فقرته التاسعة على تقديم العديد من المؤسسات خارج البيانات المالية بيانات إضافية مثل التقارير البيئية وبيانات القيمة المضافة، وذلك بشكل خاص في الصناعات حيث تكون العوامل البيئية هامة، ويشجع هذا المعيار المؤسسات على تقديم هذه البيانات الإضافية، إذا كانت الإدارة تعتقد أنها ستساعد المستخدمين في اتخاذ قرارات اقتصادية، كما أضاف المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 تحت عنوان الممتلكات والمصانع والمعدات في فقرته الثالثة عشر أنه يمكن الحصول على الممتلكات والمصانع والمعدات لأغراض السلامة أو البيئة، وهذا التملك لتلك الممتلكات والمصانع والمعدات، وإن كان لا يزيد مباشرة المنافع الاقتصادية لبند من بنود الممتلكات والمصانع

والمعدات، إلا أنه يمكن أن يكون ضروريا للمشروع تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية من أصولها الأخرى.[1]

الفرع الثاني: المنظمات المحاسبية الأمريكية

فقد صدرت العديد من المعايير المحاسبية التي تتناول الأداء البيئي للمؤسسات غير أن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) لم يتناول القياس والإفصاح بصورة مستقلة فمثلا في المعيار "05" التفسير "14" اهتم بالمحاسبة عن الظروف الطارئة وفي الإصدارين "90-8" و"93-5" الخاصين برسملة تكاليف معالجة التلوث البيئي و إرشادات المعالجة المحاسبية للعناصر البيئية، كما نشرت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) النشرة رقم "09" المتعلقة بالإفصاح عن الظروف الطارئ، ومعهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA)، حيث أصدر المعيار" 1-96" الخاص بالإفصاح عن مخاطر هامة وبالالتزامات البيئية ،وعدة نشرات سنة 2002 كما في "143" و"144" بشأن المحاسبة البيئية.[2]

وقد تناول المعيار "1-96 بالنسبة للقياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية ما يلي:[3]

أولا: بالنسبة القياس المحاسبي للتكاليف البيئية

-اعتبار التكاليف البيئية أكيدة بمجرد تحديد وكالة حماية البيئة (EPA) أن المؤسسة مسببة لها ومعالجتها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعلقة بها.

- يجب الاعتراف بالالتزامات البيئية المحتملة إذا أمكن تحديد قيمة للإلزام وتوقيته وقياسها على أساس معدل خصم معتمد من (SEC) بشرط ألا يزيد عن معدل الفائدة على أذون الخزانة، وتأخذ في اعتبارها قيمة المبالغ التي قد تسدد من مؤسسات التأمين.

1-مهاوات لعبيدي، مرجع سبق ذكره، ص35.

2-محمد أميري وزمان، العربي بن عواق، دور الإفصاح المحاسبي على التكاليف البيئية في تحسين الأداء البيئي، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 03،العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018، ص183.

3-عبد الناصر محمد نور أحمد، مدى التزام الشركات المساهمة العامة بالإفصاح البيئي في التقارير المالية المنشورة، مجلة جامعة البحر الأحمر السودان، المجلد السادس، العدد الخامس، 2014، ص ص204، 205.

الفصل الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية

ثانيا: الإفصاح المحاسبي للتكاليف البيئية

-الإفصاح عن الالتزامات البيئية ضمن عناصر القوائم المالية.

-الإفصاح عن معدل خصم الالتزامات البيئية وما يرتبط بها من تعويضات.

الإفصاح عن المبالغ المخصومة من الالتزامات البيئية إن وجدت.

- الإفصاح عن الخسارة المحتملة وممكنة بدرجة معقولة.

الفرع الثالث: المنظمة الفدرالية للخبراء الأوروبيين

في سنة 1993 قامت المنظمة بتكوين فريق خاص بالبيئة من حيث تقسيم العمل إلى المحاسبة البيئية، التقدير البيئي، المراجعة البيئية مع اعتبارها للتطورات البيئية وضرورة تماشي المحاسبة معها خاصة في مجال معالجة التكاليف والمخاطر البيئية.[1]

الفرع الرابع: الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)

فقد أصدر المعيار الدولي للمراجعة "1010"بعنوان "اعتبارات الأمور البيئية عند مراجعة البيانات المالية"، حيث تحدث في عدة فقرات على الإفصاح على الأمور البيئية وأنها أصبحت من مسؤوليات الإدارة كما في الفقرة الأولى، كما نبهت في الفقرات "02" و"03" و"11" المراجع بضرورة مراعاة الأمور البيئية كصدور قوانين وأنظمة بيئية وعواقب أضرار البيئة مع صيانة المصادر الممكن تجديدها كما يمكن للمراجع الاطلاع على التقارير البيئية المفصح عنها وتقرير معالجة التلوث.[2]

وكل ما سبق يمثل إصدارات ومعايير دولية تدعو بتطبيق المحاسبة البيئية عن طريق الاعتراف أولا بالتكاليف البيئية ثم قياسها محاسبيا ثم الإفصاح عنها في التقارير المالية، أما النظام المحاسبي المالي فلم ينادي بضرورة تطبيق المحاسبة البيئية في المؤسسات الجزائرية وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى التكاسل عن تعويض الأضرار البيئية مهما كان حجمها.

1-محمد أمير يوزمان، العربي بن عواق، مرجع سبق ذكره، ص180.

2-رضا إبراهيم صالح، دور الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في ترشيد القرارات وتحسين جودة التقارير المالية، مجلة البحوث التجارية، المجلد 31، العدد 01، جامعة الزقازيق، مصر،2009، ص ص20-18.

خلاصة الفصل:

لقد ازداد الاهتمام بالتكاليف البيئية في السنوات الأخيرة، ويعود ذلك لعدة أسباب من أهمها تطبيق القوانين التي تفرضها الدول من أجل حماية البيئة، بالإضافة إلى تحقيق رغبات المستهلك والمتمثلة في شراء منتجات غير ضارة بالبيئة، ولكن أصبح المحاسب يواجه مشاكل في تحديد قيم لجميع عناصر هذه التكاليف نظرا لصعوبة تحديد مصدر التلوث الذي قد تتعدد مسبباته، وصعوبة التقدير الفوري للتعويض عن الأضرار البيئية كما هو الحال في التلوث الكيميائي الذي لا تظهر آثاره إلا بعد سنوات، وفي هذه الحالة يصعب أيضا الإفصاح عن هذه التكاليف البيئية، أما فيما يخص العناصر الممكن قياسها فيمكن استعمال عدة أساليب كأسلوب القياس النقدي الذي يعتمد بدوره على طريقة التقييم البديل أو طريقة الاستقصاء أو طريقة تكلفة التصحيح والتجنب، كما يمكن اعتماد أسلوب القياس الكمي للتكاليف البيئية والذي يعتمد على قياس الظواهر والأشياء والأحداث وفق أنظمة معينة، كنظام القياس الترتيبي، أو نظام أو نظام القياس النسبي، وفي الأخير يتم لإفصاح عن هذه التكاليف بعدة طرق، إما في صورة تقارير بيئية منفصلة أو ضمن القوائم المالية للمؤسسة، أو الإفصاح عنها في التقرير السنوي للإدارة أو تقرير مجلس الإدارة وذلك بتخصيص جزء منفصل لها.

الفصل الثالث:

أثر التكاليف البيئية على اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسات الصناعية

تمهيد:

إن اتخاذ القرار يعد عملية منهجية تتم بصفة يومية وتلقائية، فالفرد مها كانت طبيعة عمله فهو مجبر على اتخاذ القرار في حياته اليومية، والمؤسسة أيضا مجبرة على اتخاذ القرار في تعاملاتها التجارية أما الدولة فهي تأخذ النصيب الأكبر من عملية اتخاذ القرار، نظرا لمركزها ومكانتها في المجتمع.

ويعتبر الاستثمار بين من أهم القرارات الممكن اتخاذها سواء من طرف الفرد أو المؤسسة أو الدولة نظرا لأهميته الكبيرة وفوائده وعوائده على المجتمع ككل، لذا يجب التأني والتريث قبل اتخاذ هذا القرار مع دراسة ومراعاة جميع العوامل المؤثرة فيه، كالبيئة وتكاليف حمايتها التي يمكن أن تعبر عن نسبة معتبرة من التكاليف الكلية، خاصة في المؤسسات الصناعية التي تشكل أنشطتها خطرا على البيئة.

ومنه سنتناول في هذا الفصل أثر التكاليف البيئية على اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسات الصناعية حيث تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل إلى الاستثمار.

المبحث الثاني: الأسس النظرية لعملية اتخاذ القرار.

المبحث الثالث: علاقة التكاليف البيئية باتخاذ القرار الاستثماري.

الفصل الثالث: أثر التكاليف البيئية على اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسات الصناعية

المبحث الأول: مدخل إلى الاستثمار

إن الاستثمار يعد من أهم الأنشطة التي يقوم بها الفرد سواء كان إنسان طبيعي أو معنوي(المؤسسة)، وهذا نظرا للعوائد المحققة منه، والتي لا تقتصر على الفرد فقط بل تتعدى منفعتها للدولة التي تهتم بالاستثمار لمساهمته الكبيرة في زيادة الدخل الوطني وتحقيق التنمية إضافة إلى الحصول على الأرباح.

المطلب الأول: أهداف وعوامل الاستثمار

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحديد مختلف أنواع الاستثمارات طبقا لتصنيفات معينة، إضافة إلى التعرف على الهدف من تنفيذ هذه الاستثمارات.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار

للاستثمار تعاريف عديد، من بينها ما يلي:

الاستثمار هو التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي.[1]

ويقصد به تعيين أو تخصيص مبلغ مالي للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية.[2]

1-عيسى بن خضر، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2018-2019، ص24.

2-عهود ناجي عبود وآخرون، مقومات الاستثمار في مدينة الحبانية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، المجلد 03، العدد 04، جامعة الأنبار، العراق 2018، ص203.

كما يمثل الاستثمار المبالغ الموزعة في الوقت الحالي والتي من شأنها أن تولد حدوث آثار مالية مستقبلية أعلى من تلك التي تم اللجوء إليها في البداية.[1]

وعرف على أنه إنفاق قطاعات الأعمال على الأشياء المختلفة مثل الآلات الحديدية والمباني الجديدة والتي يتوقع أن تنتج سبيلا من الدخل في المستقبل.[2]

ومن كل ما سبق فإن الاستثمار بصفة عامة عن توظيف الأموال في مختلف المجالات، بغية تحقيق أقصى ربح ممكن.

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار

إن الهدف الرئيسي من الاستثمار أو توظيف الأموال هو تحقيق الأرباح في المستقبل إضافة إلى الأهداف التالية:

-يهدف الاستثمار الحفاظ على الأصول المالية والمادية التي يستخدمها للحصول على أفضل العوائد النقدية مقابل أقل خسائر، على أن تكون هذه العوائد مستقرة وذات قيمة حقيقية، لأن ذلك يساهم في استمرار السيولة النقدية التي تساعد بدورها على تغطية نفقات الاستثمار الجارية وإيفاء الالتزامات المستحقة، أي أن أي خلل في استمرارها من الممكن أن يحدث نتائج عكسية للاستثمار تتجلى في تعطيل الطاقة الإنتاجية وعدم الإيفاء بالالتزامات المستحقة، وتتراكم الديون وخدماتها ويتفاقم العجز في الموازنة الاستثمارية ومن ثم ضياع الأصول الرأسمالية.[3]

1-Associate Aurelian Diaconu, AlexandruUrsache, Specific Aspects Defining The Investment Concept, Romanian Statistical Review - Supplement , No: 10, 2015, p 51.

2-مولود كبير، مراد بهلول، أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع مصر، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة،2017ص255.

3-خزامى عبد العزيز الجندي، الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 02، جامعة دمشق، سوريا، 2010، ص614.

-المحافظة والإبقاء على قدرات المؤسسة وذلك عن طريق صيانة الآلات والمعدات والتحديث المستمر لها للإبقاء على قدراتها الإنتاجية؛

-زيادة القدرات الإنتاجية الموجودة بالاعتماد على وسائل إنتاجية إضافية؛

-تطوير وتحسين الإنتاجية عن طريق تحديث وسائل الإنتاج التقنية بهدف تحسين الجودة والنوعية للمنتجات؛

-تحسين البيئة الاجتماعية عن طريق تسهيل شروط العمل وتوفير وسائل الراحة والمحافظة على النظافة ومكافحة التلوث البيئي. [1]

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الاستثمار

قبل التطرق للهيئات الجزائرية التي ساهمت في دعم الاستثمار، سنتعرف أولا على العوامل التي تحدد مدى تطبيق سياسة الاستثمار، حيث تتمثل أهمها في:[2]

أولا: الائتمان المصرفي

إن مدى توفر الائتمان المصرفي في السياسة الداخلية للمصارف التجارية أو المصارف المتخصصة لدعم المشاريع أو مؤسسات الأعمال سواء في رأس المال العامل(التشغيلي) أو رأس المال الثابت(الرأسمالي)، يعتبر عاملا محددا ومؤثرا على الاستثمار، فإن توافر القروض المصرفية يساهم في دعم وتشجيع الاستثمار وبالعكس في حالة تقنين القروض قد يؤدي إلى تحجيم القروض.

1- آمنة دداش، بشني يوسف، أهمية الاستثمار العمومي في إحداث التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 03، العدد 02، جامعة ابن باديس، مستغانم، 2018، ص 230.

2-قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص38 .39

ثانيا: النقد الأجنبي

إن شراء السلع الرأسمالية كالآلات والمكائن التي يتم الاحتياج إليها لغرض الإنتاج وتقديم الخدمات، والتي يتم استيرادها من خارج الدولة وخاصة في الدول النامية، وينشئ الحاجة إلى النقد الأجنبي لشراء هذه السلع، وربما لا يكون ذلك متاحا لسداد قيمها، مما يؤثر ذلك سلبا على القرار الاستثماري.

ثالثا: عدم الاستقرار الاقتصادي

إن عدم الاستقرار الاقتصادي يؤثر سلبا على عملية الاستثمار في البلد من خلال جوانب عديدة منها ارتفاع معدلات التضخم والتي تؤثر على الربحية المتوقعة وخاصة في حالة المؤسسات أو المشاريع التي تكون فيها الإدارة غير مغامرة، فإن حالة عدم التأكد تجعل هذه الإدارات تعيد هيكلة استثماراتها بعيدا عن الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة، وهذا يؤدي إلى انخفاض الاستثمار (حالة الانكماش في الاقتصاد العام).

رابعا: ارتفاع المديونية الخارجية للدولة

إن ارتفاع نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤثر سلبا على الاستثمار الخاص من خلال مجالات عديدة كاستخدام الموارد المتاحة لخدمة المديونية العامة، وربما يجعل الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص كذلك قد يؤدي ارتفاع المديونية إلى تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج بدل ادخارها أو استثمارها في داخل البلاد، وهذا قد يؤدي بصورة غير مباشرة إلى ارتفاع تكلفة رأس المال المطلوب للاستثمار.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمارات

يختلف الاستثمار من عدة زوايا، فليست كل الاستثمارات متساوية المدة، ولا تنحصر كلها على الأموال أو النقد فقط، فهي استثمارات متنوعة ومتوسعة، خاصة ووطنية، وحتى دولية.

الفرع الأول: من حيث مدة الاستثمار

تكون الاستثمارات بصفة عامة إما قصيرة الأجل أو طويلة، سنتطرق لمثال على كل منهما فيما يلي:[1]

أولا: الاستثمار القصير الأجل

تشمل الاستثمارات قصيرة الأجل كل الودائع الزمنية والأوراق المالية (الأسهم والسندات) والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل (تمويل رأس مال العامل، تمويل التجارة الخارجية والداخلية من الصادرات والواردات).

ثانيا: الاستثمار الطويل الأجل:

وتشمل الاستثمارات الطويلة الأجل الأصول، المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل، وهي الأصول > والمشروعات الاستثمارية التي تؤسس أو تقتني بقصد الاحتفاظ بها وتشغيلها لمدة طويلة، ويكون من الصعوبة أحيانا تحويلها إلى نقدية، ولو عن طريق البيع، ويكون هدف المستثمر

1-عصام عبد الوهاب بوب، عبد الحميد محمد أبو بكر، دور الاستثمارات الصناعية في الاقتصاد السوداني بالتطبيق على قطاع صناعة السكر، من الموقع الالكتروني: www.papers.ssm.com، تاريخ الاطلاع: 2018/01/28.

منذ اختيارها كمشروع استثماري هو الحصول على تدفقات النقدية يضمن من خلالها استيراد رأس المال المستثمر في زمن معين مع ضمان معدل من الدخل يتناسب ومخاطر الصناعة التي ينتمي إليها المشروع، ومن مجالات الاستثمار طويلة الأجل: المشروعات العقارية التي لا تؤسس بقصد البيع، والفنادق المصانع، والأراضي الزراعية ومشروعات النقل بأنواعه وغيرها من المشروعات المماثلة.

ومنه فان الاستثمارات بصفة عامة تكون إما لفترة قصيرة لا تتعدى سنة واحدة (ثلاثة أشهر إلى غاية سنة) كالأسهم والسندات المتوقع بيعها أو تحويلها إلى نقد في أقل من سنة، أو تكون الاستثمارات لفترة طويلة تتعدى سنة كالأراضي والأسهم والسندات المراد الاحتفاظ بها لمدة طويلة.

الفرع الثاني: من حيث أداة الاستثمار

يعبر هذا النوع عن الأدوات أو الوسائل المستعملة لتنفيذ الاستثمار، والتي تكون مادية أو معنوية، أو في شكل أوراق مالية.

أولا: الاستثمار الحقيقي

الاستثمار الحقيقي هو الاستثمار في إنشاء الأصول المرتبطة بتنفيذ النشاط التشغيلي(الأساسي) للمؤسسة ومعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وبتعبير أدق هو ذلك الاستثمار الحقيقي الذي ينبغي أن يشمل الإنتاج، وبعبارة أخرى هو تلك الموارد المالية التي توجه نحو تطوير الأصول العينية والأصول المعنوية وتعد مسألة جذب الاستثمار الحقيقي مسألة بقاء المؤسسة والنظام الاقتصادي ككل، حي أن الأداء الطبيعي للمؤسسات، وخاصة الصناعية لا يمكن أن يكون ممكنا

دون المشاركة النشطة من قبل المستثمرين، والغرض الرئيسي من هذا الأخير بالطبع هو الحفاظ على رأس المال الحر مؤقتا وتعزيزه.[1]

إذن الاستثمار الحقيقي يتعلق بالتثبيتات العينية التي يتم اقتناؤها لغرض استعمالها في تطوير العملية الإنتاجية مثل المباني، المعدات، كما يتعلق هذا النوع من الاستثمار أيضا بالتثبيتات المعنوية مثل براءة الاختراع.

ثانيا: الاستثمار المالي

يتمثل الاستثمار المالي في الأوراق المالية (الأسهم والسندات) والتي تختلف فيما بينها من عدة زوايا، فمن حيث الحقوق التي توفرها لحاملها فهنالك ما هو أدوات ملكية كالأسهم والتعهدات ومنها ما هو أدوات دين كالسندات وشهادات الإيداع، أما من حيث الدخل المتوقع فهناك أوراق مالية متغيرة كالسهم الذي يتغير نصيبه من الربح من سنة لأخرى، ومنها ما و ثابت الدخل كالسند الذي تتحدد فائدته ثابتة من قيمته الاسمية، كما تختلف الأوراق المالية أيضا من حيث درجة الأمان فهنالك مثلا السهم الممتاز يوفر لحامله أمانا أكثر من السهم العادي، ولكن أقل أمانا من السند المضمون بعقار، لأنه يوفر لحامله الحق في حيازة الأصل الحقيقي الذي يتضمن السند.[2]

وبالتالي فإن الاستثمار المالي هو الاستثمار الذي يتم عن طريق شراء الأسهم والسندات التي تثبت ملكية صاحبتها، وتتم هذه العملية في الأغلب في سوق الأوراق المالية،

1-Elvir M. AkhmetshinAnd others, Management of Investment Attractiveness of Enterprises: Principles Methods, Organization, International Journal of Applied Business and Economic Research, Vol: 15, No: 23, 2017, p 75.

2- بلال شيخي وآخرون، التحفيزات الجبائية آلية لدعم وترقية الاستثمار في الجزائر، الملتقى الدولي الخامس حول دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الابراهيمي، برج بوعريرج، نوفمبر 2017، ص3.

الفرع الثالث: من حيث التبعية:

تتم عملية الاستثمار على مستويين مختلفين، أولهما خاص بالمؤسسة والآخر عام للدولة:

أولا: الاستثمار الخاص

وهو الاستثمار الذي يقوم به الأشخاص أو المؤسسات من خلال توظيف مدخرات المواطنين أو من خلال الاقتراض من المؤسسات المالية المحلية أو الخارجية.[1]

إذن يسمح لكل المؤسسات بالاستثمار لتحقيق المزيد من الأرباح، سواء كانت مؤسسات مستقلة تعمل لحسابها الخاص أو مؤسسات وطنية تعمل تحت إدارة وتسيير الدولة التابعة لها.

ثانيا: الاستثمار العام

وهو الاستثمار الذي تقوم به الحكومة، من أجل المصلحة العامة ولتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحسب الفلسفة التي تؤمن بها الدولة.[2]

الفرع الرابع: من حيث المعيار الجغرافي

إن تنفيذ الاستثمار لا يكون فقط في نفس الدولة، إذ يمكن للفرد تحقيق ذلك في مختلف الدول الأجنبية.

أولا: الاستثمار الداخلي:

أي جميع الاستثمارات المنجزة داخل الحدود الجغرافية للبلد المعني باستثناء المناطق الحرة

1-مصطفى أكرم حنتوش، كاظم محمود عبد القادر، تأثير التوسع في الإفصاح المالي على قرارات الاستثمار، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، المجلد 54، العدد 07، 2018جامعة بغداد، العراق، ص158.

2-صلاح عامر أبو هونة البديري، تقييم قانون الاستثمار الجديد رقم 13 لسنة 2006، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12 العدد 01، جامعة القادسية، العراق، 2010، ص142.

بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مالية أو حقيقية، وعن جنسية المستثمر (أجنبي أو مقيم).[1]

ومنه فإن هذا النوع من الاستثمار يكون معني فقط بأصحاب البلد الأصليين والمولودين في نفس البلد المراد أن يستثمر به.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي:

إن الاستثمار الأجنبي هو كل استغلال لموارد أو أصول مادية أو مالية التي تكون بمثابة مغامرة مدروسة من المستثمر في بلد أجنبي عنه، وهذا بغية الحصول على أرباح مستقبلية[2]، فعلى عكس الاستثمار الداخلي يسمح هذا النوع للأجانب بالمشاركة في مختلف الاستثمارات التي تكون إما مباشرة أو غير مباشرة، وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

1-الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأن " ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين مؤسسة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه المؤسسة المستثمرة) ومؤسسة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر[3]، فهو نوع من الاستثمار الدولي حيث يقوم في ظله مقيم في دولة ما بالمساهمة أو امتلاك مشروع في دولة أخرى، على

1-عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، 2007-2008، ص 38.

2-عبد الحميد أونيس، مناخ الاستثمار، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 22و 23 أفريل، 2003، ص11.

3-إبراهيم الخليل برادعي، حاكمي بوحفصم، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 04 العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017، ص403.

أن تكون نسبة الملكية من الأسهم 10٪ أو أكثر.[1]

2-الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة:

يقصد به الاستثمار بالأسهم والسندات لمؤسسات خارج الحدود الوطنية ويكون مرتبط بأسواق الأوراق المالية لأنها الوحيدة القادرة على تنفيذ عمليات الاستثمار بهذا الشكل، فهذا النوع من الاستثمارات يجعل المؤسسة الأجنبية تحصل على رأس مال من الخارج، بينما تحافظ على مسؤوليتها الإدارية.[2]

3-الاستثمار في المناطق الحرة:

وهو الاستثمار القائم في قطعة أرض تابعة للدولة ولها حدود جغرافية واضحة، وتقع في نطاق ميناء بحري أو بري أو جوي أو بالقرب منه، ويتم عزله جمركيا عن الدولة، بحيث تعامل البضائع الداخلة إلى هذه الدولة معاملة الصادرات، وتعامل البضائع الخارجة معاملة الواردات، ومع أنها تخضع لسيادة الدولة وتطبق عليها نفس قوانين الدول، إلا أنها تتمتع بنظام قانوني خاص من حيث نظام العمل، ومنح تراخيص شغل الأراضي والعقارات، ودخول وخروج البضائع منها وإليها.[3]

1-أحمد ضيف، واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية وسبل تنميته، مجلة معارف، المجلد 10، العدد 19، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2015، ص109.

3-شهرزاد زغيب، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 05، العدد 08، جامعة محمد خيضر بسكرة 2005، ص05.

1-عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص38.

المطلب الثالث: الهيئات الجزائرية الداعمة للاستثمار

سعت الجزائر لتحقيق الاستثمار في مختلف المجالات، وذلك من خلال إنشاء هيئات مختصة تسهر على تطويره وتنميته، من أهمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المجلس الوطني للاستثمار، إضافة إلى الشباك الوحيد اللامركزي.

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

أنشئت الوكالة لدى رئيس الحكومة بواسطة الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، وعملا بأحكام المادة 6 من هذا الأمر صدر المرسوم التنفيذي رقم 01-282، المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، والذي اعتبر الوكالة بانها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويمارس وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات المتابعة العملية لجميع أنشطة الوكالة[1]، وتتولى هذه الوكالة القيام بالمهام التالية:

-ترقية الاستثمارات ومتابعتها وتطويرها؛

-تقدم كل الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء للمقيمين أو غير المقيمين وتبلغهم بقرار القبول أو الرفض للاستثمار المرغوب والمزايا والحوافز المطلوبة، وهذا في مدة أقصاها 30 يوما من تاريخ إيداع الطلب؛

-تتولى المؤسسة مهمة منح المساحات العقارية للاستثمار الصناعي، السياحي والخدماتي هذا الأمر

2-محمود جمام، أميرة دباش، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي باستخدام الحوافز الجبائية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 02، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015، ص08.

في غاية الأهمية لأن منح العقارات كان يتم بصفة غير منسقة وفي غاية التعقيد.

-إنشاء صندوق لدعم الاستثمارات تتكفل بإدارته الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار يمول الالتزامات الملكية الخاصة أو الاستثنائية؛

-تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية؛

-تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار؛

-تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطوير الاستثمار؛

-التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء؛

-المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.[1]

الفرع الثاني: المجلس الوطني للاستثمار

تم إنشاؤه بموجب القانون رقم01-03 المتعلق بتطوير الاستثمارات، ويقوم بالمهام الآتية:[2]

-اقتراح الاستراتيجيات والأولويات لتنمية الاستثمار؛

-يفصل في المزايا الممنوحة للاستثمار؛

-يقترح على الحكومة كل القرارات والإجراءات الضرورية لتطبيق إجراءات دعم وتشجيع الاستثمار؛

1-أسماء زينات، دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 13، العدد 17، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2017، ص ص118، 119.

2-سنوسي بن عومر، مراد بودية، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 05، العدد 01، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2014، ص33.

-بحث ويشجع على استخدام مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات.

الفرع الثالث: الشباك الوحيد اللامركزي

من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب تم إنشاء الشبابيك الوحيدة اللامركزية على المستوى الوطني، تشمل الإدارات والهيئات العمومية المعنية[1]، وقد تم إنشاؤه بموجب المادة رقم 23 من الأمر 01-03 ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على مستوى الهيكل اللامركزي لها[2]، حيث يتأكد الشباك الوحيد بالاتصال مع الإدارات والهيئات من تخفيف وتبسيط إجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع، ويسهر على تنفيذ إجراءات التبسيط المقررة.[3]

ويتضح لنا مما سبق أن الشبابيك الوحيدة اللامركزية ليست بهيئة كاملة، وإنما هو هيكل يدخل ضمن إطار عمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ويخضع لها، وقد تم تأسيسه من أجل تسهيل المهمة الاستثمارية.

المبحث الثاني: الأسس النظرية لعملية اتخاذ القرار

تقوم كل مؤسسة على مجموعة من الوظائف والعمليات والأنشطة اليومية، مما يجعلها عرضة لمختلف التحديات والمشاكل في كل المجالات، ومن هنا ظهر ما يسمى بعملية اتخاذ القرار بغية إيجاد الحل المناسب لكل مشكلة تواجه المؤسسة وتعرقل أهم أهدافها والمتمثلة في الاستمرارية

1-منصوري زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد الثاني العدد الثاني، 2015، ص135.

2-سنوسي بن عومر، مراد بودية، مرجع سبق ذكره، ص33.

3-المادة"24"، القانون رقم 01-03 المؤرخ في20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، 2001.

بالإضافة إلى تحقيق الربح.

المطلب الأول: ماهية اتخاذ القرار

لقد تباينت مفاهيم اتخاذ القرار نظرا لميزاته المتعددة وأهميته وشموله على مختلف المجالات الاقتصادية منها أو الاجتماعية، وهذا على اعتباره عمل يتأثر به المجتمع ككل سواء من داخل المؤسسة أومن خارجها.

الفرع الأول: تعريف اتخاذ القرار

يعد اتخاذ القرار عملية تلقائية تباشر بصفة مستمرة في كل مؤسسة، ذلك أن كل موظف يتخذ القرار بشأن الأعمال التي يقوم بها، صادفتنا تعاريف عديدة لاتخاذ القرار من بينها:

اتخاذ القرار هو عمل من أعمال الاختيار والتفضيل يتمكن بموجبه المدير من التوصل إلى ما يجب عمله، وما لا يجب عمله في مواجهة موقف معين من مواقف العمل الذي يشرف عليه.[1]

كما عرف بأنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تخلص إلى نتيجة معينة، بعد تحليل مفصل لجميع الخيارات المتاحة، حتى تكون قادرة على استخدامها كدعم للأدوات التحليلية.[2]

ويقصد باتخاذ القرار التوصل إل صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف بعينها، أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها.[3]

1-إبراهيم نائب، إنعام باقية، نظرية القرارات (نماذج وأساليب كمية محسوبة)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص33.

2-Gustavo Marchisotti and others, Decision-Making at The First Management Level: The Interference Of The Organizational Culture, Mackenzie Management Review, Universidad Presbyterian Mackenzie, Vol: 19, No: 03, 2018, p 05.

3-أحمد عارف الكفارنة، العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، العدد 42، جامعة بغداد، العراق، 2009 ص18.

وهناك من يعرفه بأنه استخدام المعايير الموضوعية لاختيار بديل ما من بين بديلين محتملين أو أكثر.[1]

ومما سبق يتضح لنا أنه قد تختلف صيغ تعريف اتخاذ القرار من باحث إلى آخر إلا أنها تتفق جميعها في ميزة الاختيار، أي تفضيل حل معين على حساب عدة حلول أخرى تم اقتراحها من أجل اتخاذ القرار السليم بشأن المشكلة محل الدراسة.

الفرع الثاني: خصائص اتخاذ القرار

تنطوي عملية اتخاذ القرار على مجموعة من الخصائص التنظيمية والاجتماعية والإنسانية منها أنها عملية فكرية تتطلب من متخذ القرار التحليل والتفكير في اختيار بديل من البدائل المتاحة فالتفكير السطحي قد لا يشبع القرار قوة وصلابة، حيث لا يكون القرار قد خضع لفترة طويلة من الفحص والاختبار، وأن ما نجده من اختلافات في القرار، إنما يعود لاختلاف القدرات الفكرية والذهنية لمتخذي القرار، كما أن اتخاذ القرارات من ناحية أخرى عملية استمرارية، فهي تتم بصورة متواصلة، وكل نشاط يقوم به الفرد هو نتيجة لعملية اتخاذ القرار، ومن ناحية ثالثة تنطوي على إجابة لمشكلة ما، وبالتالي لا بد من وجود مشكلة ظاهرة

حتى يتسنى اتخاذ قرار بشأنها، فإذا لم تكن هناك مشكلة قائمة فإن القرار لا وجود له في هذه الحالة.[2]

1-إلهام بوغليظة، أهمية ودور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات في قطاع المحروقات بسكيكدة، مجلة الباحث، المجلد 13، العدد 13، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص137.

2-سميحة كرم توفيق، عبد الرحمان سيد سليمان، علاقة مصدر الضبط بالقدرة على اتخاذ القرار، مجلة مركز البحوث التربوية، جامعة قطر المجلد 04، العدد 08، 1995، ص67.

كما يميز أيضا عملية اتخاذ القرار النقاط التالية:[1]

- عملية اتخاذ القرار تتصف بالواقعية، حيث أنها تقبل بالوصول إلى الحد المعقول وليس الحد الأقصى.

-عملية القرار تتأثر بالعوامل الإنسانية المنبثقة عن سلوكيات الشخص الذي يقوم باتخاذ القرار أو الأشخاص الذي يقومون باتخاذه.

-إن عملية اتخاذ القرار هي عامة وهذا يعني أنها تشمل معظم المؤسسات على اختلاف تخصصاتها وشاملة حيث تشمل جميع المناصب في المؤسسة.

-أنها عملية تتكون من مجموعة خطوات متتابعة.

-أنها عملية تتأثر بالعوامل البيئية المحيطة بها.

-هي عملية تشمل عدة نشاطات ولذلك ربما قد توصف بعض الأحيان بالقصد.

-تتصف عملية اتخاذ القرار بالاستمرارية، أي أنها تمر من مرحلة إلى مرحلة وباستمرار.

الفرع الثالث: تصنيف القرارات

تختلف القرارات التي يمكن أن تأخذها المؤسسة، فهناك قرارات استراتيجية غير مكررة، قرارات تكتيكية والتي تدعى أيضا بالقرارات الإدارية أو التنظيمية، إضافة إلى القرارات التنفيذية أو العملية.

1-قرارت استراتيجية:

تصنف القرارات الاستراتيجية بأنها غير متكررة، كما أنها تحظى بدرجة عالية من المركزية

1-علي حسين علي، نظرية القرارات الإداري، (مدخل نظري وكمي)، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص21، 22.

في اتخاذها، وتكمن في اختيار مزيج السلعة، السوق، قرارات تخصيص الموارد وقرارات التنويع، بالإضافة إلى قرارات اختيار توقيت وأزمنة البدء.[1]

ونستنتج أن القرارات الاستراتيجية تتسم بنوع من التعقيد والصعوبة لذا تهتم الإدارة العليا باتخاذها.

2-قرارات تكتيكية:

تتصف بأنها قرارات إدارية أو تنظيمية، وتهدف إلى إقرار الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف التي تم تسطيرها في إطار القرارات الاستراتيجية، فهي قرارات أقل تعقيدا من سابقتها وأقل مخاطرة، وتهتم بتحديد نوع وبنية التنظيم داخل المؤسسة، كما تهتم بالعلاقات بين العاملين، لذلك فهي من اختصاص الإدارة الوسطى.[2]

3-القرارات العملية(التنفيذية)

تتخذ من طرف الإدارات التنفيذية تتعلق بمشكلات تنفيذ النشاط، فهذه القرارات تتميز بأنها لا تحتاج إلى المزيد من الجهد والبحث من قبل متخذيها، ثم من خلال الخبرات والتجارب السابقة، وتكون بطريقة تلقائية.[3]

وانطلاقا مما سبق نستنتج أن القرارات التنفيذية هي قرارات متكررة الحدوث وتعتبر من أبسط القرارات التي تصادف المؤسسة لذا فهي من اختصاص الإدارة الدنيا، ويمكن التعبير عن

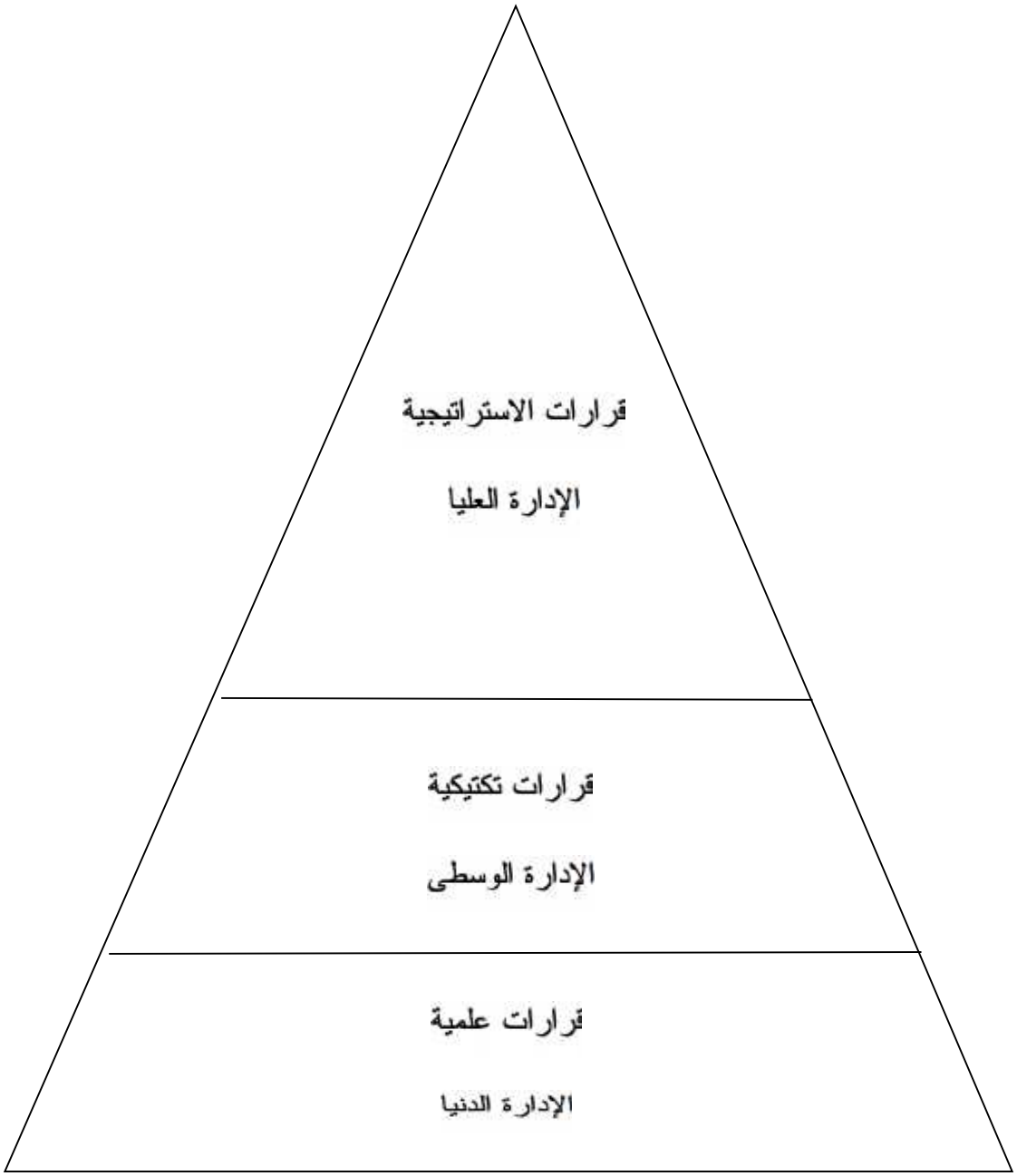
1-عطاء الله بن طيرش وآخرون، دراسة فعالية بحوث العمليات في اتخاذ القرارات، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 02 العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018، ص81.

2-بلال مسرحد، نظم المعلومات القرارية المساعدة على اتخاذ القرار، مجلة دراسات استراتيجية، المجلد 11، العدد 22، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، الجزائر، 2015، ص46.

3-نجاة ساسي هادف، نظرية اتخاذ القرارات في المؤسسة، مجلة المعيار، المجلد 18، العدد 35، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2014 ص369.

المستويات الإدارية للقرارات بالشكل التالي:

الشكل رقم (03): هرم مستوى القرارات



المصدر: سميرة علوان، فيصل فراحي، الاتصال التنظيمي وعلاقته باتخاذ القرار، مجلة التدوين، المجلد 05، العدد 11، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2018، ص294.

المطلب الثاني: عوامل وظروف اتخاذ القرار

إن اتخاذ القرار ليس بالأمر السهل فهو يواجه عدة عوامل قد تؤثر بالسلب أو بالإيجاب عليه، كما يكون متخذ القرار أمام حالات قد تصعب الأمر أكثر كحالة المخاطرة أو عدم التأكد من المعلومات.

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار

يخضع اتخاذ القرار لعدة عوامل، سواء كانت داخلية تحصر بالمحيط الداخلي للمؤسسة، أو عوامل خارجية

أولا: تأثير البيئة الداخلية

أي العوامل التنظيمية وخصائص المؤسسة، وتؤثر هذه العوامل على الظروف المحيطة بمتخذ القرار، كذلك تأثير القرار على الأفراد داخل المؤسسة والموارد المادية والبشرية التي تمتلكها المؤسسة[1]، ونلخص فيما يلي أهم تلك العوامل:

-نظام المعلومات، حيث كلما كان نظام المعلومات مصمم بشكل جيد كلما كان اتخاذ القرار أسهل، أي أن النظام سيزود متخذ القرار بالمعلومات التي تساعده في اختيار البديل الأنسب؛

-درجة العلاقات التنظيمية بين الأفراد والإدارات والأقسام، فكلما كان هناك تقارب، كلما كان تبادل المعلومات أكبر، وبالتالي تحديد الخيار الأمثل يكون أسهل؛

-حجم المؤسسة ودرجة مركزيتها، فكلما كان حجم المؤسسة أكبر كلما كان اتخاذ القرار أكثرتعقيدا؛

1-دليلة بركان، تأثير الاتصال غير الرسمي على عملية اتخاذ القرار، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 05، العدد 02، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011، ص223.

-الأهداف المحددة حيث إذا كانت أهداف المؤسسة واضحة كلما كان اتخاذ القار أسها؛

-الموارد المالية والبشرية والفنية، فالحصول على المعلومات يتطلب موارد مالية ولدراستها وبتقييمها لابد من وجود كفاءات ذات خبرة.[1]

ثانيا: تأثير البيئة الخارجية

أي البيئة الخارجية القادمة من المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة، وباعتبار هذه الأخيرة كنظام مفتوح لا تتخلى على معاملاتها مع البيئة الخارجية[2]، فهي تتأثر بالعوامل التالية:

1-العوامل الاقتصادية:

تتمثل في المستوى العام للنشاط الاقتصادي العالمي من حيث موقف الدورات الاقتصادية والاتفاقات والتكتلات العالمية ومعدلات التبادل، وحالات التضخم والانكماش ومستويات القدرة الشرائية للنقود والسياسات المالية والنقدية للدولة.

2-العوامل السياسية:

المتمثلة في درجة الاستقرار السياسي الذي يساعد على التنبؤ بالنتائج المتوقعة لمختلف البدائل والاتجاهات الإيديولوجية للحكومة، ومدى تدخل الدولة في النشاط السياسي وفي نشاط المؤسسات.

3-العوامل التكنولوجية:

وجود نظام فعال للاتصالات وشبكة معلومات على المستوى الوطني تساعد على تدفق

1-عثمان عبد اللطيف، لحمر عباس، دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات بالمؤسسات الاقتصادية، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 06 العدد 01، جامعة ابن باديس، مستغانم، 2018، ص ص160، 167.

2-محمد الحافظ عيشوش، أثر كفاءة نظم المعلومات في اتخاذ القرارت، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 03، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018، ص78.

المعلومات بين المؤسسات.

4-العوامل الاجتماعية:

تشمل الاتجاهات والقيم وأنماط السلوك السائدة في المجتمع والتي تؤثر في مستوى الأفراد.

5-العوامل الواقعية:

تتمثل في الحقيقة والواقع المحيط بعملية اتخاذ القرار وما ترجحه تلك الحقيقة من وسيلة أو بديل على بديلو بديل على بديل تتمثل في الحقيقة والواقع المحيط بعملية اتخاذ القرار وما ترجحه تلك الحقيقة من وسيلة أو بديل على بديل.[1]

ثالثا: تأثير متخذ القرار

تتصل عملية اتخاذ القرار بشكل وثيق بصفات الفرد النفسية ومكونات شخصيته وأنماط سلوكه التي تتأثر بظروف بيئية مختلفة كالأوضاع العائلية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، مما يؤدي إلى حدوث أربعة أنواع من السلوك هي المجازفة والحذر والتسرع والتهور، كذلك فإن مستوى ذكاء متخذ القرار يتأثر بتقاليد البيئة التي يعيش فيها وعاداتها ويعكس من خلال تصرفاته قيمها ومعتقداتها التي يؤمن بها.[2]

رابعا: تأثير مواقف اتخاذ القرار

تختلف مواقف اتخاذ القرار الإداري من حيث تأكد الإدارة أو متخذ القرار من النتائج المتوقعة

1-عثمان مداحي، أهمية ودور المعلومات في اتخاذ القرار، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 01، 2018، جامعة لونيسي علي، البليدة، 2018، ص238.

2-أسماء بركان، دور نظام المعلومات الإدارية في ترشيد القرار بالمؤسسة، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد 03، العدد 01، جامعة لونيسي علي، البليدة، 2017، ص152.

للقرار ويقصد بالموقف الحالة الطبيعية للمشكلة من حيث العوامل والظروف المحيطة بالمشكلة والمؤثرة عليها ومدى شمولية البيانات ودقة المعلومات المتوفرة للإدارة عنها.[1]

ويظهر لنا أن القرار يتخذ بصفة مدروسة وخاضعة لمختلف الجوانب الداخلية التي يظهر تأثيرها بشكل مباشر، ويخضع حتى إلى الجوانب الخارجية مثل الظروف الاجتماعية وحتى البيئية منها، مما يبرز دور المؤسسة الفعال في تحقيق ودعم المسؤولية الاجتماعية.

الفرع الثاني: ظروف اتخاذ القرار

إن عملية اتخاذ القرار لا تكون دائما مناسبة أو ملائمة للمشكلة محل الدراسة، وذلك للظروف التي يمكن أن تصادف متخذ القرار، والمتمثلة فيما يلي:

أولا: حالة عدم التأكد:

أحيانا يتوافر لدى متخذ القرار معلومات عن النتائج المحتملة لكل بديل من البدائل المتاحة، وهذا يعني عدم التأكد من نتائج عناصر تقييم كل بديل، وهنا تزداد المشكلة تعقيدا، حيث أن المدير لا يتمكن من جمع المعلومات الكافية عن البدائل المتاحة حتى يتمكن من اختيار البديل الأحسن، ويتطلب الأمر في هذه الحالة الاعتماد على مزيج من الخبرة الشخصية والحلول الذاتية وأسلوب المحاكاة، حتى تستطيع المؤسسة من التغلب على حالات عدم التأكد والوصول إلى اختيار البديل الأنسب وتجنب مشاكل الاختيار الخاطئ.[2]

1-فتيحة بلحاج، الأسس النظرية والعلمية في اتخاذ القرار، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، 2016، ص ص275، 276.

2-يوسف جغلولي، أثر الثقافة التنظيمية في مراحل صنع القرار داخل المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاجتماعية الإنسانية، المجلد 01 العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2011، ص125.

ثانيا: حالة التأكد

وهي الحالة التي تستطيع المؤسسة الإحاطة بكافة المعلومات المتعلقة بها وكذلك بالنتائج المتوقعة، فاتخاذ القرار في هذه الحالة يكون سهلا.[1]

ثالثا: حالة المخاطرة

هي الحالة التي نستطيع فيها تحديد المشكلة والبدائل واختيار البدائل المناسبة في ظل معلومات ولكن هذه المعلومات ليست مؤكدة تماما ولكن هي مناسبة لاتخاذ قرار وبها نوع من المخاطرة.[2]

ومما سبق نستنتج أن تحديد البديل المناسب لا يكون دائما متوفر، إذ أنه في بعض الأحيان لا يستطيع متخذ القرار دراسة المشكلة بالشكل المطلوب نظرا لنقص المعايير الموضوعية والمعلومات اللازمة لبناء القرار السليم.

المطلب الثالث: منهجية اتخاذ القرار

يباشر متخذ القرار عمله وفق منهجية معينة تقوم على أساس أساليب ومراحل محددة، حيث يتم التقيد بالأساليب العلمية بشكل مدقق للحصول على القرار المناسب والسليم والمنظم حسب خطوات اتخاذ القرار المتبعة.

الفرع الأول: أساليب اتخاذ القرار

يعتمد متخذ القرار أثناء ممارسة عملية اتخاذ القرار على الأساليب التقليدية المتعارف عليها

1-جمال بوربيع، القيادة واتخاذ القرار أثناء الكوارث والأزمات، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 25، العدد 02، جامعة متنوري، قسنطينة 2014، ص616.

2-علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص20، 21.

أو على الأساليب الكمية، من أهمها:

أولا: الأساليب التقليدية

يقصد بالأساليب التقليدية (غير الكمية) أنها تفتقر للتدقيق العلمي، ولا تتبع المنهج العلمي في اتخاذ القرارات، وتعود جذورها إلى الإدارات القديمة، التي كانت تستخدم أسلوب التجربة والخطأ في حل مشكلاتها معتمدة اعتمادا كليا على الخبرة السابقة والتقدير الشخصي[1]، وسنشرح أهم هذه الأساليب فيما يلي:

1-الخبرة:

عندما يواجه متخذ القرار مشكلة ما، تستلزم اتخاذ قرار معين فإنه عادة ما يلجأ إلى خبراته السابقة للوصول إلى الحل المطلوب، وذلك على أساس أن المشكلات الحالية تتشابه مع المشكلات السابقة، أي الحلول التي أتبعت من قبل يمكن أن تتبع اليوم.

2-الحكم الشخصي أو البديهة:

يعتبر هذا الأسلوب في اتخاذ القرارات من الأساليب الجدلية لأنه أسلوب غير علمي قياسا بالأساليب الأخرى، ومعيار اتخاذ القرار من وجهة نظر الحكم الشخصي للمديرين عادة على أسس غير موضوعية تنطلق من التكوين النفسي والأفضلية والتأكد لمجريات الأحداث، وهذا ما يفسر وجود نمط معين أو صفة مشتركة لكل القرارات المتخذة بهذا الأسلوب، ويضمن هذا الأسلوب الوصول إلى قرار في أقصر وقت واستغلال المقدرة الشخصية، ولكن قد لا تتوفر الوسائل اللازمة

1-سليمة بوزيد، المشاركة في اتخاذ القرارات آلية أساسية في تحقيق التنمية الإدارية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 10، العدد 20، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010، ص328.

تطبيق القرار، وقد يثبت القرار بعد تطبيقه على عكس ذلك.

3-الآراء:

إن الاعتماد على الآراء الخارجية هو أسلوب ديمقراطي في اتخاذ القرار، وهو أسلوب لا ينتهجه كل المديرين، لذلك فإن القرار المبني على الماركة وإعطاء الرأي يشجع العناصر المعنية بتنفيذه، ولكن قد لا يكون الأسلوب هو المناسب عند اتخاذ القرارات العاجلة.

4-التجربة:

تمثل التجارب السابقة مصدرا مهما يمكن الاستعانة به في اتخاذ القرارات إذ ما لا شك فيه أن هناك كثيرا من المواقف المتشابهة للموقف الحالي قد اتخذت فيه قرارات معينة، فإن كانت تلك القرارات أدت إلى نتائج إيجابية من الأحسن الاستفادة ن هذه التجارب السابقة في اتخاذ القرارات الحالية، لكن لا يمكن الاعتماد على التجارب السابقة فقط لأنه تكون المشكلة الحالية مشابهة للمشكلة السابقة ظاهريان ولكن تحمل في طياتها عناصر جديدة لهذا يجب على متخذ القرار الاعتماد على معايير أخرى غير التجربة لحل هذه المشكلة.[1]

ثانيا: الأساليب الكمية

لقد ظهرت الحاجة لاستخدام الطرق العلمية في اتخاذ القرارات لمعالجة أغلب المسائل التي كانت تظهر في مختلق المؤسسات، سواء إنتاجية، صناعية، بنكية، أو غيرها من المؤسسات والإدارات، وترجع فكرة تطبيق هذه الطرق إلى حركة الإدارة العلمية مع بداية القرن العشرين

1-عادل لعجالي، واقع تطبيق الأساليب الكمية لاتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10، العدد 17، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص461.

والتي اعتمدت على جهد الكثير من العلماء من أبرزهم" فريدريك وينسلو تايلور Frederick Winslow Taylor"، والذي لقب بأب الإدارة العلمية، وسعت هذه الحركة إلى إحلال الأساليب العلمية محل التجربة والحكم الشخصي والخبرة الذاتية، في اتخاذ القرارات بهدف رفع الأداء داخل المؤسسات.[1]

وفيما يلي أهم الأساليب العلمية(الكمية) المعتمدة في اتخاذ القرارات:

1-أسلوب تحليل التعادل:

إن أساس مبدأ هذا الأسلوب هو التحليل القائم بين كل من الإيرادات والتكاليف الخاصة بالبدائل، وهي تستخدم في المؤسسة أثناء عملية تحديد الطاقة الإنتاجية أو عملية التسعير أو تحديد حجم العملية المطلوب وغيرها، وبما أن هذا الأسلوب يعتمد على التحليل، فالأمر يتطلب حساب حجم التعادل (النقطة التي يتساوى فيها الإيرادات الكلية مع التكاليف الكلية)، أي لا يكون هناك لا أرباح ولا خسائر، إذن فحجم التعادل يساوي التكاليف الثابتة قسمة (سعر بيع الوحدة –التكلفة المتغيرة للوحدة).

2-أسلوب القيمة المتوقعة:

تتعرض المؤسسة في بعض الأحيان إلى ظروف خطيرة يمكن توقعها بتقدير احتمالات حدوث هذه الأخيرة، وعند حالة عدم التأكد من هذا الحادث فلا يمكن توقعه، ومن ثم لا يمكن تقدير احتمالات وقوع الحادث.

1-إلهام نعيم، مصطفى بلمقدم، البرمجة بالأهداف كأداة مساعدة في اتخاذ قرار منح القروض، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 04، العدد 05 جامعة ابن باديس مستغانم، 2016، ص263.

والقيمة المتوقعة =احتمال حدوث الحادث* مقدار المكسب * مقدار الخسارة.

3-أسلوب مراجعة القوائم المالية:

هذا الأسلوب ينطلق من النظرة الشخصية والحكم الشخصي في إطار المعايير والمؤشرات الموضوعية أثناء القيام بحصر شروط الاختيار الأفضل وقياسها تدريجيا أو نسبيا بالدرجات، والحل الذي يحصل على أعلى مجموع من الدرجات هو القرار الصائب، وعند التساوي يمكن استخدام أحد المؤشرات (كعنصر حاكم) لاختيار بديل، كما يمكن استخدام انخفاض تكلفة الإنتاج مثلا كعنصر حاكم في الاختيار.

4-شجرة القرارات:

هي شكل بياني يأخذ صورة شجرة تنتج بدائل في شكل نظامي، ويستخدم في حالات الاقتصار بالمفاضلة بين البدائل على معيار واحد مثل الربح أو تخفيض التكلفة في ظل ظروف أو حالة خطر.

5-أسلوب العوامل المرجحة بالأوزان:

يتم تحديد العوامل الأحسن بناءا على المفاضلة بين البدائل على أساس مكي، ويجب اشتراك عدد من العوامل من المشروع المقترح كأساس للمقارنة، ولتوضيح كيفية استخدام هذا الأسلوب يمكن اتباع الخطوات التالية:

-تحديد العوامل المدرجة للمفاضلة بينها؛

-تقييم الدرجات لكل عام في ضوء الأهمية النسبية؛

-جمع النقاط التي تحصل عليها كل بديل؛

-اختيار البديل الأمثل الذي حصل على أعلى مجموعة من الدرجات والنقاط.

6-البرمجة الخطية:

البرمجة الخطية طريقة أو أسلوب رياضي يهدف إلى تقدير الوضع الأمثل لاستخدام المؤسسة المحدودة من أموال وآلات ومواد وموارد بشرية، ونظرا لتميز هذا الموارد بالندرة فإن المؤسسة تسعى دوما لاستخدامها بأسلوب أمثل لتحقيق أقصى ربح بأقل التكاليف، وتكون العلاقة خطية إذا تغير المتغير بطريقة مباشرة نتيجة أي تغير في قيمة المتغير الآخر، فمثلا إذا تطلب الأمر 20 دقيقة لإنتاج منتج معين (وحدة واحدة) فإنه يلزم 200 دقيقة لإنتاج عشر وحدات أي ثلاث ساعات وعشرون دقيقة، وتستخدم البرمجة الخطية في اتخاذ القرارات إذا توفر في المشكلة هدف محدد وموارد محددة، مقاييس كمية لقياس المشكلة وتحليل العلاقات النسبية بين المتغيرات، ويستخدم هذا المنهج في القرارات التي يمكن التعبير عنها بيانيا أو رياضيا.

7-نظريات الاحتمالات:

تقوم نظريات الاحتمالات على اعتقاد مفاده أن أحداثا يمكن التنبؤ بها من خلال نمط معين وفي حالة حدوث اختلاف في تقدير الاحتمال فإنه يحدث في يمكن التنبؤ بها، ويتحول هذا الاحتمال إلى معلومة يمكن الرجوع إليها في اتخاذ القرار، حيث أصبح الميل إلى هذا الأسلوب عبارة عن محاولة من متخذي القرار في المؤسسة بغرض الحد من درجة عدم التأكد.[1]

1-السعيد قاسمي، الأسس النظرية لاتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية. من الموقع الالكتروني: http://ifepedia.com، تاريخ الاطلاع:24 /2018/01.

الفرع الثاني: مراحل اتخاذ القرار

تتم عملية القرار في مختلف المجالات وعلى كل المستويات بطريقة مرتبة ومنظمة تستند على الخطوات التالية:

أولا: تحديد المشكلة

بعد دراسة الوضع الحالي (بحث تفصيلي عن كل الأشياء التي تؤثر وتتأثر والمتعلقة بموضوع اتخاذ القرار) يتم تحديد المشكلة أو المشكلات التي تتعلق بأمر اتخاذ القرار، وهنا يتطلب الأمر دراسة وتحديد المشكلة وصياغتها بشكل سليم ودقيق، ذلك لان إذا لم تشخص المشكلة بشكل سليم ودقيق فإن الخطوات المتتالية تكون عديمة الفائدة.[1]

ثانيا: تحليل المشكلة

تتطلب المراحل والخطوات العلمية لاتخاذ القرار بعد التعرف على المشكلة وتحديدها متابعة الخطوات نحو تحليل المشكلة وتقييمها، وهذا يضع أمام متخذ القرار أسئلة متعددة منها مثلا: ماذا تعني المشكلة بالنسبة له؟ ماذا تعني المشكلة بالنسبة للمؤسسة؟ ماذا يريد أن يفعل بالنسبة لهذه المشكلة؟ ما هو المطلوب من العاملين في المؤسسة أن يفعلوه؟ ماهي فرص اتخاذ القرار؟ إذ بعد أن يتحقق المدير من مشكلة ما فإنه يحتاج إلى أن يقرر ما إذا كان من الضروري أو غير الضروري محاولة حلها، فالمدير له أعمال كثيرة ومن الضروري له أن يعرف هل يتخذ القرار

1-مظفر محمد نوري، دور إدارة المعرفة في اتخاذ القرار، مجلة للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة كركوك، العراق 2013، ص28.

أو لا يتخذه، وهذا يستلزم الاستعداد للتحقق من عدة موضوعات مثل إلحاح الموقف، وأصل المشكلة، وما إذا كان هناك أحد غيره يستطيع حلها أفضل منه.[1]

ثالثا: تحديد البدائل المتاحة

تقدم البدائل مناهج مختلفة لتغيير الشرط الأولي إلى المطلوب، سواء كان البديل موجودا أو تم وضعه في الاعتبار يجب أن يلبي أي بديل المتطلبات، إذا كان عدد البدائل المحتملة محدودا، فيمكننا التحقق واحدا تلو الآخر إذا كان يطابق الشروط، ويجب حذف تلك التي لا جدوى منها (استبعادها) من الاعتبار ومنه نحصل على قائمة صريحة من البدائل، والتي تعتبر كمجموعة من الحلول التي تحقق القيود في الشكل الرياضي للمتطلبات[2]، ويمكن التوصل إلى هذه الحلول من خلال:

-دراسة البيانات والمعلومات المتاحة للقائم بالتحليل؛

-استخدام أسلوب العصف الذهني للحصول على أكبر قدر من الأفكار من مجموعة أفراد المؤسسة في وقت قصير، وذلك من خلال عرض المشكلة عليهم ومطالبتهم بأن يبدو بأفكارهم لحل المشكلة؛

-مشاركة المرؤوسين وتقديم مقترحاتهم بشأن المشكلة؛

-اللجوء إلى متخصص إذا عجز القائم على التحليل عن التوصل إلى حلول خلاقة لحل المشكلة.[3]

1-خالد خالفي، دور نظام المعلومات التسويقي في اتخاذ القرارات التسويقية للمؤسسة، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، المجلد 13، العدد 02، 2015، ص215.

2-JánosFülöp, Introduction to Decision Making Methods, From the site:https://www.researchgate.net/publication/240754177_Introduction_to_Decision_Making_Methods, Date of perusal: 19/06/2018.

3-الطيب الوافي، دور وأهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس فرحات، سطيف، 2011-2012، ص ص93، 94.

رابعا: مرحلة الاختيار بين البدائل

تنقل هذه المرحلة الاهتمام بدعم القرار إلى المستويات العليا من القائمين عليها، حيث تتطلب مرحلة الاختيار بين البدائل المطروحة والسيناريوهات المتوقعة ضرورة الاحتكام إلى الخبراء بمجال دعم القرار وأولئك المختصين بالقضايا التنموية باختلاف صورها وأشكالها ووفقا للقضية محل النقاش، حيث أن هذه المرحلة تتطلب التأني والخبرة في الاختيار لضمان استخدام البديل المقترح للموارد المحدودة بالصورة المثلى كذلك التأكد من منطقية الإحصاءات والمؤشرات المستخدمة في بناء وتركيب البدائل المختلفة، وتخلص هذه المرحلة إلى اختيار أحد البدائل ليكون بمثابة البديل المختار، يلي ذلك تصميم خطة تنفيذ هذا البديل على أرض الواقع.[1]

خامسا: مرحلة التنفيذ والتقييم

لا تظهر جهود عملية اتخاذ القرار إلا بعد وضع القرار المختار موضع التنفيذ، يتم بعد ذلك إعلام المعنيين ببدء التنفيذ.[2]

وعندما يطبق القرار المتخذ وتظهر نتائجه يقوم المدير بتقويم هذه النتائج ليرى درجة فاعليتها ومقدار نجاح القرار في تحقيق الهدف الذي اتخذ من أجله.[3]

ويمكن التعبير عن خطوات ومراحل اتخاذ القرار حسب الطريقة التقليدية بالشكل الآتي:

1-محمد بوزيدي، ربيع أحمد بن يحي، دور الأنظمة الخبيرة في دعم وتطوير اليات نظم اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الجديد المجلد 10، العدد 02، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2019، ص169.

2-إسمهان خلفي، سليمة عبد الله، نظم المعلومات وفعالية اتخاذ القرار، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018، ص04.

3-فتيحة صدوق، أحمد ضيف، دور أنماط التفكير الاستراتيجي في اتخاذ القرار، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة محمد الطاهري، بشار، 2019، ص284.

الشكل رقم(04): خطوات اتخاذ القرار



المصدر: جون ادير، اتخاذ القرار وحل المشكلات، مترجم، الطبعه الاولى، مكتبه جرير، الرياض السعودية، ص21.

ونستنتج أن اتخاذ القرار عملية منظمة تتطلب التحديد والدراسة الدقيقة لنوعية المشكلة المصادفة من أجل اختيار الحل الأفضل من بين مجموعة من الحلول الممكنة وتقييم نتائجه فيما بعد.

المبحث الثالث: علاقة التكاليف البيئية باتخاذ القرار الاستثماري

يعد القرار الاستثماري من أصعب القرارات التي يمكن اتخاذها، سواء بالنسبة للفرد العادي أو بالنسبة للمؤسسات أو الدولة، ويعود ذلك للتضحية المالية التي يقوم بها المستثمر والتي تمثل نسبة معينة من المخاطرة لذا يجب دراسة نسبة العائد من هذا القرار الاستثماري والتدقيق في اختيار البديل الاستثماري المناسب بالإضافة إلى دراسة كل العوامل المؤثرة في هذا القرار ــ كالتكاليف المنفقة في سبيل حماية البيئة.

المطلب الأول: أنواع ومبادئ القرار الاستثماري

يتأنى المستثمر في عملية اتخاذ القرار نظرا لأهمية هذا القرار ودوره الكبير في النهوض بالاقتصاد، حيث يتم من خلال جمع المعلومات اللازمة لذلك.

الفرع الأول: أنواع القرار الاستثماري

يعبر القرار الاستثماري عن القرار الذي ينصب اهتمام متخذها على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها، أي التوظيف الأفضل بهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال عند توظيفها[1]، ويتخذ المستثمر قرارات متنوعة، يتبع قبلها التدابير اللازمة للاختيار المناسب تتمثل هذه القرارات في الآتي:

أولا: قرار الشراء

ويتخذه المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية

1- فارس هباش، ريمة مناع، أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية المجلد 05، العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018، ص635.

المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد والمخاطرة تزيد عن قيمتها السوقية، أو بعبارة أخرى عندما تكون القيمة السوقية أقل من قيمة الأداة الاستثمارية مما يولد له حافزا لشراء تلك الأداة سعيا وراء تحقيق مكاسب رأسمالية من ارتفاع في سعرها السوقي مستقبلا.[1]

ثانيا: قرار عدم التداول

عندما تستجيب آلية السوق إلى الضغوط الشرائية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية تزيد عن السعر) يواصل السعر الارتفاع إلى نقطة تتساوى فيها القيمة السوقية مع القيمة الحالية من وجهة نظر المستثمر، وفي هذه الحالة يصبح السوق في حالة توازن، لذلك فالذي لديه قرار الشراء أو البيع يتوقف عن اتخاذ القرار فيكون القرار الاستثماري في ذه الحالة هو عدم التداول.[2]

ثالثا: قرار البيع

في هذه الحالة وبعد مرور السوق بحالة تساوي السعر مع القيمة تعمل ديناميكية السوق لتخلق رغبات إضافية فيه لشراء تلك الأداة من مستثمر جديد، حيث أن أي مستثمر يرى بأنه مازال أقل من مما يتطلب منه أن يعرض سعرا جديدا لتلك الأداة يزيد عن قيمة، وهو ما يعمل على ارتفاع السعر عن القيمة وهوما يعمل على دفع غيره فيكون قرار المستثمر حينئذ هو قرار بيع.[3] أي يتخذ المستثمر قرار البيع عندما تزيد القيمة السوقية للأداة الاستثمارية تزيد عن القيمة الحالية لها.

1-سندية مروان سلطان، ليث محمد سعيد، بتصرف، دور الحوكمة في دعم قرارات الاستثمار، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 01 العدد 01 جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015، ص 21.

2-بشرى الطائي، بتصرف، انعكاس الإبلاغ المالي عن رأس المال الفكري على قرارات الاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23 العدد 95، جامعة بغداد، العراق، 2017، ص455.

3-محمود جمام، أميرة دباش، أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 08، العدد 26 جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017، ص ص130، 131.

بعد حالة التوازن التي تمر في السوق عندما تتساوى القيمة السوقية مع القيمة الحالية للأداة تعمل ديناميكية السوق فتخلق رغبات إضافية فيه لشراء تلك الأداة بزيد عن القيمة الحالية، وهكذا ترتفع القيمة السوقية عن القيمة الحالية، مولدا بالتالي حافزا لدى غيره للبيع، فيكون قرار المستثمر حينئذ هو قرار البيع.[1]

ويتبين لنا أن متخذ القرار الاستثماري يخير بين ثلاث قرارات، وذلك بمقارنة القيمة الحالية للأداة المستثمرة وقيمتها السوقية، فإذا كانت هذه الأخيرة أقل من القيمة الحالية يتخذ قرار الشراء أملا في ارتفاعها لاحقا فيتخذ بذلك قرار البيع من أجل تحقيق الربح.

الفرع الثاني: مبادئ القرار الاستثماري

إن اتخاذ القرار الاستثماري يعتمد مجموعة من المبادئ وجب التقيد بها من أجل تحقيق العوائد المرجوة.

1-مبدأ الاختيار:

يفترض في المستثمر الرشادة، ومنه دائما يبحث عن فرص الاستثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم بالاختيار المناسب من بين الفرص المتاحة بدلا من توظيفها في أول فرصة تتاح له، ويتوقف تحقيق هذا المبدأ على وجود سوق مالية كفئة مزودة بنظام معلوماتي وهياكل قوية وذات شفافية، حيث تكون فيها كل المعلومات متاحة للجميع.[2]

1-سندية مروان سلطان، ليث محمد سعيد، بتصرف، مرجع سبق ذكره، ص21.

2-سليمة نشنش، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي، من الموقع: http//: ifepdia.com، تاريخ الاطلاع: 01، 02، 2018

2-مبدأ المقارنة:

إذا كان المستثمر أمام مجموعة من البدائل المختلفة من حيث مداها الزمني وعوائدها ومميزاتها، والتي تكون متفاوتة من حيث العوائد والمخاطرة.[1]

3-مبدأ الملائمة

كل مستثمر يتميز بخصائص ذاتية، تتمثل في العمر، الدخل والرغبات هذه العناصر تكون نمط تفضيل لدى المستثمر يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار التي تتمثل في معدل العائد لدى الاستثمار، درجة المخاطر التي يتصف بها ومستوى السيولة التي يتمتع بها كل مستثمر.[2]

4-مبدأ التوزيع:

تختلف الأصول المالية من حيث درجة المخاطرة والعوائد، وعليه فالقرار الاستثماري السليم ينبغي لأن يقوم على التنويع من هذه الأصول، وذلك من أجل الحد من هذه المخاطرة وزيادة العوائد.[3]

المطلب الثاني: المقومات الأساسية لاتخاذ القرار الاستثماري

يرتكز القرار الاستثماري على ثلاث المقومات الأساسية، حيث يتم اختيار الاستراتيجية الملائمة للاستثمار مع مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة واعتماد الأسس العلمية.

1-حسين وليد حسين وآخرون، قرارات الاستثمار والعوامل المؤثرة في ترشيدها في أسواق الأوراق المالية بالنسبة لصغار المستثمرين، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 08، العدد 22، جامعة بغداد، العراق، 2013، ص232.
2-سليمة نشنش، المرجع السابق ذكره.
3-حسين وليد حسين، مرجع سبق ذكره، ص232.

الفصل الثالث: أثر التكاليف البيئية على اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسات الصناعية

الفرع الأول: اختيار الاستراتيجية الملائمة للاستثمار

إن اختيار استراتيجية الاستثمار المناسبة التي يتبناها المستثمر تعتمد على مؤهلاته ومجالات التميز التي يبدع فيها وإمكانية تطويرها وطبيعة البيئة المحيطة وسياسة السوق وإمكانية بناء الميزة التنافسية، وأن المراحل الأولى لهذه الاستراتيجية تكون باء الحصة في السوق من خلال تطوير الميزة التنافسية الحالية وخلق مزايا للتنافس المتميز وإتباع استراتيجية الربح في ظل ثبات قوى التنافس في السوق من أجل زيادة العوائد المالية الحالية مع ضرورة إتباع استراتيجية إعادة التأهيل عند ضعف المركز التنافسي أو وجود أخطاء في تطبيق الاستراتيجية وأولوياته ومنحى تفضيله، والذي يتحدد وفق حاجاته والمقارنة التفضيلية بين العناصر الثلاث المحددة للاستثمار، وهذه العناصر هي العائد والسيولة والأمان، والعائد أو الربح يمكن احتسابه من خلال معرفة معدل العائد على الاستثمار المطلوب من المستثمر آخذين بعين الاعتبار التغير في القيمة الزمنية للنقود ومن ضمنها معدل التضخم، أما السيولة فترتبط بحاجاته إلى النقد لتسديد التزاماته المرتبطة بطبيعة أعماله والمقصود بالأمان هي درجة المخاطر المقبولة من المستثمر عند المفاضلة بينها واختيار الاستثمارات المناسبة وطبيعة المخاطر وعلاقتها مع الأداة الاستثمارية المختارة.[1]

الفرع الثاني: مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة

تشكل العملية الاستثمارية عملية مبادلة ما بين العائد والمخاطرة، وتوجد علاقة طردية بينهما فكلما زادت المخاطرة فإن العائد المتوقع يكون أكبر، وعليه فإذا أراد المستثمر الحصول على

1-دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص39، 40.

عائد مرتفع فعليه أن يتوقع مخاطرة أكبر.[1]

الفرع الثالث: اعتماد أسس علمية عند اتخاذ القرار الاستثماري

من خلال اعتماد المدخل العلمي لاتخاذ القرار يتم تحديد الأهداف الأساسية من الاستثمار أي طبيعة الهدف هل هو التملك بشكل دائم أو الاستثمار في مجال معين كالاستثمار في العملات داخل البلد أو خارجه، ثم تجميع البيانات والمعلومات عن هذه الأهداف وفي ضوء ذلك يتم اتخاذ القرارات الدقيقة في هذا المجال، وقد أصبحت البيانات والمعلومات متاحة عن الاستثمارات المختلفة في الوقت الحاضر، ويتطلب الأمر تحديد البيانات والمعلومات التي يتم الاستفادة منها من قبل المختصين، أو ما يسمى بتقنيين البيانات والمعلومات، والتي توفر القاعدة الأساسية لمتخذ القرار، وعلى أثر ذلك يتم تحديد العوامل الملائمة لاتخاذ القرار الاستثماري، أي تحويل البيانات إلى معلومات واتخاذ القرار المطلوب مثل تجديد الاستثمار في الأسهم والسندات أو المشتقات المالية أو المزج بينهما، ثم تأتي مرحلة تقييم العوائد المتوقع الحصول عليها من البدائل الاستثمارية المتاحة، وتعني عملية التقييم التنبؤ بالإيرادات المتوقعة خلال مدة الاستثمار، أي تقييم العوائد على الاستثمار، وبعد أن تحدد درجة المخاطر يتم المقارنة بين العوائد والمخاطر في ضوء قطاع الاستثمار الذي تم اختيارهن وبعد تجميع المعلومات وتقييم العوائد المتوقعة نتخذ القرار باختيار البديل المناسب وهذا يرجع إلى شخصية المستثمر ونوعيته (هل هو محافظ أو رشيد أو مضارب) ولكل مستثمر نسبة مخاطر معينة تعد الأساس في اختيار البديل الاستثماري المناسب.[2]

1-سليمة نشنش، مرجع سبق ذكره.

2-دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص ص40، 41.

المطلب الثالث: التكاليف البيئية وتأثيرها على القرار الاستثماري

إن تطبيق إجراءات المحاسبة البيئية والتزام المؤسسات بالسياسات البيئية خاصة ما يتعلق بالتكاليف البيئية وأخذها بالاعتبار في احتساب التكلفة، وإتباع الوسائل البيئية في التخلص من النفايات، قد يؤدي في المدى الطويل إلى زيادة ربحية المؤسسة، وتشير بعض الدراسات إلى أن إتباع السياسات البيئية إضافة إلى الوسائل التقنية الحديثة يخفض إجمالي التكاليف على المدى البعيد، حيث أن إعادة تدوير النفايات البيئية تنتج مواد أولية وعناصر إنتاج تدخل مرة أخرى في عملية الإنتاج، ويؤدي ذلك إلى توفير شراء مواد أولية على المؤسسة، ويشكل ذلك مجالا للاستثمار في العديد من المؤسسات، وتعتبر المعلومات والبيانات المتعلقة بالتكاليف البيئية، ونتائج عمليات التحليل المالي، من أهم الأسس التي يعتمد عليها لاتخاذ القرار الاستثماري، وكلما كانت تلك المعلومات والنتائج دقيقة أدت إلى اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، فقد أصبحت التكاليف البيئية تشكل نسبا عالية من إجمالي التكاليف التي تتحملها المؤسسات، ولم يعد بالإمكان تجاهل المعلومات المتعلقة بتلك التكاليف، وذلك تبعا لمبدأ من يلوث يدفع، وقد أصبحت تلك التكاليف تؤثر على ربحية المؤسسة وعوائد الاستثمار، وعليه فإن القرارات الاستثمارية التي لا تأخذ بالحسبان التكاليف البيئية يشوبها شيء من عدم الدقة، وقد أصبحت معلومات التكاليف البيئية من المتطلبات الأساسية التي يجب معرفتها عند اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين ورجال الأعمال حتى لا يكونوا في غفلة عن المتطلبات والتشريعات البيئية التي قد تلزم المؤسسة بتحمل تكاليف إضافية لم تكن مأخوذة بالحسبان نتيجة إهمال الجانب البيئي في حينه، ومن الجدير بالذكر أن صانع القرار يميل إلى تحقيق أعلى قيمة، وتعتمد قيمة المعلومات إلى مدى إمكانيتها في تحسين نتيجة القرار

من خلال المعلومات المناسبة، وتنقسم هذه التكاليف حسب علاقتها بالقرار الاستثماري إلى تكاليف ملائمة متوقعة مستقبلا وتتفاوت من بديل إلى آخر، وتكاليف غير ملائمة لا تختلف من بديل إلى آخر، أي أنها متساوية من بالنسبة لجميع البدائل المتاحة لاتخاذ القرار، ولا يمكن تفاديها وتسمى بالتكاليف الغارقة.[1]

إذا كان هناك نقص في المعلومات البيئية المتاحة سوف يكون لصانعي القرار نظر قليل البعد في محاولة الخيار بين البدائل المطروحة والتي تلبي الشروط البيئية، لا سيما وأن مسؤوليتهم قد تجاوزت أهداف الربحية والمساهمة السوقية، فكشف الغطاء عن التكاليف البيئية وعزلها عن الإضافية ربما تجعلهم يلعبون دورا أفضل في زيادة الأداء البيئي، وخاصة بعد أن زادت الهيئات الحكومية والمحاسبية ضغطها على إدارات المؤسسات في تسجيل التكاليف البيئية والإفصاح عنها، وعليه فإن القرار الاستثماري سيعتمد نموذجا لمقارنة تكاليف وإيرادات متنبأ بها لعمليات حالية أو مستقبلية في ظل الالتزامات البيئية، وفي ضوء المعلومات المتاحة ولإجراء المفاضلة بين الاستثمارات يتم احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة وخصمها وفق معدل خصم مناسب للحصول على صافي القيمة الحالية التي تشكل قاعدة المفاضلة فيما بين البدائل، ويمكن استخدام أدوات أخرى مثل معدل العائد الداخلي وفترة الاسترداد.[2]

1-موسى محمد صالح، الوعي البيئي ودوره في تطبيق الإفصاح المحاسبي البيئي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة وأثره على قرارات المستثمر في سوق عمان المالي، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، تخصص محاسبة، كلية إدارة أعمال، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2015، ص ص189- 193.

2-إسماعيل محمود عبد الرحمان، محاسبة التلوث البيئي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص27.

الفصل الثالث: أثر التكاليف البيئية على اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسات الصناعية

إن للمحاسبة عن التكاليف البيئية تأثير على قرارات المستثمرين وجذب انتباه متخذي القرارات، وعند المفاضلة بين الالتزام أو عدم الالتزام بالبرامج البيئية، مما يتطلب توفير معلومات تتعلق بالتكاليف البيئية لكل بديل من بدائل القرار والتكاليف المرتبطة بالمؤسسة، وبكل قسم أو نشاط أو منتج.[1]

وانطلاقا مما سبق نستنتج أن النشاطات الصناعية الممارسة من طرف المؤسسة تمس بالبيئة بشكل مباشر مما يجبر المؤسسة على تحمل تكاليف الناتجة عن الآثار البيئية المحتمل حدوثها، وذلك ابتداء من الاعتراف بوجودها ثم قياسها محاسبيا، ثم الإفصاح عن كل ذلك في التقارير المالية الموجهة للأطراف المعنية باتخاذ القرار وخاصة القرار الاستثماري، حيث أن إتباع السياسات البيئية والاستمرار في تطبيق إجراءات المحاسبة البيئية يساهم في زيادة ربحية المؤسسة تدريجا، ومنه انخفاض التكاليف الممكن حدوثها، وذلك يعطي فرصة ومجال أكبر للاستثمار، أي كلما قلت التكاليف كلما زادت إمكانية الاستثمار.

1- رضا زهواني، دور وأهمية التكاليف البيئية في قياس وتقييم مستوى الأداء البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص44.

خلاصة الفصل:

تتم عملية اتخاذ القرار وفق خطوات مدروسة، حيث يقوم متخذ القرار بتحديد المشكلة الواجب اتخاذ القرار بشأنها، ثم تحديد البدائل المتاحة من أجل اختيار البديل الأفضل، وفي الأخير يتم تنفيذ هذا القرار وتقييمه، ويشمل القرار على عدة أنواع من أهمها القرار الاستثماري الذي يعتمد على توظيف الأموال، أي التضحية بمبالغ معينة من أجل الحصول على عوائد مستقبلية، وبالتالي يكون هناك نوع من المخاطرة، لذا يجب التأني ودراسة جميع التكاليف المنفقة من طرف المؤسسة، خاصة التكاليف البيئية نظرا لتزايدها لدى المؤسسات في السنوات الأخيرة، وتأثيرها على اتخاذ القرار الاستثماري من عدة جوانب، وذلك لأن القرار الاستثماري سيعتمد نموذجا لمقارنة تكاليف وإيرادات متنبأ بها لعمليات حالية أو مستقبلية في ظل الالتزامات البيئية، وفي ضوء المعلومات المتوفرة عن التكاليف البيئية ، كما أن تطبيق السياسات البيئية وإجراءات المحاسبة البيئية في الحاضر يؤدي آليا إلى تخفيض التكاليف البيئية في المستقبل، مثل حالة إعادة تدوير النفايات الصناعية، حيث يتم استعمال هذه النفايات في إنتاج مواد أخرى، مما يوفر على المؤسسة مصاريف مستقبلية يمكن استغلالها في الاستثمار.

الفصل الرابع:

واقع التكاليف البيئية وعلاقتها باتخاذ القرار الاستثماري في مؤسسة صيدال(فرع المضادات الحيوية)

تمهيد

يعد مجمع صيدال من بين أكبر المؤسسات الجزائرية نظرا لقدرتها الإنتاجية الضخمة، فهي تختص بصناعة مختلف أنواع الأدوية، وقد تم اختيار فرع المضادات الحيوية الواقع مقره ببلدية وامري بولاية المدية كونه يعبر عن أكبر فرع المجمع من حيث عدد العمال وحجم الإنتاج، وهو عبارة عن مؤسسة عمومية مختصة بإنتاج المواد البنيسيلية وغير البنيسيلية بمختلف أنواعها من زجاجات الحقن وقارورات وحبوب، ويخلف نشاطها آثار جانبية يجب معالجتها بالتقليل أو التخلص منها بأفضل الطرق.

وعليه فقد تطرقنا في هذا الفصل إلى واقع التكاليف البيئية وعلاقتها باتخاذ القرار الاستثماري في مؤسسة صيدال(فرع المضادات الحيوية)، حيث تم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: الأداء البيئي لمؤسسة صيدال(فرع المضادات الحيوية).

المبحث الثاني: تحديد التكاليف البيئية لمؤسسة صيدال.

المبحث الثالث: الاستثمار ومدى تأثره بالتكاليف البيئية على مستوى مؤسسة صيدال.

المبحث الأول: الأداء البيئي لمؤسسة صيدال

نظرا لتزايد الحاجة للأنشطة الصناعية بغية تحقيق التنمية، أصبح من الواجب على المؤسسات الاهتمام بالمخلفات الصناعية الناتجة عن تلك الأنشطة، وتعتبر مؤسسة صيدال من بين أكبر المؤسسات الصناعية الجزائرية التي قد تؤثر أنشطتها سلبا على البيئة، وذلك بسبب كثرة الأدوية المنتجة بالمؤسسة، بالإضافة إلى خطورة المواد المستعملة في صناعة هذه الأدوية.

المطلب الأول: تقديم مجمع صيدال

يعرف مجمع صيدال بصناعته لمختلف أنواع الأدوية الجزائرية، وينقسم هذا المجمع إلى ثلاثة فروع تضم ثمانية مصانع، يختص كل مصنع منها بإنتاج فئة معينة من الدواء، ويقع المقر الإداري للمجمع بالدار البيضاء بالجزائر العاصمة، أما الفروع الأخرى للمجمع فتتوزع عبر عدة ولايات الوطن.

الفرع الأول: التطور التاريخي لمجمع صيدال

تعتبر صيدال مؤسسة عمومية ذات أسهم برأس مال قدره 000 000 500 2دج، بحيث 80٪ من رأس مالها هو ملك للدولة، والباقي قد تم التنازل عليه في سنة 1999 عن طريق البورصة إلى المستثمرين من المؤسسات والأشخاص، تكمن مهمة صيدال في تطوير، إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري.[1]

1 - Group Saidal , Qui Sommes-Nous ?, http://saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/qui-sommes-nous, consulter à 31 mars 2019.

شاهد مجمع صيدال لصناعة الأدوية الجزائرية تطورا ملحوظا عبر السنوات الموالية لتاريخ تأسيسه، حيث:[1]

-في سنة 1982 نشأت صيدال عقب إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية، وقد استفادت في هذا الإطار من نقل مصانع الحراش والدار البيضاء وجسر قسنطينة، كما حول إليها في 1988 مركب "المضادات الحيوية" للمدية الذي كان على وشك الانتهاء من قبل الشركة الوطنية للصناعات الكيميائية؛

-في سنة 1989 وتبعا لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، أصبحت صيدال مؤسسة عمومية اقتصادية تتميز باستقلالية التسيير؛

-في سنة 1993 تم إضفاء تعديلات على القانون الأساسي للشركة، حيث سمح لها بالمشاركة في كل عملية

صناعية أو تجارية يمكن أن تكون ذات صلة مع موضوعها الاجتماعي من خلال إنشاء شركات جديدة أو فروع؛

-في سنة 1997، وضعت شركة صيدال مخطط إعادة هيكلة أسفر على تحويلها إلى مجمع صناعي يضم ثلاثة فروع (فرع فارمال، فرع المضادات الحيوية، وفرع بيوتيك).

-في 2009، رفعت صيدال من حصتها في رأسمال سوميدال إلى حدود 59 %.

-في سنة 2010 قامت بشراء 20 % من رأسمال شركة إيبيرال كما رفعت من حصتها في رأسمال شركة "تافكو" من 38.75 % إلى 44.51 %.

1- Group Saidal ,Historique, http://www.saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/historique, consulter à 02 avril 2019.

-في 2011، رفعت صيدال حصتها في رأسمال ايبيرال إلى حدود 60 %.

-في جانفي 2014 شرع مجمع صيدال في إدماج فروعه (فرع فارمال، فرع المضادات الحيوية، وفرع بيوتيك) عن طريق الامتصاص.

الفرع الثاني: فروع مجمع صيدال

يتكون مجمع صيدال من ثلاث فروع، بحيث يضم كل فرع منه مصانع موزعة على المستوى الوطني:[1]

أولا: فرع المضادات الحيوية (Antibiotical)

إن فرع المضادات الحيوية الذي كان سابقا يدعى بمركب هو أكبر مصانع مجمع صيدال، يقع بولاية المدية، ويختص بإنتاج المواد البنيسيلية وغير البنيسيلية مثل: الحقن، الكبسولات المرهم، الحبوب والشراب، كما تم تجهيزه بكافة التجهيزات والأدوات الضرورية لإنتاج الأدوية منذ الحصول على المادة الأولية الفعالة حتى استخراج وإنتاج مستحضر طبي جاهز.

ثانيا: فرع بيوتيك(Biotic)

يوجد مقره ببلدية الحراش بالجزائر العاصمة مهيأ بأربع مصانع، يقوم بإنتاج المستحضرات الطبية الجاهزة والمتمثلة في: (محاليل مكثفة على شكل أكياس، وقارورات زجاجية، والتحاميل، والشراب والأقراص)، كما يتمتع فرع بيوتيك بالمؤهلات التالية:

-أكثر من أربعين سنة خبرة في ميدان الإنتاج الصيدلاني؛

-معرفة ومهارة عالية في مجال الإنتاج الصيدلاني،

1-مصلحة الإعلام والتوثيق، مؤسسة صيدال، فرع المضادات الحيوية، المدية، الجزائر، 07مارس2019.

-مصنعين لإنتاج المحلول الكثيف مع تكنولوجيا حديثة.

ويجب الإشارة إلى المصانع التي يضمها فرع بيوتيك، والمتمثلة في:

1-مصنع جسر قسنطينة:

تفوق قدرة هذا المصنع الإنتاجية 18 مليون وحدة، كما لديه جزئين منفصلين، جزء لإنتاج المستحضرات الطبية الجاهزة على شكل التحاميل، الحبابات على شكل شراب أو محلول، والأقراص، أما الجزء الآخر فمهيأ بتجهيزات ذات تكنولوجيا حديثة، وتخص إنتاج المحاليل الكثيفة، أكياس، وقارورات زجاجية، كما أن هذا المصنع مجهز بمخبر لمراقبة الجودة، ومكلف بالتحليل، الكيمياء الفيزيائية، علم الأحياء المجهرية، وبحوث السم وتأثيره.

2-مصنع الحراش:

يحتوي على أربع ورشات مع قدرة إنتاجية تبلغ 20 مليون وحدة، ورشة لصنع الشراب، ورشة محاليل، ورشة الأقراص والحبابات، ورشة المراهم.

3-مصنع شرشال:

يتكون هذا المصنع من ثلاث ورشات للإنتاج، ورشة خاصة بمحلول الشرب(الشراب)، ورشة لإنتاج

الأشكال الجافة(أقراص، مسحوق في أكياس، الحبابات)، وورشة لإنتاج مركز الهيموديااليز.

4-مصنع باتنة:

الهدف من هذا المصنع هو تكريس مختلف الجهود لإنتاج التحاميل.

ثالثا: فرع فارمال (Pharmal)

تأسس هذا الفرع في فيفري 1998 ــ ويقع مقره بالدار البيضاء بالجزائر العاصمة، يتكون من ثلاث مصانع:

1-مصنع الدار البيضاء:

يعتبر مصنع الدار البيضاء الكائن بالمنطقة الصناعية بالعاصمة من أقدم المصانع المكونة لفرع فارمال، ينتج هذا المصنع أصنافا صيدلانية متنوعة (أقراص، شراب، محاليل للشرب، مراهم، أملاح وغيرها...) وتفوق قدرته الإنتاجية 40 مليون وحدة؛

2-مصنع قسنطينة:

تم تحويل هذا المصنع إلى فرع قارمال بتاريخ 1997/12/31، ويقع مقره في المنطقة الصناعية بقسنطينة، متخصص في صناعة الصيغ السائلة، يحتوي على مخبر لمراقبة الجودة، كما يتكون من مصلحتين للإنتاج:

-الأولى تصنع الصيغ السائلة، تتكون من ورشتين للشراب، تبلغ قدرتها الإنتاجية 10 مليون وحدة؛

-والثانية مختصة في إنتاج الأنسولين في ثلاث أشكال بطيئة، سريعة وقاعدية؛

3-مصنع عنابة:

هو مصنع متخصص في صناعة الأشكال الجافة للأدوية، تفوق طاقته الإنتاجية 05 مليون وحدة.

المطلب الثاني: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

تحتل مؤسسة صيدال لإنتاج المضادات الحيوية بالمدية المكانة الأكبر في صناعة الأدوية بالجزائر، وذلك لاختصاصه بإنتاج كل المضادات الحيوية البنيسيلية وغير البنيسيلية بكل أنواعها

(أقراص، زجاجات حقن، قارورات زجاجية، مساحيق ...وغيرها).

الفرع الأول: معلومات حول مؤسسة صيدال

بما أنه قد تم اختيار مؤسسة إنتاج المضادات الحيوية بالمدية لتدعيم دراستنا، فيجب التعرف على موقع المؤسسة ومراحل نشأتها، مهامها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

أولا: موقع المؤسسة

إن فرع المضادات الحيوية هو مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم، تقع في منطقة جبلية ذات تربة غضارية يسود فيها النشاط الرعوي على بعد 12 كلم غرب مدينة المدية، وتبعد حوالي 6كلمعن قرية حربيل على الطريق الوطني رقم 18 الرابط بين مدينة المدية ومدينة خميس مليانة، تمتد على مساحة 35 هكتار وتبعد عن الجزائر العاصمة بـ 100 كلم (المطار والميناء)، يتم نقل المواد الخام عن طريق البر، وقد تم تصميم هذا الموقع وفقا لمعيار ممارسات التصنيع الجيدة.[1]

ثانيا: نشأة وتطور المؤسسة

مرت مؤسسة صيدال الواقع مقرها بولاية المدية بعدة مراحل تاريخية، تتمثل فيما يلي: [2]

-في عام 1972 تم عرض مناقصة دولية بشأن إنشاء فرع المضادات الحيوية، ونظرا لعروض مؤسسة CTIP

الجيدة فقد اختارها المسئولين للقيام بانجاز مشروع فرع المضادات الحيوية؛

1-مديرية الأمن والبيئة، مؤسسة صيدال، فرع المضادات الحيوية، المدية، الجزائر، 08 مارس 2019.

2-مصلحة الإعلام والتوثيق، مرجع سبق ذكره.

-في عام 1977 تم التوقيع على عقد الإنجاز بين الجزائر ومؤسسة CTIP، وبذلك تم تسليم المشروع للمؤسسة؛

-في عام 1978 بدأت المؤسسة المتعاقد معها بتنفيذ المشروع بولاية المدية بمشاركة بعض المؤسسات الوطنية الكبرى (المؤسسة الوطنية للكيمياء EDIC، المؤسسة الوطنية للصناعات الكيمياوية SNIC، المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز Sonelgaz)؛

-في عام 1982 تم الانتهاء من انجاز مشروع مركب المضادات الحيوية، حيث استغرق أربع سنوات؛

-في عام 1987 بدأ تشغيله من طرف مجمع صيدال، حيث خصص لإنتاج المضادات الحيوية تحت الرخصة الايطالية؛

-في عام 1988 تم تدشين المركب من طرف رئيس الجمهورية الأسبق الشاذلي بن جديد، واستلم فرع المضادات الحيوية على أساس أنه مركب لأنه أنشئ لإنتاج المادة الأولية والمنتج المنتهي الصنع؛

-في عام 1998 وبعد هيكلة المؤسسة العمومية الاقتصادية صيدال تحول اسمه من مركب إلى فرع المضادات الحيوية، ودخل بصفة رسمية في استقلالية التسيير،

نلاحظ مما سبق أن مؤسسة إنتاج المضادات الحيوية في بداية نشأتها كانت في شكل مركب، أما في الوقت الحالي فأصبحت تمثل فرعا هاما من الفروع الثلاثة لمجمع صيدال.

ثالثا: مهام المؤسسة وأهدافها

تقوم مؤسسة إنتاج المضادات الحيوية بمختلف الأنشطة والمهام التي تمكن بدورها من تحقيق كل

الأهداف المسطرة، وهذا ما سنشرحه فيما يلي:[1]

1-المهام الرئيسية لمؤسسة

تتمثل الأنشطة الرئيسية التي تتكفل مؤسسة إنتاج المضادات الحيوية بالقيام بها فيما يلي:

-إنتاج الأسس الفعالة للمضادات الحيوية؛

-الاهتمام بالمهام التجارية، التوزيع والتسويق لمنتجات الفرع عبر كامل التراب الوطني لتغطية السوق الوطنية

والسعي لاختراق الأسواق الدولية؛

-تأمين وضمان جودة ومراقبة تحليل وتركيب الدواء؛

-القيام بالبحوث التطبيقية وتطوير الأدوية الجنسية؛

-إنتاج منتجات التعبئة والتغليف؛

-عبور ونقل السلع؛

-الصيانة الذاتية لتجهيزات الإنتاج والعمل على تطوير التقنيات المستعملة في الإنتاج من أجل ضمان النوعية ورفع الطاقة الإنتاجية؛

-تقديم الخدمات (التشكيل، أو التركيب والتحليل).

2-أهداف المؤسسة:

تسعى مؤسسة إنتاج المضادات الحيوية لتحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

1-مصلحة الإعلام والتوثيق، مرجع سبق ذكره.

-تعزيز مكانة المؤسسة الرائدة في مجال إنتاج الأدوية البنيسيلية وغير البينيسيلية، وظهور على المستوى العالمي.

-العمل على زيادة الحصة السوقية؛

-توسيع الإنتاج والاستغلال الأمثل لقدرات الإنتاج المتاحة؛

-السعي وراء إبرام عقود شراكة جديدة؛

-العمل على إرضاء المستهلك وإشباع حاجته؛

-ضمان الاستقلال المالي والاستدامة في توازنها المالي؛

-زيادة المبيعات من خلال تكثيف المجهودات التسويقية من خلال المشاركة في المعارض؛

-التحسين الدائم للقدرة التنافسية؛

-تطوير العلاقات مع العملاء، وهذا من خلال تطبيق مقاييس ومعايير الجودة.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

تكون كل مؤسسة منظمة ومسندة إلى هيكل تنظيمي معين، ويشمل تنظيم مؤسسة إنتاج المضادات الحيوية بالمدية على كل من الإدارة العامة، المديريات الأساسية، والمديريات الثانوية.

أولا: الإدارة العامة للمؤسسة

تنقسم الإدارة العامة التي تكون تحت إشراف المدير العام إلى:[1]

1- عبد الرؤوف قمبور، نموذج مقترح لأثر أنماط القيادة الإدارية على أداء الموارد البشري، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2018، ص141.

1-المدير العام:

وتكمن مهمته في إدارة ووضع سياسات منبثقة من الاستراتيجية العامة للمجمع، على المدى القصير والمتوسط والبعيد من أجل ضمان نمو اقتصادي وتوسيع المؤسسة.

2-المساعد المكلف بالبيئة:

ويشغل هذا المنصب مهندس متخصص في البيئة يهتم بوضع السياسات اللازمة التي يجب على المؤسسة إتباعها لحماية البيئة، طبقا للقانون رقم10/03 المؤرخ في 2003/07/19، والذي ينص على حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

3-المساعد القانوني:

وهو مستشار قانوني مكلف بالدفاع عن مصالح المؤسسة، ومتابعة القضايا القانونية والقضائية الخاصة بها، مع تقديم النصائح والإرشادات القانونية للمسيرين.

4-مساعد العلاقات الخارجية:

ويهتم بتحضير الملفات المرتبطة بالمهام الخارجية وتقديم المعلومات عن المؤسسات المنافسة والمتعاقدة معها، وكذا العلاقات مع الزبائن والموردين والشركاء.

5-خلية التدقيق والمراجعة والتحليل الشامل:

مهمتها تكمن في الرقابة الداخلية وتدقيق الحسابات، ووضع لوحات القيادة الخاصة بتسيير المؤسسة.

6-خلية المشاريع:

وتهتم هذه الخلية بدراسة مدى ربحية المشاريع الجديدة التي تقوم بها المؤسسة، كإنتاج منتوج جديد.

7-خلية الاعلام والاتصال:

وهي خلية مكلفة بوضع خطط اتصالية داخلية للمؤسسة، مع الأخذ بعين الاعتبار السياسة الاتصالية العامة الموضوعة من طرف المجمع.

8-عمالة الوسائل العامة:

مهمتها السهر على نقل السلع بواسطة الشاحنات، إضافة إلى نقل العمال.

ثانيا: المديريات الأساسية

تعبر المديريات الأساسية عن كل ما هو ضروري لإنتاج أكبر كمية ممكنة من الدواء، والتي تشمل على:[1]

1-مديرية مراقبة النوعية:

كانت هذه المديرية سابقا تهتم بضمان الرقابة على إنتاج المواد الأولية (محيط العمل، شروط التخزين)، ولكن وبعد إلغاء عملية إنتاج المواد الأولية بهدف استيرادها من الخارج فقد انصب اهتمام هذه المديرية على مراقبة نوعية إنتاج المنتجات التامة الصنع.

2-مديرية الاختصاصات الصيدلانية:

وهي المديرية التي تختص بإنتاج مختلف أنواع الأدوية بالكمية والجودة المخططة لها، وذلك داخل مبنيين

يختص المبنى الأول في إنتاج المنتجات البنيسيلية، أما المبنى الثاني فيختص في إنتاج المواد غير البنيسيلية.

1-مصلحة الإعلام والتوثيق، مرجع سبق ذكره.

3-مديرية التقنية والشؤون الصيدلانية:

وتقوم بمراقبة وتدقيق وفحص المنتجات والمواد الصيدلانية داخل المؤسسة، إضافة إلى كونها مسئولة عن دراسة الملفات التقنية للمنتجات الجديدة المقرر إنتاجها في هذه المؤسسة.

ثالثا: المديريات المساعدة

تنقسم المديريات المساعدة على تسهيل العملية الإنتاجية إلى ثمانية سنشرحها فيما يلي:[1]

1-مديرية التموين والتجارة:

وتتمثل مهمة هذه المديرية في شراء المواد الأولية، ووسائل التخزين، وقطع الغيار طبقا للمواصفات المحددة، كما تهتم بالتسيير الجيد للمخزون من أجل تحقيق برنامج الإنتاج، وتشمل أيضا عمليات البيع بالاتفاق مع لزبائن.

2-مديرية المالية والمحاسبة:

إن مسؤولية مديرية المالية والمحاسبة تكمن في تطبيق الاستراتيجية المالية ومراجعة كل الحسابات الخاصة

بالمؤسسة.

3-مديرية الأمن الصناعي والبيئي:

وهي المديرية المسؤولة عن التجهيزات التقنية لمعالجة المياه والنفايات وحماية العمال، والحفاظ على الممتلكات المادية للمؤسسة وتطبيق القواعد الأمنية القانونية.

1-مصلحة الإعلام والتوثيق، مرجع سبق ذكره.

4-مديرية نظام تسيير الجودة:

تعمل هذه المديرية على متابعة، تنفيذ ورقابة نظام تسيير الجودة داخل المؤسسة، أي مراقبة عملية الإنتاج مع تطبيق كل الإجراءات القانونية خاصة المعمول بها عالميا وعلميا والمطابقة لشهادة ISO للصناعة الصيدلانية.

5-مديرية المصالح العامة:

مهمتها إنتاج وتوزيع المعدات ومختلف المواد (الهواء المضغوط، المياه، البخار... الخ)، وتحليل المواد الكيميائية المذابة والتي تعتبر كمدخلات لأقسام الإنتاج، وكذا عملية استرجاعها.

6-مديرية الموارد البشرية:

تقوم بغدارة المسار الوظيفي والمهني، وتسيير الرواتب والمنح والأجور، ووضع استراتيجية لتنمية وتدريب الموارد والكفاءات البشرية، والعمل على تطوير العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة ما بين العمال والمسئولين، وما بين الإدارة والشركاء الاجتماعيين (النقابات والحكومة).

7-مديرية الصيانة المركزية:

وتهتم بتطبيق سياسة الصيانة للمعدات والتجهيزات، من أجل ضمان الشروط المثلى في عملية الاستغلال وعمليات التفتيش الدورية الخاصة بالمراقبة التقنية داخل المؤسسة.

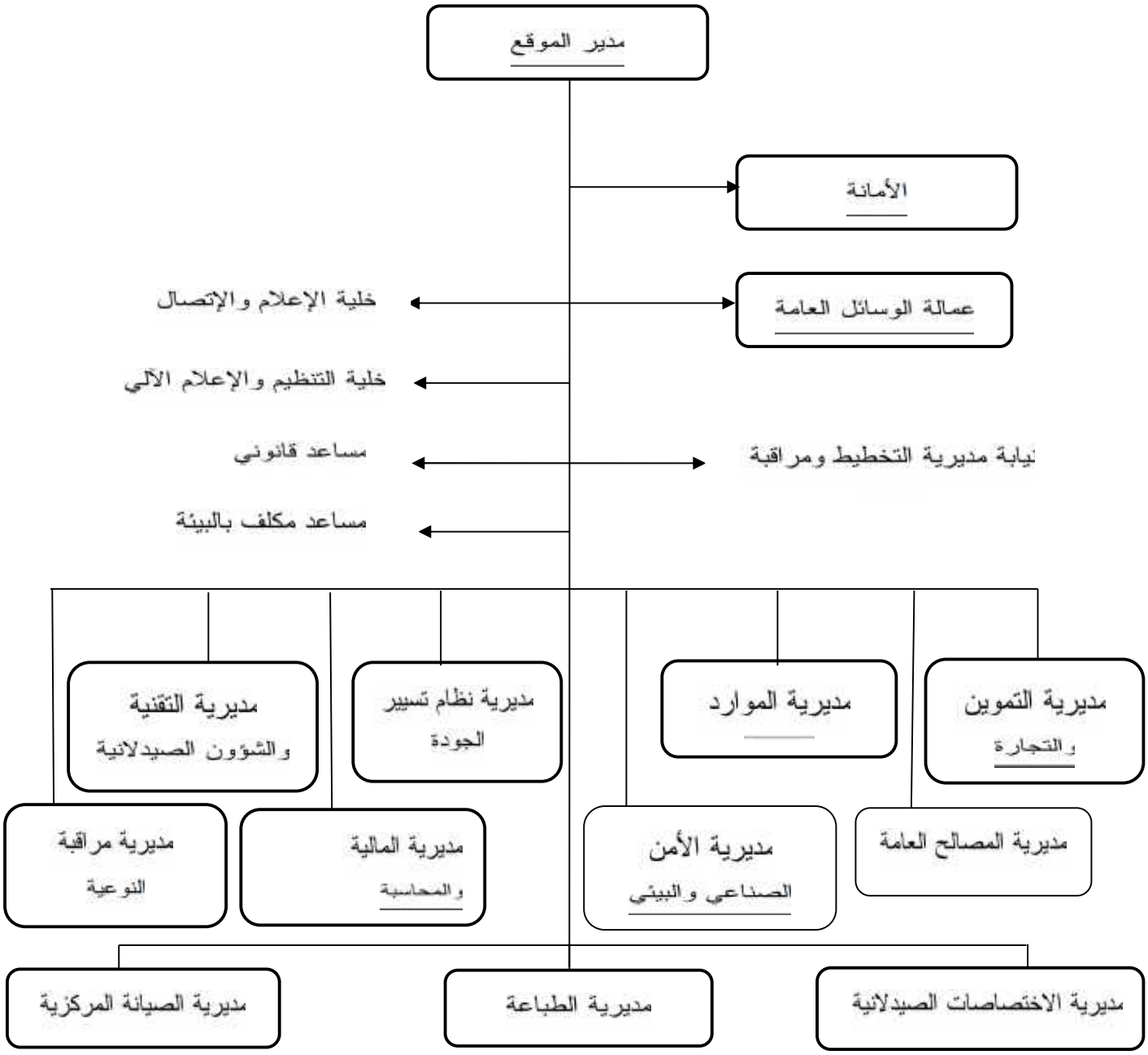
8-مديرية الطباعة:

ويقوم عمال هذه المديرية بإنتاج مواد التغليف والتعبئة الصيدلانية، إضافة إلى إنتاج بعض المنشورات كالمجلات والجرائد الخاصة بمجمع صيدال ككل، وكذلك مختلف القوائم والكتيبات الترويجية، وتقدر طاقتها الإنتاجية ب 80 مليون علبة و140 مليون وصفة دواء سنويا.

أما بالنسبة للنفايات الناتجة عن المديرية من النفايات الورقية فيتم تجميعها من أجل إعادة بيعها،

وفيما يلي الهيكل التنظيمي لمؤسسة صيدال(فرع المضادات الحيوية):

الشكل رقم(06): الهيكل التنظيمي لمؤسسة صيدال(فرع المضادات الحيوية)



المصدر: مديرية المالية والمحاسبة، مؤسسة صيدال، فرع المصادات الحيوية، المدية.

المطلب الثالث: الالتزامات البيئية لمؤسسة صيدال

تؤثر كل مؤسسة على البيئة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وسنركز في دراستنا هذه على التأثير البيئي وكيفية معالجته أو الحد منه في فرع المضادات الحيوية، نظرا للإنتاج الضخم الذي يحققه سنويا هذا الفرع باعتباره ينتج أكبر كمية دواء ممكنة.

الفرع الأول: الوسائل المستعملة لحماية البيئة

لقد تم اعتماد وتطبيق إجراءات مختلفة من أجل حماية البيئة التي يمكن أن تضر بالمنطقة جراء العملية الإنتاجية، فبالإضافة إلى القوانين والتشريعات تم توفير الوسائل التقنية والبشرية اللازمة لذلك.

أولا: الأحكام القانونية والإجراءات:

إن تطبيق مبدأ حماية البيئة جاء وفق مجموعة من القوانين والمراسيم، سنذكر أهمها في الآتي:[1]

1-القوانين:

-القانون رقم 03- 83 المؤرخ في 5 فيفري 1983، الذي يتطرق إلى السياسة الوطنية لحماية البيئة.

-القانون رقم 09-99 المؤرخ في 28جويلية 1999، الذي يحث على الاستعمال العقلاني للطاقة.

-القانون رقم 19-01 المؤرخ في 12 ديسمبر ، 2001 والذي يوصي بتسيير ومراقبة وإزالة النفايات.

1-مديرية الأمن والبيئة، مؤسسة صيدال، فرع المضادات الحيوية، المدية، 15 نوفمبر2018.

-القانون رقم 10-03 المؤرخ 19 جويلية، 2003 بشأن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

-القانون رقم 20-04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، حيث نص على منع المخاطر الكبرى وإدارة الكوارث في سياق التنمية المستدامة.

2-المراسيم

-المرسوم التنفيذي رقم 02-2006 بتاريخ 7 جانفي 2006، المحدد لقيم الحدية وعتبات الإنذار وأهداف جودة الهواء في حالة تلوث الغلاف الجوي.

-المرسوم التنفيذي رقم 104-2006المؤرخ 28 فيفري 2006، المحدد لتسمية للنفايات، بما في ذلك النفايات الخاصة الخطيرة.

-المرسوم التنفيذي رقم 138-2006 المؤرخ 15 أفريل 2006، الذي ينظم انبعاث الغاز، والأبخرة والجسيمات السائلة أو الصلبة في الغلاف الجوي، وكذلك الظروف التي تخضع للسيطرة عليها.

-المرسوم التنفيذي رقم 06-141 المؤرخ 19 أفريل 2006 الذي يحدد القيم الحدية لتصريف النفايات الصناعية السائلة.

ثانيا: الوسائل التقنية:

تستعمل مؤسسة إنتاج المضادات الحيوية بالمدية مجموعة من الوسائل التقنية التي تساعد على حماية البيئة:[1]

1-مصلحة الإعلام والتوثيق، مجمع صيدال، فرع المضادات الحيوية، المدية، الجزائر

-محطة معالجة النفايات السائلة ذات قدرة تصل إلى 3000م3 تعادل 99000 نسمة

-فرن ذو طاقة حرق تصل إلى 2.5 طن /ساعة، ودرجة حرارة تصل إلى 1000م، كما أن المدخنة مزودة بجهاز غسل الغازات بالماء الناتجة عن حرق الفضلات حتى لا تلوث الجو.

عمود غسل الغازات الناتجة عن عملية التخمير.

-مصفاة جذب وتصفية غبار وجسيمات الأدوية

-جهاز جذب وغسل الغازات غير المتحولة إلى السائلة، والناتجة عن عملية تقطير المذيبات.

-جهاز جذب بخار المواد المستعملة في المخبر.

ثالثا: الوسائل البشرية

يخصص فرع المضادات الحيوية عمالا مؤهلين لحماية البيئة من الآثار السلبية التي يمكن أن تلتحق بها

نوضح ذلك كما يلي:[1]

-لجنة توجيهية تابعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مسئولة عن مراقبة عملية تركيب هذا النظام وفقاً لمعيار ISO 14001،

-مديرية مسئولة عن البيئة.

-مهندسين اثنين متخصصين في البيئة.

-يد عاملة مؤهلة مكونة من 30 شخص تعمل على مدار 24 ساعة في اليوم طيلة أيام الأسبوع لضمان التشغيل الجيد لمحطة معالجة النفايات السائلة.

1-نفس المرجع.

-مصلحة التحليل الفيزيو الكيميائي تابعة للمخبر المركزي مكلفة بمراقبة الجودة لعينات التفريغ النهائي لمعالجة النفايات السائلة.

-فصيلة النظافة والصيانة للمساحات الخضراء تابعة لمديرية الأمن مكلفة عن جمع النفايات وتصنيفها وإجلائها والتخلص منها.

الفرع الثاني: التسيير البيئي للنفايات بمؤسسة صيدال

تنقسم نفايات مؤسسة صيدال إلى نفايات سائلة، نفايات غازية، نفايات صلبة.

أولا: النفايات الصلبة

وتعبر عن الورق والكرتون والبلاستيك والقارورات وأغطية، الخردة المعدنية وبقايا الإنتاج مثل: المنتجات منتهية الصلاحية وغير المتوافقة والمساحيق والأقراص والنفايات المنزلية.

جدول رقم (01): النفايات الصلبة لمؤسسة صيدال.

المادة	الكمية في السنة (طن)	المصدر	الأثر على البيئة	التصريف
نفايات التغليف	20	مادة التغليف	التلوث الجوي في حالة الحرق في الهواء الطلق	تسترجع بغرض بيعها
نفايات التعليب البلاستيكية	60	مواد أولية	تلوث الجو في حالة الحرق	تجمع ويعاد استعمالها
نفايات التعليب المعدنية	36	مواد أولية	تلوث التربة في حالة الصدأ	تسترجع بغرض بيعها
نفايات الأغذية	9	المطعم	انبعاث روائح كريهة	مفرغة عمومية

النفايات المعدنية	6	الصيانة	تلوث التربة في حالة الصدأ	تسترجع بغرض بيعها
النفايات الزجاجية	غير محددة	المخبر و الإنتاج	تسبب الحرائق في حالة ارتفاع درجات الحرارة	تسترجع بغرض إعادة استعمالها
النفايات الورقية	234	الإدارة والمطبعة	تسبب الحرائق	تسترجع بغرض بيعها
النفايات الخشبية	48	المخزن		تسترجع بغرض بيعها
نفايات جثث حيوانات التجارب	2.4	المخبر	انبعاث روائح كريهة وميكروبات	تحرق في فرن خاص
نفايات الزيوت والشحوم المستعملة	67 $م^3$	الصيانة وحضيرة السيارات	تسبب الحرائق	تسترجع من طرف نفطال
بقايا التقطير	/	وحدات تقطير المذيبات المستعملة	تسبب الحرائق	تخزن في براميل معدنية
أوحال معالجة النفايات السائلة	660	وحدات معالجة النفايات	أوحال تحتوي على مواد سامة	تحرق في درجة حرارة مرتفعة

الرماد الناتج عن حرق الأوحال	5.2	الفرن	تلوث الجو بالجسيمات والغبار	تستخدم في تخصيب الأتربة بالمواد المعدنية
نفايات العيادة	غير محددة	العيادة	تحتوي على ميكروبات	تعقم
نفايات التخلص من المساحيق	غير محددة	الإنتاج	خطيرة على البيئة	ترسل لمؤسسة أخرى بغرض حرقها
نفايات خاصة	غير محددة	الإنتاج	خطيرة على البيئة	ترسل لمؤسسة أخرى بغرض حرقها
النفايات الخاملة	غير محددة	بقايا البناء وغيرها	تلوث الجو بالجسيمات و الغبار	توجه إلى المنفعة

المصدر: المعلومات المقدمة من طرف مديرية الأمن والبيئة للمؤسسة.

بعد زيارتنا لمطبعة المؤسسة بهدف معرفة كيفية التخلص من نفايات تغليف الأدوية ومختلف النفايات الورقية من الكرتون وغيره اكتشفنا أن كل هذه النفايات تجمع في مكان معين من أجل إعادة بيعها لمؤسسة أخرى، والتي ترسل شاحنة لأخذ تلك النفايات بالاتفاق مع مؤسسة صيدال لإنتاج المضادات الحيوية، مقابل دفع قيمة 5د.ج للكيلو غرام الواحد، وعلى سبيل المثال في سنة 2014 تم بيع 13340 كلغ من نفايات الكرطون بقيمة 3.50د.ج للكيلو غرام الواحد، وبهذا تكون المؤسسة قد استفادت من النفايات الكرتونية عوض الخسارة وتحمل تكلفتها.

وبالنسبة لنفايات المعدنية فهي أيضا يتم إعادة بيعها، مثلا في سنة 2015 تم بيع 8 وحدات تسع الوحدة الواحدة 200 لتر، بثمن 480 دج للوحدة الواحدة.

ونفس الشيء بالنسبة للنفايات البلاستيكية فقد أعيد بيعها ب مبلغ 600دج للوحدة الواحدة بسنة 2015.

ثانيا: النفايات السائلة

وتتمثل في النفايات المفرغة من وحدات الإنتاج ومحاليل المتفاعلات المستخدمة في مراقبة الجودة، المياه المستعملة في صهاريج التحضير، وكذلك المياه الصحية والمنتجات السائلة منتهية الصلاحية وغير المتطابقة، ويمثل الجدول التالي النفايات السائلة لمؤسسة صيدال.

جدول رقم(02): النفايات السائلة لمؤسسة صيدال

أصل النفايات السائلة	كمية الماء $م^3$/ اليوم	سعة التخزين $م^3$	نوع المعالجة
النفايات الصناعية السائلة	330	2400	فيزيوكيميائية بيولوجية
النفايات السائلة المطهرة	80	600	بيولوجية
المياه المالحة	340		تعدل
الأوحال السائلة	9	70	تجفف ثم تحرق

المصدر: المعلومات المقدمة من طرف مديرية الأمن والبيئة للمؤسسة.

بالنسبة للنفايات السائلة بمؤسسة صيدال لإنتاج المضادات الحيوية فهي تجمع من كل مديريات المؤسسة لتنتقل عبر أنابيب مجهزة إلى محطة كبيرة لمعالجة المياه الملوثة بالمؤسسة مهيأة

بمجموعة من التجهيزات والمعدات الأوتوماتيكية والتي تحتاج هي الأخرى لبعض المواد الكيميائية مثل:كبريتات الألمنيوم ومتعدد الالكترواليت.

ثالثا: النفايات الغازية

يقصد بالنفايات الغازية كل انبعاث غازي يصدر عن مختلف الأنشطة، والذي يؤثر بشكل سلبي على الهواء بشكل مباشر فيتسبب في تلوثه مخلفا أضرارا وخيمة على البيئة والمجتمع، وبالنسبة للنفايات الغازية الناتجة عن أنشطة مؤسسة صيدال لإنتاج المضادات الحيوية وكيفية معالجتها فسنعرضها فيما يلي:

جدول رقم (03): النفايات الغازية لمؤسسة صيدال

مصدر انبعاث الغازات	نقطة الانبعاث	مصدر الغاز	الأثر على البيئة
حرق الأوحال	مدخنة الفرن	دخان أبيض يتم غسله بالماء	دون أثر
إنتاج بخار الماء	مدخنة المسخن	غازات محروقة وبخار الماء	ضئيل الأثر
التخمير	عمود التخمير	غاز منظف ببخار الماء	دون أثر
وسائل النقل والرافعات	انفلات غاز المحرك	غازات الفحم	غاز ملوث نسبيا
قاعات التحليل في المخبر	الملتقط للغاز	بخار المتفاعلات والمذيبات	دون أثر

عمارات التصنيع	جمع غبار الأدوية	جسيمات المواد المنتهية الصنع والغبار	تمتص بواسطة المصفاة

المصدر: المعلومات المقدمة من طرف مديرية الأمن والبيئة للمؤسسة.

نلاحظ أن نسبة النفايات الغازية التي من الممكن أن تلوث الهواء ضئيلة جدا بمؤسسة صيدال لإنتاج المضادات الحيوية لأن معظمها تعالج مسبقا مثل: للغازات الناتجة عن حرق الأوحال فتنبعث خارجا دون أثر سلبي، وذلك لأنها تعالج كيميائيا قبل الحرق، وبعد ذلك تتحول إلى رماد ويعالج ذلك الغاز عن طريق مروره بالمعدات والتجهيزات لمحطة المياه ليتم تطهيره حماية للهواء من التلوث، أما الغازات المنبعثة من عمارات تصنيع الأدوية فتعالج أيضا عن طريق تجميعها داخل مصفاة تحتوي على مرشحات تقوم بتصفية الغاز الملوث، الذي يجمع بدوره ويمر بمحطة معالجة المياه الملوثة ليتم تطهيره ضمن تلك المياه.

المبحث الثاني: تحديد التكاليف البيئية لمؤسسة صيدال

بالرغم من وجود تكاليف تتحملها مؤسسة صيدال في سبيل حماية البيئية، إلا أنها لا تعترف بهذه التكاليف على أنها تكاليف بيئية، لذا سنحاول في هذا المبحث تحديد التكاليف البيئية للمؤسسة وقياسها باستعمال طرق وأساليب القياس المحاسبي للتكاليف البيئية، كما سنحاول الإفصاح عنها في القوائم المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: تكاليف التخلص من الآثار السلبية (2015-2018)

يقصد بتكاليف التخلص من الآثار السلبية جميع التكاليف التي تتحملها المؤسسة في سبيل التخلص من الأضرار البيئية التي تخلفها العملية الإنتاجية، وبالنسبة لمؤسسة صيدال فإن إنتاج

الأدوية يخلف نفايات خطيرة جدا خاصة عند التخلص منها بالطرق غير المناسبة، كرميها في القمامات، مما يسبب في الحاق الضرر بالكائنات الحية والتربة، أو التخلص منها عن طريق إلقاها في المجاري أو أحواض المياه فتختلط بمياه الصرف الصحي، وبالرغم من معالجة هذه المياه إلا أن هناك بعض المواد الكيميائية ذات تركيز عالي لا يمكن تطهير المياه منها.

الفرع الأول: النفايات الصناعية لمؤسسة صيدال لسنة 2015

بعد تعطل فرن المؤسسة التي كانت تتم على مستواه عملية حرق النفايات الصناعية، قامت مؤسسة صيدال بالاتفاق مع مؤسسة أخرى(ستيد أست) مختصة بحرق النفايات مقابل مبلغ معين.

أولا: مخزون المنتج المنتهي الصنع (زجاجات الحقن والقارورات في شكل مسحوق)

يمثل الجدول التالي كمية المنتج المنتهي الصنع الذي لا يصلح للاستعمال بسبب عدم مطابقته للمواصفات المطلوبة، بالإضافة إلى سعر حرقه قبل احتساب الرسم على القيمة المضافة.

جدول رقم(04): سعر حرق المخزون المنتهي الصنع في شكل زجاجات حقن وقارورات لسنة 2015

اسم المنتج	الكمية(كغ)	السعر للوحدة	السعر خارج رسم
أمبيلين 500ملغ	667.674	80	53 413.92
أمبيلين 500ملغ/زجاجة حقن	565.843	80	45 267.44
أمبيلين 1غ زجاجة حقن	238.511	80	19 080.88
أموكسيبين250ملغ/5مل/زجاجة حقن	80.885	80	6 470.8

جيكتابين500000 و.د/زجاجة حقن	26.340	80	2 107.2
أموكسيبين500ملغ/زجاجة حقن	1086.852	80	86 948.16
أوكسالين1غ/زجاجة حقن	171.15	80	13 692
ريتارسيلين1.2مليون و.د/زجاجة حقن	6317.094	80	505 367.52
ريتارسيلين 0.6 و.د/زجاجة حقن	5538.48	80	443 078.4
أوكسالين 500ملغ/زجاجة حقن	52.023	80	4 161.84
أزيميسين 200ملغ قارورة في شكل غبرة	826.59	80	66 127.2
المجموع	15 571.44	80	1 245 715.20

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف (أنظر الملحق رقم 01، ص 275).

نلاحظ من الجدول السابق أن مؤسسة صيدال(فرع المضادات الحيوية) قد قامت بتخزين كمية كبيرة من المنتج المنتهي الصنع غير الصالح للاستعمال، وهذا نظرا لعجزها في التصرف فيه طيلة 3 سنوات أو أكثر.

ثانيا: **مخزون المادة الأولية**

بالرغم من أن مؤسسة صيدال أصبحت مؤخرا لا تنتج المادة الأولية بل تستوردها من الخارج، إلا أنه تم تخزين كمية معتبرة من المواد الأولية التي لم يتم استعمالها نظرا انتهاء تاريخ صلاحيتها، أو عدم الطلب على منتجاتها في السوق.

ويمثل الجدول التالي كمية النفايات من المواد الأولية غير صالحة للاستعمال وسعر حرقها من طرف مؤسسة ستيد أست بولاية قسنطينة.

جدول رقم(5): سعر حرق مخزون المواد الأولية لسنة 2015

اسم المخزون	الكمية (كلغ)	السعر للوحدة	السعر خارج الرسم
ديكستروبروبوكسيفان الهيدروكلوريك	217.28	80	17 382.40
أوبادري ليروس رقم:85F240057	20.80	80	1 664
أتوفاستاتن حبيبيات 10ملغ	359.60	80	28 768
أتوفاستاتين حبيبات 20 ملغ	47	80	3 760
ثلاثي الميثوبريم	3.64	80	291.2
ملون أصفر FCS في شكل مسحوق	2	80	160
كاربوكسيميتيل نشاء الصوديوم	796.30	80	63 704
سيليد(هلام السيليس)	54.37	80	4 349.60
ميترونيدازول	68.71	80	5 496.80
نكهة التوت	3.84	80	307.20
فوسفات الصوديوم أحادي الهدرجة	12.02	80	961.60

باراهيدروكسي بنزوات البروبيل الصوديك	26.63	80	2 130.40
أوكسيد الحديد الأصفر	8	80	64.00
حمض السوربيك	77.06	80	6 164.80
أديتات ثنائي الصوديك	3.46	80	276.80
حمض الألجينيك	2.60	80	208
الغليسين	59.36	80	4 748.80
إيثيل مالتول	5.39	80	431.20
ليكاتاب(نشاء الذرة)	11.70	80	936
بوليفيدون	0.20	80	16
باراهيدروكسي بنزوات ميثيل الصوديك	32.42	80	2 593.60
كهة أنثول على شكل مسحوق	1.30	80	104
كهة الكرز على شكل مسحوق	1.90	80	152
أزيثروميسين ثنائي مهدرج usb 30	22.65	80	1 812
كربوسكي ميثيل سيستيين	18.40	80	1 472
أوبدراي II(رقم 30727U57)	14.86	80	1 188.80
مانيتول	210.73	80	16 858.40

نكهة الفانيلا على شكل مسحوق	3.90	80	312
سوكرالوز	4.88	80	390.40
أموكسيسيلين كلافولانات بوتاسيك	400	80	32 000
أيروزول 200	9.28	80	742.40
أوكزاسيلين الصوديك معقم	50	80	4000
سيترات الصوديوم ثنائي قاعدي	125	80	10 000
حمض البنزويك	1.41	80	112.80
كحول سيتويت أريليك	38.58	80	3 086.40
ألوبيريدول	1.14	80	91.20
نكهة المشمش على شكل مسحوق	195.38	80	15 630.40
نكهة الفراولة على شكل مسحوق	143.07	80	11 445.60
نكهة النعناع على شكل مسحوق	56.20	80	4 496
نكهة النعناع على شكل مسحوق مركز	5.86	80	468.80
أزيثروميسين ثنائي مهدرج SB	5050	80	404 000

كارميلوز الصوديك	24.35	80	1948
كاربوكسي ميثيل سيستيين	24.2	80	1 936
السيليلوز البلورية المجهرية	317.80	80	25 424
كاربوكسي ميثيل سيليلوز الصوديوم	5.95	80	476
ملون E 124 أحمر	0.23	80	18.40
فوسفات الصوديوم ثنائي قاعدي	196.70	80	15 736
هيدروكسي بروبيل السيليلوز	18.88	80	1 510.40
إيبروميلوز	0.84	80	67.20
لاكتوز خالي من الماء	50.6	80	4 048
مانيتول	60	80	4 800
ميتابيوسولفيت الصوديوم	12.57	80	1 005.60
نيكوتين أميد	201.30	80	16 104
أوبدراي II أبيض رقم18539 U 57	8.62	80	689.60
أوبدرايأزرق رقم U 57 30727	19.88	80	1 590.40
أوبدرايوردي رقم U 85 24125	125	80	10 000

أوبدرايوردي رقم85 F240048	37.46	80	2 996.80
أوبدرايوردي رقم85 U240057	24.90	80	1 992
بولاكسامير188 لوتيرول 68 F	0.94	80	75.20
بولاكسامير407 لوتيرول 127 F	9.86	80	788.80
ساكارينات الصوديوم	3875.10	80	70 010.40
مطاط اكسانتان	37.72	80	3 017.60
السيليس على شكل حلزوني جاف	24.80	80	1 984
ترامادول حمض الكلوريدريك	9198.50	80	15 887.20
فالسارتان	821.74	80	65 739.20
المجموع	11257.78	80	900 622.40

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مديرية التموين والتجارة للمؤسسة.

نلاحظ من الجدول السابق كثرة المواد الأولية الفاسدة، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا لما كل هذه الكمية بالرغم من أن المواد الأولية مستوردة أي لا تصنع في مؤسسة صيدال.

وبعد البحث اكتشفنا أن النفايات من المواد الأولية تنتج عن عملية التخزين، فالمؤسسة تشتري كمية كبيرة بهدف تخزينها لاستعمالها وقت الحاجة، وبعد الاستعمال المكرر تجد المؤسسة أن

بعض المواد الأولية قد انتهت صلاحيتها، وهكذا تجمعها المؤسسة وترسلها للحرق نظرا لخطورتها على المجتمع.

ثالثا: مخزون المنتج المنتهي الصنع(أقراص)

بعد التعرف على المنتج المنتهي القرص في شكل زجاجات حقن وقارورات ي شكل مسحوق، سنتطرق في الجدول الآتي إلى نفس المنتج، ولكن في شكل أقراص.

جدول رقم(06): سعر حرق المخزون المنتهي الصنع في شكل أقراص لسنة 2015

اسم المخزون	الكمية(كلغ)	السعر للوحدة	السعر خارج الرسم
أموتريدال 100ملغ أقراص(28قرص)	7.96	80	637.12
دولترام 150 ملغ أقراص(30قرص)	12.72	80	1 018.08
المجموع	20.60	80	1 655.20

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مديرية التموين والتجارة للمؤسسة.

نلاحظ من الجدول السابق أن نفايات المخزون المنتهي الصنع في شكل أقراص يمثل نسبة قليلة مقارنة بالمنتج المنتهي الصنع في شكل زجاجات حقن أو قارورات في شكل مسحوق، وهذا يدل على الاستعمال الجيد للأقراص.

رابعا: مخزون بقايا الإنتاج وبقايا المساحيق

يتم تخزين البقايا من الإنتاج والمساحيق التي لا يمكن تحديد كميتها بالتدريج إلا بعد جمعها لأنها تمثل بقايا عملية الإنتاج تجمع تلقائيا دون تفصيلها.

جدول رقم(07): سعر حرق مخزون بقايا الإنتاج لسنة 2015

اسم المخزون	الكمية(ملغ)	السعر للوحدة	السعر خارج الرسم
المنتج النهائي من العينات	غير محددة	60	غير محدد
أملوريدال 05 ملغ	غير محددة	60	غير محدد
أملوريدال 10 ملغ	غير محددة	60	غير محدد
أوكسيماد 250 ملغ	غير محددة	60	غير محدد
دولتارام 50 ملغ	غير محددة	60	غير محدد
سارتيكس 8 ملغ	غير محددة	60	غير محدد
سارتيكس16ملغ	غير محددة	60	غير محدد
فالزيس160 ملغ	غير محددة	60	غير محدد
ايبيمال200 ملغ	غير محددة	60	غير
دوكسيلين100 ملغ	غير محددة	60	غير محدد
المسحوق	غير محددة	60	غير محدد
المجموع	18178.50	-	1090710.00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مديرية المالية والمحاسبة للمؤسسة.

نلاحظ أن مخزون بقايا الإنتاج وبقايا المساحيق يمثل الكمية الأكبر للنفايات الصناعية، وهذا لأنها في الأصل بقايا تنتج بعد كل عملية ولا يمكن تحديد كميتها لأنها يومية ومستمرة.

الفرع الثاني: التكلفة الإجمالية للتخلص من النفايات الصناعية.

بعد ما تطرقنا لكل أنواع المخزون من النفايات سنلخص في الجدول التالي التكلفة الإجمالية لحرق النفايات بعد فرض الرسم على القيمة المضافة:

جدول رقم(08): التكلفة الإجمالية لتخلص النفايات الصناعية لسنة 2015

نوع المخزون	الكمية(كلغ)	سعر الوحدة(دح)	السعر خارج الرسم(دج)	السعر المتضمن الرسم (17٪)
مخزون الإنتاج المنتهي الصنع(زجاجات الحقن والبي بي أس)	15571.44	80	1 245 715.20	1 457 486.78
مخزون المادة الأولية	11257.79	80	900 622.40	1 053 728.21
مخزون الإنتاج المنتهي الصنع (أقراص)	20.69	80	1 655.20	1 936.58
مخزون بقايا الإنتاج وبقايا المساحيق	18178.50	60	1090710.00	1 276 130.70
مخزون المرهم	91.57	80	7325.60	8 570.95
المجموع	45119.99		3246029.68	3797854.73

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مديرية المالية والمحاسبة للمؤسسة.

بما أن المصاريف الأخرى كمصاريف النقل مدرجة ضمن السعر المحدد للحرق، وذلك في

اتفاقية مبرمة بين مؤسسة صيدال ومؤسسة ستيد است لحرق النفايات، فإن المبلغ المتضمن الرسم يعتبر بمثابة تكلفة بيئية تقدر بمبلغ (3 797 854.73 دج) قامت المؤسسة بدفعه من أجل التخلص منها في إطار حماية البيئة، وبهذا تعتبر هذه التكلفة هي أكبر تكلفة بيئية دفعتها المؤسسة منذ اتخاذ قرار حرق النفايات خارج المؤسسة إلى يومنا هذا.

الفرع الثالث: تكاليف التخلص من نفايات المواد الأولية لسنة 2018

بعد حرق النفايات الصناعية في سنة 2015 سنعرض في الجدول التالي النفايات التي جمعت بعد تلك السنة إلى غاية سنة 2018 والتي تخص المواد الأولية فقط، ونظرا لاستعمال هذه الأخيرة فقط فقد تراكمت نفايات أخرى عنها في سنة واحدة.

أولا: مخزون المواد الأولية غير الصالحة للاستعمال

قامت مؤسسة صيدال في مدة ثلاثة سنوات بتجميع ثلاثة أنواع من المواد الأولية غير الصالحة ليتم التخلص منها سنة 2018.

جدول رقم(09): سعر حرق مخزون المواد الأولية للسنة 2018.

نوع المادة الأولية	الكمية(كلغ)	سعر الوحدة(دج)	السعر خارج الرسم(دج)
سوربيتول70٪غير مبلور	902	80	72 160.00
سوربيتول 70٪ مبلور	8473	80	677 840.00
فينول 90٪	3.50	80	280.00
أسيتات البوتاسيوم	24321.50	80	1 945 720.00
المجموع	33700	80	269 000.00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مديرية المالية والمحاسبة للمؤسسة(أنظر الملحق رقم 05، ص291).

انطلاقا من كمية المواد الأولية الموجهة للحرق نستنتج أن مؤسسة صيدال(فرع المضادات الحيوية) خسرت كمية معتبرة من المواد الأولية خلال سنتين على التوالي :

ثانيا: التكلفة الإجمالية للتخلص من المواد الأولية غير الصالحة للاستعمال

عند أخذ مؤسسة ستيد أست للمواد الأولية وحرقها تقوم مؤسسة صيدال بتسديد المبلغ المطلوب عن طريق البنك، يكون هذا المبلغ متضمنا الرسم على القيمة المضافة الذي ازداد عما كان عليه في سنة 2015 بنسبة 2٪، حيث قدر اليوم ب19٪، ويمثل الجدول التالي التكلفة الإجمالية التي تحملتها المؤسسة في سنة 2018

جدول رقم(10): التكلفة الإجمالية لحرق المواد الأولية لسنة 2018.

نوع المادة	السعر خارج الرسم(دج)	السعر المتضمن الرسم(19٪)
سوربيتول70٪ غير مبلور	72 160.00	85 870.40
سوربيتول 70٪مبلور	677 840.00	806 629.60
فينول90٪	280.00	333.20
أسيتات البوتاسيوم	1 945 720.00	2 315 406.80
المجموع	269000.00	320 110.00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مديرية المالية والمحاسبة للمؤسسة.

نلاحظ أنه وبالرغم من أن المؤسسة سنة 2018 أرسلت المواد الأولية فقد للحرق دون المنتج المنتهي الصنع وبقايا الإنتاج، إلا أنها تحملت تكلفة معتبرة لذلك بقيمة 240 208 3 دج.، ولكن كانت كمية النفايات في هذه السنة أقل بكثير من سنة 2015، وقد بادرت المؤسسة بالتخلص منها ولم تقم بتخزين كمية كبيرة كما حدث في سنة 2015، وهذا يدل على حرص المؤسسة على حماية البيئة وبالتالي تطور أدائها البيئي.

الفرع الرابع: القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف التخلص من الآثار السلبية

إن تكاليف التخلص من الآثار السلبية في مؤسسة صيدال تتمثل في التكاليف التي تتحملها المؤسسة من أجل حرق نفاياتها الصناعية الخطيرة من طرف مؤسسة ستيد أست بولاية قسنطينة، حيث قامت هذه الأخيرة بتحديد مبلغ نقدي معين لكل نوع من النفايات الصناعية، حيث يتم حساب المبالغ المصروفة لحرق هذه النفايات، مع أخذ عمولة معينة، ومنه نستنتج أن طريقة القياس المعتمدة في تكاليف التخلص من الآثار السلبية هي **طريقة القياس النقدي**، وبالتحديد **طريقة تكلفة التصحيح أو التجنب**.

ولكن لاحظنا أن مؤسسة صيدال لا تفصح عن هذه التكاليف على أنها تكاليف بيئية، ويعود هذا إلى عدم فرض تطبيق المحاسبة البيئية من طرف الدولة، حيث تعتبر مؤسسة صيدال هذه التكاليف على أنها خدمات مقدمة من طرف مؤسسة أخرى وذلك مقابل مبلغ متفق عليه، يسدد بشيك بنكي، وعليه فإن هذه التكاليف يفصح عنها في **جدول حسابات النتائج**.

يمكن للمؤسسة أن تفصح عن هذه التكاليف البيئية، على النحو التالي:

- ✓ فصل تكاليف حرق النفايات الصناعية عن حساب الخدمات،
- ✓ إدراج هذه التكاليف في جدول حسابات النتائج **كخدمات أخرى متعلقة بالبيئة**.

المطلب الثاني: تكاليف أنشطة الفشل البيئي للفترة (2015-2018)

يقصد بتكاليف أنشطة الفشل البيئي تلك التكاليف التي تتحملها المؤسسة نتيجة فشلها في منع حدوث الأضرار البيئية، مثل الغرامات والرسوم البيئية، وبما أن مؤسسة صيدال قد فشلت في التخلص من بعض النفايات، حيث لازالت تخزنها لأكثر من 10 سنوات، فإنها تتحمل تكاليف

سنوية في شكل رسوم، تفرضها مديرية البيئية لولاية المدية، وهذا إلى جانب فرض رسوم على النشاطات الملوثة للبيئة.

الفرع الأول: النفايات المخزنة من طرف المؤسسة وخضوعها للرسوم.

تتصرف مؤسسة صيدال في معظم نفاياتها الصناعية بتوجيهها للحرق بمؤسسة ستيد أست بولاية قسنطينة، ولكن هناك نفايات أخرى أكثر منها في درجة الخطورة لم تجد المؤسسة حل لها إلى يومنا هذا.

أولا: عرض النفايات المخزنة وغير المتصرف فيها

يمثل الجدول التالي النفايات التي تخزنها مؤسسة صيدال لسنوات عديدة بسبب عجزها في التصرف فيها.

جدول رقم(11): النفايات المخزنة غير المتصرف فيها

نوع النفايات	كمية النفايات (كلغ)	شروط تخزين النفايات	طريقة المعالجة	الإجراءات المتخذة للتقليل من إنتاج النفايات
بقايا التقطير السائلة	15000	خليط من المذيبات والماء السام	يخزن داخل خزان من مادة غير مؤكسدة موضوع فوق أرضية من الاسمنت المسلح مزود	منتوج غير مصنف(غير مطابق)

فينيل أسيتات البوتاسيوم سائل	95000	مادة أولية مضرة	صهاريج معدنية مزدوجة مخزنة داخل مخزن بأرضية من الإسمنت	منتوج غير مصنف(غير مطابق)
بترولیت(تترولیت سائل)	22000	مادة أولية تشكل خطر على البيئة	صهاريج معدنية مزدوجة مخزنة داخل مخزن بأرضية من الاسمنت	منتوج غير مصنف(غير مطابق)
المجموع	132000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مديرية الأمن والبيئة للمؤسسة.

إن المؤسسة تخزن كمية 13200 كلغ من النفايات الصناعية منذ 10 سنوات بالتقريب وهذا يشكل خطرا كبيرا على البيئة، لذا يجب على أصحاب الاختصاص التفكير في حل مناسب في أقرب وقت.

ثانيا: قيمة الرسم على النفايات المخزنة:

يتم تطبيق رسم محدد وثابت لكل طن من مخزون النفايات الصناعية المضرة، والتي لم تتمكن مؤسسة صيدال من التخلص منها، وهذا لفترة طويلة قد تفوق 10 سنوات، ويتم فرض هذا الرسم تحفيزا للمؤسسة على عدم تخزين هذه النفايات ومحاولة التخلص منها بدلا من دفع تكلفة بيئية سنوية، وحسب المادة203 من يؤسس رسم لتشجيع عدم التخزين يحدد بمبلغ 10500دج، عن

كل طن مخزون من النفايات الصناعية الخاصة أو الخطرة، وتخصص عائدات هذا الرسم كما يأتي:

-10٪ لفائدة البلديات

-15٪ لفائدة الخزينة العمومية

-75٪ لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث."[1]

ومن كل ماسبق سنعرض فيما يلي التكاليف البيئية لمؤسسة صيدال التي تدفع في شكل رسوم سنوية لمديرية الضرائب ببلدية وزرة، بعد أن تحدد مبلغ هذه الرسوم من طرف مديرية البيئة لولاية المدية للفترو(2015-2018):

جدول رقم(12): سعر رسوم التحفيز على عدم تخزين النفايات الصناعية

سنة فرض الرسم	سنة دفع الرسم	كمية النفايات (طن)	الرسم القاعدي	قيمة الرسم (دح)	الغرامات	السعر الإجمالي (دج)
2014	2015	132	10 500	1 386 000	00	1 386 000
2015	2016	132	10500	1 386 000	00	1 386000
2016	2017	132	10500	1 386000	162500	1 548500
2017	2018	132	10500	1 386000	00	1 386000
	المجموع	132	-	-	-	4 320500

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مديرية الأمن والبيئة للمؤسسة ومديرية البيئة لولاية المدية.

1-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد79، 23 ديسمبر2001.

بالنسبة لسنة 2016، تم دفع تكلفة بيئية كرسم إجمالي بقيمة 500 787 1د.ج، وقد تم دمج الرسمين رسم النشاطات الملوثة للبيئة ورسم التحفيز على عدم تخزين النفايات) في وثيقة واحدة عكس باقي السنوات، وذلك لأن مؤسسة صيدال تأخرت في دفع هذا الرسم لمديرية الضرائب، مما جعل مديرية البيئة تتخذ قرارا بإلزام المؤسسة بدفع غرامة تقدر ب: 500 162د.ج، والتي تمثل نسبة 10٪من الرسمين السابقين الذكر سنوضح كل ما سبق في العملية التالية:

قيمة الغرامة =(الرسم على عدم تخزين النفايات الصناعية+ الرسم على النشاطات الملوثة للبيئة)*10٪

قيمة الغرامة=(000 386 1+000 239)*10٪

قيمة الغرامة=500 162د.ج

إذن المبلغ الإجمالي للرسم=000 386 1+000 239+500 162

ومنه المبلغ الإجمالي للرسم لسنة 2016=500 787 1د.ج

والجدير بالذكر أن الرسوم البيئية لسنة معينة لا تدفع في نفس السنة بل عند نهاية السنة تقوم مديرية البيئة بفرض تلك الرسوم بعد زيارة المؤسسة ومراقبة أدائها البيئي، أما الرسوم المتعلقة بسنة 2018 فلم تدفعها المؤسسة بعد.

الفرع الثاني: رسوم التلوث ورسوم التطهير

عندما تقوم المؤسسة بممارسة نشاطاتها تخلف عدة آثار جانبية قد تضر بالبيئة، لذا نصت القوانين على تحمل هذه الآثار بدفع رسم محدد، هذا إضافة إلى رسوم التطهير من القمامات المنزلية التي تتخلص منها المؤسسة سواء من المطعم، الإدارة، أو مختلف الوحدات الأخرى.

أولا: الرسم على النشاطات الملوثة للبيئة

بعد الاطلاع على إشعار الدفع بمؤسسة صيدال، والذي نص على دفع هذه المؤسسة للرسم البيئي المحدد من طرف مديرية البيئة لولاية المدية التي قمنا بزيارتها هي الأخرى للتعرف على كيفية أو منهجية فرض هذا الرسم، والذي يعتبر كتكلفة بيئية تتحملها مؤسسة صيدال نتيجة تلويثها للبيئة، وبالفعل تحصلنا على المعلومات الكافية والوافية لطريقة حساب هذا الرسم.

بحيث يتم فرض هذا الرسم طبقا لأحكام المادة 117 من القانون رقم91-25المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 "يؤسس رسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، 000 3د.ج بالنسبة للمؤسسات المصنفة والتي لها نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء التصريح، كما هو محدد بموجب المرسوم رقم 88-19 المؤرخ في 26 جويلية 1988 والمتعلق بالمؤسسات المصنفة والمحدد لقائمتها، و000 30د.ج بالنسبة للمؤسسات التي لها نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء الترخيص، كما هو محدد بموجب المرسوم رقم 88-19 المؤرخ في 26 جويلية1988 والمتعلق بالمؤسسات المصنفة والمحدد لقائمتها[1]"، والمتضمن قانون المالية لسنة 1992 المعدل والمتمم بأحكام المادة 54 من القانون رقم99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000تحدد المبالغ السنوية للرسم على النشاطات الملوثة كما يأتي:[2]

-000 120 د.ج، بالنسبة للمؤسسات التي تخضع إحدى نشاطاتها على الأقل لرخصة من الوزير المكلف بالبيئة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 98-339 المؤرخ في 3نوفمبر 1998 الذي يضبط التنظيم الذي يطبق على المؤسسات المصنفة ويحدد قائمتها.

1-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الخامس والستون، السنة الثامنة والعشرون، 18ديسمبر 1991،
2-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الثاني والتسعون، 23ديسمبر1999.

- 90 000 دج، بالنسبة للمؤسسات التي تخضع إحدى نشاطاتها على الأقل لرخصة من الوالي المختص إقليميا طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 98-339 المؤرخ في 3نوفمبر 1998 الذي يضبط التنظيم الذي يطبق على المؤسسات المصنفة ويحدد قائمتها.

-20 000دج، بالنسبة للمؤسسات التي تخضع إحدى نشاطاتها على الأقل لرخصة من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 98-339 المؤرخ في 3نوفمبر 1998 الذي يضبط التنظيم الذي يطبق على المؤسسات المصنفة ويحدد قائمتها.

-90 000دج، بالنسبة للمؤسسات التي تخضع إحدى نشاطاتها على الأقل لتصريح وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 98-339 المؤرخ في 3نوفمبر 1998 الذي يضبط التنظيم الذي يطبق على المؤسسات المصنفة ويحدد قائمتها."

والجدول الأتي يوضح ويطبق ما نص عليه القانون:

جدول رقم(13): سعر الرسوم على النشاطات الملوثة للبيئة

سنة فرض الرسم	سنة دفع الرسم	الصنف	الرسم القاعدي(دج)	المعامل	السعر الإجمالي(دج)
2014	2015	-ترخيص وزير	120 000.00	01	120 000.00
		-ترخيص والي	90 000.00	01	90 000.00
		-ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي	20 000.00	01	20 000.00
		-تصريح	9 000.00	01	9 000.00

2015	2016	-ترخيص وزير	120 000.00	01	120 000.00
		-ترخيص والي	90 000.00	01	90 000.00
		-ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي	20 000.00	01	20 000.00
		-تصريح	9 000.00	01	9 000.00
	المجموع				239000.00
2016	2017	-ترخيص وزير	120 000.00	01	120 000.00
		-ترخيص والي	90 000.00	01	90 000.00
		-ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي	20 000.00	01	20 000.00
		-تصريح	9 000.00	01	9 000.00
	المجموع				239 000
2017	2018	-ترخيص وزير	120 000.00	01	120 000.00
		-ترخيص والي	90 000.00	01	90 000.00
		-ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي	20 000.00	01	20 000.00
		-تصريح	9 000.00	01	9 000.00
	المجموع		239000.00	01	239 000.00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مديرية البيئة لولاية المدية

ومما سبق نستنتج وجود نفس الرسم لمدة أربع سنوات بقيمة 000 239 د.ج، ويرجع هذا لثبات القانون بهذه المدة، فقد تم اعتماده ابتداء من سنة 2000 إلى غاية نهاية سنة 2017.

ثانيا: رسم التطهير (القمامات المنزلية)

تقوم مؤسسة صيدال بدفع رسم سنوي لخزينة البلديات من أجل تطهير المؤسسة من النفايات المنزلية مثل: نفايات المطعم ومكاتب العمل.... الخ، وطبقا للمادة"263" مكرر"2" من الأمر رقم 101/76 المتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يحدد مبلغ الرسم كما يلي:

-ما بين 000 1 د.ج و500 1د.ج على كل محل ذي استعمال سكني؛

-ما بين000 3د.ج و000 12د.ج على كل محل ذي استعمال مبني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه؛

-مابين 000 8د.ج و000 130د.ج على كل أرض مهيأة للتخييم والمقطورات؛

-ما بين 000 20د.ج و130000د.ج على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفياً وما شابهه، ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه.

تحدد الرسوم المطبقة في كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي، بناءا على مداولة المجلس الشعبي البلدي، وبعد استطلاع رأي السلطة الوصية.[1]

وبما أن فرع المضادات الحيوية هو مؤسسة تقوم بصنع وإنتاج الأدوية، فهي تنتج أكبر كمية نفايات ممكنة لذا فالرسم المفروض عليها يكون بين 000 20د.ج و000 130د.ج، وهذا ما سنعرضه في الجدول التالي:

1-المادة 263 مكرر2، الأمر رقم76-101، المؤرخ في 1976/12/09 المتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المعدل والمتمم، المديرية العامة للضرائب، نشرة 2019، ص60.

جدول رقم(14): سعر رسوم التطهير من القمامات المنزلية

سنة فرض الرسم	سنة دفع الرسم	نوع النفايات	سعر الرسم(دج)
2014	2015	قمامات منزلية	80 000.00
2015	2016	قمامات منزلية	80 000.00
2016	2017	قمامات منزلية	130 000.00
2017	2018	قمامات منزلية	130 000.00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مديرية الأمن والبيئة للمؤسسة.

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع تكلفة التخلص من القمامات المنزلية خلال السنتين الأخيرتين، ويعود هذا لزيادة كمية هذه النفايات مما يدل على زيادة القدرة لإنتاجية لمؤسسة صيدال.

المطلب الثالث: نماذج من تكاليف أنشطة الرقابة وتكاليف التشغيل

سنتطرق في هذا المطلب إلى نوعين أساسيين للتكاليف البيئية، يتمثل النوع الأول في تكاليف أنشطة الرقابة، التي تبوب وفق التكاليف البيئية الخاصة بأنشطة المؤسسة، أما النوع الثاني فهو تكاليف التشغيل التي يتم تبويبها وفقا لمنتجات المؤسسة.

الفرع الأول: تكاليف أنشطة الرقابة

تعد تكاليف أنشطة الرقابة من أهم أنواع التكاليف البيئية، حيث تتمثل في التكاليف المتحملة لمنع خروج الملوثات، وبالنسبة لمؤسسة صيدال فإن هذا النوع من التكاليف يشمل تكاليف المواد المستعملة لمحطة تطهير المياه، إضافة إلى تكاليف صيانة وإصلاح الآلات المستعملة في هذه المحطة.

أولا: تكاليف المعالجة والصيانة البيئية

يوجد بمؤسسة صيدال لإنتاج المضادات الحيوية محطة تحتوي على مجموعة من الخزانات التي تخزن الماء الملوث المنبعث من جميع وحدات المؤسسة، ثم يمر هذا الماء على مجموعة من الآلات الأوتوماتيكية التي تطهر هذا الماء من المخاطر التي قد تخرج من المؤسسة لتتأثر بشكل سلبي على المحيط الخارجي، وهذا باستعمال مواد كيميائية تساهم في هذه المعالجة البيئية للبيئة.

1- المواد المستعملة لتطهير المياه الملوثة

إن المواد الضرورية المستعملة بالمحطة الكبيرة التي تعالج المياه الملوثة للمؤسسة، يتم شراءها بكمية كبيرة تخزن وتستعمل لسنوات، كما يلي:

جدول رقم(15): التكلفة الإجمالية لشراء المواد المستعملة في تطهير المياه الملوثة

السنة	المادة	الكمية (كلغ)	سعر الوحدة	السعر خ الرسم	السعر المتضمن الرسم	التكلفة الإجمالية
2016	كبريتات الالمنيوم	3000	36.00	108000.00	126360.00	126 360.00
2009	متعدد الالكتروليت	6250	353.48	2209245.02	-	2 399 166.27
2012	الجير المميز	10000	11.11	111150.00	130045.20	130 045.50
2009	بكتيريا التطهير	300	10 656.42	3196927.20	-	3 881 798.07
2018	ماء جافيل	4800	35.00	168000	199920.00	199 920.00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مديرية التموين والتجارة للمؤسسة

بالنسبة لبكتيريا التطهير فقد تم شراء تلك المادة من مؤسسة أجنبية تدعى ب " ACHLANS" تتعامل معها مؤسسة صيدال ماليا بعملة الأورو، بحيث حددنا في الجدول السابق سعر الأورو الواحد بالدينار الجزائري بتاريخ شراء المادة، ولكن هذه الأخيرة كلفتنا مصاريف أخرى سنحددها أيضا كما يلي:

جدول رقم(16): المصاريف الإضافية لشراء مادة متعدد الالكتروليت

المصاريف	السعر بالأورو	سعر الوحدة بالدينار	التكلفة الإجمالية(دج)
سعر الشراء	20 687.50	106.7913	2 209 245.02
النقل	-	-	76 191.00
التأمين0.08٪	-	-	1 767.40
حقوق الجمارك	-	-	4 455.00
أخرى47٪	-	-	10 383.45
مصاريف النقل	-	-	7 000.00
مصاريف ترنزيت	-	-	88 363.80
مصاريف المالية	-	-	1 755.00
التكلفة الإجمالية	-	-	2 399 166.67

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مديرية التموين والتجارة للمؤسسة.

كما توجد نفس الحالة السابقة لمتعدد الالكتروليت والتي تم استيرادها أيضا من مؤسسة أجنبية Casi France، وهذا مقابل الدفع بعملة الأورو، سنوضح ذلك في الجدول التالي :

جدول رقم(17): المصاريف الإضافية لشراء مادة بكتيريا التطهير

المصاريف	السعر بالأورو	سعر الأورو بالدينار	التكلفة الإجمالية(دج)
ثمن الشراء	30 540	104.68	3 196 927.20
النقل	-	-	48 306.48
التأمين	-	-	5 041.55
حقوق الجمارك	-	-	488 185.00
مصاريف النقل	-	-	12 000.00
مصاريف ترنزيت	-	-	129 582.84
مصاريف المالية	-	-	1 755.00
المجموع	-	-	3 881 798.07

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مديرية التموين والتجارة للمؤسسة.

نلاحظ من الجدول السابق أن بكتيريا التطهير كلفت المؤسسة مبلغا معتبرا فهي مستوردة من الخارج ومدفوعة بعملة الأورو بالإضافة إلى مصاريف أخرى النقل والجمارك...الخ.

2-تقدير تكلفة المواد المستعملة لمعالجة المياه الملوثة في سنة 2018

بعد أن تطرقنا سابقا إلى تكلفة شراء المواد المستعملة لمعالجة المياه الملوثة، سنتطرق للكمية المستعملة خلال سنة 2018، مع محاولة تحديد تكلفتها.

جدول رقم(18): تكلفة المواد المستعملة في معالجة المياه الملوثة لسنة 2018

السنة	المادة	تكفة الشراء(دج)	السنة	الكمية المستعملة(كغ)	التكلفة(دج)
2016	كبريتات الألمنيوم	126 360.00	2018	500	21 060.00
2009	متعدد الالكتروليت	2 399 166.27	2018	694.45	266 576.16
2012	الجير المميز	130 045.50	2018	80	1040.36
2009	بكتيريا التطهير	3 881 798.07	2018	33.33	431 267.76
2018	ماء جافيل	199 920.00	2018	00.00	00.00
2018	المجموع	289.84 737 6	2018	1307.78	719 944.12

المصدر: من إعداد الطالبة.

بالنسبة لماء جافيل فقد تم الطلب عليه لاستعماله بمحطة معالجة المياه، وبالفعل تم تلبية الطلب وشراءه، ولكن لم يستعمل بعد.

أما بالنسبة لطريقة حساب التكاليف البيئية لسنة 2018 فكانت عن طريق العملية الحسابية التالية:

(التكلفة الإجمالية لشراء المواد* الكمية المستعملة لسنة2018)

الكمية الإجمالية للمواد المشتراة

ثانيا: تكلفة صيانة الآلات المستعملة في تطهير المياه

من أجل اكتشاف كل التكاليف التي تدفعها المؤسسة لحماية البيئة، قمنا أيضا بزيارة مديرية الصيانة وتوصلنا إلى معلومات تفيد بأن هذه المديرية تتعامل مع جميع مديريات المؤسسة بما أنها تقوم بصيانة وتصليح كل ما يجب بالمؤسسة، والأمر المهم في دراستنا هو ما تقوم به مديرية الصيانة للحفاظ على البيئة بمساعدة مديرية المالية والمحاسبة، وبعد البحث المستمر في مديرية الصيانة وجدنا بالإضافة إلى تكلفة اليد العاملة مجموعة من التكاليف التي تتحملها المؤسسة لسد حاجة هذه المديرية من مستلزمات تساهم في صيانة وتصليح الآلات المستعملة لمعالجة المياه الملوثة .

ويوضح الجدول الآتي التكلفة الإجمالية للمستلزمات التي يستعمل جزء منها في صيانة محطة معالجة المياه الملوثة:

جدول رقم(19): التكلفة الإجمالية لشراء مستلزمات لمديرية الصيانة

تاريخ الشراء	اسم المادة	الكمية بالوحدة	سعر الوحدة	السعر خ الرسم	السعر بالرسم (دج)
2017/01/18	أنبوب	350	280	98000	116 620.00
2017/05/30	عود تلحيم	4000	1.24	4960	5 902.40
2017/05/30	عود تلحيم	4000	1.15	4600	5 474.00
2017/05/30	عود تلحيم	4000	3.59	14360	17 088.40
2018/07/26	عود تلحيم	15000	1.26	18900	22 491.00
2018/07/26	عود تلحيم	10000	1.36	13600	15 776.00

2018/12/31	المجموع				183 351.80

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مديرية التموين والتجارة للمؤسسة.

وفيما يلي سنحاول تحديد التكلفة البيئية الناتجة عن استعمال المواد السابقة في سنة 2018.

جدول رقم(20): تكلفة المواد المستعملة في صيانة معدات وتجهيزات معالجة المياه لسنة 2018

تاريخ الشراء	اسم المادة	الكمية بالوحدة	سعر الوحدة	السعر خ الرسم(دج)	السعر بالرسم(دج)
2018/01/1	عود تلحيم	21	3.59	75.39	89.71
2018/01/31	عود تلحيم	4	3.59	14.36	17.09
2018/02/18	عود تلحيم	2	3.59	7.18	8.54
2018/07/31	أنبوب	4	280	1120	1332.80
2018/9/09	عود تلحيم	3	1.36	4.08	4.85
2018/11/18	عود تلحيم	4	1.36	5.44	6.47
2018/12/31	المجموع	38	-	226.45 1	1 459.47

المصدر: من إعداد الطالبة.

بما أن المستلزمات المستعملة للصيانة بسيطة فإن التكلفة البيئية لهذه المستلزمات أيضا بسيطة.

ثالثا: القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف أنشطة الرقابة

1-القياس المحاسبي للتكاليف البيئية

تتمثل تكاليف أنشطة الرقابة لمؤسسة صيدال في تكاليف شراء المواد اللازمة لمعالجة تلوث . المياه، حيث تلتقي جميع فضلات المؤسسة في محطة مجهزة بمجموعة من المعدات، حيث يتم إضافة بعض المواد المطهرة حتى يتم التخلص من المواد السامة بالمياه، كما توجد تكاليف أخرى، تتمثل أيضا في شراء بعض المستلزمات من أجل صيانة وتصليح معدات محطة معالجة المياه، ومنه يتم تقدير المبالغ اللازمة لشراء المواد والمستلزمات تقديرا نقديا.

وبالتالي نستنتج أن أسلوب القياس المعتمد في تحديد تكاليف أنشطة الرقابة هو **الأسلوب النقدي** و باعتماد **طريقة تكلفة التصحيح أو التجنب**.

2-الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية

إن مؤسسة صيدال لا تفصح أيضا عن تكاليف أنشطة الرقابة على أنها تكاليف بيئية، وإنما تعتبرها كمخزونات، حيث تفصح عنها في ميزانية الأصول.

ويمكن إدراج هذه المخزونات كمخزونات بيئية، وذلك بفصل المخزونات البيئية عن المخزونات الأخرى للمؤسسة، ثم يتم الإفصاح عنها في ميزانية الأصول للمؤسسة، حيث تتمثل هذه المخزونات البيئية فيما يلي:

- ✓ **المخزونات البيئية**

-مخزون كبريتات الألمنيوم: وذلك بحساب الكمية المتبقية في المخازن مضروبة في سعر الوحدة الواحدة، أي:

18 000.00=36*500

-الجير: وذلك بحساب الكمية المتبقية في المخازن قبل استعمالها في سنة 2018 مضروبة في سعر الوحدة الواحدة، أي: 7000*11.11= 77 770.00ج

-متعدد الالكتروليت: حيث تم حساب الكمية المتبقية في المخازن من متعدد الالكتروليت مضروبة في سعر شراء الوحدة الواحدة، أي: 8125*353.48= 2 872 025.00ج.

-بكتيريا التطهير: وذلك بحساب الكمية المتبقية في المخازن مضروبة في سعر شراء الوحدة الواحدة

أي: 512*10 656.42= 5 456 087.04ج.

-أعواد التلحيم والأنابيب: تستعمل مديرية الصيانة كل من الأنابيب وأعواد التلحيم في تصليح المعدات والتجهيزات البيئية المتواجدة بمحطة معالجة المياه، وبما أن هذه المستلزمات تستخدم في صيانة وتصليح كل ما يتعلق بالمؤسسة، فلا يمكن تصنيف كل الكميات المشتراة منها كمخزونات بيئية، ونكتفي بالكمية المستعملة في صيانة وتصليح التجهيزات والمعدات البيئية، والتي قمنا بحسابها سابقا، وتحصلنا على تكلفة قدرها: 1 459.47 ج

ومنه فإن المبلغ الإجمالي للمخزونات البيئية =تكلفة المواد المستعملة في تطهير ومعالجة المياه+ تكلفة المستلزمات الخاصة بصيانة وتصليح المعدات والتجهيزات البيئية.

أي: المبلغ الإجمالي للمخزونات البيئية= (18 000.00+ 77 770.00+ 2 872 025.00 + 5 456 087.04)+1 459.47

المبلغ الإجمالي للمخزونات البيئية= 8 423 882.04 + 1 459.47

المبلغ الإجمالي للمخزونات البيئية- 8 425 341.51 د.ج.

✓ اهتلاكات سنة 2018

لقد سبق وقمنا بتقدير تكلفة المواد المستعملة لمعالجة المياه الملوثة في سنة 2018، بالإضافة إلى تكلفة المواد المستعملة في صيانة معدات وتجهيزات معالجة المياه لسنة 2018، حيث يتم الجمع بينهما لإيجاد اهتلاكات سنة 2018 من المخزونات البيئية.

جدول رقم(21): ميزانية الأصول بعد التعديلات البيئية

الأصول	2018/12/31		
	المبلغ الإجمالي	الاهتلاكات والمؤونات	المبلغ الصافي
الأصول غير الجارية			
التثبيتات المعنوية	169 868 946.76	169 369 746.77	499 199.99
التثبيتات العينية			
الأراضي	125 595 404.00	-	125 595 404.00
المباني	3 057 077 454.33	3 047 437 418.55	9 640035.78
التثبيتات العينية الأخرى	8 478 517 255.64	8 215 413 010.93	314 421 460.14
التثبيتات الجارية	146 205 491.55	-	146 205 491.55
التثبيتات المالية			
الأصول والقروض الأخرى غير الجارية	2 482 500.00	-	2 482 500.00
الضرائب المؤجلة على الأصول	53 092 492.97	-	53 092 492.97

مجموع الأصول غير الجارية	12 032 839 545.25	11 432 220 176.25	600 619 369.00
الأصول الجارية			
المخزونات الجارية	2 039 524 379.40	460 935 502.65	1 608 471 914.00
المخزونات البيئية	8 425 341.51	944.28 719	7 705 397.23
مدينون وتوظيفات مشابهة			1 616177311.19
الزبائن	347 962 441.14	347 962 441.14	-
المدينون الآخرون	157 783.19	-	157 783.19
الموجودات وما شابهها			
الخزينة	62 709 213.53	-	62 709 213.53
مجموع الأصول الجارية	2 458 779 158.73	779 734 850.82	1 679 044 307.91
المجموع العام للأصول	2 279 663 676.91	12 211 955 027.07	2 279 663 676.91

المصدر: من إعداد الطالبة (تبعا للملحق رقم 06، ص292).

✓ التعليق على النتائج:

نلاحظ من الجدول السابق أن المخزونات البيئية تمثل نسبة0.72 ٪ من إجمالي مخزونات المؤسسة، حيث تعتبر هذه النسبة ضئيلة جدا بالمقارنة مع مخزونات المؤسسة، وهذا يدل على قلة أنشطة الرقابة البيئية في المؤسسة، وبالتالي نلاحظ انخفاض في التكاليف البيئية.

الفرع الثاني: تكاليف التشغيل

يقصد بتكاليف التشغيل كل التكاليف المرتبطة بإدارة وصيانة منتجات المؤسسة، وتعتبر تكاليف

اليد العاملة من أهم هذه التكاليف، نظرا للدور الكبير للعمال في استمرارية نشاط، وبالنسبة لمؤسسة صيدال فإن مديرية الصيانة تهتم بتصليح كل المعدات والتجهيزات الخاصة بمعالجة المياه الملوثة، لذا يجب تحديد ساعات عمل هذه المديرية في المجال البيئي، وهذا إضافة إل تكاليف اليد العاملة في مديرية البيئة، ونظرا لحجم المؤسسة من حيث عدد العمال سنكتفي فقط بسنة 2018 كنموذج لتقدير تكاليف لتشغيل.

أولا: تقدير تكلفة اليد العاملة في الصيانة البيئية

عند صيانة التجهيزات والمعدات الموجودة لحماية البيئة فقد يحتاج لليد العاملة فقط، لذا حاولنا فيما يلي تحديد تكلفة الساعة الواحدة لليد العاملة في صيانة المعدات والتجهيزات البيئية.

جدول رقم(22): تكلفة اليد العاملة في صيانة معدات وتجهيزات معالجة المياه لسنة 2018

التاريخ	نوع الوظيفة	ساعات العمل	الأجر الصافي	التكلفة الإجمالية المقدرة
2018/01/2	1-رئيس عمالة مناوبة 2-رئيس عمالة مناوبة	1سا	57589.36 69719.58	373.95 452.72
2018/01/16	رئيس عمال	2سا	69626.95	904.24
2018/01/28	رئيس قسم	2سا	77095.14	1001.23
2018/01/31	لحام	4سا	49993.38	1298.52
2018/02/2	1-رئيس عمالة مناوبة 2-رئيس عمالة مناوبة	2سا	69719.58 57589.36	905.44 747.91

2018/02/2	1- رئيس عمالة مناوبة 2- رئيس عمالة مناوبة	2سا	69719.58 57589.36	905.44 747.91
2018/02/4	رئيس عمالة مناوبة	1سا	59245.18	384.70
2018/02/6	رئيس مصلحة	2سا	80080.21	1040
2018/02/8	1-رئيس عمال 2-كهروميكانيك	2سا	58191.23 48493.51	755.73 629.75
2018/02/14	1-رئيس عمال 2-كهروميكانيكي	1سا	60377.05 48493.51	392.05 314.89
2018/02/15	1-رئيس عمال مناوبة 2-كهروميكانيكي	40سا	74944.91 45864.68	19466.21 11912.90
2018/02/18	رئيس عمال	3سا	57782.08	1125.62
2018/02/19	1-رئيس عمال مناوبة 2-رئيس عمال مناوبة	2سا	69719.58 57589.36	905.44 747.91
2018/02/19	1-رئيس عمال مناوبة 2-رئيس عمال مناوبة	2سا	69719.58 57589.36	905.44 747.91
2018/02/22	1- رئيس عمال مناوبة 2- كهروميكانيكي	8سا	74944.91 45864.68	3893.24 2382.58
2018/05/14	1- رئيس عمال مناوبة	2سا	76694.91 43311.36	996.03 562.48

			2- تقني في الصيانة	
2018/07/8	رئيس عمال	2سا	75020.64	974.29
2018/07/10	1- رئيس عمالة مناوبة 2- كهروميكانيكي	4سا	74944.91 45864.68	1946.62 1191.29
201/07/19	رصاص	1سا	38223.41	248.20
2018/07/23	لحام	1سا	51603.49	335.08
2018/07/30	1- رئيس عمالة مناوبة 2- تقني في الصيانة	1سا 59980 656.	59245.18 53673.69	384.76 348.53
2018/07/31	كهروميكانيكي	1سا	48493.51	314.89
2018/09/4	1- رئيس عمالة مناوبة 2- تقني في الصيانة	2سا	76694.91 43311.36	996.03 562.48
2018/9/8	1-رئيس عمالة مناوبة	2سا	59245.18	769.41
2018/09/09	1- لحام 2- لحام	4سا	42049.73 49993.38	1092.20 1298.52
2018/09/10	رئيس عمال	2سا	77364.58	1004.73
2018/09/26	1- رئيس عمال	1سا	69626.95 52340.94	452.12 339.87

	2- تقني في الصيانة			
2018/10/8	لحام	3سا	42049.73	819.15
2018/10/9	رئيس عمال	2سا	57782.08	750.41
2018/10/15	رئيس عمال	1سا	58191.23	377.86
2018/11/7	رئيس عمالة مناوبة	1سا	59245.18	384.70
2018/11/8	رصاص	4سا	38223.41	992.81
2018/11/11	1- رئيس عمالة مناوبة 2- تقني في الصيانة	2سا	59245.18 53673.69	769.41 697.06
2018/11/15	1- رئيس عمالة مناوبة 2- تقني في الصيانة	2سا	76694.91 43311.36	996.03 562.48
2018/11/18	1- رئيس عمال 2- لحام	1سا	57782.08 49993.38	375.20 324.63
2018/11/28	1- رئيس مصلحة 2- رصاص	4سا	70410.78 38223.41	1828.85 992.81
	المجموع			77030.93

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مديرية الصيانة ومصلحة إعداد وكشف الأجور للمؤسسة.

بالنسبة لطريقة الحساب فقد تم أخذ الأجر الصافي لكل عامل شارك في تصليح آلات معالجة النفايات، ومن ثم حساب تكلفة الساعة الواحدة كما يلي:

التكلفة المقدرة لساعات العمل= (الأجر الصافي لكل عامل/أيام العمل في الشهر/ساعات العمل في اليوم) *عدد ساعات العمل

أي التكلفة المقدرة لساعات العمل= (الأجر الصافي لكل عامل/22 يوم/7ساعات) * عدد ساعات العمل.

ثانيا: تكلفة اليد العاملة في مديرية البيئة

يوجد بمؤسسة صيدال لإنتاج المضادات الحيوية وحدة كاملة لمعالجة النفايات، وبما أن عمال هذه الوحدة يعتبرون بحد ذاتهم تكلفة بيئية بالنسبة للمؤسسة، فقد تطرقنا إلى أجور هذه العمال إضافة إلى كلما يصرف عليهم من نقل وإطعام...الخ، وأخذنا على سبيل المثال سنة 2018.

جدول رقم(23): تكلفة اليد العاملة في مصلحة معالجة المياه الملوثة

نوع الوظيفة	الأجر الصافي	التكلفة الإجمالية الشهرية (دج)	التكلفة الإجمالية السنوية(دج)
رئيس مصلحة معالجة النفايات	74713.39	144737.93	1 736855.16
مراقب بيئي	57531.89	100076.74	1 200920.88
رئيس قسم الأعمال الجديدة	53507.94	91763.68	1 101164.16
تقني في الصيانة	44278.45	81868.08	982416.24
المجموع	230031.67	418446.43	5 021356.44

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مصلحة إعداد وكشف الأجور.

نلاحظ من الجدول السابق وجود عامل غير متخصص في المجال البيئي(تقني في الصيانة)، وهذا يدل على حاجة هذه المصلحة إلى عامل إضافي متخصص، مما جعل الإدارة تعوض هذا النقص بتقني في الصيانة.

ثالثا: القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف التشغيل

إن تكاليف التشغيل البيئية في مؤسسة صيدال تتمثل في تكاليف اليد العاملة في صيانة المعدات والتجهيزات البيئية، بالإضافة إلى تكاليف اليد العاملة في مديرية البيئة.

ومن أجل تقدير تكلفة اليد العاملة في صيانة المعدات والتجهيزات البيئية تم استخدام **الأسلوب الكمي** وبالتحديد **نظام القياس النسبي**، حيث قمنا بحساب تكلفة اليد العاملة الشهرية نسبة لعدد ساعات العمل في صيانة المعدات والتجهيزات البيئية، وتعتمد المؤسسة نفس الأسلوب تعتمده في تحديد تكلفة اليد العاملة في مديرية البيئة، حيث تحدد هذه التكلفة نسبة لساعات العمل أو نسبة لرتب ودرجات العمال.

ويتم الإفصاح عن هذه التكاليف ضمن **جدول حسابات النتائج** في حساب **أعباء المستخدمين**، في حين يمكن أن تفصح عنها كتكاليف بيئية كما يلي:

- ✓ فصل أعباء المستخدمين البيئيين عن حساب أعباء المستخدمين.
- ✓ إدراج حساب أعباء المستخدمين البيئيين كحساب منفصل في جدول حسابات النتائج.

كما يمكن إدراج تكاليف التخلص من الآثار السلبية(المتمثلة في تكاليف حرق نفايات سنة 2018) وتكاليف أنشطة الفشل البيئي(الرسوم البيئية) في جدول حسابات النتائج، حيث:

تكاليف التخلص من الآثار السلبية =110.00 320

تكاليف أنشطة الفشل البيئي (الرسوم البيئية) = رسوم التحفيز على عدم تخزين النفايات الصناعية+ الرسوم على النشاطات الملوثة للبيئة+ رسوم تطهير القمامات المنزلية

تكاليف أنشطة الفشل البيئي=130 000+239 000+1 386 000

تكاليف أنشطة الفشل البيئي=1 755 000.00دج

لذا سنحاول إجراء تعديلات بيئية على جدول حسابات النتائج لمؤسسة صيدال لسنة 2018

جدول رقم(24): جدول حسابات النتائج بعد التعديلات البيئية

جدول حسابات النتائج	2018/12/31
المبيعات والمنتجات ذات الصلة	974 992.00
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجارية	3 348 055 137.77
الإنتاج المثبت	-
إعانات الاستغلال	-
1-إنتاج السنة المالية	3 349 030 129.77
مشتريات مستهلكة	1 446 139 362.87
خدمات خارجية واستهلاكات أخرى	100 666 263.50
خدمات خارجية متعلقة بالبيئة	320 110.00
2-إستهلاك السنة المالية	1 547 125 736.40
3-القيمة المضافة للاستغلال(1-2)	1 801 904 393.37
أعباء المستخدمين	686 197 070.88
أعباء المستخدمين البيئية	5 098 387.37
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	3 670 379.37
الضرائب والرسوم والمدفوعات وما شابهها المتعلقة بالبيئة	1 755 000.00
4-الفائض الإجمالي عن الاستغلال	1 135 183 555.75

المنتجات العملياتية الأخرى	49 498 274.49
الأعباء العملياتية الأخرى	6 275 114.74
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيم	140 034 368.92
استرجاع عن خسائر القيم والمؤونات	99 052 014.59
5-النتيجة العملياتية	1 137 424 361 .17
المنتجات مالية	11 205 905.74
الأعباء مالية	8 441 650.18
6-النتيجة المالية	2 764 255.56
7-النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)	1 140 188 616.73
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-
الضرائب المؤجلة(التغيرات) حول النتائج العادية	5288 263.97
مجموع منتجات الأنشطة العادية	3 508 786 324.59
مجموع أعباء الأنشطة العادية	2 374 885 971.83
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية	1 133 900 352.76
عناصر غير عادية(منتجات)	-
عناصر غير عادية(أعباء)	-
9-النتيجة غير العادية	-
10-النتيجة الصافية للسنة المالية	1 133 900 352.76

المصدر: من إعداد الطالبة، (تبعا للملحق رقم 08، ص294).

✓ **التعليق على النتائج:**

نلاحظ من الجدول السابق أن أعباء المستخدمين المتعلقة البيئة تمثل نسبة 0.77٪ من الأعباء الإجمالية للمستخدمين، أي أن أعباء المستخدمين المتعلقة بالبيئة ضئيلة جدا بالمقارنة مع أعباء المستخدمين، وهذا ما يدل على قلة اليد العاملة البيئية في المؤسسة.

كما نلاحظ أن الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة المتعلقة بالبيئة تمثل نسبة 32.34٪ من إجمالي الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة، وهي تمثل نسبة مرتفعة نوعا ما بالمقارنة مع التكاليف الأخرى، وهذا يدل على خطورة المخلفات الصناعية للمؤسسة صيدال على البيئة.

وتمثل الخدمات الخارجية المتعلقة بالبيئة نسبة 0.31 ٪ من الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى، حيث تعتبر نسبة ضئيلة جدا، ويرجع هذا إلى مبادرة المؤسسة بالتخلص من نفاياتها في سنة 2018 بالرغم من عدم تجميع كمية كبيرة مثلما حدث في سنة 2015، وهذا ما يدل على تطور الأداء البيئي المؤسسة.

المبحث الثالث: الاستثمار بالمؤسسة ومدى تأثره بالتكاليف البيئية

يعد الاستثمار من أصعب القرارات التي يمكن اتخاذها على مستوى المؤسسة، لذا يجب دراسة كل ما يمكن أن يؤثر على هذا القرار، خاصة تكاليف المؤسسة التي تتعد أنواعها، لذا سنخصص هذا المبحث لدراسة مدى تأثير التكاليف البيئية على الاستثمار بالمؤسسة.

المطلب الأول: الاستثمارات بمؤسسة صيدال للفترة (2015 -2016)

سنتطرق في هذا المطلب إلى واقع الاستثمار بمؤسسة صيدال(فرع المضادات الحيوية) بدءا بسنة 2015 وسنة 2016.

الفرع الأول: مجموع استثمارات المؤسسة لسنة 2015

من المعلوم أن الاستثمار هو توظيف الأموال من أجل تلبية الاحتياجات، وبالنسبة لسنة 2015 فقد استثمرت المؤسسة أموالها فيما يلي:

جدول رقم(25): قيم الاستثمارات لسنة 2015

التاريخ	نوع الاستثمار	الكمية(بالوحدة)	القيمة المتضمنة الرسم(دج)
2015/03/30	أجهزة استخلاص للمسحوق	4	1 231717.50
2015/05/04	مودم انترنت	7	1 123 645.04
2015/05/10	مضخة طرد مركزي C216	2	833 287.84
2015/08/27	مضخة حمض الكبريت ذو تركيز 98%	1	940832.10
2015/09/04	قرص صلب خارجي 4 تيرا	1	28 793.70
2015/09/15	التزويد بعازل غير نفوذ	1	6 371391.94
2015/12/31	التزويد بعازل غير نفوذ	1	462442.50
2015/12/31	برنامج لتسيير الرواتب	1	1 248000
2015/12/31	جهاز البصمة البيوميتري	7	1 261 143
2015/12/31	المجموع		17 196406.12

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مديرية المالية والمحاسبة للمؤسسة(أنظر الملحق رقم 30، ص339).

نلاحظ أن المؤسسة استثمرت بشكل كبير بداية من الشهر الثالث لهذه السنة، وقد تراجعت قيمة الاستثمار في نهاية ديسمبر 2015.

الفرع الثاني: مجموع استثمارات المؤسسة لسنة 2016

فيما يخص سنة 2016، فقد تمثلت استثمارات المؤسسة في:

جدول رقم(26): قيم الاستثمارات لسنة 2016

التاريخ	نوع الاستثمار	الكمية(بالوحدة)	القيمة المتضمنة الرسم(دج)
2016/01/21	خزان بلاستيكي 1000 لتر فارغ	4	48000.00
2016/03/16	خزانة كبيرة مدرعة نموذج كبير	1	46060.00
2016/06/05	جهاز حاسوب محمول	2	147 208.60
2016/06/05	معدل كهربائي3000VA	7	105 787.15
2016/06/05	نقطة وصول الويفي	1	15112.45
2016/10/11	مضخة تشحيم	1	626519.20
2016/10/11	مضخة نزع الهواء+ زيت المضخة	1	467023.82
2016/10/16	جهاز تلحيم	1	19500.00
2016/10/18	جهاز تقليم الأعشاب	1	19400.00
2016/11/13	جهاز تقليم الأعشاب	1	19500.00
2016/11/16	مسخن ماء كهربائي	1	13900.00
2016/11/29	مسخن ماء كهربائي	1	14400.00
2016/11/30	سيارة رونو سيمبول	2	3 024 000.00
2016/11/30	جهاز عرض البيانات ايبسون	1	57330.00
2016/12/25	غرفة مكيفة	1	2 202593.00
2016/12/28	مطرقة هزازة	1	28500.00
2016/12/31	آلة حشو المرهم	1	2 127930.87
2016/12/31	طابعة ليزر كانون	1	28080.00
2016/12/31	محول سيسكو	1	383268.60
2016/12/31	طابعة ايبسون	1	64864.80

2016/12/31	طابعة ايبسون ذات حبر ملون	2	48 168.90
2016/12/31	مجموع قيم الاستثمارات		9 507147.40

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مديرية المالية والمحاسبة للمؤسسة.

نلاحظ من الجدول السابق أن الاستثمار سنة 2016 كان أقل بكثير من سنة 2015، ويرجع هذا لأسباب عديدة منها التكاليف التي أنفقتها المؤسسة في نهاية 2015 من أجل حماية البيئة من المواد المضرة.

المطلب الثاني: الاستثمارات بمؤسسة صيدال للفترة(2017-2018)

قامت مؤسسة صيدال باستثمار أموالها في شراء المستلزمات الضرورية خلال السنتين 2017 و2018، لذا سنتعرف في هذا المطلب على أنواع هذه الاستثمارات وقيمها.

الفرع الأول: استثمارات سنة 2017

كانت استثمارات مؤسسة صيدال لإنتاج المضادات الحيوية بالمدية خلال سنة 2017 كما يلي:

جدول رقم(27): قيم الاستثمارات لسنة 2017

التاريخ	نوع الاستثمار	الكمية(بالوحدة)	القيمة المتضمنة الرسم(دج)
2017/03/08	ذي فيدي	2	1 122 090.66
2017/03/08	40 كاميرا ملونة ثابتة	1	8 381090.66
2017/03/08	جهاز تحكم في الألوان شاشة مسطحة	1	154019.05
2017/03/08	رتابة لون شاشة مسطحة	2	308 038.13

2017/03/20	جهاز استئصال الغازات الكيميائية	1	1 082900.00
2017/03/21	مضخة تشحيم	3	1 817 572.68
2017/03/23	جهاز مراقبة	1	404124.00
2017/05/10	جهاز تلفزيون (سمارت)	1	143565.00
2017/05/30	عداد الجسيمات السائلة	1	6 188000.00
2017/08/06	جهاز معقم الهواء+ خرطوشة	2	3 175 726.42
2017/11/10	مسخن ماء كهربائي	1	13500.00
2014/08/01	جهاز حاسوب محمول	1	85410.00
2007/10/28	جهاز حاسوب+ معدل كهربائي	1	95940.00
2007/07/10	طابعة مصفوفة ايبسون	1	54990
2017/12/31	مجموع قيم الاستثمارات		23 026 966. 60

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مديرية المالية والمحاسبة.

نلاحظ في الجدول السابق وجود تواريخ غير منتمية لسنة 2018، وهذا لأن مؤسسة إنتاج المضادات الحيوية قد استثمرت من المؤسسة الأم(مجمع صيدال) في تلك التواريخ، ولم يستعملها إلى غاية سنة 2017.

الفرع الثاني: استثمارات سنة 2018

يمثل الجدول التالي جميع أنواع الاستثمارات التي قامت بها المؤسسة خلال سنة 2018

جدول رقم(28): قيم الاستثمارات لسنة 2018

التاريخ	نوع الاستثمار	الكمية(بالوحدة)	القيمة المتضمنة الرسم(دج)
2018/01/04	طاولة طعام فورميكا(6 مقاعد)	30	439 110
2018/01/04	كرسي طعام فورميكا	180	353 430
2018/01/30	طابعة ليزر	2	35 271.60
2018/04/15	جهاز معايرة أوتوماتيكي	1	1 451800
2018/04/15	جهاز معايرة كارل فيشر	1	967470
2018/04/15	مسجل درجة الحرارة والرطوبة	3	207 060
2018/04/15	جهاز قياس القطبية(±355°)	1	2 507 330
2018/04/15	جهاز للتجفيف منزوع الهواء	1	1 463700
2018/07/16	مربع ربط نقطة النهائي	1	861185.77
2018/07/30	تزويد بزيت عازل+ أشغال الملأ	1	11382231.00
2018/08/15	تزويد الأرضية بمادة البوليكلورور فينيل	1	1 374450.00
2018/10/25	جهاز حاسوب	11	824 670.00
2018/10/25	شاشة حاسوب	11	116 432.91
2018/10/25	معدل كهربائي	11	93 558.85
2018/11/14	جهاز مكافحة الحرائق للمنافذ	1	230618.06
2018/11/14	محرك شاحنة	1	1 550000

2018/12/09	20 جهاز الإضاءة 200 واط	1	356040.86
2018/12/17	الغرفة المكيفة	2	5 164.60
2017/12/12	محول	3	145 263.30
2016/12/22	طابعة ليزر سوداء	1	12350.52
2009/11/07	جهاز حاسوب محمول	1	65698.00
2014/08/09	جهاز حاسوب محمول	1	100854.00
2002/01/01	حامل تلسكوبي للأرضية	1	47891.53
2018/12/31	مجموع قيم الاستثمارات		29 751016.38

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مديرية المالية والمحاسبة.

بالنسبة للتواريخ الموجودة قبل سنة 2018 في الجدول فهي تواريخ دخول هذه الاستثمارات من المجمع (المؤسسة الأم)، وقد تم استعمالها في سنة 2018 لذا تدرج ضمن استثمارات 2018.

المطلب الثالث: المقارنة بين قيمة التكاليف البيئية وقيمة الاستثمارات

من أجل إثبات دراستنا قمنا بمقارنة التكلفة البيئية التي تحملتها المؤسسة من أجل حماية البيئة بحجم الاستثمار في المؤسسة بنفس السنوات التي تمثل أكبر تكلفة للمؤسسة، أي المقارنة بين سنة 2015 وسنة 2018.

الفرع الأول: مقارنة التكاليف البيئية بين سنتي 2015 و2018.

سنتطرق في الجدول التالي إلى التكلفة البيئية وتغيرها بين سنة 2015 وسنة 2018.

جدول رقم(29): مقارنة التكاليف البيئية بين سنة 2015 وسنة 2018.

الأداء البيئي في 2015	التكلفة	الأداء البيئي في 2018	التكلفة
حرق المنتج المنتهي الصنع	1 459423.55	-	-
حرق المواد الأولية	1 053729.51	حرق المواد الأولية	3 208240

حرق بقايا الإنتاج والمساحيق	1 276130.7	-	-
حرق المرهم	8570.95	-	-
الرسم على تخزين النفايات الصناعية	1 386000	الرسم على تخزين النفايات الصناعية	1 386000
الرسم على النشاطات الملوثة	239000	الريم على النشاطات الملوثة	239000
الرسم على القمامات المنزلية	80000	الرسم على القمامات المنزلية	130000
المجموع	5 502854.73	**المجموع**	4 963240

المصدر: من إعداد الطالبة.

نلاحظ أن التكاليف البيئية التي تحملتها مؤسسة صيدال في سنة 2015 أكبر من التكاليف البيئية التي تحملتها المؤسسة في سنة 2018، وهذا يدل على وجود تطور ملحوظ في الأداء البيئي للمؤسسة نتج عنه انخفاض في التكاليف البيئية.

الفرع الثاني: مقارنة سنوية لاستثمارات فرع المضادات الحيوية.

بعد أن حددنا فرق التكلفة البيئية بين سنتي 2015 و2018، سيتم فيما يلي تحديد فرق تكلفة الاستثمارات لنفس السنتين، وهذا من أجل استنتاج العلاقة بين التكلفة البيئية والقرار الاستثماري.

جدول رقم(30): مقارنة قيم الاستثمارات بين سنة 2015 وسنة 2018

استثمارات 2015	القيمة	استثمارات2018	القيمة
التزويد بعازل غير نفوذ	462442.50	20 جهاز إضاءة 200 واط	356040.86

برنامج لتسيير الرواتب	1 248000	الغرفة المكيفة	2 582300
جهاز البصمة البيوميتري	1 441306.29	الغرفة المكيفة	2 582300
المجموع	3 151748.79	المجموع	5 520640.86

المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ من الجدول السابق أن الاستثمارات التي قامت بها المؤسسة في سنة2015 أقل من الاستثمارات التي قامت بها المؤسسة في سنة 2018.

الفرع الثالث: مقارنة التكاليف البيئية بالاستثمارات

بعد مقارنة التكاليف البيئية للمؤسسة للسنتين 2015 و2018 ومقارنة استثمارات المؤسسة بنفس السنتين سنعرض فيما يلي مدى ارتباط تلك التكاليف البيئية بالقرار الاستثماري.

جدول رقم(31): المقارنة بين التكاليف البيئية والاستثمارات

السنة	التكلفة البيئية	السنة	قيمة الاستثمارات
2015	5 502854.73	2015	3 151748.79
2018	4 963240	2018	5 520640.86

المصدر: من إعداد الطالبة.

إن أكبر التكاليف البيئية التي تحملتها المؤسسة كانت في سنة 2015، فإضافة إلى الرسوم البيئية الواجب دفعها كل سنة، تعتبر هذه السنة هي أول سنة قامت فيها مؤسسة صيدال لإنتاج المضادات الحيوية بحرق نفاياتها خارج محيطها، وهذا نظرا للقوانين الجديدة التي تقضي بعدم حرق المواد الخطيرة بنفس المؤسسة، فقد قامت بإرسال نفاياتها الصناعية إلى مؤسسة أخرى من أجل حرقه، وتشتمل نفاياتها على كل من المواد الأولية والمنتج المنتهي الصنع والمرهم وبقايا الإنتاج والمساحيق، وهذا على عكس سنة 2018 التي تشتمل نفاياتها الصناعية على المواد الأولية فقط، مما يؤكد على أن التكاليف البيئية المنفقة سنة 2015 أكبر من التكاليف البيئية المنفقة سنة 2018، كما نلاحظ في نفس الوقت أن استثمارات سنة 2015 أقل من استثمارات سنة 2018.

ومنه نستنتج وجود علاقة بين التكاليف البيئية والاستثمارات، بحيث كلما ارتفعت تكاليف المؤسسة البيئية كلما انخفض الاستثمار بعدها، لذا فأن المؤسسة تتأنى في اتخاذ القرار الاستثماري وقبل أن تتخذ هذا القرار تقوم بدراسة لكل تكاليف التي تحملتها المؤسسة بصفة عامة، والتكاليف البيئية بصفة خاصة فإن أخذت الأنشطة البيئية قيمة كبيرة من الأموال فقد تكون سبب في قلة فرص الاستثمار وهذا ما يؤثر سلبا على المؤسسة، لأن الاستثمار يعتبر الوسيلة المثلى لتحقيق الأرباح في المستقبل.

خلاصة:

ينتج عن صناعة الأدوية نفايات خطيرة وجب التخلص منها بأفضل الطرق، وبالنسبة لمؤسسة صيدال فهي تقوم بالتخلص من نفاياتها السائلة عن طريق تجميعها في مكان واحد مجهز بآلات ومعدات تقوم بتصفية كل المياه الملوثة للمؤسسة آليا بعد إضافة مواد كيميائية مطهرة، كما يتم توصيل النفايات الغازية بتلك الآلات والمعدات عن طريق مجموعة من الأنابيب، أي تعالج تلقائيا ضمن المياه الملوثة، وأما النفايات الصناعية من المواد الأولية والمنتجات المنتهية الصنع فيتم التخلص منها عن طريق إرسالها إلى مؤسسة أخرى من أجل حرقها مقابل تكلفة متفق عليها، وبالرغم من وجود تكاليف بيئية تتحملها مؤسسة صيدال، إلا أنها لا تفصح عنها كتكاليف بيئية، فعلى سبيل المثال تعتبر تكاليف التخلص من الآثار السلبية المتمثلة في تكاليف حرق نفاياتها بأنها خدمات خارجية، كما تعتبر تكاليف أنشطة الرقابة المتمثلة في المواد المستعملة لمنع خروج الملوثات على أنها مخزونات عادية، أي لا تفصح عنها كمخزونات بيئية، وهذا بالإضافة إلى الرسوم البيئية على تخزين النفايات الصناعية الخطيرة، التي يمكن تصنيفها على أنها تكاليف أنشطة الفشل البيئي لأن مؤسسة فشلت في التخلص منها وهذا ما دفع الدولة ومديرية البيئة إلى فرض رسوم معينة

النتائج والمناقشة والتوصيات

إن زيادة قدرات وحجم المؤسسات أدى إلى زيادة أنشطة المؤسسات وتوسعها، مما أحدث تأثيرات اجتماعية مختلفة، ومن هنا ظهرت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من أجل تقييم كل التأثيرات الاجتماعية بعيدا عن التكاليف والعناصر الداخلية للمؤسسة، وذلك لأن مسؤولية المؤسسة لا تنحصر فقط داخل محيطها، وانما يتوجب عليها أيضا أن تتحمل مسؤوليتها اتجاه العالم الخارجي الذي يمكن أن يتأثر بأنشطتها، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية لا تقتصر على الموظفين فقط بل تشمل أطراف أخرى كالعملاء والمجتمع بالإضافة إلى البيئة التي تعد كأهم عنصر تم تسليط الضوء عليه في إطار المسؤولية الاجتماعية، بحيث تتقيد المؤسسة بكل ما يجب فعله في سبيل حماية البيئة والتخفيف من الأضرار الناتجة عن نشاطها الصناعي وذلك وفق للقوانين التي نصت على ذلك، مثل القانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة، والجدير بالذكر أن حماية البيئة يمكن أن يحمل المؤسسة تكلفة بيئية معتبرة، وفي بعض الأحيان يصعب على المحاسب تحديد أو قياس تلك التكلفة، ويعود هذا إلى عدة أسباب من أهمها صعوبة حصر آثار التلوث، نظرا لتعدد العوامل المسببة لهذا التلوث، وبالرغم من المشاكل المحاسبية التي تعرقل مسار حماية البيئة إلا أنه هناك بعض المحاولات خاصة من الدول الأجنبية التي بادرت بقياس التكاليف البيئية محاسبيا، والإفصاح عنها أي عرض المعلومات المتعلقة بالبيئة إما ضمن القوائم المالية للمؤسسة، أو في تقارير بيئية مستقلة، أو ضمن التقرير السنوي للإدارة وتقرير مجلس الإدارة.

إن توظيف الأموال أو ما يعرف بالاستثمار يعد وسيلة لتحقيق الأرباح، سواء كان هذا الاستثمار طويل أو قصير الأجل، داخلي أو أجنبي، مباشر أو غير مباشر فالهدف أو الغاية واحدة، وقد كان للجزائر دور في تشجيع الاستثمار من خلال إنشاء مجموعة من الهيئات التي تدعمه كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تتكلف بترقية الاستثمارات ومتابعة تطويرها وتقدم كل الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء للمقيمين أو غير المقيمين، كما تسهل القيام

بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية بالإضافة إلى المجلس الوطني للاستثمار الذي يقترح الاستراتيجيات والأولويات لتنمية الاستثمار ويفصل في المزايا الممنوحة للاستثمار ويحث ويشجع على استخدام مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات.

عند اتخاذ قرار الاستثمار يؤخذ بعين الاعتبار كل العوامل التي قد يتأثر بها، ومن بينها العوامل البيئية، فبما أن حماية البيئة يتطلب تكاليف تدفعها المؤسسة فهذا يمكن أن يؤثر مستقبلا على قرار الاستثمار، فكلما زادت التكاليف البيئية للمؤسسة كلما قلت فرص الاستثمار، أما إذا تحكمت المؤسسة في تكاليفها باتباع السياسات البيئية والاستمرار في تطبيق إجراءات المحاسبة البيئية فهذا يساهم في زيادة ربحية المؤسسة تدريجا، ومنه انخفاض التكاليف الممكن حدوثها، وذلك يعطي فرصة ومجال أكبر للاستثمار.

أولا: اختبار فرضيات الدراسة

بعد دراستنا لمختلف جوانب الموضوع في أربعة فصول، ثلاثة فصول نظرية وفصل تطبيقي يتجلى لنا التأكيد على صحة الفرضيات أو عدم صحتها على النحو الآتي:

الفرضية الأولى: تواجه معظم المؤسسات مشاكل وصعوبات في تحديد قيمة التكاليف التي من شأنها التقليل أو الحد من الأضرار البيئية.

الفرضية محققة، وقد تم التأكيد عليها في الفصل الرابع حسب دراسة حالة مؤسسة صيدال(فرع المضادات الحيوية)، حيث توصلنا إلى أن المحاسبين في مؤسسة صيدال لم يتمكنوا من قياس كل التكاليف البيئية للمؤسسة، مثل تكاليف اليد العاملة في الصيانة البيئية، تكاليف النفايات الصناعية المخزنة منذ سنوات ولم يتم التصرف فيها.

الفرضية الثالثة: يساهم تطبيق المحاسبة البيئية على مستوى المؤسسة في حماية المحيط الداخلي والخارجي في آن واحد؛

الفرضية محققة، وقد تم التأكيد عليها في الفصل الرابع حسب دراسة حالة مؤسسة صيدال(فرع المضادات الحيوية)، حيث توصلنا إلى أن مؤسسة صيدال تساهم بشكل مباشر في حماية البيئة الخارجية ذلك لأن أنشطة المؤسسة تطرح مياه ملوثة وخطيرة، إلا أن المؤسسة تعالج تلك المياه داخليا عبر محطة مجهزة بعدة آلات، وذلك باستعمال مواد تساهم في التطهير مثل: كبريتات الألمنيوم وبكتيريا التطهير.

الفرضية الثالثة: يوجد قصور من طرف النظام المحاسبي المالي فيما يخص القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية؛

الفرضية محققة، وقد تم التأكد من ذلك في الفصل الثاني والفصل الرابع من الدراسة إلى ذلك في الفصل الرابع حسب دراسة حالة مؤسسة صيدال(فرع المضادات الحيوية)،حيث لم نجد أي بند أو معلومة أو شروط يفرضها النظام المحاسبي المالي حول القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية، وهذا على عكس المعايير المحاسبية الدولية التي كانت قد أشارت إلى ذلك في المعيار الأول والمعيار السادس عشر.

الفرضية الرابعة: هناك علاقة بين القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية والقرار الاستثماري في مؤسسة صيدال.

الفرضية محققة، وقد تم التأكد من ذلك في الفصل الثالث والفصل الرابع من الدراسة، حيث وجدنا أن اتباع السياسات البيئية وتطبيق المحاسبة على هذه السياسات يساهم في تخفيض التكلفة البيئية المستقبلية، كما يساهم في تحقيق المنفعة المستقبلية للمؤسسة، وعليه فإن فرص الاستثمار تكون أكبر في المستقبل.

ثانيا: النتائج والمناقشة

بعد التعمق في موضوع التكاليف البيئية وأثرها على اتخاذ القرار الاستثماري، توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي التزام قانوني يولد المنفعة للمؤسسة التي تعمل على تطبيقها، حيث يقوم المحاسب بتقييم وقياس العوائد المتوقع تحقيقها بعد التضحيات الاجتماعية للمؤسسة، وبالتالي تتم عملية المقارنة بينهما؛
- تساهم المعلومات المتعلقة بالبيئة في تسهيل عملية اتخاذ القرار، ذلك لأن هذه العملية تحتاج إلى المعلومات الكافية عن كل ما يتعلق بالمؤسسة ويمكن أن يؤثر على القرار، سواء كان في محيطها الداخلي أو في المحيط الخارجي المتأثر بها كالبيئة، وعليه فإن الإفصاح عن التكاليف المتحملة في سبيل حماية البيئة بعد قياسها محاسبيا يوفر المعلومات اللازمة التي يحتاج إليها متخذي القرار قبل تنفيذ مهامهم؛
- تطور الأداء البيئي لمؤسسة صيدال، هذا من خلال المبادرة بحرق النفايات الخطيرة والتخلص منها سنة 2018 بعد تجميع كمية صغيرة عكس السنوات السابقة التي قامت فيها المؤسسة بتخزين كمية كبيرة من النفايات لسنوات عديدة؛
- عدم الاعتراف بمصطلح التكاليف البيئية من طرف محاسبي المؤسسة، وهذا كون الدولة لا تفرض إجراءات صارمة تلزم المؤسسات بتطبيق المحاسبة البيئية، فبالرغم من وجود هذه التكاليف إلا أن المحاسبين لا يقومون بالإفصاح عنها كتكاليف بيئية وبالتالي لا يتم تصنيفها في حساب خاص ضمن القوائم المالية للمؤسسة؛
- تساهم مؤسسة صيدال في حماية البيئة الخارجية من المياه والغازات الملوثة، وهذا لأن المؤسسة تحتوي على محطة كبيرة مجهزة بمختلف المعدات والآلات يتم تزويدها بمجموعة

من المواد المعقمة التي تعمل على تصفية المياه الملوثة عبر أنابيب مختصة ليتم طرحها في الأخير من المؤسسة إلى الخارج دون أن تشكل خطرا على البيئة؛

- انخفاض التكاليف البيئية لمؤسسة صيدال في السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك إلى تطور الأداء البيئي للمؤسسة، فكلما ازدادت جودة الأداء البيئي كلما انخفضت التكاليف البيئية؛
- زيادة فرص الاستثمار في مؤسسة صيدال في السنة الأخيرة، وهذا ما التمسناه عند مقارنة الاستثمارات سن 2015 التي كانت تحظى بالنصيب الأكبر من التكاليف البيئية باستثمارات سنة 2018 التي شهدت انخفاضا في التكاليف البيئية، وهذا ما يؤكد العلاقة بين التكاليف البيئية والاستثمار فكلما انخفضت هذه التكاليف كلما زادت فرص الاستثمار.

ثالثا: توصيات ومقترحات الدراسة

من خلال دراستنا لمختلف جوانب الموضوع، وبعد المشاكل والصعوبات التي واجهتنا في الجانب التطبيقي من الدراسة خاصة فيما يتعلق بالتكاليف البيئية لمؤسسة صيدال، نقترح ما يلي:

- زيادة الرقابة البيئية على مستوى المؤسسات الجزائرية من خلال القيام بالزيارات المفاجئة من طرف مديرية البيئة وتحديد غرامات مالية إضافية في حالة ملاحظة أي إهمال بيئي لهذه المؤسسات؛
- المبادرة بزيادة الوعي البيئي الأكاديمي من خلال القيام بالبحوث والدراسات في هذا المجال؛
- محاولة تطبيق المحاسبة البيئية على مستوى مؤسسة صيدال عن طريق فصل التكاليف البيئية عن التكاليف الأخرى للمؤسسة والإفصاح عنها ضمن القوائم لمالية؛
- الاستفادة من المياه التي يتم معالجتها وتطهيرها داخل المؤسسة كاستعمالها في التنظيف ودور المياه، وهكذا يتم تخفيض المصاريف التي قد تدفعها المؤسسة مقابل استهلاك الماء؛

- يجب على مؤسسة صيدال التصرف في النفايات الصناعية الخطيرة التي تخزنها لسنوات عديدة بالتخلص منها في أقرب وقت؛
- ينبغي على مؤسسة صيدال(فرع المضادات الحيوية) أن تهتم أكثر بالبيئة، على سبيل المثال تشجيع المساعد المكلف بالبيئة بالمؤسسة وتوفير الإمكانيات اللازمة للقيام بعمله كزيادة الأجر مثلا.

رابعا: أفاق الدراسة

لقد خصصنا دراستنا لتحديد التكاليف البيئية التي يصعب قياسها من طرف معظم المؤسسات ولتوضيح دور تلك التكاليف في اتخاذ القرار الاستثماري، وبالتأكيد فإن دراستنا لا تخلو من النقائص نظرا لأهمية كل من المحاسبة البيئية والاستثمار، لذا يمكن التطرق لنقاط أخرى في هذا المجال، نبرزها فيما يلي:

- دور المحاسبة البيئية في دعم وتشجيع التنمية المستدامة؛
- الإفصاح البيئي كآلية لتسهيل عملية اتخاذ القرار
- دور المحاسبة البيئية في تحسين جودة الأداء للمؤسسة؛
- الأداء البيئي ودوره في تخفيض التكاليف البيئية.

المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1-الكتب:

-إبراهيم نائب، إنعام باقية، نظرية القرارات (نماذج وأساليب كمية محسوبة)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

-إسماعيل محمود عبد الرحمان، محاسبة التلوث البيئي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية مصر، 2014.

-أمين السيد محمد لطفي، نظرية المحاسبة، منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع مصر 2009.

-حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2007، ص117.

-خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة والمخطط المحاسبي الوطني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.

-دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2009.

-علي حسين علي، نظرية القرارات الإداري، (مدخل نظري وكمي)، دار زهران للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2008.

-فراس أحمد الخرجي، الإدارة البيئية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع عمان، الأردن،2007.

-قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

-كريم سالم الغالبي، حيدر كاظم العادلي، التلوث البيئي والسياسات المثلى لمواجهته، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع عمان، الأردن،2013.

-محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الطبعة الأولى مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية مصر، 2002.

2-الرسائل والأطروحات:

-الطيب الوافي، دور وأهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس فرحات، سطيف، 2011-2012.

-ثامر بن صوشة، الإفصاح المحاسبي ودوره في ترشيد القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016-2017.

-حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013.

-خديجة ملاك، استعمال آليات التسيير في تصور نظام للمحاسبة البيئية في المؤسسة الاقتصادية أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة، 2017-2018.

-حنان سعيدي سياف، القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة2، 2013-2014.

-عبد الرحمان العايب، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة أطروحة في دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011.

-عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر، 2007-2008.

-عيسى بن خضر، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2018-2019.

- عبد الرؤوف قمبور، نموذج مقترح لأثر أنماط القيادة الإدارية على أداء الموارد البشري، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2018

-لعبيدي مهاوات، القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

-منى عبد الله حمد، أثر قياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها في رفع كفاءة الأداء البيئي، رسالة ماجستير تخصص المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2014.

-موسى محمد صالح، الوعي البيئي ودوره في تطبيق الإفصاح المحاسبي البيئي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة وأثره على قرارات المستثمر في سوق عمان المالي، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، تخصص محاسبة كلية إدارة أعمال، جامعة الجنان، لبنان، 2015.

-ميلاد سعيد خزام، أثر الاعتراف بالتكاليف البيئية للمنظمات الاقتصادية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية المقدمة، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية المحاسبة، جامعة الجبل الغربي، ليبيا، 2016.

-ناصر أحمد عمر محمد، الآثار البيئية والاقتصادية لبعض المخلفات الصناعية، أطروحة دكتوراه في العلوم البيئية، تخصص علوم بيئية، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، السودان، 2008.

-وهيبة مقدم، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بن احمد وهران، 2014.

3-المجلات:

- أحمد زغدار، محمد سفير، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، مجلة الباحث، المجلد 07، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.

-أسماء بركان، دور نظام المعلومات الإدارية في ترشيد القرار بالمؤسسة، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية المجلد 03، العدد 01، جامعة لونيسي علي، البليدة، 2017.

-أسماء زينات، دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا

-إلهام بوغليظة، أهمية ودور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات في قطاع المحروقات بسكيكدة مجلة الباحث المجلد 13، العدد 13، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص137.

-إلهام نعيم، مصطفى بلمقدم، البرمجة بالأهداف كأداة مساعدة في اتخاذ قرار منح القروض مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 04، العدد 05جامعة ابن باديس مستغانم، 2016.

-أمنة تونسي، ابراهيم بورنان، دور الثقافة البيئية في تدعيم تطبيق المحاسبة البيئية في ظل متطلبات التنمية المستدامة، مجلة دراسات و أبحاث، المجلد 09، العدد 27،جامعة زيان عاشور الجلفة، 2017.

-أمنة دداش، بشني يوسف، أهمية الاستثمار العمومي في إحداث التنمية الاقتصادية في الجزائر مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 03، العدد 02،جامعة ابن باديس، مستغانم، 2018.

- أمين بن قردي، التلوث البيئي والمسؤولية التقصيرية الناجمة عنه وكيفية التعويض عن هذا التلوث، مجلة القانون العقاري والبيئة، المجلد04، العدد 07،جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2016.

-ثامر علي النويران، السياسات الاقتصادية الخاصة بمواجهة التلوث البيئي، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 01، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2017.

-دليلة بركان، تأثير الاتصال غير الرسمي على عملية اتخاذ القرار، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 05 العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011.

-رضا زهواني، دور وأهمية التكاليف البيئية في قياس وتقييم الأداء البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي 2013.

-سامية دايخ، التلوث صورة من صور المساس بالبيئة، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 01 العدد 01 جامعة ابن باديس، مستغانم2013.

-سامية دايخ، التلوث صورة من صور المساس بالبيئة، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 01 العدد 01 جامعة ابن باديس، مستغانم، 2013.

-عادل لعجالي، واقع تطبيق الأساليب الكمية لاتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10، العدد 17،جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017.

-عبد الحق القنيعي، علي مكيد ، دراسة البعد البيئي في تحديد موقع المشروع الصناعي من منظور المشرع الجزائري، مجلة دراسات اقتصادية المجلد 04، العدد 10، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2009.

-عبد الرحمان العايب، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة أطروحة في دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، 2011.

-عبد المجيد موازين، محمد أمين ربري، القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم الاقتصادي مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الشلف، لمجلد 10، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي 2018.

-عثمان مداحي، أهمية ودور المعلومات في اتخاذ القرار، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 01، 2018، جامعة لونيسي علي، البليدة، 2018.

-فتيحة بلحاج، الأسس النظرية والعلمية في اتخاذ القرار، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية

المجلد 07، العدد 01، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، 2016، ص ص275، 276.

-مريم صغير موح، دور محاسبة التكاليف البيئية في تحديد قرار التسعير في المؤسسة الإنتاجية الجزائرية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02،جامعة لونيسي علي البليدة، 2017.

-مريم يوسف، نعيمة يحياوي، استراتيجيات تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 03 العدد 01، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2017.

-منصوري زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2015، ص135.

- نصيرة يحياوي ، عايدة خلالف، واقع تطبيق المحاسبة عن المسؤولية البيئية في بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 60، العدد 01 جامعة امحمد بوقرة، بومرداس 2018.

2013، ص28.

-إبراهيم الخليل برادعي، حاكمي بوحفصم، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2017.

- أحمد ضيف، واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية وسبل تنميته، مجلة معارف المجلد 10

-أحمد عارف الكفارنة، العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، العدد 42 جامعة بغداد، العراق، 2009.

- أزهر يوسف الشكري، أسس القياس المحاسبي لتكاليف منافع الأنشطة الاجتماعية وطرائق الإفصاح عنها في التقارير المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ، المجلد 08، العدد 22، جامعة الكوفة، العراق 2012.

-أسماء مزيمش وآخرون، تحديات القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية، مجلة المنهل الاقتصادي المجلد 01، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018.

-إسمهان خلفي، سليمة عبد الله، نظم المعلومات وفعالية اتخاذ القرار، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.

-الجيلالي ميسومي، لعطوي جلول، تأثير المسؤولية الاجتماعية على مزيج الاتصال التسويقي مجلة المعيار المجلد 09، العدد 02، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الوشريمي، تسمسيلت 2018.

-الطاهر جليط، واقع تبني المؤسسات الصناعية للقياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات المجلد 03، العدد 02، جامعة أكلي محند أولحاج 2018.

-إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 03، العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2016.

- أمنة تونسي، إبراهيم بورنان، المراجعة الاجتماعية ودورها في تضييق فجوة التوقعات عن المسؤولية الاجتماعية من خلال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 07، العدد 03، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2016، ص353.

-أمينة حفاصة، عباس فرحات، دور القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 07، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي،2017.

- أمينة فداوي، مدى التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي، مجلة الباحث، المجلد 17، العدد17، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.

- أنيس هزلة، رضا زهواني، أثر التطورات في منظومة الإدارة البيئية على الفكر المحاسبي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 06 جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2018.

-بالرقي التيجاني، القياس في المحاسبة، ماهيته وقيوده، ومدى تأثره بالتضخم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 08، العدد 01، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008.

-بسام فتحي الذيابات، تأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء التنظيمي للبنوك الإسلامية الأردنية المجلة الجزائرية للاقتصاد والماليةـــ، المجلد 07، العدد 01،جامعة يحيى فارس، المدية، 2017.

-بشرة تجاني، عزة الأزهر، أساليب القياس والإفصاح المحاسبي عن محاسبة التكاليف البيئية مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 11، العدد 33، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018.

-بشرى الطائي، بتصرف، انعكاس الإبلاغ المالي عن رأس المال الفكري على قرارات الاستثمار مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23. العدد 95، جامعة بغداد، العراق، 2017.

-بلال فايز عمر، إسحاق محمود الشعار، نضال عمر زلوم، أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد 41

-بلال مسرحد، نظم المعلومات القرارية المساعدة على اتخاذ القرار، مجلة دراسات استراتيجية المجلد 11 العدد 22، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، الجزائر، 2015.

-تانيا قادر عبد الرحمان، أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشور على تحليل القوائم المالية مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة كركوك، العراق، 2016.

-ثامر علي النويران، السياسات الاقتصادية الخاصة بمواجهة التلوث البيئي، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 01، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2017 ص133.

جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015.

-جمال بوربيع، القيادة واتخاذ القرار أثناء الكوارث والأزمات، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 25 العدد 02 جامعة منتوري، قسنطينة 2014.

-حامد كريم الحدراوي، وآخرون، توظيف أبعاد المسؤولية الاجتماعية لتعزيز القدرات الإبداعية مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 07، العدد 30، جامعة الكوفة، العراق،2014.

-حامد كريم الحدراوي، وآخرون، توظيف أبعاد المسؤولية الاجتماعية لتعزيز القدرات الإبداعية مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 07، العدد 30، جامعة الكوفة، العراق، 2014.

-حسناء مشري، سفيان مسالته، قياس التكاليف البيئية للمؤسسات الصناعية كمدخل أخلاقي للمساهمة في حماية الأنظمة البيئية الهشة، مجلة معارف، المجلد 12، العدد 23، جامعة أكلي محند أولحاج، 2017.

-حسين وليد حسين وآخرون، قرارات الاستثمار والعوامل المؤثرة في ترشيدها في أسواق الأوراق المالية بالنسبة لصغار المستثمرين، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 08، العدد 22، جامعة بغداد، العراق، 2013.

-حكيم براضية، بلعزوز بن علي، أهمية الإفصاح وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية لدعم الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 09، العدد 14

-حيزية لصاق، دور المحاسبة البيئية في تقييم الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة معارف المجلد 11 العدد 21، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2016.

-خالد الخطيب، دور المحاسبة البيئية في إدارة الخطر الناجم عن التلوث البيئي والإفصاح عنها مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد 05، العدد 05، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2008.

-خالد خالفي، دور نظام المعلومات التسويقي في اتخاذ القرارات التسويقية للمؤسسة، مجلة الاقتصاد الجديد المجلد 13، العدد 02جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015.

-خديجة بلحياني، قياس ومستوى الإفصاح عن التكاليف البيئية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 09، العدد 01، جامعة يحيى فارس المدية، 2018.

-خزامى عبد العزيز الجندي، الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 02، جامعة دمشق، سوريا، 2010.

-خلف الله بن يوسف، أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 04 العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017.

-خيرة داود، قراءة في أدبيات المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، مجلة البحوث والدراسات العلمية المجلد 12، العدد 02جامعة يحيى فارس، المدية، 2019.

-رضا إبراهيم صالح، دور الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في ترشيد القرارات وتحسين جودة التقارير المالية مجلة البحوث التجارية المجلد 31، العدد 01، جامعة الزقازيق، مصر 2009.

-رضا زهواني، ضرورة تفعيل دور محافظ الحسابات لحد من المخاطر البيئية للمؤسسات في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 03، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2016.

-رياض زلاسي، عبد الغني دادان، أثر الالتزام بمبدأ حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مجلة معارف، المجلد 11، العدد 21،جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2016.

-زوينة بن فرج، استخدام المحاسبة البيئية ضرورة في قياس التنمية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 04، العدد 05، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2011.

-زين ملوى، براهيم بلويس، التلوث البيئي: دراسة التفجيرات النووية العسكرية الفرنسية في الجزائر نموذجا مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ، المجلد 05، العدد 01، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان 2019.

-سامية سالمي، الشيخ ساوس، دو ر محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين تقييم الأداء المالي مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المجلد02، العدد02، المركز الجامعي علي كافي، تندوف 2018.

-سعدون مهدي الساقي، عبد الناصر نور، محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال

مؤتمر دولي حول: التحديات المعاصرة للإدارة العربية(القيادة الإبداعية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2006.

-سليمة بوزيد، المشاركة في اتخاذ القرارات آلية أساسية في تحقيق التنمية الإدارية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 10، العدد 20،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010.

-سميحة بوحفص، سليم بن رحمون، الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية من منظور المعايير المحاسبية الدولية وتبنيه من قبل المشرع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 05 العدد 01، جامعة عباس لغرور خنشلة، 2018.

-سميحة كرم توفيق، عبد الرحمان سيد سليمان، علاقة مصدر الضبط بالقدرة على اتخاذ القرار مجلة مركز البحوث التربوية، جامعة قطر، المجلد 04، العدد 08، 1995.

-سندية مروان سلطان، ليث محمد سعيد، بتصرف، دور الحوكمة في دعم قرارات الاستثمار مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 01 العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015.

-سنوسي بن عومر، مراد بودية، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 05، العدد 01، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، 2014.

-سيد احمد بوحزام وآخرون، محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 02، العدد03، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2017.

-شهرزاد زغيب، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية المجلد 05، العدد 08، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2005.

-صلاح عامر أبو هونة البديري، تقييم قانون الاستثمار الجديد رقم 13 لسنة 2006، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 01،جامعة القادسية، العراق، 2010.

-ضيف الله محمد الهادي، دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير عملية القياس المحاسبي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01 العدد 07، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014.

-طه عليوي ناصر، هيثم هاشم الخفاف، أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية ودورها في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 92، جامعة الموصل، العراق، 2012.

-عادل البهلول حميدان الطاهر، الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في الشركة الأهلية للإسمنت بليبيا، مجلة للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 01، جامعة دمشق، سوريا، 2011.

-عبد الحق القنيعي، علي مكيد ، دراسة البعد البيئي في تحديد موقع المشروع الصناعي من منظور المشرع الجزائري، مجلة دراسات اقتصادية المجلد 04، العدد 10، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2009.

-عبد الرازق قاسم الشحاده، القياس المجاسبي لتكاليف الاداء البيئي للشركة السورية العامة للأسمدة وتأثيره في قدرتها التنافسية في مجال الجودة، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26 العدد 01، جامعة دمشق، سوريا، 2010.

-عبد السلام بلبالي، حسين بن العارية، واقع القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة داخل البيئة المحاسبية الجزائرية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 06، العدد 02،جامعة أحمد دراية، أدرار 2018.

-عبد القادر مسعد، رابح أوكيل، مدى تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية، مجلة معارف، المجلد 12، العدد 23، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2017.

-عبد الناصر محمد نور أحمد، مدى التزام الشركات المساهمة العامة بالإفصاح البيئي في التقارير المالية المنشورة، مجلة جامعة البحر الأحمر، السودان، المجلد السادس، العدد الخامس، 2014.

-عثمان عبد اللطيف، لحمر عباس، دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات بالمؤسسات الاقتصادية، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 06 العدد 01،جامعة ابن باديس، مستغانم، 2018.

-عطاء الله بن طيرش وآخرون، دراسة فعالية بحوث العمليات في اتخاذ القرارات، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية،المجلد02العدد 01،جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018.

-علي ناجي سعيد الذهبي، موفق عبد المحسن محمد، القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها مجلة دراسات مالية ومحاسبية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 02، العدد 08 2009.

-عمار بن عيشي، الهاشمي بن واضح، أثر التكاليف البيئية على الجودة بالمؤسسات الصناعية الجزائرية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 05، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018.

-عهود ناجي عبود وآخرون، مقومات الاستثمار في مدينة الحبانية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية المجلد 03، العدد 04، جامعة الأنبار، العراق 2018.

-غازي عبد العزيز سليمان عبد ألبياتي، الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 02، العدد 02،جامعة كركوك، العراق، 2007.

-فارس هباش، ريمة مناع، أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية المجلد 05، العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018.

-فتيحة صدوق، أحمد ضيف، دور أنماط التفكير الاستراتيجي في اتخاذ القرار، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة محمد الطاهري، بشار، 2019.

- قيصر علي عبيد الفتلاوي، دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد01، العدد36،جامعة الكوفة، العراق، 2015.

-لمجد بوزيدي، ربيع أحمد بن يحيى، دور الأنظمة الخبيرة في دعم وتطوير اليات نظم اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 02، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2019.

مجلة دراسات مالية ومحاسبية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 02، العدد 08، 2009، ص69.

-محفوظ شنافي، التلوث البيئي والأحياء المتخلفة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 06، العدد 26 جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2017.

-محمد الحافظ عيشوش، أثر كفاءة نظم المعلومات في اتخاذ القرارت، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة

المجلد 03، العدد 01،جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018.

-محمد أمير يوزمان، العربي بن عواق، دور الإفصاح المحاسبي على التكاليف البيئية في تحسين الأداء البيئي مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي 2018.

-محمد سعيد العمري وآخرون، المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الصناعية في المملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2018.

-محمد سفير وآخرون، آليات قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات وطرق الإفصاح عنه، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02،جامعة زيان عاشور، الجلفة 2018.

-محمد طرشي، إيمان يخلف، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، ، المجلد 03، العدد 02،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017.

-محمد عبد القادر حساني، محمد الأمين شربي، المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية في قطاع المحروقات الجزائري، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2018.

-محمد غردي، دور مبادئ وأسس الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 04، العدد 02،جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة 2013.

-محمود جمام، أميرة دباش، أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 08، العدد 26 جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017.

-محمود جمام، أميرة دباش، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي باستخدام الحوافز الجبائية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 02 العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015.

-مريم صغير موح، دور محاسبة التكاليف البيئية في تحديد سعر المنتج، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 07، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017.

-مصطفى أكرم حنتوش، كاظم محمود عبد القادر، تأثير التوسع في الإفصاح المالي على قرارات الاستثمار مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، المجلد 54، العدد 07، 2018جامعة بغداد، العراق.

-مظفر محمد نوري، دور إدارة المعرفة في اتخاذ القرار، مجلة للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 03، العدد 02، جامعة كركوك، العراق، 2013

-مليكة علالي، دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 11، العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

-مولود كبير، مراد بهلول، أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع مصر مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01،جامعة زيان عاشور الجلفة،2017.

-نجاة ساسي هادف، نظرية اتخاذ القرارات في المؤسسة، مجلة المعيار، المجلد 18، العدد 35 جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2014.

-نجوى عبد الصمد، إلهام يحياوي، الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في التقارير المالية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 19، العدد 01، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2018.

-نجوى عبد الصمد، رحال علي، في متطلبات الإفصاح عن الأداء البيئي للمؤسسات في الجزائر مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15، العدد 30، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2014.

-نوارة إيمان، العرابي حمزة، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، مجلة معارف المجلد 12، العدد 23، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة 2017.

-نوارة إيمان، العرابي حمزة، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، مجلة معارف المجلد 12، العدد 23، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة 2017.

- نوال ضيافي، محاسبة المسؤولية الاجتماعية، توجه جديد في عصر حديث، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 09، العدد 10، جامعة علي لونيسي، البليدة، 2014.

-نورالدين جاب الله، إشكالية المحاسبة الوطنية البيئية وفق المحاسبة البيئية للأمم المتحدة، مجلة بحوث، المجلد 10، العدد 01، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2016

-هاني خليل فرج، العلاقة بين الإفصاح البيئي وقيمة الشركة، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، مصر، 2017.

-وائل محمد جبريل، واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية لفروع الصيرفة الإسلامية لمصرف الجمهورية بالمنطقية الشرقية في ليبيا، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 05 العدد 02،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2018.

-وفاء عمر التوم الحاج، أثر التكاليف البيئية على تقويم أداء المنشآت الصناعية، مجلة الدراسات العليا، المجلد 07، العدد 28، جامعة النيلين، السودان، 2017.

-وهيبة هاشمي، الملوثات البيئية الخطيرة، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 01، العدد 01 جامعة ابن باديس، مستغانم، 2013.

-يوسف جغلولي، أثر الثقافة التنظيمية في مراحل صنع القرار داخل المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاجتماعية الإنسانية، المجلد 01، العدد 01،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2011.

-يوسف محمد الجربوع، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، مجلة البحوث الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين،2007.

4- الملتقيات:

-بلال شيخي وآخرون، التحفيزات الجبائية آلية لدعم وترقية الاستثمار في الجزائر، الملتقى الدولي الخامس حول دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الابراهيمي، برج بوعريرج، نوفمبر 2017.

-جميلة الجوزي، أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية، المؤتمر العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي: 20و21نوفمبر2012.

-خليل ابراهيم رجب الحمداني، التحديات التي تواجه قياس التكاليف البيئية، الملتقى الدولي الثاني حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، كلية العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 22و23 نوفمبر،2011.

-سامي زعباط، عبد الحميد مرغيت، آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول: علاقة البيئة بالتنمية: الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، يومي28 و29 أفريل،2015.

-سلمى عائشة كيحيلي وآخرون، التكاليف الاقتصادية للمشكلات البيئية وأهم طرق التقييم البيئي المستخدمة، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي: 20 و21 نوفمبر2012.

-صديقي مسعود، صديقي فؤاد، انعكاس النظام المحاسبي المالي على سياسات الإفصاح في الجزائر، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، يومي: 05و06 ماي2013.

-عائشة بن عطا الله، التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين الحاجة والضرورة الملتقى الدولي الأول حول التأهيل البيئي للمؤسسة في اقتصاديات دول شمال افريقيا، جامعة عمار التليجي، الأغواط يومي:06 و07 نوفمبر، 2012.

-عبد المجيد أونيس، مناخ الاستثمار، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 22و 23 أفريل، 2003.

-عجيلة محمد، شنيني عبد الرحيم، فعالية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال مفاهيم وأسس الملتقى الدولي الثالث بعنوان: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، يومي 14و15 فيفري، 2012.

-فضيل فارس، حمزة ضويفي، المحاسبة البيئية كآلية لدعم وتحسين الأداء البيئي في ظل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، الملتقى الدولي الثاني حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي: 22و23نوفمبر2011.

-مسعود دراوسي وآخرون، واقع محاسبة التكاليف البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، يومي: 05 و06ماي 2013.

-نجيب دحدوح، مساهمة تدابير إدارة المخاطر في تفعيل المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة-الواقع والرهانات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي: 14و 15 نوفمبر 2016.

5-المواد والقوانين:

-المادة"1"، القانون رقم 83-03، المؤرخ في 05فيفري1983، المتعلق بحماية البيئة، الجريدة الرسمية، العدد السادس، سنة 1983.

- المادة "2"، القانون رقم 90-78، المؤرخ في 27 فيفري 1990 المتعلق بدراسات التأثير في البيئة الجريدة الرسمية، العدد العاشر، سنة 1990.

- المادة(03)، القانون رقم 19-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية، العدد السابع والسبعون، سنة 2001.

- المادة"2"، القانون03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الجريدة الرسمية، العدد الثالث والأربعون، سنة 2003.

-المادة"24"، القانون رقم02-02 المؤرخ في 05 فيفري2002، المتعلق بحماية الساحل وتثمينه الجريدة الرسمية، العدد 10، 2002..

-المادة"24"، القانون رقم 01-03 المؤرخ في20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية العدد 47، 2001.

-المادة "45"، القانون رقم01-10 المؤرخ في 03 جويلية2001، الذي يتضمن قانون المناجم، الجريدة الرسمية، العدد 35، 2001.

6-المواقع الالكترونية:

-السعيد قاسمي، الأسس النظرية لاتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية. من الموقع الالكتروني: .http://ifepedia.com

-خليل ابراهيم رجب، زياد هاشم يحيى، دور المحاسبة البيئية في إدارة الخطر الناجم عن التلوث البيئي والإفصاح عنها، من الموقع الالكتروني: www.calameo.com.

-سليمة نشنش، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي، من الموقع الالكتروني: .http://ifepdia.com

-عصام عبد الوهاب بوب، عبد الحميد محمد أبو بكر، دور الاستثمارات الصناعية في الاقتصاد السوداني بالتطبيق على قطاع صناعة السكر، من الموقع الالكتروني: www.papers.ssm.com

-موساوي عمر، بالي مصعب، إدماج البعد البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية، من الموقع الالكتروني: .http://manifest.univ-ourgla.dz

-نهلة إبراهيم عبد الكريم، تطبيق المحاسبة البيئية في المنشآت الصناعية، من الموقع الالكتروني: .http:dspace.iua.edu.sd

-http://www.mree.gov.dz/presentation-de-land/?lang=ar.

-http://commissariatlittoral.dz/présentation.

-http://saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/qui-sommes-nous.

-http://www.saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/historique

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

-Delphine Gendre-Aegerter, la perception du dirigeant de PME de sa responsabilité sociale : une approche par la cartographie cognitive, thèse de doctorat, faculté des sciences économiques et sociales, Université de Fribourg, 2008.

-Guillaume Delalieux, Responsabilité Sociale des Entreprises et ONG: une approche critique des dimensions politiques de la gestion des ONG, thèse de doctorat, Laboratoire Lille Economie et Management, Université de Lille 1, 2007.

ثالثا: المراجع باللغة الإنجليزية

1-Thesis :

- Associate Aurelian Diaconu, AlexandruUrsache, Specific Aspects

- Huang Jing, Li Songqing, The Research of Environmental Costs Based On Activity Based Cost, International Conference on Environmental Science and Information Application Technology, Procesia Environmental Science, Vol: 10, No:10, 2011.

- Ilina Sorina rakos,AndreeaAntohe, Environmental Cost - An Environment Management Accounting Component, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Human

Resource Management Academic Research Society, Vol: 04, No :04 2014.

- John Bede Ryan, Measurement in Financial Accounting :Critical Support for Historical cost, PhD Thesis, of Accounting and Finance, University of Wollongong, Australie, 2001.

- Ramamohana Reddy Appannagari, Environmental Pollution Causes And Consequences, North Asian International Research Journal of Social Science & Humanities, Vol: 03, No: 08, 2017.

2-Review

-Beata Sadowska, Adam Lulek, Measuring and valuation in accounting – theoretical basis and contemporary dilemmas, World Scientific News, Vol:56, No:56, 2016.

Defining The Investment Concept, Romanian Statistical Review-Supplement , No: 10, 2015.

-Elvir M. AkhmetshinAnd others, Management of Investment Attractiveness of Enterprises: Principles, Methods, Organization, International Journal of Applied Business and Economic Research, Vol: 15, No: 23, 2017.

-Gustavo Marchisotti and others, Decision-Making at The First Management Level: The Interference Of The Organizational Culture

Mackenzie Management Review, Universidad Presbyterian Mackenzie Vol:19, No:03, 2018.

-Haluk Duman and others, Environmental cost management within the sustainable business, The Online Journal of Science and Technology, turkey, volume:03, No:02, 2013.

-Lawal Babatunde Akeem and others, The Efect Of Indentification Environmental Cost On Quality Of Disclosure, European Journal of Business, Economics and Accountancy, Vol: 04; No: 02.

-Mashhood Ahmad Khan, Arsalan Mujahid Ghouri, Environmental Pollution: Its Effects On Life and Its Remedies, Journal of Arts, Science, Commerce, Researchers World, Vol: 02, No: 02, 2011.

-Paradip Kumar Das, Environmental Accounting: A Conceptual Study of Indian Context, International Journal of Mechanical and Industrial Engineering, World Academy of Science, Engineering and Technology, Vol:10, No: 08, 2016.

-R.J.Chambers, Wanted: Foundations of Accounting Measurement, ABACUS Journal, Vol:34, No:01, 1998, p37.

Site:

-János Fülöp, Introduction to Decision Making Methods, From the site : https://www.researchgate.net/publication/240754177_Introduction_to_Decision_Making_Methods.

الملاحق

SAIDAL	BON DE COMMANDE	REF/ Version : Date :

Référence à rappeler CDE N° : 248/ATB/15 LE : 19/05/ 2015

N.I.F : 099926034225245
N.I.S. : 099926299000112000O
N.A.I. : 26290300105
R.C : 99 B

DESIGNATION	QUANTITE ESTIMATIVE	PRIX U	MONTANT HT
Destructions de produits pharmaceutiques			
- PRODUIT FINI FLACONS INJECTABLE et PPS	15 571.442	80.00	1 245 715.36
- MATIERE PREMIERE	11 040.514	80.00	883 241.12
- PRODUIT FINI COMPRIME	20.690	80.00	1 6 55.20
- PRODUIT REGLEMENT MP	217.280	80.00	17 382.72
- REBUT DE PRODUCTION & ABATTAGE DES POUDRES	18 178.500	60.00	1 090 710.00
- POMMADE	91.570	80.00	7 325.60
Total	**45 120 Kg**		**3 246 030.00 DA**

NB : Le présent Bon de commande annule et remplace le bon de commande Réf : CDE N° :121/ATB/15 du 16 mars 2015 et cela après contre pesage des quantités livrées.

Mode d'expédition : Par le prestataire STIDEST
Facturation : en trois exemplaires
Règlement : 15 Jours après réception de la facture
Conformément au contrat N°71/2014 entre Groupe SAIDAL ET SARL STIDEST

أحمد محي الدين
مدير وحدة أنتيبيوتيكال

Sarl Stid Est

Stidest

Société a responsabilité limitée Au Capital de 10 100 000.00DA

Station De Traitement Et D'incinération Des Déchets.

Zone industrielle Aissa Ben Hamida N°L04 Bp 09.

Didouche Mourad- Constantine-

RC N°: 098 0068438-25/00 **NIF:** 000925006843820 **NIS**: 000925059034734. **N°ART**: 25059601231

RIB: 00 500 318 400 2395410-03 BDL.

DOIT A : GROUPE SAIDAL UNITE ANTIBIOTICAL
ROUTE EL KHEMISSE
MEDEA

07- JUIN- 2015

R.C.N: 00-B- 0342357
N.I.F: 099926034225245

FACTURE N°109/15

BCN° / 248/ATB/15

DESIGNATION	QUANTITE (KG)	P-U	MONTANTS
Inc/ de PRODUIT FINI FLACON INJECTABLE ET PPS	15 571,442	80,00	1 245 715,36
Inc/ de MATIER PREMIERE	11 040,514	80,00	883 241,12
Inc/ de PRODUIT FINI COMPRIME	20,690	80,00	1 655,20
Inc/ de PRODUIT REGLEMENT MP	217,280	80,00	17 382,40
Inc/ de REBUT DE PRODUCTION ET ABATTAGE DES POUDRES	18 178,500	60,00	1 090 710,00
Inc/ de POMMADE	91,570	80,00	7 325,60

H.T	3 246 029,68
TVA 17%	551 825,05
Timbre	
T.T.C	3 797 854,73

Arretée la présente facture a la somme de:

Trois millions sept cent quatre vingt dix sept mille huit cent cinquante quatre dinars et soixante treize centimes .

Reglée par .

Tél : 031 90 53 53 **Fax :** 031 90 63 63
WWW.STIDEST.COM

Sarl Stid Est Station De Traitement Et D'incinération Des Déchets.
Didouche Mourad- Constantine-
Tél : 031 90 53 53 Fax : 031 90 63 63.
RC N°: 09B 0068438-25 NIF: 000925006843820 NIS: 000925059034734. N°ART: 25059601231.
www.stid-est.com

Constantine le : 07/06/2015.

Réf : 022/015
Client : Groupe Saidal unité ANTIBIOTICAL.
Adresse : Route El Khemisse MEDEA.

Facture N° : 109/015.

ATTESTATION D'INCINERATION N° : 022/015

Nous Soussignés, Gérant De Sarl Stid Est, Certifions Par La Présente Que Nous Avons Procédé à L'incinération De :

Désignation	Poids (kg)
Produits finis	15 571.442
Matière première	11 040.514
Produits fini comprimé	20.69
Produits règlement MP	217.28
Rebut de production et abattage des poudres	18 178.50
pommade	91.57

Assistée par un huissier de justice
Collecté MARS 2015 pour le compte de : **Groupe Saidal unité ANTIBIOTICAL-MEDEA-**

N°	DESIGNATION	NATURE PRODUIT	LOT N°
1	AMPILINE 500MG	PF	
2	AMPILINE 500MG	PF	
3	AMOXYPEN 250MG/5ML	PF	
4	AMPILINE 500MG/INJ	PF	
5	GECTAPEN 500 000UI/INJ	PF	
6	AMOXYPEN 500MG/INJ	PF	
7	AMOXYPEN 500MG/INJ	PF	
8	AMOXYPEN 500MG/INJ	PF	
9	OXALINE 1G/INJ	PF	

Sarl Stidest Station de Traitement & d' Incinération des Déchets 04, Zone Industrielle Didouche Mourad Constantine-RC N° 09 B 0068438

Agrée par le ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement
Agrée par le ministère de la santé de la population et de la réforme hospitalière.
Décision N°21/12 Agrément pour la collecte des déchets spéciaux.

Sarl Stid Est Station De Traitement Et D'incinération Des Déchets.
Didouche Mourad- Constantine-
Tél : 031 90 53 53 Fax : 031 90 63 63.
RC N°: 09B 0068438-25 NIF: 000925006843820 NIS: 000925059034734. N°ART: 25059601231.
www.stid-est.com

10	RETARCILINE 1.2M UI/INJ	PF
11	RETARCILINE 1.2M UI/INJ	PF
12	RETARCILINE 1.2M UI/INJ	PF
13	OXALINE 1G/INJ	PF
14	OXALINE 1G/INJ	PF
15	OXALINE 1G/INJ	PF
16	OXALINE 1G/INJ	PF
17	OXALINE 1G/INJ	PF
18	OXALINE 1G/INJ	PF
19	AMPILINE 500MG/INJ	PF
20	AMPILINE 500MG/INJ	PF
21	AMPILINE 500MG/INJ	PF
22	AMPILINE 500MG/INJ	PF
23	AMPILINE 500MG/INJ	PF
24	DEXTROPROPOXYPHENE HCl	MP
25	DEXTROPROPOXYPHENE HCl	MP
26	RETARCILINE 0.6 UI INJ	PF
27	PRODUITS FINIS D'ECHANTILLOTHEQUE	REBUT

N°	DESIGNATION	NATURE PRODUIT
28	OXALINE 500 MG INJ	PF
29	OXALINE 500 MG INJ	PF
30	AMPILINE 500 MG INJ	PF
31	RETARCILINE 0.6 M UI INJ	PF
32	RETARCILINE 0.6 M UI INJ	PF
33	RETARCILINE 0.6 M UI INJ	PF
34	RETARCILINE 0.6 M UI INJ	PF
35	RETARCILINE 0.6 M UI INJ	PF
36	RETARCILINE 0.6 M UI INJ	
37	RETARCILINE 0.6 M UI INJ	PF
38	RETARCILINE 1.2 M UI INJ	PF
39	RETARCILINE 1.2 M UI INJ	PF
40	RETARCILINE 1.2 M UI INJ	PF

Sarl Stid Est Station De Traitement Et D'incinération Des Déchets.
Didouche Mourad- Constantine-
Tél : 031 90 53 53 Fax : 031 90 63 63.
RC N°: 09B 0068438-25 NIF: 000925006843820 NIS: 000925059034734. N°ART: 25059601231.
www.stid-est.com

41	RETARCILINE 1.2 M UI INJ	PF
42	RETARCILINE 1.2 M UI INJ	PF
43	RETARCILINE 1.2 M UI INJ	PF
44	OPADRY IIROSE N°85F240057	MP
45	ATOVASTATNE GRANULES 10MG	MP
46	ATOVASTATNE GRANULES 20MG	MP
47	TRIMETHOPRIME	MP
48	COLORANT JAUNE FCS EN POUDRE	MP

N°	DESIGNATION	NATURE PRODUIT
49	COLORANT JAUNE FCS EN POUDRE	MP
50	CARBOXYMETHYL AMIDON SODIQUE	MP
51	PRODUITS FINIS D'ECHANTILLOTHEQUE	REBUT
52	SYLOID (GEL DE SILICE)	MP
53	METRONIDAZOL	MP
54	AROME FRAMBOISE	MP
55	PHOSPHATE DE SODIUM MONOHYDRATE	MP
56	PARAHYDROXY BENZOATE DE PROPYLE SODIQUE	MP
57	PARAHYDROXY BENZOATE DE PROPYLE SODIQUE	MP
58	OXYDE DE FER JAUNE	MP
59	ACIDE SORBIQUE	MP
60	ACIDE SORBIQUE	MP
61	EDETATE DISODIQUE	MP
62	ACIDE ALGINIQUE	MP
63	GLYCINE	MP
64	ETHYL MALTOL	MP
65	LYCATAB (AMIDON DE MAIS)	MP

Sarl Stid Est Station De Traitement Et D'incinération Des Déchets.
Didouche Mourad- Constantine-
Tél : 031 90 53 53 Fax : 031 90 63 63.
RC N°: 09B 0068438-25 NIF: 000925006843820 NIS: 000925059034734. N°ART: 25059601231.
www.stid-est.com

	PREGELATISE	
66	POLYVIDONE C15 K17	MP
N°	DESIGNATION	NATURE PRODUIT
67	PARAHYDROXY BENZANOTE DE METHYL SODIQUE	MP
68	AROME ANTHOL POUDRE	MP
69	AROME CERISE POUDRE	MP
70	ACIDE METHACRYLIC COPOLYMER TYPE C	MP
71	AZITHROMYCINE DIHYDRATE USP 30	MP
72	CARBOXY METHIL CYSTEINE	MP
73	OPDRAY II (N°57U30727)	MP
74	MANNITOL	MP
75	MANNITOL	MP
76	AROME DE VANILLE POUDRE	MP
77	SUCRALOSE	MP
78	AMOXILLINE CLAVULANATE POTASSIQUE	MP
79	AMOXILLINE CLAVULANATE POTASSIQUE	MP
80	AMOXILLINE CLAVULANATE POTASSIQUE	MP
81	SYLOID (GEL DE SILICE)	MP
82	AEROSOL 200	MP
83	OXACILLINE SODIQUE STERILE	MP
84	CITRATE DE SODIUM BIBASIQUE	MP
85	AMLORIDAL 5 mg	REBUT
N°	DESIGNATION	NATURE PRODUIT
86	AMLORIDAL 10 mg	REBUT
87	OXYMED 250 mg	REBUT
88	OXYMED 250 mg	REBUT
89	DOLTRAM 50 mg	REBUT
90	SARTIX 8 mg	REBUT

Sarl Stid Est Station De Traitement Et D'incinération Des Déchets.
Didouche Mourad- Constantine-
Tél : 031 90 53 53 Fax : 031 90 63 63.
RC N°: 09B 0068438-25 NIF: 000925006843820 NIS: 000925059034734. N°ART: 25059601231.
www.stid-est.com

91	SARTIX 16 mg	REBUT
92	VALSIS 160 mg	REBUT
93	VALSIS 160 mg	REBUT
94	IBUMAL 200 mg	REBUT
95	IBUMAL 200 mg	REBUT
96	IBUMAL 200 mg	REBUT
97	DOXYLINE 100 mg	REBUT
98	DOXYLINE 100 mg	REBUT
99	DOXYLINE 100 mg	REBUT
100	AMOTRIDAL 100 mg COMPRIMES	PF
101	AZIMYCINE 200 mg PPS	PF
102	AZIMYCINE 200 mg PPS	PF
103	DOLTRAM 150 mg/Cp	PF
104	ACIDE BENZOIQUE	MP
105	ALCOOL CETOSTEARYLIQUE	MP
106	HALLOPERIDOL	MP
107	AROME D'ABRICOT POUDRE	MP

N°	DESIGNATION	NATURE PRODUIT
108	AROME FRAISE POUDRE	MP
109	AROME MENTE POUDRE	MP
110	AROME MENTE POUDRE FORTE	MP
111	AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP
112	AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP
113	AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP
114	AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP
115	AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP
116	AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP
117	AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP
118	AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP
119	AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP
120	AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP

Sarl Stid Est Station De Traitement Et D'incinération Des Déchets.
Didouche Mourad- Constantine-
Tél : 031 90 53 53 Fax : 031 90 63 63.
RC N°: 09B 0068438-25 NIF: 000925006843820 NIS: 000925059034734. N°ART: 25059601231.
www.stid-est.com

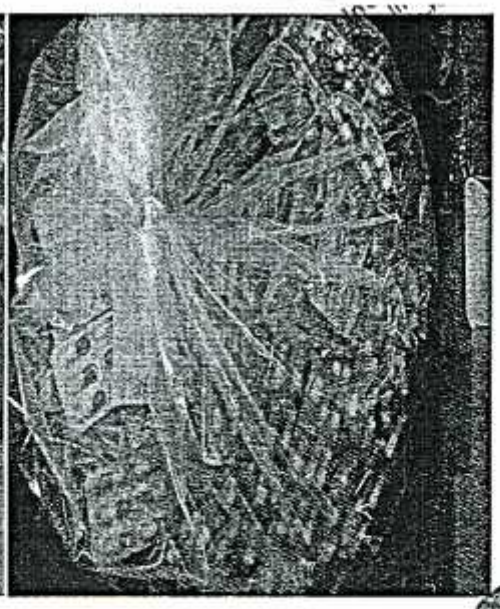
121	AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP	
122	AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP	
123	AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP	
124	AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP	
125	AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP	
126	AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP	
127	AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP	
128	AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP	

N°	DESIGNATION	NATURE PRODUIT
129	AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP
130	AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP
131	AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP
132	CARMELLOSE SODIQUE	MP
133	CARBOXY METHYL CYSTEINE	MP
134	CELLULOSE MICROCRISTALLINE	MP
135	CELLULOSE MICROCRISTALLINE	MP
136	CELLULOSE MICROCRISTALLINE CARBOXYMETHYLCELLULOSE DE SODIUM	MP
137	COLORANT E124 ROUGE DE PONCEAU	MP
138	PHOSPHATE DE SODIUM DIBASIQUE	MP
139	HYDROXY PROPYL CELLULOSE FAIBLEMENTSUBTITUE	MP
140	HYPROMELLOSE 5 CPS	MP
141	LACTOSE ANHYDRE	MP
142	MANNITOL	MP
143	METABISULFITE DE SODIUM	MP
144	NICOTINAMIDE	MP
145	OPDRAY II BLANC N°57U18539	MP
146	OPDRAY BLEU N°57U30727	MP
147	OPDRAY II ROSE N° 85F24125	MP

Sarl Stid Est Station De Traitement Et D'incinération Des Déchets.
Didouche Mourad- Constantine-
Tél : 031 90 53 53 Fax : 031 90 63 63.
RC N°: 09B 0068438-25NIF: 000925006843820 NIS: 000925059034734. N°ART: 25059601231.
www.stid-est.com

N°	DESIGNATION	NATURE PRODUIT
148	OPDRAY II ROSE N°85F240048	MP
149	OPDRAY II ROSE N°85F240057	MP
150	POLAXAMER 188-LUTEROL F 68	MP
151	POLAXAMER 407-LUTEZROL F 127	MP
152	SACCHARINATE DESODIUM	MP
153	GOMME XANTHANE	MP
154	SILICE COLLOIDAL ANHYDRE	MP
155	TRAMADOL Hcl	MP
156	VALSARTAN	MP
157	VALSARTAN	MP
158	NICOTINAMIDE	MP
159	ABATTAGE DES POUDRE	REBUT





DESIGNATION (Produit)	NATURE PRODUIT	Quantité	UNITE
Dextropropoxyphene Hcl	*MP*	*17,325*	Kg
Dextropropoxyphene Hcl	*MP*	*199,959*	Kg
OPADRY II ROSE N° 85F240057	MP	20,8	Kg
ATORVASTATNE GRANULES 10 mg	MP	359,6	Kg
ATORVASTATNE GRANULES 20 mg	MP	47	Kg
TRIMETHOPRIME	MP	3,64	Kg
COLORANT JAUNE FCS EN POUDRE	MP	1	Kg
COLORANT JAUNE FCS EN POUDRE	MP	1	Kg
CARBOXYMETHYL AMIDON SODIQUE	MP	796,3	Kg
SYLOID (GEL DE SILICE)	MP	7,995	Kg
METRONIDAZOL	MP	68,71	Kg
AROME FRAMBOISE	MP	3,84	Kg
PHOSPHATE DE SODIUM MONOHYDRATE	MP	12.024	Kg
PARAHYDROXY BENZOATE DE PROPYLE SODIQUE	MP	3.9211	Kg
PARAHYDROXY BENZOATE DE PROPYLE SODIQUE	MP	22,71	Kg
OXYDE DE FER JAUNE	MP	0,8	Kg
ACIDE SORBIQUE	MP	27,257	Kg
ACIDE SORBIQUE	MP	49.80	Kg
EDETATE DISODIQUE	MP	3,465	Kg
ACIDE ALGINIQUE	MP	2,599	Kg
GLYCINE	MP	59,375	Kg
ETHYL MALTOL	MP	5,388	Kg
LYCATAB (AMIDON DE MAIS) PREGELATINISE	MP	11,7	Kg
POLYVIDONE C 15 K 17	MP	0,205	Kg
PARAHYDROXY BENZOATE DE METHYL SODIQUE	MP	32,421	Kg
AROME ANETHOL POUDRE	MP	1,3	Kg
AROME CERISE POUDRE	MP	1,9	Kg
ACIDE METHACRYLIC COPOLYMER TYPE C	MP	10	Kg
AZITHROMYCINE DIHYDRATE USP 30	MP	22,65	Kg
CARBOXY METHIL CYSTEINE	MP	18,4	Kg
OPADRY II BLEU (N° 57U30727)	MP	14,86	Kg
MANNITOL	MP	10,93	Kg
MANNITOL	MP	199,8	Kg
AROME DE VANILLE POUDRE	MP	3,9	Kg
SUCRALOSE	MP	4,88	Kg
AMOXICILLINE CLAVULANATE POTASSIQUE	MP	175	Kg
AMOXICILLINE CLAVULANATE POTASSIQUE	MP	225	Kg
AMOXICILLINE CLAVULANATE POTASSIQUE	MP	172,9	Kg
SYLOID (GEL DE SILICE)	MP	46,38	Kg
AEROSIL 200	MP	9,28	Kg
OXACILLINE SODIQUE STERILE	MP	50	Kg

CITRATE DE SODIUM BIBASIQUE	MP	125	Kg
ACIDE BENZOIQUE	MP	1,4142	Kg
ALCOOL CETOSTEARYLIQUE	MP	38,58	Kg
AROME D'ABRICOT POUDRE	MP	195,38	Kg
AROME DE FRAISE POUDRE	MP	143,07	Kg
AROME DE MENTE POUDRE	MP	56,2	Kg
AROME DE MENTE POUDRE forte	MP	5,857	Kg
AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP	50	Kg
AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP	250	Kg
AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP	250	Kg
AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP	250	Kg
AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP	250	Kg
AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP	250	Kg
AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP	250	Kg
AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP	250	Kg
AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP	250	Kg
AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP	250	Kg
AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP	250	Kg
AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP	250	Kg
AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP	250	Kg
AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP	250	Kg
AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP	250	Kg
AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP	250	Kg
AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP	250	Kg
AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP	250	Kg
AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP	250	Kg
AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP	250	Kg
AZITHROMYCINE DIHYDRATE SB	MP	250	Kg
CARMELLOSE SODIQUE	MP	24,35	Kg
CARBOXY METHYL CYSTEINE	MP	24,2	Kg
CELLULOSE MICROCRISTALLINE	MP	14,45	Kg
	MP	303,352	Kg
CELLULOSE MICROCRISTALLINE CARBOXYMETHYLCELLULOSE DE SODIUM	MP	5,95	Kg
COLORANT E124 ROUGE PONCEAU	MP	0,231	Kg
HALLOPERIDOL	MP	1,139	Kg
PHOSPHATE DE SODIUM DIBASIQUE	MP	196,697	Kg
HYDROXYPROPYL CELLULOSE FAIBLEMENT SUBSTITUE	MP	18,88	Kg
HYPROMELLOSE 5 CPS	MP	0,839	Kg
LACTOSE ANHYDRE	MP	50,6	Kg
MANNITOL	MP	60	Kg
METABISULFITE DE SODIUM	MP	12,567	Kg
NICOTINAMIDE	MP	1,3	Kg
OPADRY II BLANC N°57U18539	MP	8,62	Kg
OPADRY II BLEU N°57U30727	MP	19,88	Kg
OPADRY II ROSE 1 N°85F24125	MP	125	Kg
OPADRY II ROSE N°85F240048	MP	37,465	Kg
OPADRY II ROSE N°85F240057	MP	24,9	Kg
POLAXAMER 188-LUTEROL F68	MP	0,937	Kg

POLAXAMER 407 - LUTEROL F127	MP	9,86	Kg
SACCHARINATE DE SODIUM	MP	875,27	g
GOMME XANTHANE	MP	37,72	Kg
SILICE COLLOIDAL ANHYDRE	MP	24,799	Kg
TRAMADOL Hcl	MP	198,586	Kg
VALSARTAN	MP	113,574	Kg
VALSARTAN	MP	708,171	Kg
NICOTINAMIDE	MP	200	Kg

Ilaco

N° ORDRE	DESIGNATION (Produit)	NATURE PRODUIT	N° LOTS	POIDS BRUT
1	Ampiline 500mg	PF	423/2-424/2-427/2 427/4+427/5	465,307
2	Ampiline 500mg	PF	427/5	202,367
3	Ampiline 500 mg/inj	PF	425/E1	61,925
4	Gectapen 500 000 U /inj	PF	042/14	26,340
5	Amoxyper 500 mg/INJ	PF	029/4	1086,825
6	[illegible]	PF	[illegible]	
7	Amoxyper 500 mg/INJ	PF	114/2	
8	Oxaline 1g /inj	PF	678/E3	29,182
9	RETARCILINE 1,2M UI/INJ	PF	008/2	190,129
10	RETARCILINE 1,2M UI/INJ	PF	008/3	1 279,071
11	RETARCILINE 1,2M UI/INJ	PF	008/5	1 173,259
12	OXALINE 1 g/INJ	PF	678/E1	9,179
13	OXALINE 1g/INJ	PF	680/E1	59,344
14	OXALINE 1g/IN.	PF	690/1	38,326
15	OXALINE 1g/IN.	PF	678/E2	3,977
16	OXALINE 1g/IN.	PF	681/2	15,501
17	OXALINE 1g/INJ	PF	680/E2	15,641
18	AMPILINE 500 mg/INJ	PF	425/E1	6,734
19	AMPILINE 1g/INJ	PF	841/1	12,730
20	AMPILINE 1g/INJ	PF	104/3	85,074
21	AMPILINE 1 g/INJ	PF	829/E1	2,522
22	AMPILINE 1g/INJ	PF	829/E2	138,179
23	RETARCILINE 0,6 M UI inj	PF	009/3	189,933
24	OXALINE 500 mg inj	PF	176/1	43,524
25	OXALINE 500 mg inj	PF	249/E1	8,499
26	AMPILINE 500 mg inj	PF	447/3	497,184
27	RETARCILINE 0,6 M UI inj	PF	115/1	2,359
28	RETARCILINE 0,6 M UI inj	PF	016/1	710,265
29	RETARCILINE 0,6 M UI inj	PF	016/2	1 126,442
30	RETARCILINE 0,6 M UI inj	PF	016/3	1 109,172
31	RETARCILINE 0,6 M UI inj	PF	016/4	1 271,544
32	RETARCILINE 0,6 M UI inj	PF	016/E1	415,659
33	RETARCILINE 0,6 M UI inj	PF	016/E2	713,106
34	RETARCILINE 1,2 M UI inj	PF	018/1	488,076
35	RETARCILINE 1,2 M UI inj	PF	018/2	520,650
36	RETARCILINE 1,2 M UI inj	PF	018/3	1 241,060
37	RETARCILINE 1,2 M UI inj	PF	018/4	566,307
38	RETARCILINE 1,2 M UI inj	PF	018/5	576,184
39	RETARCILINE 1,2 M UI inj	PF	018/6	282,358
40	Amoxyper 250 mg/5ml	PF	075	80,885
41	AZIMYCINE 200 mg PPS	PF	148	53,400
42	AZIMYCINE 200 mg PPS	PF	149	773,190

Comprimé

N° ORDRE	DESIGNATION (Produit)	NATURE PRODUIT	N° LOTS	POIDS BRUT
1	DOLTRAM 150 mg COMPRIMES (30 comp)	PF	8	12,726
2	AMOTRIDAL 100 mg COMPRIMES (28 comp)	PF	19	7,964
				20,69

Est

RC:09B00068438 25/00 NIF N°: 000 925 006 843 820

RIB: 021 00603 1130040636 76

Facture N° 162/2018

Client	
Nom	SAIDAL
Adesse	MEDEA
R.C. n°	00B 0342357
Id Fiscal	00 00 16034235782
N° Art.	

Divers	
Date:	23/10/2018
Commande n°:	151/DS/2018

N°	Désignation	Quantité	Unité	Prix unitaire	Montant
01	Incinération de matiere première (SORBITOL 70% non cristallisable)	902	kg	80,00	72 160,00
02	Incinération de matiere premiere (SORBITOL 70% cristallisable)	8473	kg	80,00	677 840,00
03	Incinération de matiere premiere (PHENOL 90%)	3,5	kg	80,00	280,00
04	Incinération de matiere premiere (ACETATE DE POTASIUM)	24321,5	kg	80,00	1 945 720,00

TOTAL H.T	2 696 000,00
TVA 19%	512 240,00
TOTAL	3 208 240,00
TOTAL T.T.C.	**3 208 240,00**

La présente facture est arretée à la somme de:**TROIS MILLIONS DEUX CENT HUIT MILLE DEUX CENT QUARANTE DINARS.**

Groupe Industriel Saidal
Site de Production de Médéa
Direction des Finances et Comptabilité
Service Tresorerie
Paye Par :
Montant de : 3208240,00
Date du :

SARL STID
Lot N°12 Z. Industriel
Oued Hmimime
Khroub - Constantine-

Zone industrielle Oued Hmimim, Lot 12. El-Khroub. Constantine.
Tél/Fax : 031 95 53 53 e-mail : contact@stidest.dz
Site Internet : www.stidest.dz

Code document: IMP.02. (PR.A.SPM.001)
Version : 06
Page: Page 1 sur 1

BON DE COMMANDE

Site de production de Médéa
/2018

Médéa, le [illegible]

Référence à rappeler
N° : [illegible]/DS/ 2018

Fournisseur : **SARL STIDEST**
Zone Industrielle Aissa Ben Hamida N° 04 BP 09
COMMUNE DIDOUCHE MOURAD CONSTANTINE

Désignation des produits	Quantité (KG)	Prix unitaire (DA)	Montant HT (DA)
<u>Incinération des produits pharmaceutiques :</u> - **MATIERES PREMIERES** (ci-joint liste détaillée des produits réformés à détruire) **NB** : Les quantités sont déterminées par le pesage réalisé par STIDEST selon le devis n°89/2018 du 15/10/2018.	**33 700**	**80.00**	**2 696 000.00**

NB : Ce bon de commande annule et remplace le bon de commande du 26/09/2018.

Délai de livraison :
Mode d'expédition : Par le prestataire STIDEST
Facturation en : (03) Exemplaires
Règlement : Par **Chèque**
Domiciliation bancaire : **CPA AGENCE DE MEDEA**
Instructions complémentaires : **Convention N° :053/DPMG/2017**

Adresse :
Route d'El Khemis B.P 33 Médéa-Algérie

TEL : + 213 (25) 58.56.78
FAX : + 213 (25) 61.04.90

Liste des produits réformés à détruire

- Matières Premières

N°	Désignation		Quantité (KG)	Causes		Emballage Externe
01	SORBITOL A 70 % NON CRISTALISABLE		901,92	Périmé		Fut en plastique 250 Kg
02	SORBITOL A 70 % CRISTALISABLE		8 473,2			
03	PHENOL 90°		3,648			Flacon en plastique
04	ACETATE DE POTASIUM		14650	HORS GAMME		Sac en plastique
			4400			

INDUSTRIEL SAIDAL SPA
des Finances et Comptabilité

SITE DE MEDEA

CLOTURE : 31/12/2018

ACTIF	31/12/2018			31/12/2017
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIFS NON COURANTS				
Écart d'acquisition (ou godwill)				
Immobilisations incorporelles	169 868 946,76	169 369 746,77	499 199,99	748 799,99
Immobilisations corporelles				
Terrains	125 595 404,00	0,00	125 595 404,00	125 595 404,00
Bâtiments	3 057 077 454,33	3 047 437 418,55	9 640 035,78	11 089 661,92
Autres immobilisations corporelles	8 478 517 255,64	8 215 413 010,93	263 104 244,71	314 421 460,14
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	146 205 491,55		146 205 491,55	
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	2 482 500,00		2 482 500,00	2 452 500,00
Impôts différés actif	53 092 492,97		53 092 492,97	59 380 756,94
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	12 032 839 545,25	11 432 220 176,25	600 619 369,00	513 688 582,99
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	2 047 949 720,87	431 772 409,68	1 616 177 311,19	1 032 415 135,98
Créances et emplois assimilés			-	
Clients	347 962 441,14	347 962 441,14	-	
Autres débiteurs	157 783,19		157 783,19	133 625,72
Impôts			-	
Autres actif courant			-	
Disponibilités et assimilés			-	
Placements et autres actifs financiers courants			-	
Trésorerie	62 709 213,53		62 709 213,53	92 906 366,96
TOTAL ACTIFS COURANTS	2 458 779 158,73	779 734 850,82	1 679 044 307,91	1 125 455 128,66
TOTAL GENERAL ACTIF	14 491 618 703,98	12 211 955 027,07	2 279 663 676,91	1 639 143 711,65

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

SITE DE MEDEA

DATE DE CLOTURE : 31/12/2018

N° DE COMPTES	PASSIF	31/12/2018	31/12/2017
	CAPITAUX PROPRES		
	Capital émis		
	Capital non appelé		
	Primes et réserves -(réserves consolidées)		
	Ecarts de réévaluation	614 898 378,10	614 898 378,10
	Écart d'équivalence		
	Résultat Net	**1 133 900 352,76**	834 791 464,93
	Autres capitaux propres -report à nouveau		-65 522 891,40
	Liaison inter unités	-239 343 560,56	-298 463 004,49
	TOTAL I	**1 509 455 170,30**	**1 085 703 947,14**
	PASSIFS NON COURANTS		
	Emprunts et dettes financieres		5 335 003,97
	Impots (différés et provisionnés)		
	Autres dettes non courantes		
	Provisions et produits comptabilisés d'avance	201 674 387,32	254 920 137,28
	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	**201 674 387,32**	**260 255 141,25**
	PASSIFS COURANTS		
	Fournisseurs et comptes rattachés	467 416 794,14	189 579 397,73
	Impôts	955,00	355,00
	Autres dettes	101 116 370,15	103 530 237,49
	Trésorerie passif		74 633,04
	TOTAL PASSIF COURANT III	**568 534 119,29**	**293 184 623,26**
	TOTAL GENERAL PASSIF	**2 279 663 676,91**	**1 639 143 711,65**

0,00 0,00

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

SITE DE MEDEA

DATE DE CLOTURE : 31/12/2018

N° DE COMPTES	TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2018	31/12/2017
	Chiffre d'affaires	974 992,00	1 424 834,00
	Variation stocks produits finis et en cours	3 348 055 137,77	2 707 808 253,75
	Production immobilisée		
	Subvention d'exploitation		
	I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	**3 349 030 129,77**	**2 709 233 087,75**
	Achats consommés	-1 446 139 362,87	-1 099 247 076,02
	Services extérieurs et autres consommations	-100 986 373,53	-86 090 282,38
	II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	**-1 547 125 736,40**	**-1 185 337 358,40**
	III - VALEUR AJOUTTEE D'EXPLOITATION (I - II)	**1 801 904 393,37**	**1 523 895 729,35**
	Charges de personnel	-661 295 458,25	-533 676 670,39
	Impôts, taxes et versements assimilés	-5 425 379,37	-7 346 012,33
	IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**1 135 183 555,75**	**982 873 046,63**
	Autres produits opérationnels	49 498 274,49	17 531 405,75
	Autres charges opérationnelles	-6 275 114,74	-8 938 250,57
	Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur	-140 034 368,92	-168 120 324,92
	Reprises sur pertes de valeurs et provisions	99 052 014,59	18 786 059,39
	V - RESULTAT OPERATIONNEL	**1 137 424 361,17**	**842 131 936,28**
	Produits financiers	11 205 905,74	2 767 581,96
	Charges financières	-8 441 650,18	-15 690 994,41
	VI - RESULTAT FINANCIER	**2 764 255,56**	**-12 923 412,45**
	VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	**1 140 188 616,73**	**829 208 523,83**
	Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
	Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	6 288 263,97	-5 582 941,10
	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	3 508 786 324,59	2 748 318 134,85
	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-2 374 885 971,83	-1 913 526 669,92
	VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**1 133 900 352,76**	**834 791 464,93**
	Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
	Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
	IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
	X - RESULTAT NET DE LEXERCICE	**1 133 900 352,76**	**834 791 464,93**

LES CHARGE EN NEGATIFE 0,00 0,00

Déclaration sur les déchets spéciaux dangereux – Année 2016 -

Dénomination de la structure	Désignation du déchet	Quantité du déchet (t)	Condition de stockage du déchet	Mode de traitement	Mesures prises pour minimiser la production de déchets
Site de production de Médéa Groupe industriel Saidal	Résidus de distillation Liquide	15	Mélange de Solvants et eau Toxique	Stocké dans un réservoir en inox installé sur une plate forme en béton avec cuve de rétention	Produit déclassé (hors gamme)
Site de production de Médéa Groupe industriel Saidal	Phényl-acétate de potassium Liquide	95	Matière première Nocif	Futs métalliques à double parois stockés dans un hangar avec plate forme en béton	Produit déclassé (hors gamme)
Site de production de Médéa Groupe industriel Saidal	Pétrolyte (tétrolyte) Liquide	22	Matière première Dangereux pour l'environnement	Futs métalliques à double parois stockés dans un hangar avec plate forme en béton	Produit déclassé (hors gamme)
Total		**132**			

SAIDAL

DEMANDE DE PAIEMENT

Réf. : IMP.DFC.001
Version : B
Date :

N° DB 11/17

Veuillez payer à l'ordre de : Mr le Receveur des Impôts OUZERA

Adresse : OUZERA W. BEJAIA

La Somme de : 1386 000,00 DA **en Lettres** Un million Trois Cent quatre Vingt Six mille dinars

Se rapportant à : Reglement taxe

Par Chèque – Virement – Traite – Espèces – Credoc (rayer la mention inutile)

Ordonnateur :

Etablie Par: SADOUDI Tourki **Vérifiée Par:**

Visa:

Visa:

Reçue le: / /

Visa:

Paiement	Ordonnancement	Contrôle Financier
	Directeur de la Sécurité Industrielle & Environnement Chawki . DJANE AHMED	

En Règlement de (S):

N° Facture (S)	Date	Montant	Mode de Paiement
			Payé Par:
			Chèque n° 7205457
			Montant:
			1.386.000,00
			Le 11/2016

LE BENEFICIAIRE:

PR.A.DFC.001

ولاية : .....

بلدية : .....

لـ : .....

حساب البنكات البريدية الجزائر رقم : .....

إدارة الضرائب

مديرية الضرائب

تنبيه

يتعين إحضاره عند الحضور للسداد

مجموعة ..... وثيقة رقم : 01

إعفاء بريدي
أمر رقم 68-103
المؤرخ في 6 ماي 1968

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الاقتصاد
مديرية الضرائب لولاية ...
قابض الضرائب بوزارة ...

مرسل إلى السيد : وحدة صيانة

المقيم بنهج : حاد حمزة رقم 01

في : .....

يتضح من الأوراد، وأوراق التحصيل، والحالات والعقود المشمولة بالنفاذ، الموضحة صورتها فيما يلي : ان الممول، المبين إسمه أعلاه مدين بالمبالغ الآتية :

نوع الأوردة والديون	المواد رمز	المواد رقم	سنة أو فترة ربط الضريبة	المبالغ الواردة في الأوراد وأوراق التحصيل لمقبوضات بعد خصم الأقساط المسددة
أولا : ضرائب مباشرة ورسوم مشبهة بها..... الرسم على النشاط المهني عدم تحرير التقارير المهنية		06ROLE	2015	1386000,00
ثانيا : أوراق تحصيل..... ضرائب غير مباشرة الضرائب على القيمة المضافة				
ثالثا : الحالات والعقود المشمولة بالنفاذ				

أسماء وألقاب الممولين	البلدية والهيئة الدائنة	الحالات المشمولة بالنفاذ - تواريخ: إرسال الحالة من رئيس المجلس الشعبي البلدي أو الرئيس أو المدير	الحالات المشمولة بالنفاذ - تواريخ: شمول الحالة بالنفاذ	العقود المشمولة بالنفاذ تاريخ العقود	مواد الأوراد أو سجلات المقبوضات	موضوع الديون	تواريخ الإستحقاق

يشهد المحصل الموقع أدناه بأن المدين الموضح إسمه أعلاه لم يقوم بالسداد.
ومن ثم فعلى عامل الملاحقة القضائية المبين إسمه فيما بعد أن يلاحقه عن طريق التنبيه عليه بسداد كافة ما هو مطلوب من مبالغ واجبة الأداء من ضرائب ومطلوبات بدون إخلال بما يستحق عليه من إجراءات وغرامات التأخير.

مجموع المبالغ الواجبة الأداء 1386 000,00
الجزاءات الضريبية .....
المجموع الواجب تسديده 1386 000,00

حرر في ..... يوم ..... 07 DEC 2015

محصل الضرائب

تنبيه

في يوم ..... سنة ..... بناء على

أولا : الأوراد المشمولة بالنفاذ من والي الولاية التي تم بها ربط الضريبة ..... المعلنة بتاريخ .....

ثانيا : أوراق التحصيل المشمولة بالنفاذ من مدير الضرائب للولاية التي تم فيها التحصيل ..... بتاريخ .....

ثالثا : السند المنفذ بصحيفة (3) ..... المشمول بالنفاذ من ..... بتاريخ .....

رابعا : الصورة التنفيذية للعقد المشهر بالنفاذ المتوثق بصحيفة الاسناد (4) ..... مع شق العقود المرسومة في ..... بتاريخ ..... والمسجل تسجيلا قانونيا،

وبناء على طلبه :

أولا : محصل الضرائب المشار إليه أعلاه فيما يتعلق بالضرائب.

ثانيا : مدير الضرائب ومحصل الضرائب المشار إليهما أعلاه فيما يتعلق بأوراق التحصيل.

ثالثا : لـ (5) ..... ومحصل الضرائب فيما يتعلق بالحالات المشمولة بالنفاذ.

SAIDAL

DEMANDE DE PAIEMENT

Réf. : IMP.DFC.001
Version : B
Date :

N° 702/12

Veuillez payer à l'ordre de : M^r le Receveur des Contributions Diverses

Adresse : Ouzou

La Somme de : 1 625 000,00 **en Lettres** Un Million Six Cent Vingt Cinq Mille Dinars

Se rapportant à : Reglement Taxe sur les activités Polluantes - Exercice - 2016

Par Chèque – Virement – Traite – Espèces – Credoc (rayer la mention inutile)

Ordonnateur : D S I E

Etablie Par: BENGARTSI **Vérifiée Par:** **Reçue le:** / /

Visa: **Visa:** **Visa:**

Paiement	Ordonnancement	Contrôle Financier
	Directeur de la Sécurité Industrielle & Environnement Chawki . DJANE AHMED	Chef de Département Finance P

En Règlement de (S): YAHIAOUI Mohamed

N° Facture (S)	Date	Montant	Mode de Paiement
			Payé Par: CHQ 7739180
			Montant: 1625000.00
			Le: 21/12/2017

LE BENEFICIAIRE:

24 DEC 2017

PR.A.DFC.001

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

في وزرة ..... يوم .....

إشعار بالدفع

إلى السيد (ة) : وحدة مسدالي
صناعة الادوية
وادي هريل
رقم التعريف الجبائي :

رقم الحساب الجاري البريدي :

الهاتف

يشرفني تذكيركم بأنكم مدينون للخزينة بمبلغ مليون وسبعمائة وسبعة وثمانين ألف وخمسمائة دج ..... دينار، يمثل الضرائب و الرسوم المفصلة أدناه :

رقم الضريبة	سنة فرض الضريبة	طبيعة الضرائب و الرسوم	المبلغ المستحق
01	2016	الذفيات الصناعية	1386000.00
20	2016	رسم التلوث FNEN	239000.00
		غرامات التأخير	162500.00
		المجموع	1787500.00

أطلب منكم اتخاذ كل التدابير لتسديد المبلغ المذكور، في أجل أقصاه ثمانية أيام.

في حالة ما إذا لم يكن باستطاعتكم تسديد المبلغ كلية نظرا لأهمية الضرائب والرسوم المستحقة، فإن مصالحنا مستعدة لاكتتاب جدول للدفع على أقساط تحدده معكم حسب إمكانياتكم.

إذا لم تستجيبوا لهذا الإشعار أو تراجعتم عن تنفيذ جدول الدفع المكتتب، فإن إدارة الضرائب ستضطر إلى اتخاذ إجراءات المتابعة ضدكم، والمنصوص عليها في القانون.

أحثكم إذن بالاستجابة فورا لهذا الإشعار وباحترام التعهد الذي قد تكتتبوه عند مصالحنا.

عندما يقوم في التعهد الفعلي للمتابعة ، فإنه لايمكن توقيف إجراءات التحصيل مهما كان المبرر أو مستوى المبادرة المتخذة.

قابض الضرائب

SAIDAL

DEMANDE DE PAIEMENT

Réf. : IMP.DFC.001
Version : B
Date :

N° .....

Veuillez payer à l'ordre de : M^r le Receveur des Impôts OUZERA

Adresse : OUZERA MEDEA

La Somme de : 1.385.000,00 **en Lettres** Un Million Trois Cent Quatre Vingt Cinq Mille Dinars

Se rapportant à : Règlement Taxe Pollution Environnement

Par Chèque – Virement – Traite – Espèces – Credoc (rayer la mention inutile)

Ordonnateur : A.S.I.E

Etablie Par: SADOUDI Toufik **Vérifiée Par:** **Reçue le:** / /

Visa: **Visa:** **Visa:**

Paiement	Ordonnancement	Contrôle Financier
Directeur des Finances et Comptabilité Site de Production Médéa Groupe Industriel SAIDAL	Directeur de la Sécurité Industrielle & Environnement Chawki . DJANE AHMED	Chef de Département Finance Site de Production Médéa Groupe Industriel SAIDAL

En Règlement de (S): Groupe Industriel Saidal

N° Facture (S)	Date	Montant	Mode de Paiement
			Payé Par:
			Montant: 1.385.000
			Le: 26 JUIL 2018

LE BENEFICIAIRE:

02
مديرية الضرائب لولاية المدية
قابض الضرائب المديرية الضلعية
3005.34 clé 88 : رقم ج ج

PR.A.DFC.001

ولايـة : .....

بلديـة : .....

قبـاضـة الضرائب : .....

لـ : .....

حساب الشيكات البريدية عن الجزائر رقم : .....

إدارة الضرائب

مديرية الضرائب

مجموعة رقم : 09

وثيقة رقم : 09

تنبيـه

يتعين إحضاره عند الحضور للسداد

إعفاء بريدي
أمر رقم 68-103
المؤرخ في 6 ماي 1968

مرسل إلى السيد : وحدة صيدال

المقيم بنهج : ..... رقم : .....

في : مباعة الدويرة واد حريل

يتضح من الأوراد، وأوراق التحصيل، والحالات والعقود المشمولة بالنفاذ، الموضحة صورتها فيما يلي : ان الممول، المبين إسمه أعلاه مدين بالمبالغ الآتية :

نـوع الأوردة والديون	المواد رمز	المواد رقم	سنة أو فترة ربط الضريبة	المبالغ الواردة في الأوراد وأوراق التحصيل لمقبوضات بعد خصم الأقساط المسددة
أولا : ضرائب مباشرة ورسوم مشبهة بها..... الرسم على النشاطات المهنية الطابع الضريبة		2077/03	2018	1386000,00
ثانيا : أوراق تحصيل..... ضرائب غير مباشرة الضرائب على القيمة المضافة				
ثالثا : الحالات والعقود المشمولة بالنفاذ				

أسماء وألقاب الممولين	البلدية والهيئة الدائنة	الحالات المشمولة بالنفاذ - تواريخ: إرسال الحالة من رئيس المجلس الشعبي البلدي أو الرئيس أو المدير	الحالات المشمولة بالنفاذ - تواريخ: شمول الحالة بالنفاذ	العقود المشمولة بالنفاذ تاريخ العقود	مواد الأوراد أو سجلات المقبوضات	موضوع الديون	تواريخ الإستحقاق

يشهد المحصل الموقع أدناه بأن المدين المو... أعلاه لم يقوم بالدفع ومن ثم فعلى عامل الملاحقة القضائية المبين ... فيما بعد أن يلاحقه طريق التنبيه عليه بسداد كافة ما هو مطلوب من مبالغ ... ومطلوبات بدون إخلال بما يستحق عليه من إجراءات ...

مجموع المبالغ الواجبة الأداء : 1386000,00

الجزاءات الضريبية : قابض الضرائب

المجموع الواجب تسديده : 1386000,00

حرر في ..... يوم 1 JUIL 2018

إمضاء : م . عبد اللطيف

محصل الضرائب

تنبيـه

في يوم الحادي عشر من سنة ألفين وثمانية عشر بناء على

أولا : الأوراد المشمولة بالنفاذ من والي الولاية التي تم بها ربط الضريبة (1)

ثانيا : أوراق التحصيل المشمولة بالنفاذ من مدير الضرائب للولاية التي تم فيها ربط الضريبة (2) والمعلنة بتاريخ .....

ثالثا : السند المعد بمعرفة (3) ..... المشمول بالنفاذ من ..... بتاريخ .....

رابعا : الصورة التنفيذية للعقد المشمول بالنفاذ الموثق بمعرفة الأستاذ (4) ..... موثق العقود الرسمية

في ..... بتاريخ ..... والمسجل تسجيلا قانونيا.

وبناء على طلب :

أولا : محصل الضرائب المشار إليه أعلاه فيما يتعلق بالضرائب.

ثانيا : مدير الضرائب ومحصل الضرائب المشار إليها أعلاه فيما يتعلق بأوراق التحصيل.

ثالثا : لـ (5) ..... ومحصل الضرائب فيما يتعلق بالحالات المشمولة بالنفاذ.

SAIDAL

DEMANDE DE PAIEMENT

Réf. : IMP.DFC.001
Version : B
Date :

N° 014/01

Veuillez payer à l'ordre de : Mr le Receveur des Impôts OUZERA

Adresse : OUZERA Wilaya de Naama

La Somme de : 239 000,00 DA **en Lettres** deux Cent trente Neuf mille dinars

Se rapportant à : Reglement Taxe des activités polluantes

Par Chèque – Virement – Traite – Espèces – Credoc (rayer la mention inutile)

Ordonnateur :

Etablie Par: SADOUDI Toufik **Vérifiée Par:** **Reçue le:** / /

Visa: **Visa:** **Visa:**

Paiement	Ordonnancement	Contrôle Financier
	Directeur de la Sécurité Industrielle & Environnement Chawki . DJANE AHMED	إطار مالي رئيسي يحياوي محمد

بلقاسمي عابد
مدير موقع الإنتاج المدنية
المجموعة الصناعية صيدال

En Règlement de (S):

N° Facture (S)	Date	Montant	Mode de Paiement
			Payé Par:
			Chèque n° 2205458
			Montant:
			239.000,00
			Le 10/01/16

LE BENEFICIAIRE:

2016

n° 9

إدارة الضرائب

ولاية : .....

بلدية : .....

قباضة : .....

لـ : .....

مجموعة رقم : 29

وثيقة رقم : 87

مديرية الضرائب

تنبيه

بضرورة إحضاره عند الحضور للسداد

إعفاء بريدي
أمر رقم 66-103
المؤرخ في 6 ماي 1966

الجمهورية الجزائرية
المديرية العامة للضرائب
وزارة الاقتصاد
مديرية الضرائب لولاية المدية
قابض الضرائب بوزرة
2005.34 ER

مرسل إلى السيد : [illegible]

المقيم بنهج : [illegible] رقم [illegible]

في : [illegible]

حساب الشيكات البريدية للإيرادات : [illegible]

الجزائر رقم : .....

يتضح من الأوراد وأوراق التحصيل، والحالات والعقود المشمولة بالنفاذ، الموضحة صورتها فيما يلي : أن الممول، المبين إسمه أعلاه مدين بالمبالغ الآتية :

نوع الأوردة والديون	الحساب رمز	الحساب رقم	سنة أو فترة ربط الضريبة	المبالغ الواردة في الأوراد وأوراق التحصيل لمقبوضات بعد خصم الأقساط المسددة
أولا : ضرائب مباشرة ورسوم مشبهة بها.....		201501	2015	120 000 00
		4	4	90 000 00
		4	4	20 000 00
		4	4	9 000 00
ثانيا : أوراق تحصيل..... ضرائب غير مباشرة الضرائب على القيمة المضافة				
ثالثا : الحالات والعقود المشمولة بالنفاذ				

أسماء وألقاب الممولين	البلدية والهيئة الدائنة	الحالات المشمولة بالنفاذ - تواريخ: إرسال الحالة من رئيس المجلس الشعبي البلدي أو الرئيس أو المدير	الحالات المشمولة بالنفاذ - تواريخ: شمول الحالة بالنفاذ	العقود المشمولة بالنفاذ تاريخ العقود	مواد الأوراد أو سجلات المقبوضات	موضوع الديون	تواريخ الإستحقاق

239000,00	مجموع المبالغ الواجبة الأداء .....
-	الجزاءات الضريبية .....
239000,00	المجموع الواجب تسديده .....

يشهد المحصل الموقع أدناه بأن المدين الموضح إسمه أعلاه لم يقوم بالسداد، ومن ثم فعلى عامل الملاحقة القضائية المبين إسمه فيما بعد أن يلاحقه عن طريق التنبيه عليه بسداد كافة ما هو مطلوب من مبالغ واجبة الأداء من ضرائب ومطلوبات بدون إخلال بما يستحق عليه من إجراءات وغرامات التأخير.

حرر في ..... يوم 07 DEC 2015

المحصل
قابض الضرائب

Saisie تنبيه

في يوم ..... بناء على

أولا : الأوراد المشمولة بالنفاذ من طرف الولاية التي تم فيها ربط الضريبة (1) والمبلغة بتاريخ .....

ثانيا : أوراق التحصيل المشمولة بالنفاذ من مدير الضرائب للولاية التي تم فيها ربط الضريبة (2) والمبلغة بتاريخ .....

ثالثا : السند المعد بمعرفة (3) ..... الممول بالنفاذ من ..... بتاريخ .....

رابعا : الصورة التنفيذية للعقد المشمول بالنفاذ الموثق بمعرفة الأستاذ (4) ..... موثق العقود الرسمية ..... والممهور تسجيله قانونيا، بتاريخ .....

بناء على طلب :

أولا : محصل الضرائب المشار إليه أعلاه فيما يتعلق بالضرائب،

ثانيا : مدير الضرائب ومحصل الضرائب المشار إليهما أعلاه فيما يتعلق بأوراق التحصيل،

ثالثا : لـ (5) ..... ؛ محصل الضرائب فيما يتعلق بالحالات المشمولة بالنفاذ

SAIDAL

DEMANDE DE PAIEMENT

Réf. : IMP.DFC.001
Version : B
Date :

N° .....

Veuillez payer à l'ordre de : Mr le Receveur des Impôts OUZERA

Adresse : OUZERA Le Siège

La Somme de : 239 000,00 **en Lettres** Deux cent trente Neuf Mille Dinars

Se rapportant à : Reglement taxe Activités Polluantes

Par Chèque – Virement – Traite – Espèces – Credoc (rayer la mention inutile)

Ordonnateur : D.S.I.E

Etablie Par: SA Dev Di Teur **Vérifiée Par:** **Reçue le:** / /

Visa: **Visa:** **Visa:**

Paiement	Ordonnancement	Contrôle Financier
BENAOUA Foudil Directeur des Finances et Comptabilité Site de Production Médéa Groupe Industriel SAIDAL	Direction de la Sécurité Industrielle & Environnement Chawki . DJANE AHMED	Chef de Département Finance Site de Production Médéa Groupe Industriel SAIDAL

En Règlement de (S):

N° Facture (S)	Date	Montant	Mode de Paiement
			Payé Par:
			Montant:
			Le: / /

LE BENEFICIAIRE:

26 JUIL 2018

02
مديرية الضرائب لولاية المدية
قابض الضرائب المدية الضاحية
3005.34 رقم الحساب: 88

PR.A.DFC.001

ولايـة : .....

بلديـة : .....

لـ : .....

حساب الشيكات البريدية للإيرادات:

الجزائر رقم : .....

إدارة الضرائب

مديرية الضرائب

مجموعة رقم : 16

وثيقة رقم : 11

إعفاء بريدي
أمر رقم 66-103
المؤرخ في 6 ماي 1968

تنبيه

يتعين إحضاره عند الحضور للسداد

مرسل إلى السيد : وحدة عبد ال

المقيم بنهج : صناعة الدوبلي رقم :

في : وادي حربيل

يتضح من الأوراد، وأوراق التحصيل، والحالات والعقود المشمولة بالنفاذ، الموضحة صورتها فيما يلي : ان الممول، المبين إسمه أعلاه مدين بالمبالغ الآتية :

نوع الأوردة والديون	المواد		سنة أو فترة ربط الضريبة	المبالغ الواردة في الأوراد وأوراق التحصيل لمقبوضات بعد خصم الأقساط المسددة
	رمز	رقم		
أولا : ضرائب مباشرة ورسوم مشبهة بها ..... الرسم على النشاطات المهنية الجبائية		207/03	2018	239 000,00
ثانيا : أوراق تحصيل ..... ضرائب غير مباشرة الضرائب على القيمة المضافة				
ثالثا : الحالات والعقود المشمولة بالنفاذ				

أسماء وألقاب الممولين	البلدية والهيئة الدائنة	الحالات المشمولة بالنفاذ - تواريخ		العقود المشمولة بالنفاذ - تاريخ العقود	مواد الأوراد أو سجلات المقبوضات	موضوع الديون	تواريخ الإستحقاق
		إرسال الحالة من رئيس المجلس الشعبي البلدي أو الرئيس أو المدير	شمول الحالة بالنفاذ				

239 000,00

239 000,00

يشهد المحصل الموقع أدناه بأن المدين الموضح إسمه أعلاه لم يقوم بالسداد.
ومن ثم فعلى عامل الملاحقة القضائية المبين إسمه فيما بعد أن يلاحقه عن طريق التنبيه عليه بسداد كافة ما هو مطلوب من مبالغ واجبة للخلاص ضرائب ومطلوبات بدون إخلال بما يستحق عليه من إجراءات وتبعات التأخير.

حرر في ..... 11 JUIL 2018

قابض الضرائب
محصل الضرائب
م. عبد اللطيف

تنبيه

في يوم الحادي عشر من سنة الفين و ثمانية عشر بناء على

أولا : الأوراد المشمولة بالنفاذ من والي الولاية التي تم بها ربط الضريبة (1)

ثانيا : أوراق التحصيل المشمولة بالنفاذ من مدير الضرائب للولاية التي تم فيها ربط الضريبة (2) والمعلنة بتاريخ .....

ثالثا : السند المعد بمعرفة (3) ..... المشمول بالنفاذ من ..... بتاريخ .....

رابعا : الصورة التنفيذية للعقد المشمول بالنفاذ الموثق بمعرفة الأستاذ (4) ..... موثق العقود الرسمية

في ..... بتاريخ ..... والمسجل تسجيلا قانونيا،

وبناء على طلب :

أولا : محصل الضرائب المشار إليه أعلاه فيما يتعلق بالضرائب.

ثانيا : مدير الضرائب ومحصل الضرائب المشار إليها أعلاه فيما يتعلق بأوراق التحصيل.

ثالثا : لـ (5) ..... ومحصل الضرائب فيما يتعلق بالحالات المشمولة بالنفاذ.

SAIDAL

DEMANDE DE PAIEMENT

Réf. : IMP.DFC.001
Version : B
Date :

N° 1019/09

Veuillez payer à l'ordre de : Monsieur le trésorier entier Communal de Ouamri

Adresse : Ouamri Centre - Nedéa

La Somme de : 736. 665,00 en Lettres Sept cent trente six mille. Six cent Soixante Cinq. DA -

Se rapportant à : TAXe d'Assainissement et taxe Foncière Année 2010

Par Chèque – Virement – Traite – Espèces – Credoc (rayer la mention inutile)

Ordonnateur : D.S.I.E

Etablie Par: AHABES

Vérifiée Par:

Reçue le: 02/09/2015

Visa:

Visa:

Visa:

Paiement		Ordonnancement	Contrôle Financier
		Directeur de la Sécurité Industrielle & Environnement Chawki . DJANE AHMED	

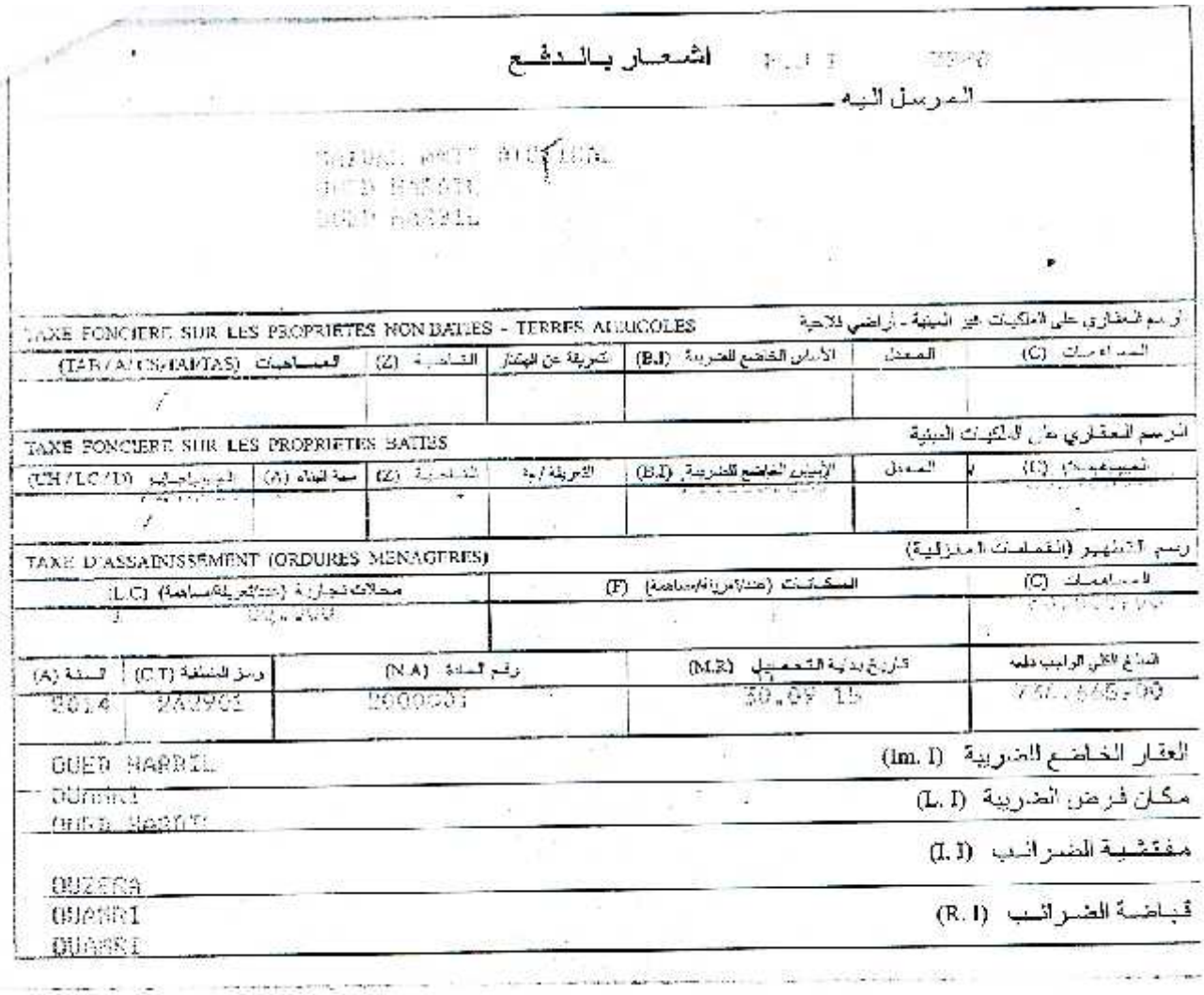
En Règlement de (S):

N° Facture (S)	Date	Montant	Mode de Paiement
			Payé Par: CCP 637858
			Montant: 736.665,00
			Le: 09/09/2015

LE BENEFICIAIRE:

205 سنتيم 09

PR.A.DFC.001



اشعار بالدفع

المرسل اليه

OUED NADJI BIOUDA
OUED NADJI
OUED NADJI

الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية - أراضي فلاحية
TAXE FONCIERE SUR LES PROPRIETES NON BATIES - TERRES AGRICOLES

(TAB/AGS/TAPTAS) المساهمات	(Z) التعريفة	تعريفة عن الهكتار	(B.I) الأساس الخاضع للضريبة	المعدل	(C) المساحات
/					

الرسم العقاري على الملكيات المبنية
TAXE FONCIERE SUR LES PROPRIETES BATIES

(TH/LC/TI) الرسم الجزافي	سعة الغرفة (A)	(Z) التعريفة	التعريفة/م²	(B.I) الأساس الخاضع للضريبة	المعدل	(C) تعيين الملكية
/						

رسم التطهير (النفايات المنزلية)
TAXE D'ASSAINISSEMENT (ORDURES MENAGERES)

(L.C) محلات تجارية (التعريفة المساهمة)	(F) المسكنات (عدد الأفراد/المساهمة)	(C) المساهمات
1 24,000		

(A) السنة	(C.T) رمز الضاحية	(N.A) رقم المادة	تاريخ بداية التحصيل (M.R)	المبلغ الكلي الواجب دفعه
2014	9A0901	0000001	30.09.15	7XX.XXX.00

العقار الخاضع للضريبة (Im. I)
OUED NADJI
OUED NADJI

مكان فرض الضريبة (L. I)
OUED NADJI

مفتشية الضرائب (I. I)
OUZERA

قباضة الضرائب (R. I)
OUARI
OUARI

SAIDAL	DEMANDE DE PAIEMENT	Réf. : IMP.DFC.001 Version : B Date :

N° .....

Veuillez payer à l'ordre de : Mr le trésorier Inter communal Ouamri

Adresse : Ouamri _ Médéa

La Somme de : 736 665,00 **en Lettres** Sept cent trente six Mille Six Cent Soixante Cinq Dinars

Se rapportant à : Taxe d'Assainissement et taxe foncière Exercice 2015

Par Chèque – ~~Virement~~ – ~~Traite~~ – ~~Espèces~~ – ~~Credoc~~ (rayer la mention inutile)

Ordonnateur : D.S.I.E

Etablie Par: SADOUDI Toufik **Vérifiée Par:** **Reçue le:** / /

Visa: **Visa:** **Visa:**

Paiement		Ordonnancement	Contrôle Financier
	SABOUR Abdelhafid Directeur du Site De Production - MEDEA Groupe Industriel Saidal	Directeur de la Sécurité Industrielle & Environnement Chawki . DJANE AHMED	

En Règlement de (S):

N° Facture (S)	Date	Montant	Mode de Paiement
			Payé Par: CCP 420 5887
			Montant: 736 665,00
			Le: 01/2016

LE BENEFICIAIRE:

Série R, n°9

إدارة الضرائب

مديرية الضرائب

مجموعة رقم: .....

وثيقة رقم: .....

إعفاء بريدي
أمر رقم 68-103
المؤرخ في 6 ماي 1968

ولاية: المدية

بلدية: وامري

خزينة ما بين البلديات

لـ: وامري

حساب الشيكات البريدية للإيرادات :

الجزائر رقم : .....

تنبيه
يتعين إحضاره عند الحضور للسداد

مرسل إلى السيد: عبد الله أنتربيوفيكا

المقيم بنهج: واد حريبات رقم: .....

في: واد حريبات - المدية

يتضح من الأوراد، وأوراق التحصيل،والحالات والعقود المشمولة بالنفاذ، الموضحة صورتها فيما يلي : إن الممول،المبين إسمه أعلاه مدين بالمبالغ الآتية :

نوع الأوردة والديون	المواد: رمز	المواد: رقم	سنة أو فترة ربط الضريبة	المبالغ الواردة في الأوراد وأوراق التحصيل، لمقوضات بعد خصم الأقساط المسددة
أولا : ضرائب مباشرة ورسوم مشبهة بها... الرسم العقاري		200001	2015	656665,00
الرسم التطهير		~	~	80000,00
ثانيا : أوراق تحصيل ... ضرائب غير مباشرة الضرائب على القيمة المضافة				

ثالثا : الحالات والعقود المشمولة بالنفاذ

أسماء وألقاب الممولين	البلدية والهيئة الدائنة	الحالات المشمولة بالنفاذ - تواريخ: إرسال الحالة من رئيس المجلس الشعبي البلدي أو الرئيس أو المدير	شمول الحالة بالنفاذ	العقود المشمولة بالنفاذ تاريخ العقود	مواد الأوراد أو سجلات المقوضات	موضوع الديون	تواريخ الإستحقاق

يشهد المحصل الموقع أدناه بأن المدين الموضح إسمه أعلاه لم يقوم بالسداد.
ومن ثم فعلى عامل الملاحقة القضائية المبين إسمه فيما بعد أن يلاحقه عن طريق التنبيه عليه بسداد كافة ماهو مطلوب من مبالغ واجبة الأداء من ضرائب ومطلوبات بدون اخلال بما يستحق عليه من إجراءات وغرامات التأخير.

مجموع المبالغ الواجبة الأداء	736665,00
الجزاءات الضريبية	
المجموع الواجب تسديده	736665,00

حرر في وامري يوم 22 - 09 - 2016

محصل الضرائب

تنبيه

في يوم .....

أولا : الأوراد المشمولة بالنفاذ من والي الولاية التي تم بها ربط الضريبة و المعلنة بتاريخ .....

ثانيا : أوراق التحصيل المشمولة بالنفاذ من مدير الضرائب للولاية التي تم فيها ربط الضريبة و المعلنة بتاريخ .....

ثالثا : السند المعد بمعرفة (3) ..... المشمول بالنفاذ من ..... بتاريخ .....

رابعا : الصورة التنفيذية للعقد المشمول بالنفاذ الموثق بمعرفة الأستاذ (4) ..... موثق العقود الرسمية في ..... بتاريخ ..... والمسجل تسجيلا قانونيا،

وبناء على طلب:

أولا : محصل الضرائب المشار إليه أعلاه فيما يتعلق بالضرائب.

ثانيا : مدير الضرائب ومحصل الضرائب المشار إليها أعلاه فيما يتعلق بأوراق التحصيل.

ثالثا : لـ (5) ..... ومحصل الضرائب فيما يتعلق بالحالات المشمولة بالنفاذ.

SAIDAL	DEMANDE DE PAIEMENT	Réf. : IMP.DFC.001 Version : B Date :

N° 70 /17

Veuillez payer à l'ordre de : Mr Le Trésorier Inter-Conseil de Ouargli

Adresse : Ouargli

La Somme de : 1.443.331,50 **en Lettres** Un Million Quatre Cent Quarante trois Mille trois Cent trente et un Dinars.

Se rapportant à : Taxe foncière et taxe d'assainissement.

Par Chèque – Virement – Traite – Espèces – Credoc (rayer la mention inutile)

Ordonnateur : D.S.I.E

Etablie Par: SADOUDI Toufik **Vérifiée Par:** **Reçue le:** / /

Visa: **Visa:** **Visa:**

Paiement	Ordonnancement	Contrôle Financier
مديرية المالية و الضمان	Directeur de la Sécurité Industrielle & Environnement Chawki . DJANE AHMED	Chef de Service Finances P/A YAHIAOUI Mohamed

En Règlement de (S):

N° Facture (S)	Date	Montant	Mode de Paiement
			Payé Par:
			040 773978
			Montant:
			1443331,50
			Le: 21 DEC 2017

LE BENEFICIAIRE:

PR.A.DFC.001

N° 1415

PTT **MANDAT - TRESOR**

قسيمة مخصصة لصاحب الحساب الجاري
COUPON destiné au titulaire du C.C

N° 3067-37 رقم

مبلغ الحوالة
MONTANT DU MANDAT

1.443.331,00

Etiquette extraite du registre N° 510

رقم السحب
N° d'émission

1.443.331,00

A REMPLIR PAR L'EXPEDITEUR — مخصصة للمرسل

MANDAT DE LA SOMME DE (en lettres) حوالة بمبلغ (بلسان القلم)

--UN. MILLION. QUATRE. CENT. QUARANTE. TROIS MILLE. TROIS. CENT. TRENTE. ET-UN. DA-------

A inscrire au compte courant désigné ci-dessous

CCP ALGER NO. 3067-37 - CLE 54

MONSIEUR LE TRESORIER
INTER-COMMUNAL DE

OUAMRI
توجه الحوالة إلى مركز
OUAMRI CENTRE

A DIRIGER SUR LE C.C D'ALGER - AUTORISATION N° 06/74

إسم المرسل و عنوانه
Nom et adresse de l'expéditeur

SAIDAL ANTI BIO

N° Article	
26292000001	
Code Territ.	Année
262901	2016

DESTINATAIRE OU LE RECEVEUR DES IMPÔTS - C. C. P. N°

EXPEDITEUR 3067-37 - CLE 54
SAIDAL ANTI BIOFICAL
OUED HARBIL

ALGER

MONTANT DA
1.443.331,00

IMPRIMERIE OFFICIELLE - Alger (2017)

اشعار بالدفع

F.J 1 4395 المرسل اليه

SAIDAL ANTI BIOFICAL
OUED HARBIL
OUED HARBIL

TAXE FONCIERE SUR LES PROPRIETES NON BATIES - TERRES AGRICOLES — الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية - أراضي فلاحية

المساحات (TAB / A/ CS-TAI/TAS)	الناحية (Z)	التعريفة عن الهكتار	الأساس الخاضع للضريبة (B.I)	المعدل	المساهمات (C)

TAXE FONCIERE SUR LES PROPRIETES BATIES — الرسم العقاري على الملكيات المبنية

المساحات (UH / LC / D)	صفة البناء (A)	الناحية (Z)	التعريفة / م²	الأساس الخاضع للضريبة (B.I)	المعدل	المساهمات (C)
/242050	U			43.777.700		1313.331,00

TAXE D'ASSAINISSEMENT (ORDURES MENAGERES) — رسم التطهير (القمامات المنزلية)

محلات تجارية (عدد/تعريفة/مساهمة) (L.C)		المكاتب (عدد/تعريفة/مساهمة) (F)	المساهمات (C)
1	130.000		130.000,00

السنة (A)	رمز المنطقة (C.T)	رقم المادة (N.A)	تاريخ بداية التحصيل (M.R)	المبلغ الكلي الواجب دفعه
2016	262901	2000001	30.11.17	1.443.331,00

OUED HARBIL	العقار الخاضع للضريبة (Im. I)
OUAMRI	مكان فرض الضريبة (L. I)
OUED HARBIL	مفتشية الضرائب (I. I)
OUZERA	
OUAMRI	قباضة الضرائب (R. I)
OUAMRI	

SAIDAL	DEMANDE DE PAIEMENT	Réf. : IMP.DFC.001 Version : B Date :

N° 04/04

Veuillez payer à l'ordre de : Mr Le Trésorier Inter-Communal de Ouargli

Adresse : Ouargli

La Somme de : 1.443.331,00 **en Lettres** Un Million Quatre Cent Quarante Trois Mille Trois Cent trente et Un Dinars

Se rapportant à : Taxe Foncière et Taxe d'Assainissement Exercice 2017

Par Chèque – ~~Virement~~ – ~~Traite~~ – ~~Espèces~~ – ~~Credoc~~ (~~rayer~~ la mention inutile)

Ordonnateur : D.S.I.E

Etablie Par: SADOUDI Toufik **Vérifiée Par:** **Reçue le:** / /

Visa: **Visa:** **Visa:**

Paiement		Ordonnancement	Contrôle Financier
		Directeur de la Sécurité Industrielle & Environnement Chawki . DJANE AHMED	

En Règlement de (S):

N° Facture (S)	Date	Montant	Mode de Paiement
			Payé Par: CAP N°39322
		1443331	**Montant:**
			Le:

LE BENEFICIAIRE:

04 أفريل 2018

PR.A.DFC.001

اشعار بالدفع

F.J 1 5561

المرسل اليه

SAIDAL ANTI MYOFICAL
OUED HABBIL
OUED HABBIL

E SUR LES PROPRIETES NON BATIES - TERRES AGRICOLES	الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية - أراضي فلاحية				
المساحات (TA/TAS)	الناحية (Z)	التعريفة عن الهكتار	الأساس الخاضع للضريبة (B.I)	المعدل	المساهمات (C)

E SUR LES PROPRIETES BATIES	الرسم العقاري على الملكيات المبنية					
المساحات	سنة البناء (A)	الناحية (Z)	التعريفة / م²	الأساس الخاضع للضريبة (B.I)	المعدل	المساهمات (C)
				93.777.700		1313.301.00

ISSEMENT (ORDURES MENAGERES)	رسم التطهير (القمامات المنزلية)	
محلات تجارية (عدد/تعريفة/مساهمة)	السكنات (عدد/تعريفة/مساهمة) (F)	المساهمات (C)
130.000		130.000,00

رمز المنطقة (	رقم المادة (N.A)	تاريخ بداية التحصيل (M.R)	المبلغ الكلي الواجب دفعه
262901	2000001	15.04.18	1.443.331,00

العقار الخاضع للضريبة (Im. I)

مكان فرض الضريبة (L. I)

مفتشية الضرائب (I. I)

قباضة الضرائب (R. I)

قسيمة مخصصة لصاحب الحساب الجاري
COUPON destiné au titulaire du C.C
N° رقم

مبلغ الحوالة
MONTANT DU MANDAT

إسم المرسل و عنوانه
Nom et adresse de l'expéditeur

N° Article
0627000001

Code Territ.	Année
2991	2017

N° 1415

PTT **MANDAT - TRESOR**

Etiquette extraite du registre N° 510

رقم السحب
N° d'émission
1 443 331,00

A REMPLIR PAR L'EXPEDITEUR — مخصصة للمرسل

MANDAT DE LA SOMME DE (en lettres) حوالة بمبلغ (بلسان القلم)

UN MILLION QUATRE CENT QUARANTE TROIS MILLE TROIS CENT TRENTE ET UN DA

A inscrire au compte courant désigné ci-dessous

CCP ALGER ND 2537-32

TRESORIER LE TRESOR
INTLP CENTRAL DE

ORIGINE

توجه الحوالة إلى مركز الصكوك بالجزائر

A DIRIGER SUR LE C.C D'ALGER - AUTORISATION N° 06/74

DESTINATAIRE : M LE RECEVEUR DES IMPÔTS - C. C. P. N°

EXPEDITEUR SAIDAL ANTI MYOFICAL
OUED HABBIL

ALGER

MONTANT DA
1.443.331,

SARL COSME COMPANY
10, RUE DU FORT L'EMPEREUR ALGER

Tél : 021 72 41 29
Fax : 021 72 26 72

Compte : BADR, Agence 634 Chéraga compte N° 00300 634 012 4463 00006
RIB :
e-mail : cosmdz@yahoo.fr

RC : 98 B 000 3720
AI : 16013721304
Id Fiscal : 099 81 6000 37 2011
NIS : 0 998 1601 07175 29

Facture F16/00010

Alger, le : 13-01-2016

Mode de Paiement :
BL16/00009

par : 03

DOIT C0152
SAIDAL GROUPE
RTE EL KHEMIS BP 33
MEDEA
IF :000016034235782 AI: 1615159161 RC :00 B 0342357 -16/00

N°	CODE	DÉSIGNATION	QUANTITÉ	PU HT	RIS.%	MONTANT HT	TVA
1	SULFATE SMPC	SULFATE D'ALUMINE SMPCA	3 000	36.00	-	108 000.00	17

NB. UV :3 000.00

Arrêtée la présente facture à la somme de : CENT VINGT-SIX MILLE TROIS CENT SOIXANTE DINARS

TOTAL HT	108 000.00
TVA	18 360.00
TIMBRE	0.00
NET A PAYER	**126 360.00**

BL 16/00009 : 1500KG
RESTE 1500 KG

Service Commercial

Date	Chèque ou pièce N°	Mode	Montant

Montant Réglé
Reste à régler

TVA	Base HT	Montant TVA
TVA 17%	108 000.00	18 360.00
Total	**108 000.00**	**18 360.00**

caci

C.A.C.I. s.a.s.
Rue de la Bauve - Z.I. Nord
77100 MEAUX (France)

SAS au capital de : 1.814.318 €
R.C.S Meaux 775 658 115

TEL : +33 (0)1 64 36 54 54
FAX : +33 (0)1 64 33 65 19
TVA : FR35775658115
SIREN : 775 658 115

FACTURE CLIENT FA007716

LIVRAISON A:
EPE SPA ANTIBIOTICAL - Filiale du groupe SAIDAL
ROUTE D'EL-KHEMIS- BP 33
26000 MEDEA - ALGERIE
ALGERIA
TEL : 213.25.58.56.78

CPT. CLIENT	RESP. COMMERCIAL	Votre Ref. Cde
C01522	Michel SATURNIN	131/AE/ATB/09

PORT	INCOTERM
AFFRETEMENT	FOB MARSEILLE

LIEU D'ORIGINE	LIEU DE CHARGEMENT
Meaux	Marseille

LIEU DE DECHARGEMENT	LIEU DE DESTINATION
Port d'Alger	Medea Algerie

ADRESSE FAC
EPE SPA ANTIBIOTICAL - Filiale du groupe SAIDAL
ROUTE D'EL-KHEMIS- BP 33

26000 MEDEA - ALGERIE
ALGERIA

N° NATIXIS : C01522

Affaire suivie par : Adama CISSE
Courriel : adama.cisse@caci-opachimie.com
Tel : +33 (0)1.40.85.51.80 Fax : +33 (0)1.40.85.51.51

A l'attention de : Mr BETTAHAR
TEL : 213.25.58.56.78 FAX : 213.25.61.04.90

Lg	Qté livrée	U	Désignation	Prix Unit.	Montant Euro
			Cde 7945 - Bon 7659 Du 20/07/2009 - 131/AE/ATB/09		
1	3 600,000	KG	PF0013+BP0025 HYDROGAL® 353 Tarif douanier / Customs Tariff : 382490970	1,650	5 940,00
2	300,000	KG	PN0618+BI05KG ECOLYTE CX80 ETIQUETAGE : ECOLYTE CX80 Tarif douanier / Customs Tariff : 30029050	82,000	24 600,00

LC 110DI578CD320809
COUNTRY OF ORIGIN OF GOOD: France

CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE
MEDEA LE : 09 JUIN 2009
260 201 2009 2 10 [illegible] [illegible]

caci
Siège Social
Rue de la Bauve - ZI NORD
77100 MEAUX
Tél. 33 1 64 36 54 54 - Fax 33 1 64 33 65 19
RCS Meaux 775 658 115
TVA : Fr35775658115

Remarques :
- N/REF. FP MS/LG/0203/2009
- REF. IMP.AP.009 Basé sur Commandes clients 7945. Basé sur Livraisons 7659.

TIPP		HT	30 540,00
Port		REMISE	
Base TVA C0	30 540,00	TVA 1	
Base TVA		TVA 2	
		TTC EUR	30 540,00
Acompte		Net à payer	30 540,00

Conditions générales de vente:
Voir au dos

Virement bancaire 30 jours DDF Echéance(s) : 19/08/2009

MODELE LCVIRN

BRED - Banque Populaire - 18, Quai de La Rapée F-75012 PARIS (France) - RIB : 10107 00118 00950413218 08
IBAN : FR76 1010 7001 1800 950 41 321808
SWIFT CODE (BIC) : BREDFRPPXXX

FACTURE COMMERCIALE

Invoice Number	Invoice Date	Due Date
[illegible]	06 Aug 2009	
Your Order Number	**Payment Terms**	**Payer Number**
A30/AL/ATB/09	30 jours date de presentation des documents	441907
Shipped From	**Ashland's Sales Order Number**	**Bill-To Number**
	2469281	441907
Dispatch Note Number	**Incoterms : CFR**	**Ship-To Number**
1936630	CFR Port D'Alger Algerie	441907
Shipping Date	**Seller**	**Sold-To Number**
	CHRISTIAN NAST	441907

Bill-To:

EPE Antibiotical
Filiale SPA Saidal
BP 33 Route D'El Khemis
Medea 26000
Algerie

Sold-To:

EPE Antibiotical
Filiale SPA Saidal
BP 33 Route D'El Khemis
Medea 26000
Algerie

L/C No.: 110DI584CD320838

Qty.	UoM	Material Number	Description	Batch Number	VAT %	Billing Qty	UoM	Unit Price	Amount excl.VAT EUR
250	BAG	379391	PRAESTOL 2540 TR BAG 25KG HS Code - 3906.90.90 Country of origin - Germany	0000590007 0000598121	0,00	6250	KG	3,3100	20.687,5(
			Description of Goods and/or Services 6250 kg Praestol 2540 TR En sacs de 25 KGS sur palettes de 625 kg net Selon facture proforma nr 2009-05-20/gch du 20/05/2009 Termes de vente: CFR Port d'Alger Algerie Incoterms 2000 Mention devant figurer sur facture definitive						
		EUR: 20.687,50	VAT 0%: EXPORT SUPPLY, VAT EXEMPT, ART. 146 EU VAT DIRECTIVE.						

VAT: %	Base (EUR)	Amount (EUR)		
0,00	20.687,50	0,00		
			Subtotal EUR	20.687,50
			VAT EUR	0,00
			Total EUR	20.687,50

Electronic Funds Transfer:
Commerzbk
BLZ: 3204 0024
Konto-Nr: 185555000
SWIFT Code: COBADEFF320
IBAN: DE85 3204 0024 0185 5550 00

Please reference the invoice number and payer number in your payment.

Ship-To:

Should you have any questions regarding this invoice,please contact:
I&PS KREFELD CUSTOMER SVC GROUP at 0049 2151 383601 , Fax No. 0049 2151 381574

ASHLAND DEUTSCHLAND GMBH, FUTINGSWEG 20, 47805 KREFELD,GERMANY
AMTSGERICHT KREFELD HRB 11252, GESCHÄFTSFÜHRER: FRANK J. A. JUMELET, CLIVE W. SIMPSON, ROBERTUS S. REICHGELT, PIETER H. RIJNEVELDSHOEK, FINANZAMT: HAMBURG-HARBURG, STEUER-NR.: 06/683/01203, UST.-IDNR.: DE247510107 COMMERZBANK AG, KREFELD, BLZ 320 400 24, KONTO 1 855 550, SWIFT COBADEFF 320; IBAN DE85 3204 0024 0185 5550 00.

All sales are subject to our general terms and conditions of sale as indicated on the reverse/enclosed. General terms and conditions of your company, if any, are hereby rejected and shall not apply.

SAIDAL

BON DE COMMANDE

REF : IMP.AP.009
Version :
Date :

DIRECTION DES APPROVISIONNEMENTS
Référence à rappeler
CDE N° : 026 / AL/ATB/12
N.I.F :099926034225245.
N.I.S : 099926299000l120000
N.A.I : 26 .290.30.01.05
R/C : 99 B 0342252

Médéa le : 15 JAN 20

FOURNISSEUR : B.M.S.D UNITE CHAUX SAIDA

Code	Désignation des produits ou des articles	Unité	Quantité	Prix unitaire DA	Prix total DA
	-CHAUX HYDRATEE (Sac de 20 kg)	Sac	500	222,23	111 115,00
	Arrêté Le Présent Bon De Commande à La Somme de : Cent Onze Mille Cent Quinze Dinars.			Montant Total HT	111 115,00

Délai de livraison : Immédiat
Mode d'expédition : Par nos soins.
Facturation en : 03 (Trois) Exemplaires.....
Règlement :Chèque
Domiciliation bancaire : CPA AGENCE DE MEDEA
Instructions Complémentaires : / .....

LE DIRECTEUR DES APPROVISIONNEMENTS & COMMERCIAL

A.BETTAHAR

PR.A.DAP.001

HCPro Sarl Hygiène Chemicals Production

Doit :

Client : - EPE / SPA GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL- SITE DE PRODUCTION MEDEA
Adresse : ZONE INDUSTRIELLE OUED HARBIL MEDEA

RC 00 B 0342357 26/08
ART N° 16151591061 NIF 000016034235782

Facture N° F 18/1638

Du: 18/09/2018

Code	Désignation	Unité	Qte	Prix HT	Montant HT
	HYPOCHLORITE DE SODIUM	kg	4800	35,00 DA	168 000,00 DA

.a présente facture est arretée à la somme de :

* Cent Quatre Vingt Dix Neuf Mille Neuf Cent Vingt Dinars Algériens.

Total HT:	168 000,00 DA
TVA (19%):	31 920,00 DA
Total TTC:	199 920,00 DA
Timbre :	0,00 DA
TOTAL	199 920,00 DA

Siège: Hai Said Hadjar N°07 Saoula . Alger / Tél: 023 33 96 64 / Fax : 023 33 96 63 / Mob : 0770 26 00 97
Email: hcpro_dz@yahoo.fr / hcprodz@gmail.com
RIB SGA : 02100009113000019279 / R.C: 16/00 07B 0973735 / IF N° 000716097373544 / N° ART : 16570258541

GROSSISTE EN PRODUITS ELECTRIQUES
ETS KHEDDAR MOHAMED RIAD
ADRESSE : QUARTIER THENIET EL HADJER ETAGE REZ DE CHAUSE MEDEA
N° RC : 97 A 171 02 76 -02/26
MAT FISC : 1975 2601 0043 639
A I : 2601 6 42 10 40
N° RiB : 02700742000008600168 bnp parisbas
TEL+FAX : +21325593671 E-MAIL :kheddar.riad@yahoo.fr

FACTURE
N°: 01/2018

DATE : 18/01/2017

MODE DE REGLEMENT
PAR CHEQUE N°:
CHEQUE DE LA

GROUPE SAIDAL SITE DE PRODUCTION MEDEA
MEDEA
MEDEA
R-C-N°:99 B 0342252
N-I-S:0999 2603 4225 245
N-A-I:2629 0 30 01 05

CODE	DESIGNATION	QUANTITE	P.UNITAIRE	MONTANT GENERALE
1	Lampe a Led 32w uf/220v	25	850,00	21250,00
2	ROSSASE a Tige	25	100,00	2500,00
3	B M S GALAXY	1	120,00	120,00
4	Tube a Led 18w	320	420,00	134400,00
5	Tube a Neon 58w	350	280,00	98000,00
6	Startaire	350	40,00	14000,00
7	Disjoncteur DIFF 220V	1	1900,00	1900,00

NON ASSUJETTI A LA TVA

TOTAL GENERALE	272 170,00

L'ARRET DE LA FACTURE A LA SOMME :

DEUX CENT SOIXANTE DOUZE MILLE CENT SOIXANTE DIX DIANRS ALGERIEN .

SARL ESASOUD WELDING AND CUTTING

HAOUCH SBAAT NORD GRP PROPRIETE N°90 CLASSE 07
ROUIBA ALGER (Z.I ROUIBA)

RC : 14 B 0990219
AI : 16420091750
Id Fiscal : 001416099021985
NIS : 001416420333063
RIB : 021 00035 1130031796 94

Code Client : CL123
Raison Sociale : SITE DE PRODUCTION MEDEA (GROUPE SAIDAL)
Adresse: ROUTE KHMISSE MELIANA MEDEA

RC : RC 84 B 002
AI : AI 26290300101
Id Fiscal : MF 098226010016641
NIS :
RIB :

Facture de Vente FV18/00843

Date : 26-07-2018
Reference Associé :
Autre Reference : BC N° 273/AL/SPM/2018

N°	CODE	DÉSIGNATION	QUANTITÉ	PU HT	RIS.%	MONTANT HT	TVA
1	224021	DISQUE ACIER ESAFLEX 300X3	10,00	239.74	0.00	2 397.40	19
2	223996	DISQUE ACIER ESAFLEX 230X3	25,00	116.35	0.00	2 908.75	19
3	223994	DISQUE ACIER ESAFLEX 115X3	25,00	67.02	0.00	1 675.50	19
4	4627323600	OK 46.27 3.25X350 AWS: E6013 5.1 KGS	15,00	1 258.82	0.00	18 882.30	19
5	4627253600	OK 46.27 2.5X350 AWS: E6013 5.1 KGS	10,00	1 357.15	0.00	13 571.50	19
6	0700000763	CASQUE ECO ARC- ESAB	4,00	2 051.28	0.00	8 205.12	19
7	VERRE-INCO	Verre trensparent CLLIMAX 105X5	20,00	33.61	0.00	672.20	19

NB. UV :109.00

TOTAL HT	48 312.77
TVA	9 179.43
TIMBRE	0.00
NET A PAYER	**57 492.20**

Arrêté la présente Piéces à la somme de :cinquante-sept mille quatre cent quatre-vingt-douze Dinars et vingt Centimes

Service Commercial
DANE Mohamed Adlene

Mode de paiement : Chèque
Date échéance :
Observation :

Date	Chèque ou pièce N°	Mode	Montant
26-07-2018	CPA N° 7739504	Chèque	57 492.20
	Montant Réglé		57 492.20
	Reste à régler		0.00

TVA	Base HT	Montant TVA
TVA0.00%	0.00	0.00
TVA19.00%	48 312.77	9 179.43
Total	48 312.77	9 179.43

E-mail : adm.esasoud@hotmail.fr/adm.ewc@hotmail.com | Tél. :023 86 42 14/16
Site web :www.esasoud.com | Fax : 023 86 4.. 16

SARL ESASOUD WELDING AND CUTTING

HAOUCH SBAAT NORD GRP PROPRIETE N°90 CLASSE 07 ROUIBA ALGER (Z.I ROUIBA)
Tél : 023 86 42 14/16
Fax : 023 86 42 18

Compte : STE GENERAL
RIB : 021 00035 1130031796 94
ID Fiscal : 001416099021985

RC : 14 B 0990219
AI : 16420091750

Facture F17/00465

Alger, le : 30-05-2017

Mode de Paiement : Chèque
FP17/00709

BC N°221/AL/SPM/2017
Par : GHANIA SABRACHOU

DOIT CL123
SITE DE PRODUCTION MEDEA (GROUPE SAIDAL)
ROUTE KHMISSE MELIANA MEDEA

IF :MF 098226010016641 AI: AI 26290300101 RC :RC 84 B 002

N°	CODE	DÉSIGNATION	QUANTITÉ	PU HT	RIS.%	MONTANT HT	TVA
1	4627253600	OK 46.27 2.5X350 AWS: E6013 5.1 KGS	4	1 239.32	-	4 957.28	19
2	4627323600	OK 46.27 3.25X350 AWS: E6013 5.1 KGS	4	1 153.85	-	4 615.40	19
3	6330252030	OK 63.30 2,50 AWS: E316L-17 1,7 KGS	4	3 589.74	-	14 358.96	19

NB. UV :12.00

TOTAL HT	23 931.64
TVA	4 547.01
TIMBRE	0.00
NET A PAYER	**28 478.65**

Arrêtée la présente facture à la somme de : VINGT-HUIT MILLE QUATRE CENT SOIXANTE-DIX-HUIT DINARS ET SOIXANTE-CINQ CENTIMES

ESASOUD WELDING & CUTTING FACTURATION SERVICE COMMERCIAL

COMMERCIAL
GHANIA SABRACHOU

Date	Chèque ou pièce N°	Mode	Montant
30-05-17	SPA N°7738843	Chèque	28 478.65
	Montant Réglé		28 478.65
	Reste à régler		**0.00**

TVA	Base HT	Montant TVA
TVA 19%	23 931.64	4 547.01
Total	**23 931.64**	**4 547.01**

SARAL

DEMANDE DE TRAVAIL

Réf : IMP.MTC.001
Version : B
Date d'application : 19/01/2009
Page 1/1

18/02/18

Urgence : I	Demandeur : BENKORTBI MICHAEL	Date : 18/02/018 Heure : 14H00	N° : 75/007
Repère : 2206.	Désignation : fixation et perforation	Service :	VP : 70

Préparation équipement :

Isolé :	Electrique		Gaz		Vapeur		Pro. Chimique		Prêt :	OUI		NON	

Description de l'anomalie : perforation et fixation à souder

Approbation : Nom : BENKORTBI Fonction : S/C. TRAVAUX Visa :

Planification : Registre N° 001 Nom : FATOUMI Date : 18/2/18 Heure : 14H30

Métier : GM | | GE | | GI | | GU | | GC | X | GT | | Autre : | Visa :

Rapport d'intervention : Soudure du niveau du cuve
Cons: 02 baguettes ϕ 2,5

Difficultés et/ou Suggestions :

Responsable intervention :	Nom : CHAACHOU	Fonction : C/T	Nbre H : 01	Nbre h : 03.	Visa :
Travail réceptionné :	Nom : KHADIJA HAMDINE	Fonction : C/C	Date : 18/02/18 Heure : 14H30.		Visa :

SADAL

DEMANDE DE TRAVAIL

Réf : IMP.MTC.001
Version : B
Date d'application : 19/01/2009
Page 1/1

04/02/18

Urgence : I	Demandeur : SADOUDI TOUFIK	Date : 01/02/2018 Heure : 09H30	N° : 70/001
Repère : P7210 A	Désignation : pompe	Service : Traitement des effluents	VP : 70

Préparation équipement :

Isolé :	Electrique		Gaz		Vapeur		Pro. Chimique		Prêt :	OUI		NON	

Description de l'anomalie :
Remplissage d'huile pour la pompe de lavage des fumées (en urgence) TISKA 44

Approbation : Nom : SADOUDI TOUFIK Fonction : Environnement Visa :

Planification : Registre N° : 008 Nom : FATOUMI Date : 01/02/18 Heure : 0930

Métier : GM [X] GE [ ] GI [ ] GU [ ] GC [ ] GT [ ] Autre : Visa :

Rapport d'intervention :
Remplissage 1,5 litre de TISKA 44
du niveau bas de la pompe P7210A.
et mise en service.

Difficultés et/ou Suggestions :

Responsable intervention :	Nom : Belgacem	Fonction : CM	Nbre H : 01	Nbre h : 01	Visa :
Travail réceptionné :	Nom : SADOUDI TOUFIK	Fonction : Environnement	Date : 04/02/18 Heure : 09H30		Visa :

SARAL

DEMANDE DE TRAVAIL

Réf : IMP.MTC.001
Version : B
Date d'application : 19/01/2009
Page 1/1

08/01/19

Urgence : I	Demandeur : BENKHALIFA Karim	Date : 08/01/019 Heure : 8H30	N° : 76/001
Repère : P7107A	Désignation : Pompe Lavage de cheval	Service : TFT Effluent	VP : 70

Préparation équipement :

Isolé :	Electrique	Gaz	Vapeur	Pro. Chimique	Prêt :	OUI	NON

Description de l'anomalie : vidange de la pompe P7107A.
FOURNIR

Approbation : Nom : Bouchti Fonction : CS TFT Eff Visa :

Planification : Registre N° : 008 Nom : FATOUMI Date : 08/01/19 Heure : 10H30

Métier : GM [X] GE [ ] GI [ ] GU [ ] GC [ ] GT [ ] Autre : Visa :

Rapport d'intervention :
Remplissage d'huile pour la pompe P7107A clb

Difficultés et/ou Suggestions :

Responsable intervention :	Nom : ATTECHI Aoussi	Fonction : Q.M	Nbre H : 02	Nbre h : 1/2	Visa :
Travail réceptionné :	Nom : Bouchti	Fonction : CS TFT +	Date : 08/01/019 Heure : 11H30		Visa :

09/09/18

SADAL

DEMANDE DE TRAVAIL

Réf : IMP.MTC.001
Version : B
Date d'application : 19/01/2009
Page 1/1

Urgence : I	Demandeur : BENHAMRI Abdelkrim	Date : 28/08/2018 Heure : 9H30	N° : 70107
Repère :	Désignation : Fuite. Sur vapeur	Service : Trait. Effluent	VP : 20

Préparation équipement :

Isolé :	Electrique	Gaz	Vapeur	Pro. Chimique	Prêt :	OUI	NON

Description de l'anomalie : Fuite. Sur Vapeur importante

Approbation : Nom : BENHAMRI Fonction : Ch. Trait-Effl Visa :

Planification : Registre N° : 903 Nom : Andani R Date : 28/08/2018 Heure : 14H20

Métier :	GM	GE	GI	GU	GC	GT	Autre :	Visa :
						X		

Rapport d'intervention : Elimination de la fuite par Soudure
Lieu : B bague ϕ 915

Difficultés et/ou Suggestions :

Responsable intervention :	Nom : Ghimi Makhloufi	Fonction : Soudeur	Nbre H : 02.	Nbre h : 04	Visa :
Travail réceptionné :	Nom : SADOUDI Toufik	Fonction : Environnement	Date : 05/09/2018 Heure : 14H04		Visa :

PR.A.MTC.001

SAIDAL

DEMANDE DE TRAVAIL

Réf : IMP.MTC.001
Version : B
Date d'application : 19/01/2009
Page 1/1

13/11/18

Urgence :	Demandeur : Bouabdallah	Date : 15/11/2018 Heure : 10h30	N° : 70/033
Repère : A7301	Désignation : Arrachée (Collecteur)	Service : TRMT EFFL	VP : 20

Préparation équipement :

Isolé :	Electrique		Gaz		Vapeur		Pro. Chimique		Prêt :	OUI		NON	

Description de l'anomalie : Confection d'une arrache pour nettoyage épurateur A7301

Approbation : Nom : Bouabdallah Fonction : S/C TRMT EFFL Visa :

Planification : Registre N° : 603 Nom : FATOUMI Date : 18/11/18 Heure : 10h

Métier :

GM		GE		GI		GU		GC	X	GT		Autre :

Visa :

Rapport d'intervention : Confection d'une arrache en A/C.
Cons: 04 Baguettes Ø2,5

Difficultés et/ou Suggestions :

Responsable intervention :	Nom : Bouabdallah Brahim	Fonction : C/M Soudeur	Nbre H : 02	Nbre h : 02	Visa :
Travail réceptionné :	Nom : Khodja Hyacinthe	Fonction : C/S	Date : 18/11/2018 Heure : 14h45		Visa :

O.K

DEMANDE DE TRAVAIL

SARAL

Réf : IMP.MTC.001
Version : B
Date d'application : 19/01/2009
Page 1/1

Urgence : I	Demandeur : BENKORICHI AKRAM	Date : 04/05/2016 Heure : 10H00	N° : 40/017
Repère :	Désignation : fuite vapeur	Service : Trait. Effluents	VP : 20

Préparation équipement :

Isolé :	Electrique		Gaz		Vapeur		Pro. Chimique		Prêt :	OUI		NON	

Description de l'anomalie : fuite de vapeur

Approbation : Nom : BENKORICHI Fonction : C/C. TRAIT. EFFLU Visa :

Planification : Registre N° : 003 Nom : ANDANI R Date : 04/05/16 Heure : 10h49'

Métier : GM [ ] GE [ ] GI [ ] GU [ ] GC [X] GT [ ] Autre : Visa :

Rapport d'intervention : Elimination de la fuite
Coté 03 Baguettes 12,5

Difficultés et/ou Suggestions :

Responsable intervention :	Nom : KACHIBI BRAHIM	Fonction : Soudeur	Nbre H : 02	Nbre h : 06.	Visa :
Travail réceptionné :	Nom : HERREZ	Fonction : C/Q	Date : 3/11/12/17 Heure : 16h00		Visa :

SAIDAL

DEMANDE DE TRAVAIL

Réf : IMP.MTC.001
Version : B
Date d'application : 19/01/2009
Page 1/1

31/12/17

Appel.

Urgence : H	**Demandeur :** BENKORTBI Akram	**Date :** 31/12/16 **Heure :** 10H00	**N° :** 70/007
Repère : P7101	**Désignation :** pompe 7101	**Service :** TRAIT. EFF	**VP :** 70.

Préparation équipement :

Isolé : Electrique [ ] Gaz [ ] Vapeur [ ] Pro. Chimique [ ] **Prêt :** OUI [ ] NON [ ]

Description de l'anomalie : préparation de la pompe 7101

Approbation : Nom : BOUZERAÏ Fonction : C/C. TRAIT. EFF Visa :

Planification : Registre N° : 001 Nom : Khalfaoui med Date : 15/03/16 Heure : 09 H44

Métier : GM [X] GE [ ] GI [ ] GU [ ] GC [X] GT [ ] Autre : Visa :

Rapport d'intervention : préparation du perforation de ligne d'aspiration de la pompe
Consommables : 06 Baguettes de 2,5

Difficultés et/ou Suggestions :

Responsable intervention :	Nom : Abdelhak	Fonction : Soudeur	Nbre H : 01.	Nbre h : 03.	Visa :
Travail réceptionné :	Nom : HERRELL Med	Fonction : OP/G	Date : 31/12/17 Heure : 16h00		Visa :

SAIDAL

DEMANDE DE TRAVAIL

Réf : IMP.MTC.001
Version : B
Date d'application : 19/01/2009
Page 1/1

OK 31/01/18

Urgence : 1	Demandeur : Benzaïdi Abdelkrim	Date : 31/01/18. Heure : 14H30.	N° : 70/005
Repère : P 3280.	Désignation : Remplacement de la vanne du purge	Service : Trait. Eff. Brut	VP : 70

Préparation équipement :

Isolé :	Electrique		Gaz		Vapeur		Pro. Chimique		Prêt :	OUI		NON	

Description de l'anomalie : fuite à l'arrêt emplacement à une vanne de purge. (défaillante) (urgent)

Approbation : Nom : Benzaïdi Fonction : Ql. Trait. Eff. Brut Visa :

Planification : Registre N° : 003 Nom : FATOUMI Date : 31/01/18 Heure : 14h30

Métier :

GM		GE		GI		GU		GC	X	GT		Autre :

Visa :

Rapport d'intervention : emplacement d'une vanne de purge ONG ou baguette Ø 21

Difficultés et/ou Suggestions :

Responsable intervention :	Nom : Brahimi	Fonction : Soudeur.	Nbre H : 01.	Nbre h : 04	Visa :
Travail réceptionné :	Nom : SAADI Tarik	Fonction : Environnement	Date : 31/01/18 Heure : 16h40		Visa :

VOIR . D / 2 / 2 & 3

31/12/17

SAIDAL

DEMANDE DE TRAVAIL

Réf : IMP.MTC.001
Version : B
Date d'application : 19/01/2009
Page 1/1

Urgence :	Demandeur :	Date : 27/12/2017	N° : 70/023
		Heure : 9H30	
Repère :	Désignation : Pale de ventilateur	Service : TRAIT EFFLUENTS	VP :

Préparation équipement :

Isolé :	Electrique		Gaz		Vapeur		Pro. Chimique		Prêt :	OUI		NON	

Description de l'anomalie : Plusieurs pales de ventilateur sales

Approbation : Nom : BENKHEIRA Fonction : Sp TRAIT-EFFL Visa :

Planification : Registre N° : 003 Nom : FATOUMI Date : 31/12/17 Heure : 09H00

Métier :	GM		GE		GI		GU		GC	X	GT		Autre :	Visa :

Rapport d'intervention : Elimination des fientes dans 12 paquets de 2,5

Difficultés et/ou Suggestions :

Responsable intervention :	Nom : Kechidi Tarkoman	Fonction : Soudeur	Nbre H : 02	Nbre h : 04	Visa :
Travail réceptionné :	Nom : VERIFIE	Fonction : CM/Q	Date : 31/12/17 Heure :		Visa :

SAIDAL

DEMANDE DE TRAVAIL

Réf : IMP.MTC.001
Version : B
Date d'application : 19/01/2009
Page 1/1

Urgence :	Demandeur : VERMETTI M/C	Date : 30/11/18 Heure : 16h.	N° : 70/623
Repère : VP70	Désignation : Eclairage.	Service : Trait des eff.	VP : 70.

Préparation équipement :

Isolé :	Electrique		Gaz		Vapeur		Pro. Chimique		Prêt :	OUI		NON	

Description de l'anomalie :

(02)
Manque d'eclairage dans l'unité.

Approbation : Nom : VERMETTI Fonction : CM/Q. Visa :

Planification : Registre N° : 03 Nom : FATOUMI Date : 30/11/18 Heure : 15H30

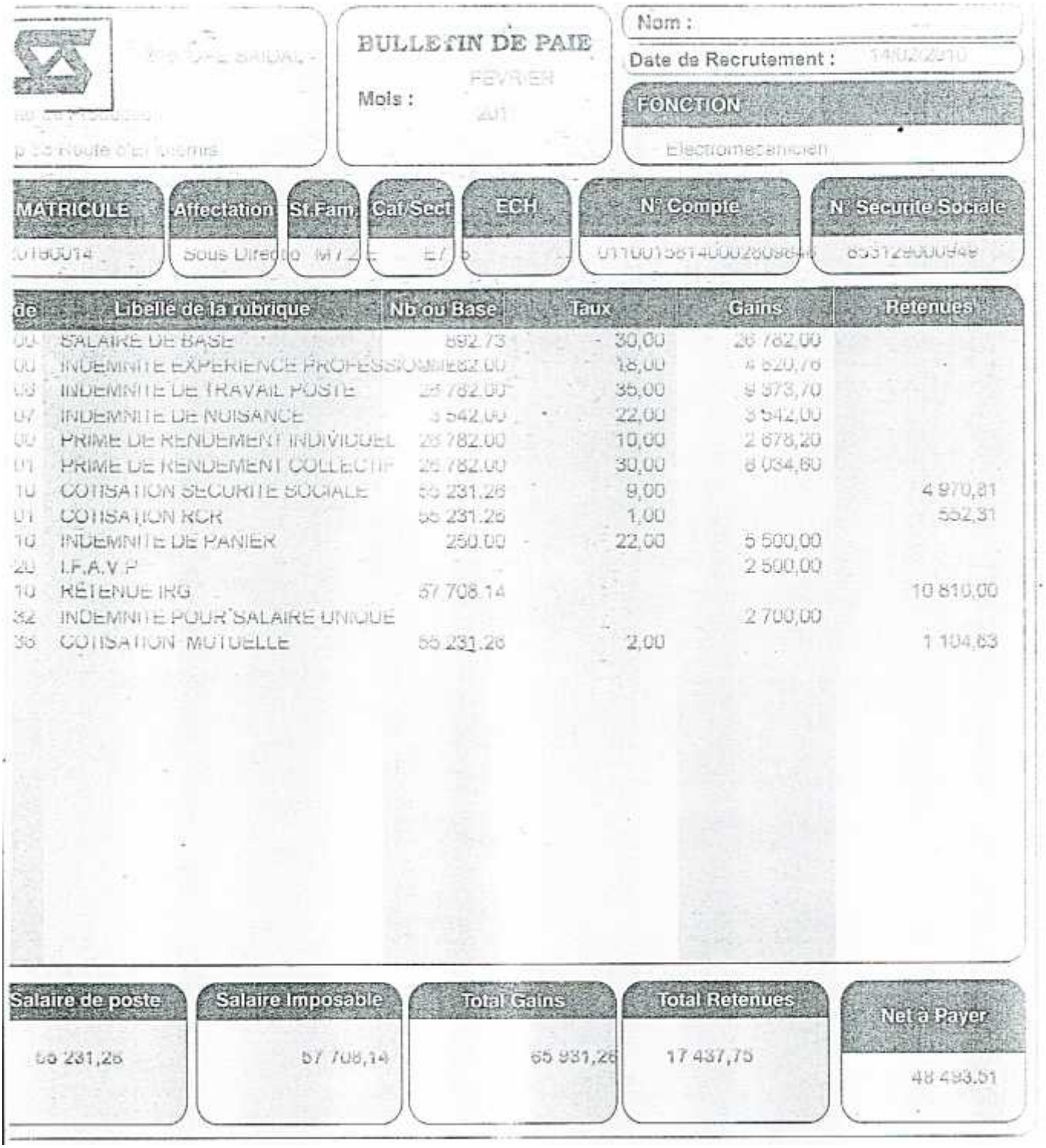
Métier :	GM		GE	X	GI		GU		GC		GT		Autre :	Visa :

Rapport d'intervention :

Montage de 04 lampes
au niveau VP 70

Difficultés et/ou Suggestions :

Responsable intervention :	Nom :	Fonction : H/E	Nbre H : 0h	Nbre h : 0h	Visa :
Travail réceptionné :	Nom : Bouabdallah	Fonction : Chef Trait	Date : 31/01/18 Heure : 12H00		Visa :



BULLETIN DE PAIE

Mois : FEVRIER

Nom :

Date de Recrutement : 14/02/2010

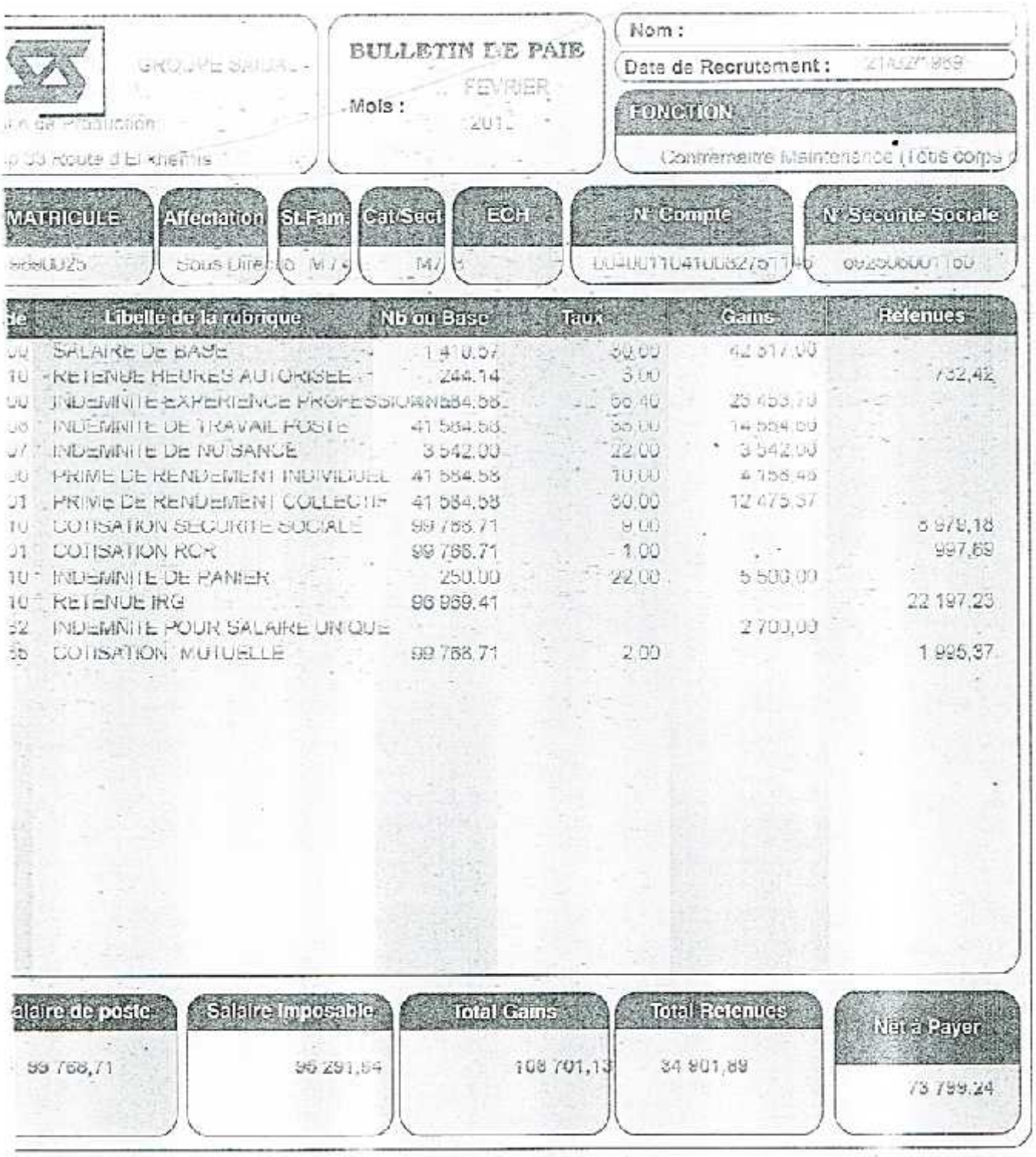
FONCTION

Electromecanicien

MATRICULE	Affectation	St.Fam.	Cat/Sect	ECH	N° Compte	N° Securité Sociale
0186014	Sous Direct.o	M /	E/	5	01100136140002608864	85312800094

de	Libellé de la rubrique	Nb ou Base	Taux	Gains	Retenues
00	SALAIRE DE BASE	892.73	30,00	26 782,00	
00	INDEMNITE EXPERIENCE PROFESSIONNELLE	892.00	18,00	4 820,76	
03	INDEMNITE DE TRAVAIL POSTE	26 782.00	35,00	9 373,70	
07	INDEMNITE DE NUISANCE	3 542.00	22,00	3 542,00	
00	PRIME DE RENDEMENT INDIVIDUEL	26 782.00	10,00	2 678,20	
01	PRIME DE RENDEMENT COLLECTIF	26 782.00	30,00	8 034,60	
10	COTISATION SECURITE SOCIALE	55 231.26	9,00		4 970,81
01	COTISATION RCR	55 231.26	1,00		552,31
10	INDEMNITE DE PANIER	250.00	22,00	5 500,00	
20	I.F.A.V.P			2 500,00	
10	RETENUE IRG	57 708.14			10 810,00
32	INDEMNITE POUR SALAIRE UNIQUE			2 700,00	
36	COTISATION MUTUELLE	55 231.26	2,00		1 104,63

Salaire de poste	Salaire Imposable	Total Gains	Total Retenues	Net à Payer
55 231,26	57 708,14	65 931,26	17 437,75	48 493,51



GROUPE SAHAM

Unité de Production

Lot 30 route d'El Khemis

BULLETIN DE PAIE

Mois : FEVRIER 201

Nom :

Date de Recrutement : 21/02/1989

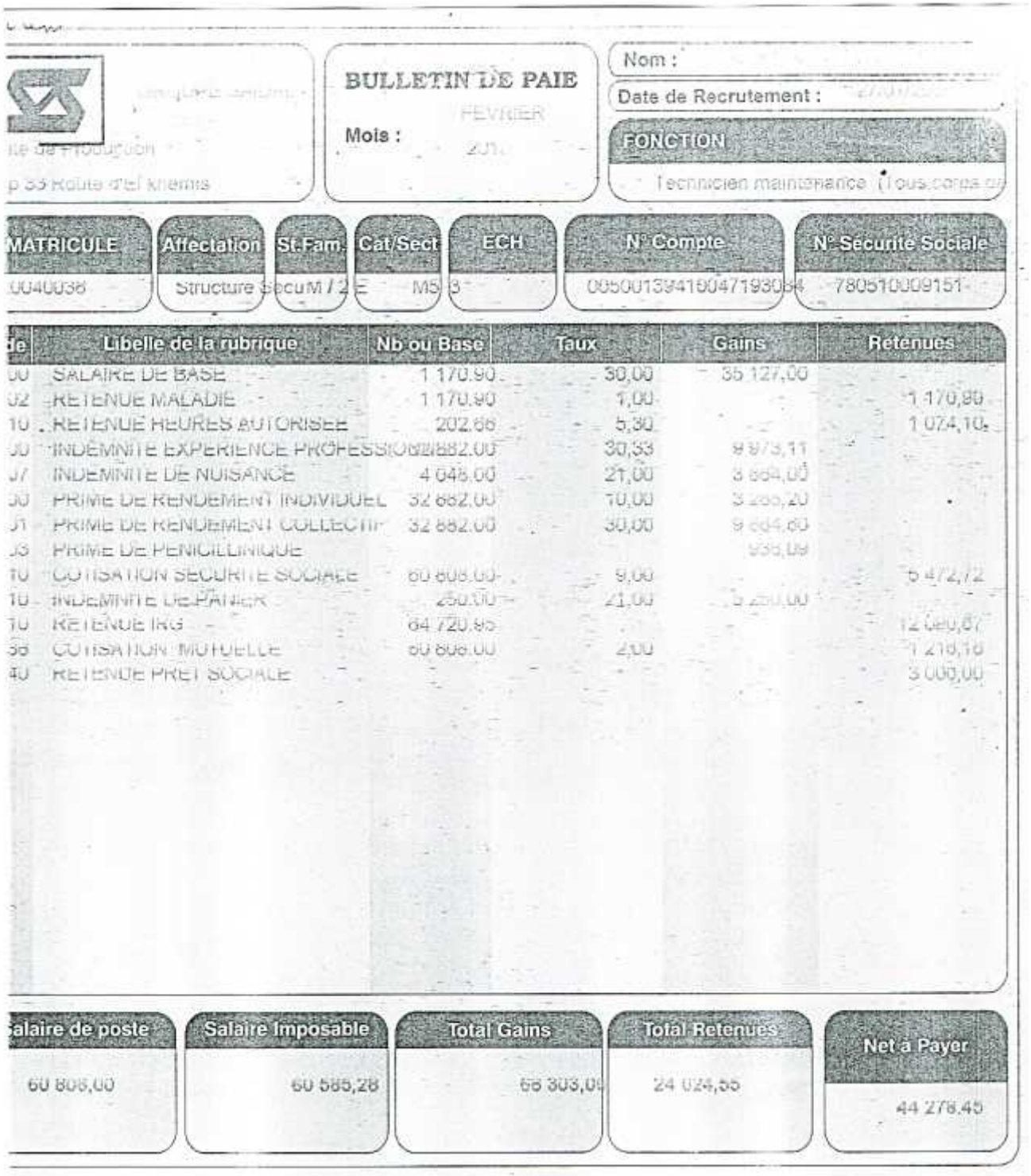
FONCTION

Contremaitre Maintenance (Tous corps)

MATRICULE	Affectation	SI.Fam.	Cat/Sect	ECH	N° Compte	N° Sécurité Sociale
[illegible]	Sous Direct[illegible]	M / [illegible]	M/ [illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

Rubrique	Libellé de la rubrique	Nb ou Base	Taux	Gains	Retenues
[illegible]	SALAIRE DE BASE	1 410.57	30,00	42 317,00	
10	RETENUE HEURES AUTORISEE	244.14	3,00		732,42
[illegible]	INDEMNITE EXPERIENCE PROFESSIONN	884.58	30,40	26 893,76	
[illegible]	INDEMNITE DE TRAVAIL POSTE	41 584,58	35,00	14 554,60	
[illegible]	INDEMNITE DE NUISANCE	3 542,00	22,00	3 542,00	
[illegible]	PRIME DE RENDEMENT INDIVIDUEL	41 584,58	10,00	4 158,46	
01	PRIME DE RENDEMENT COLLECTIF	41 584,58	30,00	12 475,37	
10	COTISATION SECURITE SOCIALE	99 768,71	9,00		5 978,18
01	COTISATION RCR	99 768,71	1,00		997,69
10	INDEMNITE DE PANIER	250,00	22,00	5 500,00	
10	RETENUE IRG	96 969,41			22 197,23
62	INDEMNITE POUR SALAIRE UNIQUE			2 700,00	
55	COTISATION MUTUELLE	99 768,71	2,00		1 995,37

Salaire de poste	Salaire Imposable	Total Gains	Total Retenues	Net à Payer
99 768,71	96 291,54	108 701,13	34 901,89	73 799,24



BULLETIN DE PAIE

Mois : FEVRIER 201

Nom :

Date de Recrutement :

FONCTION

Technicien maintenance (Tous corps et

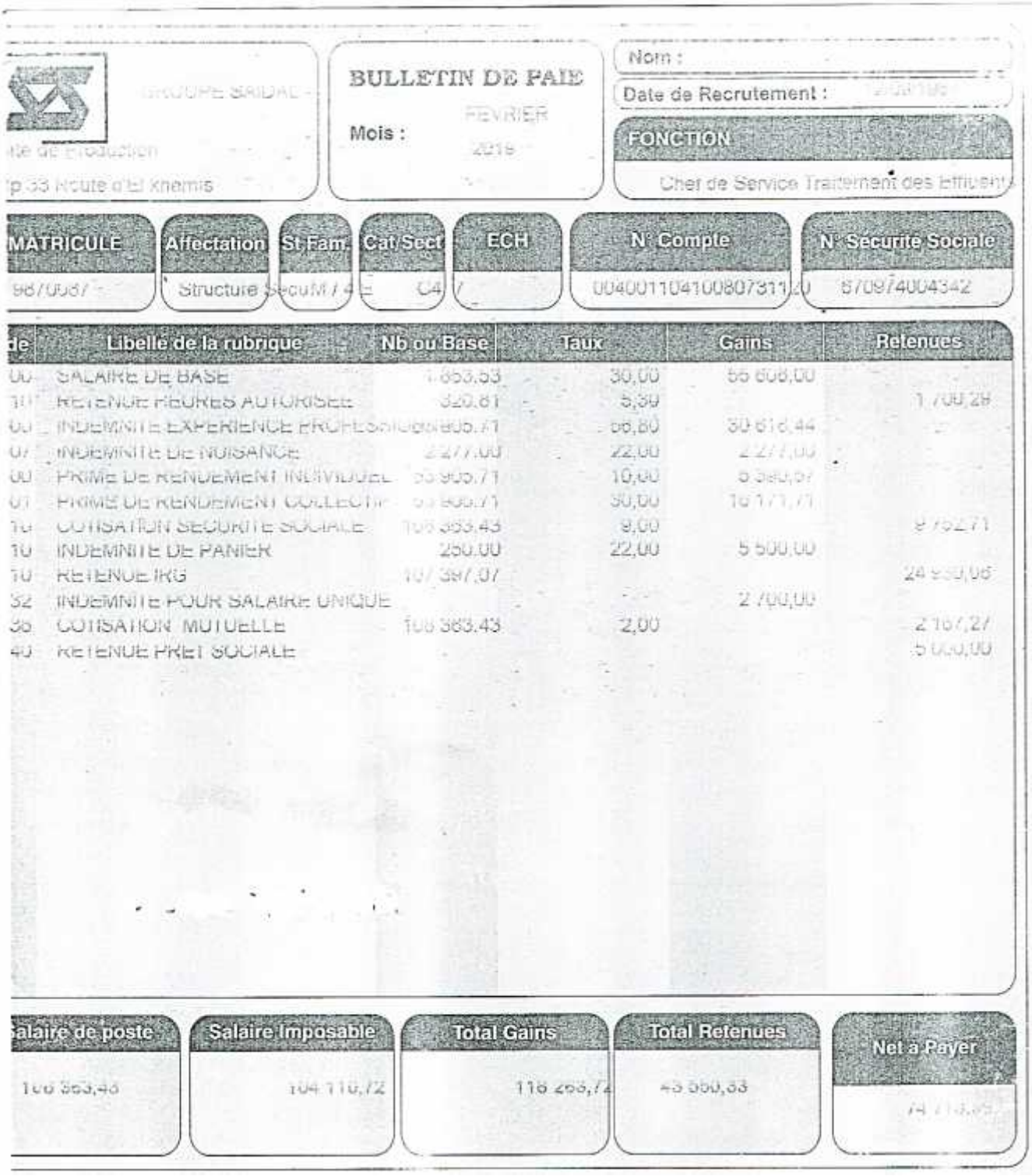
Ile de Production

p 33 Route d'El Khemis

MATRICULE	Affectation	St.Fam.	Cat/Sect	ECH	N° Compte	N° Sécurité Sociale
0040036	Structure SecuM / 2	E	M5	3	00500133410047193064	780510009151

de	Libelle de la rubrique	Nb ou Base	Taux	Gains	Retenues
00	SALAIRE DE BASE	1 170.90	30,00	35 127,00	
02	RETENUE MALADIE	1 170.90	1,00		1 170,80
10	RETENUE HEURES AUTORISEE	202.66	5,30		1 074,10
30	INDEMNITE EXPERIENCE PROFESSIO	32 882.00	30,33	9 973,11	
37	INDEMNITE DE NUISANCE	4 048.00	21,00	8 864,00	
50	PRIME DE RENDEMENT INDIVIDUEL	32 882.00	10,00	3 288,20	
51	PRIME DE RENDEMENT COLLECTIF	32 882.00	30,00	9 864,60	
53	PRIME DE PENICILLINIQUE			936,09	
10	COTISATION SECURITE SOCIALE	60 808.00	9,00		5 472,72
10	INDEMNITE DE PANIER	250.00	21,00	5 250,00	
10	RETENUE IRG	64 720.85			12 080,87
30	COTISATION MUTUELLE	60 808.00	2,00		1 216,16
40	RETENUE PRET SOCIALE				3 000,00

Salaire de poste	Salaire Imposable	Total Gains	Total Retenues	Net à Payer
60 808,00	60 585,28	68 303,09	24 024,65	44 278,45



GROUPE SADAL
Site de production
p 33 Route d'El Khemis

BULLETIN DE PAIE

Mois : FEVRIER 2019

Nom :

Date de Recrutement :

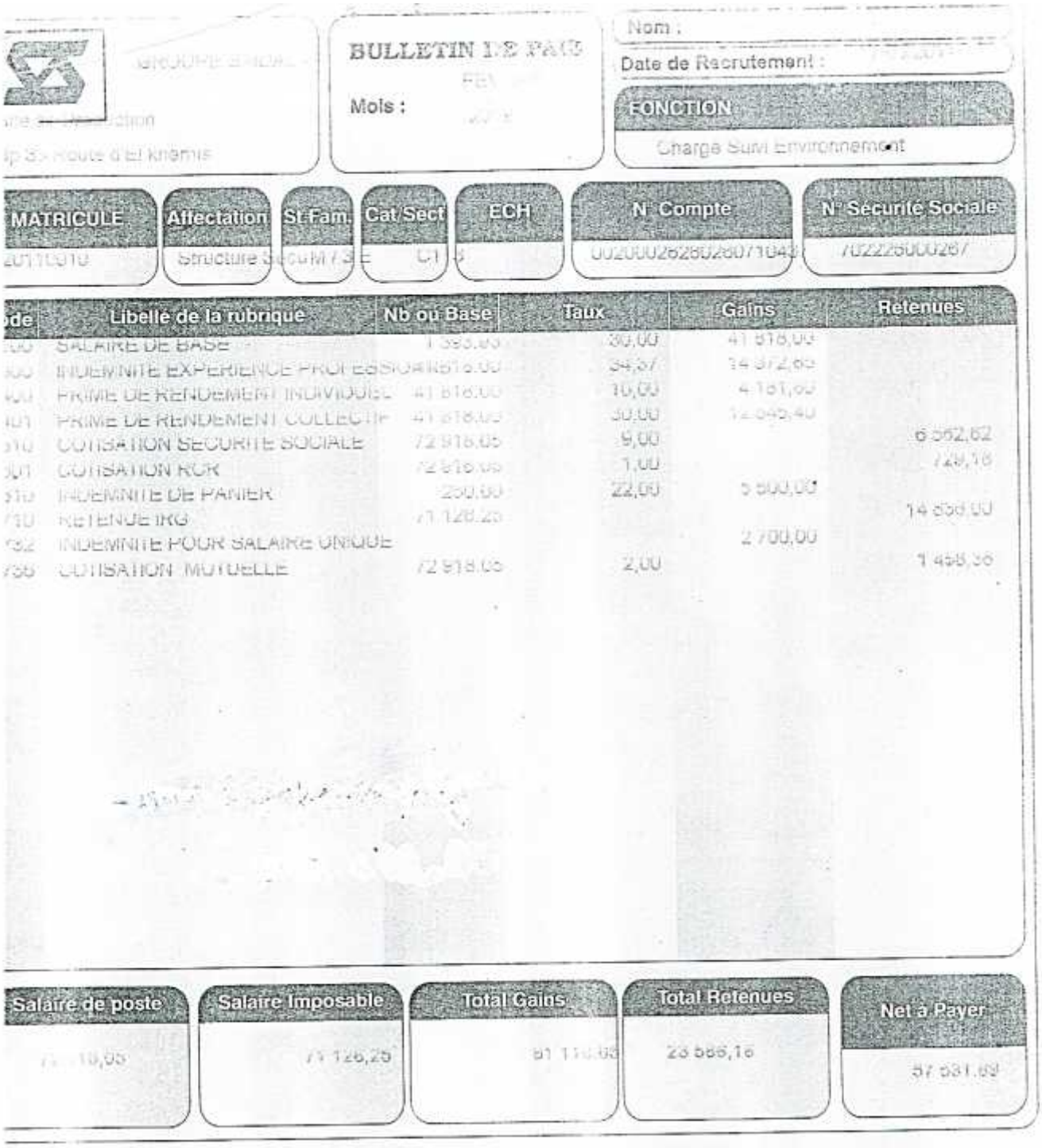
FONCTION

Chef de Service Traitement des effluents

MATRICULE	Affectation	St.Fam.	Cat/Sect	ECH	N° Compte	N° Sécurité Sociale
98/0067	Structure SecuM / [illegible]		04	/	00400110410080731120	8709/4004342

de	Libelle de la rubrique	Nb ou Base	Taux	Gains	Retenues
00	SALAIRE DE BASE	1 853,33	30,00	55 600,00	
31	RETENUE HEURES AUTORISEE	320,61	5,39		1 700,28
00	INDEMNITE EXPERIENCE PROFESSIONNELLE	1 853,33	16,80	30 816,44	
07	INDEMNITE DE NUISANCE	2 277,00	22,00	2 277,00	
00	PRIME DE RENDEMENT INDIVIDUEL	53 900,71	10,00	5 390,07	
01	PRIME DE RENDEMENT COLLECTIF	53 900,71	30,00	16 171,71	
10	COTISATION SECURITE SOCIALE	100 363,43	9,00		9 032,71
10	INDEMNITE DE PANIER	250,00	22,00	5 500,00	
10	RETENUE IRG	107 397,07			24 [illegible],06
52	INDEMNITE POUR SALAIRE UNIQUE			2 700,00	
36	COTISATION MUTUELLE	100 363,43	2,00		2 167,27
40	RETENUE PRET SOCIALE				5 000,00

Salaire de poste	Salaire Imposable	Total Gains	Total Retenues	Net à Payer
100 363,43	104 116,72	116 293,74	43 350,33	[illegible]



BULLETIN DE PAIE

Mois :

Nom :

Date de Recrutement :

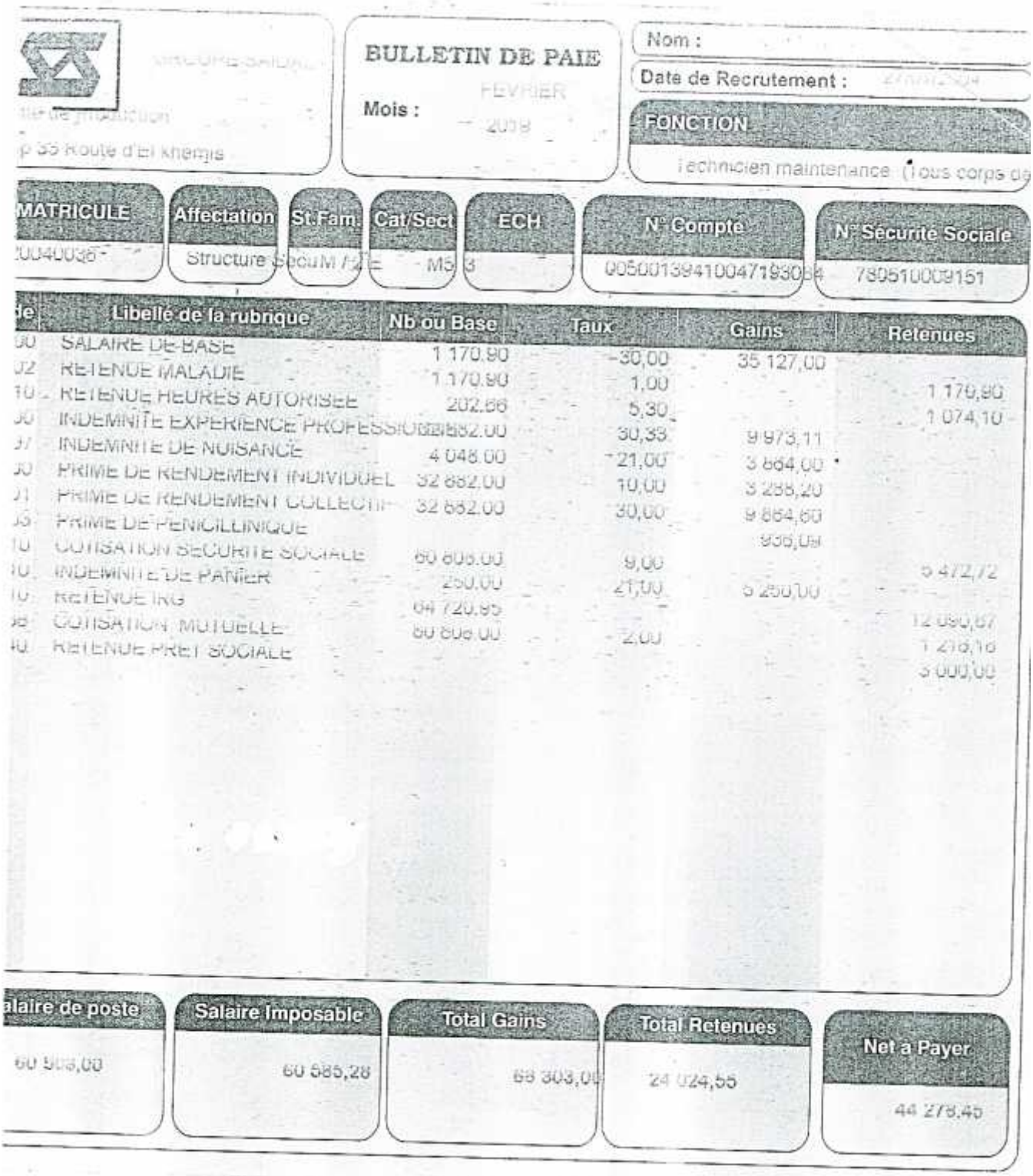
FONCTION

Charge Suivi environnement

MATRICULE	Affectation	St.Fam.	Cat/Sect	ECH	N° Compte	N° Securité Sociale
	Structure					

Code	Libellé de la rubrique	Nb ou Base	Taux	Gains	Retenues
	SALAIRE DE BASE		30,00	41 916,00	
	INDEMNITE EXPERIENCE PROFESSIONNELLE		34,37	14 372,66	
	PRIME DE RENDEMENT INDIVIDUEL	41 916,00	10,00	4 191,60	
	PRIME DE RENDEMENT COLLECTIF	41 916,00	30,00	12 575,40	
	COTISATION SECURITE SOCIALE	72 918,00	9,00		6 562,62
	COTISATION RCR	72 918,00	1,00		729,18
	INDEMNITE DE PANIER	200,00	22,00	5 500,00	
	RETENUE IRG	71 126,29			14 698,00
	INDEMNITE POUR SALAIRE UNIQUE			2 700,00	
	COTISATION MUTUELLE	72 918,00	2,00		1 458,36

Salaire de poste	Salaire Imposable	Total Gains	Total Retenues	Net à Payer
19,00	71 126,29	91	23 666,16	67 031,69



BULLETIN DE PAIE

Mois : FEVRIER 2019

Nom :

Date de Recrutement :

FONCTION

Technicien maintenance (Tous corps de

p 35 route d'el khemis

MATRICULE	Affectation	St.Fam.	Cat/Sect	ECH	N° Compte	N° Sécurité Sociale
00040036	Structure SecuM /Z/E		M3	3	00500139410047193084	780510009151

de	Libellé de la rubrique	Nb ou Base	Taux	Gains	Retenues
00	SALAIRE DE BASE	1 170,90	30,00	35 127,00	
02	RETENUE MALADIE	1 170,90	1,00		1 170,90
10	RETENUE HEURES AUTORISEE	202,66	5,30		1 074,10
30	INDEMNITE EXPERIENCE PROFESSIONNELLE	32 662,00	30,33	9 973,11	
37	INDEMNITE DE NUISANCE	4 046,00	21,00	3 864,00	
50	PRIME DE RENDEMENT INDIVIDUEL	32 662,00	10,00	3 266,20	
51	PRIME DE RENDEMENT COLLECTIF	32 662,00	30,00	9 864,60	
55	PRIME DE PENICILLINIQUE			936,09	
70	COTISATION SECURITE SOCIALE	60 605,00	9,00		5 472,72
70	INDEMNITE DE PANIER	250,00	21,00	5 250,00	
70	RETENUE IRG	64 720,85			12 090,67
85	COTISATION MUTUELLE	60 605,00	2,00		1 210,10
90	RETENUE PRET SOCIALE				3 000,00

Salaire de poste	Salaire Imposable	Total Gains	Total Retenues	Net à Payer
60 605,00	60 585,28	69 303,00	24 024,55	44 278,45

entrée

GROUPE DARBAL

Siège Administration

Zip 30 Route d'el Khemis

BULLETIN DE PAIE

Mois : FEVRIER 2019

Nom :

Date de Recrutement :

FONCTION

Chef de Section Travaux Neufs

MATRICULE	Affectation	St.Fam.	Cat/Sect	ECH	N° Compte	N° Securité Sociale
19960133	Structure Becu M / 3 E		M5	5	00400110410098191120	852476000945

ode	Libellé de la rubrique	Nb ou Base	Taux	Gains	Retenues
100	SALAIRE DE BASE	1 205.00	30,00	36 150,00	
300	INDEMNITE EXPERIENCE PROFESSIO	350.00	37,86	13 686,39	
307	INDEMNITE DE NUISANCE	2 024.00	22,00	2 024,00	
400	PRIME DE RENDEMENT INDIVIDUEL	36 150.00	10,00	3 615,00	
401	PRIME DE RENDEMENT COLLECTIF	36 150.00	30,00	10 845,00	
510	COTISATION SECURITE SOCIALE	66 320.39	9,00		5 968,84
501	COTISATION IRG	66 320.39	1,00		663,20
510	INDEMNITE DE PANIER	250.00	22,00	5 500,00	
710	RETENUE IRG	65 166.35			13 054,00
732	INDEMNITE POUR SALAIRE UNIQUE			2 700,00	
736	COTISATION MUTUELLE	66 320.39	2,00		1 326,41

Salaire de poste	Salaire Imposable	Total Gains	Total Retenues	Net à Payer
66 320,39	65 166,35	74 520,39	21 012,45	53 507,94

SITE DE PRODUCTION DE MEDEA

ETAT DES ACQUISITIONS DES IMMOBILISATIONS AU 31/12/2015

FICHE N°	DATE DE RECEPTION	FOURNISSEUR	FACTS '	DESIGNATION	COMPTE	VALEUR D'ORIGINE
0026/2015	31/12/2015	TECHNOSOFT ALGER	1407/002	01 LOGICIELS POUR LA GESTION DE LA PAIE	204000	1 248 000,00
TOTAL - 204000 LOGICIELS INFORMATIQUE ACQUIS ASSIMILES						**1 248 000,00**
0015/2015	15/09/2015	CALPLAST SETIF	317	01 FOURNITURE ET POSE D'ETANCHEITE	213001	6 371 391,94
0018/2015	31/12/2015	CALPLAST SETIF	346	01 FOURNITURE ET POSE D'ETANCHEITE	213001	462 442,50
TOTAL - 213001 AGENCEMENTS ET AMENAGEMENTS BATIMENTS INDUSTRIELS						**6 833 834,44**
0001/2015	30/03/2015	TOP NET ALGER	15	01 ASPIRATEUR POUR POUDRE	215100	1 231 717,50
0002/2015	30/03/2015	TOP NET ALGER	15	01 ASPIRATEUR POUR POUDRE	215100	1 231 717,50
0003/2015	30/03/2015	TOP NET ALGER	15	01 ASPIRATEUR POUR POUDRE	215100	1 231 717,50
0004/2015	30/03/2015	TOP NET ALGER	15	01 ASPIRATEUR POUR POUDRE	215100	1 231 717,50
0005/2015	04/05/2015	AURES INSTRUMENTATION FR	08	01MODEM SPY FR ETHERNET 230VAC+SUPPORT+CABLE 3M P/S	215100	369 680,34
0006/2015	04/05/2015	AURES INSTRUMENTATION FR	08	01 MODEM SPY FR ETHERNET 230VAC+SUPPORT+CABLE 3M P/	215100	125 660,79
0007/2015	04/05/2015	AURES INSTRUMENTATION FR	08	01 MODEN SPY FR ETHERNET 230VAC+SUPPORT+CABLE 3M P/S	215100	125 660,79
0008/2015	04/05/2015	AURES INSTRUMENTATION FR	08	01 MODEM SPY FR ETHERNET 230VAC+SUPPORT+CABLE 3M P/	215100	125 660,78
0009/2015	04/05/2015	AURES INSTRUMENTATION FR	08	01 MODEM SPY FR ETHERNET 230VAC+SUPPORT+CABLE 3M P/	215100	125 660,78
0010/2015	04/05/2015	AURES INSTRUMENTATION FR	08	01 MODEM SPY FR ETHERNET 230VAC+SUPPORT+CABLE 3M P/	215100	125 660,78
0011/2015	04/05/2015	AURES INSTRUMENTATION FR	08	01 MODEM SPY FR ETHERNET 230VAC+SUPPORT+CABLE 3M P/	215100	125 660,78
0014/2015	27/08/2015	ATLAS FLUIDES & SERVICES	52/15	01 POMPE D'ACIDE SULFURIQUE A 98%	215100	940 832,10
0016/2015	10/05/2015	TECNINOX ITALIE	10150805	01 POMPE CENTRIFUGE C216	215100	425 578,92
0017/2015	10/05/2015	TECNINOX ITALIE	10150805	01 POMPE CENTRIFUGE C114	215100	407 708,92
TOTAL - 215100 MATERIELS INDUSTRIELS DE PRODUCTION EN PROPRIETE						**7 824 634,98**

0012/2015	04/09/2015	GROUPE SA DAL	20140500	01 DISQUE DUR EXTERNE 4TR SEAGTE 3.5 USB 3.0	218500	28 793,70
				TOTAL - 218500 EQUIPEMENTS INFORMATIQUES EN PROPRIETE		28 793,70
0019/2015	20151231	EURL SOLUTIO IS ALGER	118	01 POINTEUSE BIOMETRIQUE SICLOCK 660	218600	180 163,28
0020/2015	20151231	EURL SOLUTION ALGER	118	01 POINTEUSE BIOMETRIQUE SICLOCK 660	218600	180 163,28
0021/2015	20151231	EURL SOLUTIONS LGER	118	01 POINTEUSE BIOMETRIQUE SICLOCK 660	218600	180 163,28
0022/2015	20151231	EURL SOLUTIONS A GER	118	01 POINTEUSE BIOMETRIQUE SICLOCK 660	218600	180 163,29
0023/2015	20151231	EURL SOLUTIONS ALGER	118	01 POINTEUSE BIOMETRIQUE SICLOCK 660	218600	180 163,29
0024/2015	20151231	EURL SOLUTIONS ALGER	118	01 PIONTEUSE BIOMETRIQUE SICLOCK 660	218600	180 163,29
0025/2015	20151231	EURL SOLUTIONS ALGER	118	01 POINTEUSE BIOMETRIQUE SICLOCK 660	218600	180 163,29
				TOTAL - 218600 EQUIPEMENTS DE COMMUNICATION EN PROPRIETE		1 261 143,00
				TOTAL GENERAL		17 196 406,12

SITE DE PRODUCTION DE MEDEA

ETAT DES ACQUISITIONS DES IMMOBILISATIONS AU 31/12/2016

FICHE N°	DATE DE RECEPTION	FACT N°	DESIGNATION	FOURNISSEUR	COMPTE	VALEUR D'ORIGINE
0021/2016	11/10/2016	068	01 POMPE A PALETTES LUBRIFIEES	A.V.M SYSTEMS & PROCESS	215100	626 519,20
0022/2016	11/10/2016	068	01 POMPEA VIDE A PALETTES + HUIL VM100 P/POMPE B	A.V.M SYSTEMS & PROCESS	215100	467 023,82
0028/2016	31/12/2000	-	01 REMPLISSEUSE DES POMMADES	SITE DE PROD, EL HARRACH	215101	2 127 930,87
				TOTAL 215100		3 221 473,89
0026/2016	25/12/2016	233	01 ENCEINTE CLIMATIQUE BENDER TYPE KBF 720	SITE DE PROD, EL HARRACH	215200	2 202 593,00
				TOTAL 215200		2 202 593,00
0017/2016	18/10/2016	55	01 TENDEUSE GAZON CT20050 CROWN	RAIS HAMZA	215300	19 400,00
0018/2016	16/10/2016	47	01 POSTE SODURE EXPERT 220 FRANCE	RAIS HAMZA	215300	19 500,00
0019/2016	13/11/2016	56	01 TENDEUSE GAZON CT200500 CROWN	RAIS HAMZA	215300	19 500,00
				TOTAL 215300		58 400,00
0001/2016	21/01/2016	01	01 CITERNES EN PLASTIQUE 1000L VIDES	MARICHE HAMZA ALGER	215600	12 000,00
0002/2016	21/01/2016	01	01 CITERNES EN PLASTIQUE 1000L VIDES	MARICHE HAMZA ALGER	215600	12 000,00
0003/2016	21/01/2016	01	01 CITERNES EN PLASTIQUE 1000L VIDES	MARICHE HAMZA ALGER	215600	12 000,00
0004/2016	21/01/2016	01	01 CITERNES EN PLASTIQUE 1000L VIDES	MARICHE HAMZA ALGER	215600	12 000,00
0020/2016	16/11/2016	450	01 CUMULUS ELEC 80L ARISTON	RAIS MOHAMED	215600	13 900,00
0023/2016	29/11/2016	457	01 CUMULUS ELEC 100L ARISTON	RAIS MOHAMED	215600	14 400,00
0029/2016	28/12/2016	62	01 CROWN MARTEAU PIQUEUR 1700W 45J CT18024	RAIS HAMZA	215600	28 500,00
				TOTAL 215600		104 800,00
0024/2016	30/11/2016	0396311	01 RENAULT SYMBOLE EXTRÊME 1.6	RENAULT ALGERIE	218100	1 512 000,00
0025/2016	30/11/2016	0396214	01 RENAULT SYMBOLE EXTRÊME 1.6	RENAULT ALGERIE	218100	1 512 000,00
				TOTAL 218100		3 024 000,00
0006/2016	16/03/2016	16031	01 ARMOIRE FORTE BLINDEE GRAND MODELE	COFFRANME ALGER	218400	46 060,00
				TOTAL 218400		46 060,00
0007/2016	05/062016	ECR.06	01 MICRO PORTABLE 650 I3-2348M	GROUPE SAIDAL	218500	61 798,60
0008/2016	05/06/2016	ERC.06	01 MICRO PROTABLE TYPE 3 HP 650	GROUPE SAIDAL	218500	85 410,00
0009/2016	05/06/2016	ECR.06	01 ONDULEUR APC 3000VA USB	GROUPE SAIDAL	218500	15 112,45
0010/2016	05/06/2016	ECR.06	01 POINT D'ACCES WIFI	GROUPE SAIDAL	218500	15 112,45
0011/2016	05/06/2016	ECR.06	01 ONDULEUR APC 650VA	GROUPE SAIDAL	218500	15 112,45
0012/2016	05/06/2016	ECR.06	01 ONDULEUR APC 650VA	GROUPE SAIDAL	218500	15 112,45
0013/2016	05/06/2016	ECR.06	01 ONDULEUR APC 650VA	GROUPE SAIDAL	218500	15 112,45
0014/2016	05/06/2016	ECR.06	01 ONDULEUR APC 650VA	GROUPE SAIDAL	218500	15 112,45
0015/2016	05/06/2016	ECR.06	01 ONDULEUR APC 650VA	GROUPE SAIDAL	218500	15 112,45
0016/2016	05/06/2016	ECR.06	01 ONDULEUR APC 650VA	GROUPE SAIDAL	218500	15 112,46
0027/2016	31/12/2016	1207	01 IMPRIMANTE LASER SHOT LBP 1120 CANON	GROUPE SAIDAL	218500	28 080,00
0030/2016	31/12/2016	484	01 SWITCH CISCO WS-C3650-24TS-S CATALYSTE	OASYS SARL COMPO G.SAIDAL	218500	383 268,60
0031/2016	31/12/2016	216	01 IMPRIMANTE EPSON LQ-590	CETIC DSI GROUPE SAIDAL	218500	64 864,80
0032/2016	31/12/2016	461	01 IMPRIMANTE JET D'ENCRE COULEUR EPSON L130	CETIC DSI GROUPE SAIDAL	218500	24 084,45
0033/2016	31/12/2016	461	01 IMPRIMANTE JET D'ENCRE COULEUR EPSON L130	CETIC DSI GROUPE SAIDAL	218500	24 084,45
				TOTAL 218500		792 490,51
0005/2016	30/11/2016	F15/289	01 DATA SHOW EPSON	SARL TRIOMPHAL BUSINESS	218600	57 330,00
				TOTAL 218600		57 330,00
				TOTAL GENERAL		9 507 147,40

SITE DE PRODUCTION DE MEDEA

ETAT DES ACQUISITIONS DES IMMOBILISATIONS AU 30.06.2017

FICHE N°	DATE DE RECEPTION	FACT N°	DESIGNATION	FOURNISSEUR	COMPTE	VALEUR D'ORIGINE
0001/2017	21/03/2017	0007	01 POMPE A PALETTES LUBRIFIEES	A.V.M SYSTEMS PROCESS	215100	605 857,56
0002/2017	21/03/2017	0007	01 POMPE A PALETTES LUBRIFIEES	A.V.M SYSTEMS PROCESS	215100	605 857,56
0003/2017	21/03/2017	0007	01 POMPE A PALETTE LUBRIFIEES	A.V.M SYSTEMS PROCESS	215100	605 857,56
0004/2017	23/03/2017	479	01 CONTROLEUR D'ISOLEM NUM5000	ELECTRIC CENTER KAHLAT	215100	404 124,00
0017/2017	06/08/2017	F17 1600	01 AEROSEPT 500 + CARTOUCHE	NOSOCLEAN ALGER	215100	1 587 863,21
0018/2017	06/08/2017	F17 1600	01 AEROSEPT 500 + CARTOUCHE	NOSOCLEAN ALGER	215100	1 587 863,21
				TOTAL 215100		5 397 423,10
0011/2017	30/05/2017	0096	01 COMPTEUR DE PARTICULES LIQUIDE HAIC	VEP ALGER (VALIDAT° ENGIN	215200	6 188 000,00
0012/2017	20/03/2017	0651	01 HOTTE SORBONNE DE TYPE CHEMIQUE	LAB SOLUTION SARL	215200	1 082 900,00
				TOTAL 215200		7 270 900,00
0005/2017	08/03/2017	00009	01 DVR NUMERIQUE 32 ENTREES AVEC DISQUE DUR(TE	MAINTENANCE CENTER ALGER	215300	561 045,33
0006/2017	08/03/2017	00009	01 DVR NUMERIQUE 32 ENTREES AVEC DISQUE DUR ES	MAINTENANCE CENTER ALGER	215300	561 045,33
0007/2017	08/03/2017	00009	40 CAMERAS COULEUR FIXES DAY/NIGHT	MAINTENANCE CENTRE ALGER	215300	8 381 090,66
0008/2017	08/03/2017	00009	01 MONITEUR COULEUR 40" ECRAN PLAT LCD (TELESEF	MAINTENANCE CENTRE ALGER	215300	154 019,05
0009/2017	08/03/2017	00009	01 MONITEUR COULEUR 40" ECRAN PLAT LCD (TELESEF	MAINTENANCE CENTRE ALGER	215300	154 019,05
0010/2017	08/03/2017	00009	01 MONITEUR COULEUR 40" ECRAN PLAT LCD (TELESEF	MAINTENANCE CENTRE ALGER	215300	154 019,08
				TOTAL 215300		9 965 238,50
0019/2017	10/11/2017	572	01 CUMULUS ELEC 80L COTERM	RAIS MOHAMED MEDEA	215500	13 500,00
				TOTAL 215500		13 500,00
0013/2017	10/05/2017	16067	01 TV LED 65" SMART 2080	ENIE UCRC BLIDA	218600	143 565,00
				TOTAL 218600		143 565,00
				TOTAL GENERAL		22 790 626,60

SITE DE PRODUCTION DE MEDEA

ETAT DES TRANSFERTS PAR LE GROUPE SAIDAL AU 30.06.2017

FICHE N°	DATE DE RECEPTION	FACT N°	DESIGNATION	FOURNISSEUR	COMPTE	VALEUR D'ORIGINE
0014/2017	01/08/2014	-	01 MICRO PORTABLE HP 650	GROUPE SAIDAL ALGER	218500	85 410,00
0015/2017	28/10/2007	-	01 MICRO ORDINAT.DELL + ONDULEUR APC	GROUPE SAIDAL ALGER	218500	95 940,00
0016/2017	10/07/2007	-	01 IMPRIMANTE MATRICIELLE EPSON 2090	GROUPE SAIDAL ALGER	218500	54 990,00
				TOTAL 218500		236 340,00

SITE DE PRODUCTION DE MEDEA

صيدال
SAIDAL

ETAT DES ACQUISITIONS DES IMMOBILISATIONS AU 31/12/2018

FICHE N°	DATE DE RECEPTION	FOURNISSEUR	FACTS	DESIGNATION	COMPTE	VALEUR D'ORIGINE
0021/2018	15/08/2018	EURL DH DECOR ALGER	023	FOURNITURE DE POSE REVETEMENT DE SOLEN PVC TYPE MIPOLA	213001	1 374 450,00
TOTAL - 213001 AGENCEMENTS ET AMENAGEMENTS BATIMENTS INDUSTRIELS						**1 374 450,00**
0018/2018	30/07/2018	B.E.I BLIDA	2032+2203	FOURNITURE D'HUILE DIELECTRIQUE + TRAVAUX DE REMPLISSAG	215000	11 382 231,00
0020/2018	09/12/2018	SARL LEB POWER ALGER	070	20 LUMINAIRE EXT 200W VS-STL 200C	215000	356 040,86
TOTAL - 215000 INSTALLATIONS COMPLEXES						**11 738 271,86**
0009/2018	01/01/2002	GROUPE SAIDAL	-	01 SUPPORT TELESCOPIQUE DE SOL DU CONTROLEUR	215200	47 891,53
0019/2018	16/07/2018	HTDS ALGER	18130	01 DOT LINK BOX FINAL ASSMBLY	215200	861 185,77
0022/2018	17/12/2018	SARL ESCLAB BEJAIA	671 BIS	01 ENCEINTE CLIMATIQUE 20170002395	215200	2 582 300,00
0023/2018	17/12/2018	SARL ESCLAB BEJAIA	671 BIS	01 ENCEINTE CLIMATIQUE 20170002396	215200	2 582 300,00
0024/2018	15/04/2018	SARL EQUILAB SETIF	041	01 TITRATEUR AUTOMATIQUE POLENTIOMETRE	215200	1 451 800,00
0025/2018	15/04/2018	SARL EQUILAB SETIF	041	01 TITRATEUR KARL FISHER	215200	967 470,00
0026/2018	15/04/2018	SARL EQUILAB SETIF	041	01 ENREGISTREUR DE TEMPERATURE ET D'HUMIDITE	215200	69 020,00
0027/2018	15/04/2018	SARL EQUILAB SETIF	041	01 ENREGISTREUR DE TEMPERATURE ET D'HUMIDITE	215200	69 020,00
0028/2018	15/04/2018	SARL EQUILAB SETIF	041	01 ENREGISTREUR DE TEMPERATURE ET D'HUMIDITE	215200	69 020,00
0029/2018	15/04/2018	SARL EQUILAB SETIF	041	01 POLARIMETRE (+_355')	215200	2 507 330,00
0030/2018	15/04/2018	SARL EQUILAB SETIF	041	01 ETUVE SOUS VIDE	215200	1 463 700,00
TOTAL - 215200 MATERIELS DE LABORATOIRE						**12 671 037,30**
0017/2018	14/11/2018	DAHOU MOHAMED MEDE	5/2	01 MOTEUR CAMYON TB 305 COMPLIE	218000	1 550 000,00
TOTAL - 218000 MATERIELS DE TRANSPORT LOURD EN PROPRIETE						**1 550 000,00**

SITE DE PRODUCTION DE MEDEA

ETAT DES ACQUISITIONS DES IMMOBILISATIONS AU 31/12/2018

FICHE N°	DATE DE RECEPTION	FOURNISSEUR	FACTS	DESIGNATION	COMPTE	VALEUR D'ORIGINE
0003/2018	12/12/2017	GROUPE SAIDAL	-	01 SWITCH SG 200-26 26-PORT GIGABIT SMART SWITCH	218500	48 421,10
0004/2018	12/12/2017	GROUPE SAIDAL	-	01 SWITCH SG 200-26 26-PORT GIGABIT SMART SWITCH	218500	48 421,10
0005/2018	12/12/2017	GROUPE SAIDAL	-	01 SWITCH SG 200-26 26-PORT GIGABIT SMART SWITCH	218500	48 421,10
0006/2018	22/12/2016	GROUPE SAIDAL	-	01 IMPRIMANTE LASER NOIR HP 1102	218500	12 350,52
0007/2018	07/11/2009	GROUPE SAIDAL	-	01 MICRO ORDINATEUR PORTABLE HP 6830 S	218500	65 698,00
0008/2018	09/08/2014	GROUPE SAIDAL	-	01 MICRO PORTABLE HP PROBOOK 450 1-CORE I7	218500	100 854,00
0014/2018	30/01/2018	CETIC - GROUPE SAIDAL	467-BIS	01 IMPRIMANTE LASERJET PRO.M102A NOIR VNC4D65603	218500	17 635,80
0015/2018	30/01/2018	CETIC - GROUPE SAIDAL	467-BIS	01 IMPRIMANTE LASERJET PRO.M102A NOIR VNC3T70982	218500	17 635,80
0016/2018	14/11/2018	MEDIA TECHNOLOGY.G-SA	FA18-056	01 FIREWALL STONESOFT FOCEPOINT NGFW321 APPLIANCE	218500	230 618,06
0031/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 MICRO ORDINATEUR HP 290 G1 I3 N° SERIE 4CE8022V1F	218500	74 970,00
0032/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 MICRO ORDINATEUR HP 290 G1 I3 N° SERIE 4CE7453D93	218500	74 970,00
0033/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 MICRO ORDINATEUR HP 290 G1 I3 N° SERIE 4CE7494872	218500	74 970,00
0034/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 MICRO ORDINATEUR HP 290 G1 I3 N° SERIE 4CE8022Q6H	218500	74 970,00
0035/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 MICRO ORDINATEUR HP 290 G1 I3 N° SERIE 4CE74947QM	218500	74 970,00
0036/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 MIVRO ORDINATEUR HP 290 G1 I3 N° SERIE 4CE74947PP	218500	74 970,00
0037/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 MICRO ORDINATEUR HP 290 G1 I3 N° SERIE 4CE80425LH	218500	74 970,00
0038/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 MICRO ORDINATEUR HP 290 G1 I3 N° SERIE 4CE8022Q54	218500	74 970,00
0039/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 MICRO ORDINATEUR HP 290 G1 I3 N° SERIE 4CE8031N9R	218500	74 970,00
0040/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 MICRO ORDINATEUR HP 290 G1 I3 N° SERIE 4CE8022Q7D	218500	74 970,00

SITE DE PRODUCTION DE MEDEA

صيدال
SAIDAL

ETAT DES ACQUISITIONS DES IMMOBILISATIONS AU 31/12/2018

FICHE N°	DATE DE RECEPTION	FOURNISSEUR	FACTS	DESIGNATION	COMPTE	VALEUR D'ORIGINE
0041/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 MICRO ORDINATEUR HP 290 G1 I3 N° SERIE 4CE8022QGT	218500	74 970,00
0042/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 ECRAN HP 20" N° SERIE CNC805NQG2	218500	10 584,81
0043/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 ECRAN HP 20" N° SERIE CNC806NR7X	218500	10 584,81
0044/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 ECRAN HP 20" N° SERIE CNC806NPXJ	218500	10 584,81
0045/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 ECRAN HP 20" N° SERIE CNC806NPY9	218500	10 584,81
0046/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 ECRAN HP 20" N° SERIE CNC806NQ8Y	218500	10 584,81
0047/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 ECRAN HP 20" N° SERIE CNC806NPXY	218500	10 584,81
0048/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 ECRAN HP 20" N° SERIE CNC806NPY6	218500	10 584,81
0049/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 ECRAN HP 20" N° SERIE CNC806NPV0	218500	10 584,81
0050/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 ECRAN HP 20" N° SERIE CNC806NPDN	218500	10 584,81
0051/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 ECRAN HP 20" N° SERIE CNC806NPDL	218500	10 584,81
0052/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 ECRAN HP 20" N° SERIE CNC806NPCD	218500	10 584,83
0053/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 ONDULEUR 650 VA APC N° SERIE 9B1813A20190	218500	8 505,35
0054/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 ONDULEUR 650 VA APC N° SERIE 9B1813A20191	218500	8 505,35
0055/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 ONDULEUR 650 VA APC N° SERIE 9B1813A20192	218500	8 505,35
0056/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 ONDULEUR 650 VA APC N° SERIE 9B1813A20193	218500	8 505,35
0057/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 ONDULEUR 650 VA APC N° SERIE 9B1813A20210	218500	8 505,35
0058/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 ONDULEUR 650 VA APC N° SERIE 9B1813A20211	218500	8 505,35
0059/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 ONDULEUR 650 VA APC N° SERIE 9B1813A20212	218500	8 505,35

SITE DE PRODUCTION DE MEDEA

صيدال
SAIDAL

ETAT DES ACQUISITIONS DES IMMOBILISATIONS AU 31/12/2018

FICHE N°	DATE DE RECEPTION	FOURNISSEUR	FACTS	DESIGNATION	COMPTE	VALEUR D'ORIGINE
0060/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 ONDULEUR 650 VA APC N° SERIE 9B1813A20213	218500	8 505,35
0061/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 ONDULEUR 650VA APC N° SERIE 9B1813A20204	218500	8 505,35
0062/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 ONDULEUR 650 VA APC N° SERIE 9B1813A20205	218500	8 505,35
0063/2018	25/10/2018	TRIOMPHAL ALGER	F18/337	01 ONDULEUR 650 VA APC N° SERIE 9B1813A20197	218500	8 505,31
				TOTAL - 218500 EQUIPEMENTS INFORMATIQUES		**1 624 717,22**
0001/2018	04/01/2018	SARL IPEFF ALGER	085	30 TABLE REFECTOIRE FORMICA COULEUR 6 PLACES	218800	439 110,00
0002/2018	04/01/2018	SARL IPEFF ALGER	085	180 CHAISE REFECTOIRE FORMICA FAUX BOIX H45	218800	353 430,00
				TOTAL - 218800 MATERIELS SOCIAUX		**792 540,00**
				TOTAL GENERAL		**29 751 016,38**

Abstract:

Industrial entreprises are among the most influential entreprises on society and the environment, through their activities that can leave many environmental impacts such as air, water and soil pollution, and from here the environmental responsibility appeared in order to motivate these entreprises to compensate or reduce all damages to the environment in accordance with laws and legislation In most cases, this compensation is material, and for this our study aims to clarify how to determine the environmental costs in industrial enterprises and the extent of the impact of these costs on the investment decisions that can be taken, by posing the following problem:

To what extent are the industrial establishments adhering to the measurement and accounting disclosure of environmental costs? How do these costs affect investment decision-making?

This topic was chosen due to the importance of environmental accounting in protecting and preserving the environment by bearing all costs necessary to reduce or limit damage to the environment.

In order to address the problem at hand, the descriptive method was used in the theoretical study in order to describe the variables of the topic, As for the applied study, the analytical method was used to analyze the study data. Observation has also been relied upon as a research tool that enables us to determine all environmental costs incurred by the entreprise, although they are not disclosed in the financial statements of the entreprise as environmental costs, as they are classified as expenses or services provided by another entreprises.

The study reached a number of results, the most prominent of which is that the environmental performance of Saidal Corporation has improved in the last year, and the reason is due to the corporation's initiative to burn hazardous waste and dispose of it after collecting a small amount, unlike previous years in which the establishment stored a large amount of industrial waste and this contributed In the decrease in the environmental costs of the organization, the higher the quality of environmental performance, the lower the environmental costs.

It was also emphasized that the relationship between environmental costs and investment decisions in the corporation through studying the status of investments in the corporation, as investments rose in the corporation after its environmental costs decreased, that is, the lower the environmental costs, the greater the investment opportunities.

key words:

Environmental costs, accounting measurement, accounting disclosure, environmental accounting, investment decision